المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات
رقم التسجيل العام ٤٧٧
الخاص
التاريخ / / ١٤هـ

أمالي ابن الحاجب

في النحو

٤١٥
ع ٢٤٢

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ٥٧٠ - ٦٤٦هـ

وهو يشتمل على ثلاثة إملاءات من أماليه الستة

١- الإملاء على القرآن.
٢- " على المفصل.
٣- " على مسائل الخلاف.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات

«تحقيق ودراسة»

إعداد الطالب: سعيد عمر محمد
لنيل شهادة درجة الماجستير

إشراف فضيلة الدكتور
عبد الفتاح بحيري إبراهيم

" بسم الله الرحمن الرحيم "

* المقدمة *

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا ، ومن يهده الله فلا مُضلّ له ومن يضلل فلا هادى له ، وصلى الله وسلّم وبارك على نبيّنا نبيّ الحقّ محمّدٍ صلى الله عليه وسلم .

وبعد :

لقد منّ الله على البشريّة إذ أخرجهم من الظلمات إلى النور وجاءهم رسوله صلى الله عليه وسلم بمعجزة خالدة ألا وهى القرآن الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

فقد جعله الله دستور المسلمين ونظامَ حياتهم فيه سعادتهم إن تمسكوا به وعليه شقاوتهم إن ضربوا به عُرضَ الحائط .

وقد تكفّل الله سبحانه وتعالى بحفظه ، وقال : " إنّا نحن نزلنا الذّكر وإنّا له لحافظون " وصدق الله العظيم ، وقد حظى هذا الكتاب الربّانى بعناية المسلمين واهتمامهم مالم يحظ به كتاب سماوىٌ آخر ، ومنذ أن نزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والعلماء قائمون على خدمته تلاوة ودراسة ، ونشأت علوم كثيرة كلّها دائرة حول رحابه ، ومن هذه العلوم علم النّحو الذى اضطلع به رجال من العرب وآخرون من الموالى .

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدى ت ١٧٠ وتلميذه سيبويه ت ١٨٠

من أبرز علماء العربية فى البصرة فى القرن الثانى الهجرى .

وقد شمر العلماء ساعد الجدّ ووضعوا أسس النّحو وقعّدوا قواعده وذلك بغية أن يبقى كتاب الله عزّ وجلّ سليما من عدوى اللّحن والتّحريف ومن هنا اكتسب النّحو قدره ومجده ، إذ وضع أوّل ما وضع لهذا الهدف النّبيل وهو حماية كتاب الله عزّ وجلّ من آفة اللّحن ، ويكفى من أهميته أنّه " النّحو " الطريق إلى فهم كتاب اللّه وهو الطريق إلى تقريب التفاهم فضلا عن أنّه لا يستغنى عنه عالم مهما بلغ فى علمه .

إذا كان الهدف من التّحقيق هو إحياء التراث وتهيئته بين أيدى أكبر عدد من الدّارسين والباحثين ، وتقريبه إليهم فى أوضح صورة ، فإنّ الهدف يكمن فى ارتباط الماضى بالحاضر فما نقوله ونكتبه اليوم ما هو إلاّ ثمرة ما أبتدعه سلفنا الصّالح وامتدادا له ، وقديما قالوا نهاية المتقدّم بداية المتأخر ، ومن هنا تظهر أهمّيّة دراسةِ التّراث النّحوى الذّى ورثناه عن أسلافنا والذّى لا يزال أكثره وراء الجدران وتحت الأنقاض .

ودراسة التّراث بصفة عامة خدمة إنسانية قبل أن تكون شيئا آخره وكان هذا دافعا لى أن أجعل دراستى فى مرحلة الماجستير هو إحياء جانبٍ من كتب النّحو ووقع اختيارى بعد أن استخرت اللّه واستشرت أساتذتى على كتاب ابن الحاجب ت ٦٤٦ وهو الأمالى فى النّحو .

لقد حظى هذا العالم فى عصره بشهرة عظيمة أخذ عنه أبناء عصره ومجّدوه وأشادوا بكتبه كالكافية فى النّحو والشافية فى الصّرف ومختصر منتهى السؤل فى علم الاصول ، قال السّيوطى : ومصنّفاته فى

غاية الحسن والجودة ، إذا كان الرجل بهذه المنزلة من الشهرة فسأى كتاب ينسب إليه جدير بالدراسة والاهتمام .

وكان لا بد لى كما هو شأن كل باحث أن أبدأ من منطلقات محددة وخطوات مرسومة يمكننى الركون إليها فى تحقيق الكتاب ودراسته فقسمت البحث إلى قسمين تسبقهما المقدمة .

ففى المقدمه تحدثت فيها عن نشأة هذا الفن وأهدافه ودوافعه وأهميته وعقبت ذلك بذكر المنهج الذى سلكته فى اعداد الرسالة .

أما القسم الأول : فقد وضعت له ثلاثة فصول :-

الفصل الأول : درست حياة ابن الحاجب ، وكان تحت هذا الفصل عدة مباحث :

المبحث الأول : بينت اسمه ولقبه وكنيته ونسبه ومولده .

" الثانى : تحدثت عن نشأته .

" الثالث : ذكرت شيوخه .

" الرابع : ذكرت تلامذته .

وأما الفصل الثانى : من القسم الأول فقد تحدثت عن عصر ابن الحاجب بأحواله الثلاثه الحالة السياسية والحالة الفكرية أو الثقافيه والحالة الاجتماعيه وبينت أن ابن الحاجب عاش فى العصر الأيوبى وعاصر ستا من ملوك الدولة الأيوبية ما بين ٥٧٠ هـ إلى ٦٤٦ هـ ، وذكرت أن لعصر صلاح الدين والملك العادل والملك الكامل أثره فى حياة المصنف أى أن لهذه العصور الثلاثة أثرها فى تكوين شخصية ابن الحاجب ، وذكرت أن

مصر فى هذه الآونة كانت تمثل منعطفا دينيًا أكثر منها أدبيًا ويؤيد ذلك قيام الملوك والأمراء الأيوبيين ببناء مدارس فقهية على مذاهب الأئمة ومع ذلك لم يمنع أن يبرز فى مصر علماء فى النحو وغيره من الفنون الاخرى .

وكان طبيعيا أن أرسم صورة واضحة عن آثار ابن الحاجب لكن اكتفيت بسرد أسماء كتبه المطبوعة والمخطوطة معتمدا على كتب التراجم وعلى الرسائل العلمية .

وفى هذا الفصل أيضا قدت مبحثا تكلمت فيه عن موقف العلماء منه المعاصرين له والذين جاءوا من بعده ، وذكرت أن موقفهم معه كان موقف مدح وتكريم واجلال ، ولم يلمه أحد فى علمه إلا ما أثر عن ابن مالك أنه قال : إن ابن الحاجب أخذ نحوه من صاحب المفصل والزمخشرى نحوى صغير .

وكذلك ما ذكر من قول أبى حيان فى " الكافية " كتاب ابن الحاجب فى النحو ، أنه نحو الفقهاء ، إن صحت أنهما قالا ذلك ، فإنه لا يقدح فى شخصية ابن الحاجب ، لأنه قد يكون وراء مقولتهم هذه دوافع شخصية ولا سيما أن الأول ابن مالك كان معاصرا لابن الحاجب وإن كان فى منزلة تلميذ ابن الحاجب .

أما الثانى أبو حيان فإن له مواقف مع أئمة النحو ولا يسع المقام لذكرها فى هذه المجالة .

ذكرت آراء النحويه وجعلتها قسمين ، آراء كانت من بنات أفكاره

وبعض ابتكاره ، وآراء أخرى كان فيها متهما لسلفه من كبراء النحويين كالخليل وسيبويه والأخفش وأبي علي الفارسي وابن جني وابن برهان وغيرهم .

بينت مذهبه النحوي وقلت إنه بصريّ المذهب بغض النظر عما ذهب إليه البعض بأنه بغداديّ المذهب .

وذيلت هذا الفصل بذكر وفاته .

الفصل الثالث : دراسة كتاب الأمالي وتحته عدّة مباحث :-

المبحث الأول : درست أبواب الكتاب فصوله ترتيبه .

" الثاني : بينت منهج المصنف في كلّ من املاءه على القرآن وإملاءه على الفصّل وإملاءه على مسائل الخلاف .

" الثالث : ذكرت مصادره في أماليه وقلت إنه في معظم الأحيان يكتفي بذكر اسم صاحب الرأي المنقول عنه كقوله : قال سيبويه ، قال ابن برهان قال أبو علي الفارسي وقد يبهم ويقول : وقال بعضهم أو وقال بعض النحويين دون أن يشير إلى كتاب معيّن إلاّ في النادر .

" الرابع : أمالي في مصنفات المتأخرين ، ففي هذا المبحث ذكرت أهمية أمالي ابن الحاجب وقيمته العلمية وأنه مرجع من مراجع النحاة المتأخرين كابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع والأزهري في التصريح ، وقد ذكر ابن هشام أكثر من أربعين مسألة لابن الحاجب وكان معظمها من

أماليه قد يغير على المرجع وقد يهمل وربما نقل نصًا كاملا دون الإشارة إليه إلا أنه كان كثير التعقيب على آراء ابن الحاجب .

المبحث الخامس : وصف النسخ .

لقد اعتمدت فى تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ وهذا الذى وصلت إليه يدى .

النسخة الأولى : نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة وتقع فى سبع وستين ومائة ورقة من القطع المتوسط الحجم وقد رمزت لها ب (ع) وقد حملت صفحاتها الاولى عنوان الكتاب واسم مؤلفه على وجه التالى : " أمالى ابن الحاجب فى النحو " .

فى أول صفحة المخطوطة ما يلى : الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم ، قال الشيخ الامام العلامة جمال الدين ابن الحاجب رحمه الله بدمشق سنة سبع عشرة وستمائه على قوله تعالى تقاتلونهم أو يسلمون .

وفى آخر المخطوط ، العبارة التاليه :

تم العهد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه .

النسخة الثانية : نسخة برلين وتقع فى ست وستين وثلاثمائة من القطع المتوسط مكتوب بخط نسخ جميل تحمل صفحتها الأولى اسم الكتاب واسم مؤلفه ورمزت لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة : هى نسخة الحرم النبوى الشريف رمزت لها بـ (ح) وهى مكتوبه بخط مغربى يصعب قراءتها إلا عالم بخطوط مغربية

وبعد المقابلة بين النسخ الثلاثة اعتمدت الأخير أصلا لأنها أصحها وأقلها خطأ .

القسم الثاني :

الفصل الأول : أخرجت الكتاب محققا .

الفصل الثاني : عملي في الكتاب

وعملي في الكتاب يتلخص في الآتي :-

١) قابلت بين النسخ وأشرت إلى مواضع الاختلاف بينها وإن وجد من خلال مقابلتي لها استطعت أن أعتمد واحدةً منها أصلا لتقويم النص الصحيح .

٢) بينت مواضع الآيات من السور وأرقامها .

٣) خرجت الأحاديث التي وردت في الكتاب .

٤) نسبت بعض القراءات التي لم يذكر المصنف لها نسبة إلى أصحابها مستعينا في ذلك بكتب القراءات كالنشر والتيسير والبحر المحيط .

٥) خرجت الأبيات الشعرية وذكرت اسماء قائليها مع توضيح ما في هذه الأبيات من مفردات غريبة وبيان موضع الشاهد منه إذا دعت الحاجة .

٦) أكملت أنصاف الأبيات التي يكتفي فيها المصنف بذكر الصدر أو العجز وإذا كان في البيت المستشهد به خلافٌ في الرواية في بعض ألفاظها ذكرت ذلك .

٧) نسبت بعض النصوص والأقوال النحوية التي استشهد بها إلى أصحابها قائليها مستعينا بأشهر كتب النحو ككتاب سيبويه والمقتضب والايضاح

والبحر المحيط ، والمغنى لابن هشام .

٨) إذا كان السّياق يشير بالحذف قدّرت هذا المحذوف وأشرت إلى ذلك فى الهامش .

٩) أصلحت بعض الأخطاء النّحوية التى وردت فى الكتاب .

١٠) وضعت ترجمة موجزة لبعض الأعلام التى وردت فى الكتاب .

١١) درست حياة المصنّف بجوانبها المذكورة سابقا .

١٢) وضعت العناوين فى الكتاب وجعلتها بين القوسين هكذا " "

١٣) كتبت الخاتمة وهى عبارة عمّا توصلت إليه من النّتائج مع ذكر بعض الملاحظات على كتاب الأمالى .

١٤) عملت الفهارس وهى :-

فهرس الآيات القرآنية .

" الحديث الشّريف .

" الأقوال .

" الأبيات .

" الموضوعات .

" المراجع .

وفى ختام هذا أوجه الشكر والتقدير لأستاذى المشرف على الرسالة فضيلة الدكتور عبد الفتاح بحيرى إبراهيم لقد كان لفضيلته أكبر الفضل وأعظم الأثر على الرسالة حيث منحنى توجيهاته القيّمة وإرشاداته المفيدة فجزاه اللّه عنّى وعن الاسلام خير جزاء .

* القســـم الأول *

" وتحته ثلاثـة فصول "

الفصل الأول : حيـاة ابن الحاجب •

وتحتـه عدة مباحث :ـ

المبحث الأول : اسمه ولقبه وكنيته ونسبه ومولده •

المبحث الثاني : نشأتـه •

المبحث الثالث : شيوخـه •

المبحث الرابع : تلامذته •

الفصل الثانـي : عصر ابن الحاجب •

المبحث الأول : الحالة السياسيه والثقافية والاجتماعية في عصر ابن الحاجب •

المبحث الثانـي : آثار ابن الحاجب •

المبحث الثالث : أقوال العلماء فيه •

المبحث الرابـع : آراؤه النحويه •

المبحث الخامس : مذهبه النحوى •

المبحث السادس : وفاتـه •

الفصل الثالث : دراسة كتاب الأمالى فى النحو لابن الحاجب

وفيـه عدة مباحث :ـ

المبحث الأول : دراسة أبواب الكتاب ، فصوله وترتيبه •

المبحث الثانى : تقسيم الكتاب إلى ثلاثة كتب حسب الاملاءات مـــع بيان منهجه فى كل :

(١) منهجه فى املاء على القرآن .

(٢) « « « « المفصّل .

(٣) « « « « مسائل الخلاف .

المبحث الثالث : مصادر المصنّف .

المبحث الرابع : أمالى فى مصنفات المتأخريـن .

المبحث الخامس : وصف النسخ .

* القســم الثانى *

الفصل الأول : (١) تحقيق الكتاب .

الفصل الثانى : (٢) بيان عملى فى الكتاب ؛

(٣) الخاتمـــه .

(٤) الفهارس .

* * *

* الفصل الأول *

" حياة ابن الحاجب "

المبحث الأول

(١) اسمه : هو أبو عمرو[١] عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الاسنائي[٢] الملقب بجمال الدين المعروف بابن الحاجب[٣] ، ولد في أواخر سنة سبعين وخمسمائة في بلدة أسنا في الصعيد الأعلى ، فاشتغل في أول أمره بالقراءات على الشاطبي[٤] بعد حفظه للقرآن وبرع في الأصول والعربية ، وتفقه في مذهب امام مالك رحمه الله .

---

١) انظر : ترجمته في المصادر التالية : وفيات الأعيان ٣/٢٥٠ ، شذرات الذهب ٥/٢٣٤ ، البداية لابن كثير ٣/١٧٦ ، بغية الوعاة : ٢/١٣٥ ، غاية النهاية ١/٥٠٨ ، للطالع السعيد ٣٥٢

٢) منسوب إلى اسنا ، وهي بليدة صغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر ، معجم البلدان لياقوت الحموي ١/١٨٩ .

٣) سمي بذلك ، لأن أباه كان حاجبا للأمير عزّ الدين موسك الصلاحي وفي البداية ٣/١٧٦ " كان أبوه صاحبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي "

قلت : لا تعارض بين هذه والرواية السابقة ، لأنه لا يمنع أن يكون حاجبا للأمير وصاحبا له في آنٍ واحد وذلك لما كان يتمتع به الحاجب وقتئذ من منزلة سامية عند الملوك والأمراء .

٤) هو أبو محمد بن القاسم بن فيرة ، وستأتي ترجمته مفصلة عند الحديث عن أساتذة ابن الحاجب .

وكان له رحلات علمية بين القاهرة ودمشق وغزة ، استفاد منه خلق كثير في شتى العلوم ، وأخصها علوم العربية " النحو والصرف " وسيتضح هذا الرحلات في املاءاته .

ويذكر صاحب الوفيات رحلته إلى دمشق واستفادة الناس منه قائلا : " وانتقل إلى دمشق ودرس بها في زاوية المالكية وأكبّ الناس على الاشتغال عليه التزم لدروس وتبحر في العلوم ، وكان الأغلب عليه علم العربيـــة ، وصنف مختصرا في مذهبه ومقدمة وجيزة في النحو سماها " الكافية " وأخرى مثلها في الصرف سماها الشافية .

وشرح المقدمتين ثم رجع إلى القاهرة وتولى التدريس مكان استاذه الشاطبي بالمدرسة الفاضلية وصعد إلى الاسكندرية فهناك توفي رحمه الله سنة ست وأربعين وستمائة ٦٤٦ هـ ودفن فيها خارج باب البحر(١) .

---

١) انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٢٥٠ .

* المبحث الثانى *

(ب) نشأتـه :

عرفنا من المصادر السابقة أنّ المصنّف ابن الحاجب اسمه عثمان وكنيتـه أبو عمرو ولقبه جمال الدين وأنّه كان معروفا بابن الحاجب إمّا لأنّ أباه كان حاجبا للأمير أو صاحبا له على اختلاف الروايات ،

وأنّ أباه كان من أصلٍ كردى قدم إلى القاهرة فى رفقة جنـــــود صلاح الدّين الأيّـوبـى .

وعرفنا كذلك أنّ ابنه عثمان اشتغل منذ صغره بالقرآن ثمّ القراءات وتفقه على علماء عصره وبرع أخيرا فى العلوم العربيّه وكان له رحلات علميّة بيـــــن دمشق والقاهرة وغزة استفاد منه خلق كثير .

هذا كلّ ما ذكره المؤرّخون أو بالأحرى النسّابون عن ابن الحاجـب ، ولم يذكروا لنا شيئا عن أسرته " زوجته وأولاده " .

ويمكن القول بأنّ له زوجا وابنا اسمه عمرو إلّا أن المترجميـن لم يذكروهما وعلى أية حال فإن الرّجل قد بدأ مرحلةً شاذة فى حياته العلميّة حيث نشـأ من أسرة ذاتِ منصبٍ وكلمة ومع ذلك انصرف إلى العلم واشتغل بالدّراســه ولم يكن كثيره من أبناء الطبقة المترفة الذّين طغى عليهم الجهل نتيجـة وقوعهم ضحايا لمناصب آبائهم .

* * *

* المبحث الثالث *

(ج) شيوخ ابن الحاجب :

لقد تتلمذ ابن الحاجب على كثير من علماء عصره فى علوم شتى بدأ بالقرآن ثم القراءات فالفقه وعلوم اخرى .

فأوّل هؤلاء العلماء الشاطبى (١) ،

وأبو الحسن الأبيارى (٢) ،

وأبو الجود اللّخمى (٣) ،

وأبو الفضل الغزنوى (٤) .

---

١) هو أبو محمد القاسم بن فيرة بن أبى القاسم خلف بن أحمد الرعينى الشاطبى الضرير المقرئ له منظومة فى ثلاثة وسبعين ومائة الف بيت كتب لها شهرة وقبولا ، وقلّ من يشتغل بالقراءات فى عصره وبعد عصره لم يحفظها أو يتصدّى لدراستها ، وكان عالما بكتاب اللّه قراءة وتفسيرا عالما بالنّحو واللّغة أخذ العلم عن أبى عبد اللّه محمد بن على بن أبى العاص وترجمته فى الوفيات لابن خلكان ٣ / ٢٣٥ .

٢) هو على بن اسماعيل بن على أحد العلماء البارزين فى علوم شتى أخذ المصنف الفقه على يده وغيره من علماء عصره .
انظر : حسن المحاضرة ١ / ٤٥٤ / ٤٥٥ ، بغية الوعاة : ٢ / ١٣٥ .

٣) هو غياث الدين بن بارس بن سكن المقدرى المقرئ النّحوى الضرير .
قال السيوطى : وقرأ بالسبع (ابن الحاجب) على أبى الجود وسمع من البوصرى ، توفى سنة خمس وستمائة ٦٠٥ ، بغية الوعاة ٢ / ١٣٥ ، غاية النهاية : ٢ / ٤ .

٤) هو محمد بن يوسف بن على بن شهاب الدين أبو الفضل الغزنوى المقرى الفقيه النّحوى ، أخذ عنه السخاوى وجماعة منهم ابن الحاجب مات بالقاهرة سنة تسع وتسعين وخمسمائة ٥٩٩ ، غاية النهايه ٢ / ٢٨٦ .

وسمع الحديث من أبى القاسم الهوصرى(١).

واسماعيل بن يس(٢) .

وقاسم بن عساكر(٣) .

وأبى الثناء حماد بن هبة الله الحرافى وغيرهم(٤) .

---

١) ترجمته فى الطالع السعيد ٣٥٣ .

٢) » » وفيات الأعيان ٦/٦٤٦ .

٣) انظر : ابن الحاجب النحوى آثاره ومذهبه ، رسالة ماجستير ص ٤٥ .

* المبحث الرابع *

تلاميذ ابن الحاجب :

(١) رضى الدّين القسطنطنى [١] .

(٢) زين الدّين المعروف بابن الرعاد [٢] .

(٣) كمال الدّين بن الزملكان [٣] .

---

١) هو أبو بكر بن عمر بن على بن سالم الامام رضى الدّين القسطنطنى النحوى الشافعى .

قال السيوطى فى بغيته ١/ ٤٧٠ نقلا عن الصفدى أنه ولد فى سنة سبع وستمائه ونشأ بالقدس وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب وتزوج ابنة ابن معط وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة توفى ٦٩٥هـ بغية الوعاة ١/ ٤٧٠ /٤٧١ .

٢) محمد بن رضوان بن ابراهيم بن عبد الرحمن ، نقل السيوطى عن الأدفوى فى البدر السافر أنه كان نحويا أديبا شاعرا أخذ النحو عن ابن الحاجب .

وترجم له الاستاذ طارق عبد عون الجنابى فى كتابه " ابن الحاجب النّحوى آثاره ومذهبه " ص ٤٥ بابن العماد ، وهو وهم والصحيح ابن الرعاد كما ذكره السّيوطى فى البغية ١/ ١٠٣ وقد نقل السيوطى قول البوصيرى فى ابن الرعاد هذا :ـ

لقد عاب شعرى فى البريّة شاعر
ومن عاب أشعارى فلا بدّ أن يهجى
فشعرى بحر لا يرى فيه ضفدع
ولا يسلك الرعاد يوما لـه لجّا

٣) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصارى ترجمته فى البداية ١٣/ ٣٢٥ .

(٤) الموفق محمد بن أبى العلاء النصيبى (١) .

(٥) الملك الناصر داود المعظم (٢) .

---

١) هو محمد بن على بن المبارك أبى العلاء النصيبى .
انظر : ترجمته فى غاية النهاية ٢/٢٤٤/٢٤٥ .

٢) ترجمته فى البداية والنهاية ١٣/١٩٨ .

* الفصل الثانى *

" عصر ابن الحاجب "

المبحث الأول :

(ا) الحالة السياسية :

لقد ولد المصنف ابن الحاجب فى العصر الأيوبى عصر تخلله الحروب والفتن ، من غزو التتار للعالم الاسلامى وهجوم الصليبيّين على الشام ومصر .

ولم يختلف المؤرخون فى أنّ صلاح الدين الأيوبى هو المناضل الفعلى والمتصدّى الشرعى لمآمرات الصليبيّين رغم كون أول عهد الشرق الأدنى بالحروب الصليبية يرجع إلى سنة ٤٩٠ هـ وآخر عهده بها سنة ٦٩٢(١) ، لأنّ تلك الدولة الأيوبية هى التى أخذت على عاتقها مهمّة العمل على اجلاء الصليبيّين عن بلاد الشام ضاربة بذلك أحسن الأمثال فى تاريخ الكفاح والنّضال ، مدوّنة بذلك صفحةً جديدة فى عنوان الجرأة والشهامة والذود عن الاسلام .

لقد قامت الدّولة الأيوبية على أنقاض الدّولة الفاطمية شأنها فى ذلك شأن الدولة العباسية مع نظيرتها الأموية ، فكأنّ التاريخ يعيد نفسه كما يقولون .

لقد أدرك الوهن دولةَ الفاطميين ودبّ الضّعف فى أوصالها فترنحت نتيجة للنزاعات الداخليه بين الطامعين فى الحكم وقد أدّى هذا النّزاع

---

١) خطط الشام ص ٢٥٠ محمد كردى على .

المتكور بين الوزراء على عرش الحكم فى العصر الفاطمى إلى تدخل خارجى إذ استنجد كل من شاور وضرغام بقوة خارجية ضد الآخر .

استنجد الأول بسلطان نور الدين سلطان حلب ودمشق واستنجد منافسه ضرغام بعمورى ملك بيت المقدس .

وقبل أن يتمكن عمورى من دخول مصر أرسل نور الدين حملة بقيادة أسد الدين شيركوه وابن أخيه صلاح الدين الأيوبى (١) أقصد ابن أخ شيركوه ، وكان هذا أول عهد صلاح الدين بمصر على وجه الراجح ، فدارت الحرب بين الطرفين تحت أسوار القاهرة ، واستمرت عدة أيام حتى تمكن شاور خلالها من قتل منافسه ضرغام ، وطيف برأسه فى طرقات القاهرة وسط مظاهر الفرح والمرح (٢) .

أدرك شاور غرضه وهو الوزارة لكنه سرعان ما طغت عليه الحالة الهشة فنسى أو تناسى ما تعاهد عليه هو وأسد الدين شيركوه ، هو أن يدفع للأخير ثلث نفقات الحملة التى ترسل إلى مصر كما أبى أن يدفع الجزية التى وعده بارسالها فأصبح بذلك أول مغادر فى تاريخ حروب الصليبية (٣) . وقد دفع شاور ثمن غدره ولم يلبث هو الآخر أن قتل وخلى الجو وصفى الأمر لأسد الدين شيركوه وخلع عليه الخلع كما يقول أبو شامة واستولى أصحابه على

---

١) مصر فى عصور الوسطى ص ٢٣٧ د / على ابراهيم حسن .

٢) انظر : كتاب الروضتين ١ / ١٣٧ .

٣) الروضتين ١ / ١٣٨ / ١٣٩ " والقاهرة " ص ٦٢ د / عبد الرحمن زكى .

البلاد وجرت الأمور على السداد وظهر منه جميل السّيرة وظهرت كلمة السنّة (١) .

لم يمكث أسد الدّين شيركوه فعاجلته المنيّة بعد شهرين من تولّيه الحكم فخلفه ابن أخيه وقاعد جيشه صلاح الدّين الأيوبي سنة ٥٦٤ هـ .

فعلى الرّغم من أنّ الأمور قد استتبّت له إلّا أنّه لم يزل الجو بعده محفوًّا بالفتن التي توارث اشعالَ نارِها الحقدةَ من المضارية والسودان والشّيعة (٢) لكن استطاع صلاح الدّين بفضل الله وتوفيقه وبفضل ما رزق من ثاقب فكر وحنكة حربيه أن يذلّل الصّعاب و يزيل العقبات أمامه فخلى له الجو وخلص له ملك مصر ، ولم تتوقف فتوحاته على مصر فحسب بل تمدته إلى بلاد الشام ففتح طبرية والاردن فالبيت المقدس .

يقول الذهبي في كتاب الدول الاسلام : في هذا العام كتب السلطان صلاح الدين يطلب العساكر ونزل بأرض بصرى ليحمي الحجاج من الفرنج ثم سار فأحرق أعمال الكرك (٣) والشوبك (٤) فنزل الأردن وفتح طبريه

---

١) النجوم الزاهرة ٦/٧٩ .
٢) القاهرة تاريخها وآثارها ص٩ د. عبد الرحمن زكي وكتاب الدول الاسلام للذهبي ٢/٧٩ .
٣) قلعة على مرتفع تحيط بها أودية وهي التي حاصرها صلاح الدين الأيوبي في ١١٢٧م ، معجم البلدان ٧/٢٤٠ .
٤) قلعة بناها الملك بلدوين الأول صاحب بيت المقدس سنة ١١٥ جنوب بحر الميت على منطقة عالية ليسهل عليه مهاجمة المارة إلى مصر معجم البلدان ٣/٣٧٠ .

فحشدت الافرنج فأقبلوا كالليل فرتب السلطان عساكره فى مقاتلتهم وصابحهم وهايتهم وخذل العدو وقتل منهم عددا (١) .

ويوضح لنا الذهبى أنّ أخبار هذا الفتح العظيم قد بلغ أخاه العادل " أخ صلاح الدين " فأسرع بدوره من مصر بجيوشها ففتح يافا (ب) ، والناصرة (ج) وصفورية (د) ونابلس (هـ) وصيدا (و) وعسقلان (ز) .

وهكذا تم للفاتح العظيم صلاح الدين النصر العظيم .

توفى صلاح الدين الأيوبى وخلفه ابنه الملك العزيز ، ولكنه لم يعمّر طويلا إذ مات فى ٥٩٥ بعد ست سنوات من ولايته فخلفه ابنه ناصر الدين محمد الملك المنصور وأقام الملك العادل بن أيوب نفسه وصيا (٢) عليه فما لبث أن خلعه في شوال ٥٩٦ وانفرد بالحكم بل انه سرعان ما مدّ نفوذه على بلاد الشام (٣) .

---

١) كتاب الدول الاسلام للذهبى ٢/٧٩ .
٢) النجوم الزاهرة ٦/١٢٨ .
٣) المرجع السابق .
أ) بليدة مطلة على البحيرة المعروفة ببحيرة طبرية وهو فى طرف جبل وجبل الطور مطل عليها وهى من أعمال الأردن معجم البلدان ٤/١٧ .
ب) من أعمال فلسطين .
ج) من قرى سفاقس بافريقية ٥/٢٥١ معجم البلدان .
د) بلدة من نواحى الأردن ، معجم البلدان ٣/٤١٤ .
هـ) مدينه مشهوره بأرض فلسطين ، معجم البلدان ٥/٢٤٨ .
و) مدينة ساحل بحر الشام من أعمال دمشق شرقى صور معجم البلدان ٣/٤٣٧ .
ز) مدينة بالشام من أعمال فلسطين ٤/١٢٢ .

يفهم مما سبق أن المصنف ابن العاجب عاصر الدولة الأيوبية منذ عهدها الأول إلى آخر حياتها ما بين ٥٦٤ ــ ٥٧٠ إلى ٦٤٦ ــ ٦٩٢ على وجه التحديد .

وقد حكم بين هاتين الفترتين أكثر من ستة حكام ، والذى يهمنا ثلاثة منهم عصر صلاح الدّين وعصر الملك العادل وعصر الملك الكامل ، فإن لهؤلاء أثرهم فى حياة المصنف .

أما السلطان صلاح الدّين فقد تكلّمنا فيه بما فيه الكفاية أما الملك العادل فقد امتطى عرش مصر بعد أن نزع حفيده الملك المنصور غير أنه قد نهج سياسة جديدة ذات طابع توسعى مخالفا فى ذلك لأسلافه فشملت مملكته البلاد الشامية والمشرقيه وصفت له الدنيا كما يقول أبوالمحاسن ثم ملك بلاد اليمن فى سنة أبا المظفر ، فاستولى على مدينه خلاط وبلاد أرمنيه واتسعت مملكه وذلك سنه أربع وستمائه ٦٠٤[١] .

ولما سارت الامور كما رسم لها الملك العادل قسم البلاد بين أولاده فأعطى الملك الكامل محمّدا ديار المصرية[٢] وأعطى الملك المعظم عيسى البلاد الشامية وأعطى الملك الأشرف موسى البلاد الشرقية[٣] .

---

١) انظر : سياسة صلاح الدين الأيوبى فى بلاد الشام ص ٢١٠ ــ ٢١٤ د/ دريد عبد القادر .

٢) النجوم الزاهرة ٦/١٦٣ .

٣) المرجع السابق .

ومما يجدر الإشارة إليه أنّ الملك العادل هذا خلّف أولادا كانوا مثالا فى النّجابة والبسالة والمعرفة وعلوّ الهمة مما جعل النّاسَ يدينون لهم بالمحبّة فملكوا البلاد ، فقد ورثوا هذه الصّفات من والدهم الملك العادل ، " وكان نفسه عظيما ذا رأى ومعرفة تامة قد حنّكته التّجارب، حسنَ السيرة جميلَ الطويّة وافرَ العقل حازما فى الأمور صالحا محافظا على الصلوات فى أوقاتها متتبّعا لأرباب السنة مائلا إلى العلماء[١] " .

---

١) المرجع السابق .

الملك الكامل :

هو الملك محمد ناصر الدين أبو المعالى المعروف بالملك الكامل بن ملك العادل ، تولى السلطة بعد أبيه وسط حروب صليبيه طاحنه .

لقد قاوم الصليبيين مدة طويلة وكان أشدها حصار دمياط فى سنة ٦١٦ هـ .

فعقيب توليه السلطة بمصر هاجم الافرنج على دمياط وانتهى هذا الهجوم بالاستيلاء على دمياط وشد الحصار عليها برا وبحرا ، وحولوا جامعتها إلى الكنيسه ونشروا الفساد .

يذكر أبو المحاسن هذه الحادثة ويقول : " إنه بلغ بالافرنج الأمر إلى أن باتوا ليلتهم فى الجامع يفجرون بالنساء ويفضون البنات وأخذوا المصاحف ورؤوس القتلى وعشوا بها إلى الجزائر " .

واستمر الملك الكامل على مقاتلته للافرنج إلى أن فتح الله عليه فى سنه ثمانى عشرة وستمائه ٦١٨ فجاءته النجدة من ملوك الامصار يتقدمها الملك الأشرف موسى بن العادل ، وتتابع مجئ الملوك حتى بلغ عدد المسلمين أربعين ألفا فحاصروا الصليبين وشددوا عليهم الخناق حتى أجهروهم على قبول التفاوض وتم ذلك باستسلامهم أخيرا (١) .

---

١) انظر : النجوم الزاهرة ٦/١٦٥/١٦٦/١٦٧ .
والقاهرة د / عبد الرحمن زكى ص ٤ ٧ .
والخطط للمقريزى ٤ /١٩١ .

(ب) الحالة الفكرية والثقافية في عصر الأيوبيين :

أما الحالة الفكرية والثقافية في هذا العصر فعلى الرغم من أن الدولة قد اتسمت بالطابع الحربي والعسكري الذي استلزمته مقاومة الصليبيين والقضاء على أطماعهم منذ عهد صلاح الدين إلى عهد الملك الكامل إلا أنهم لم يهملوا الجانب الثقافي والاجتماعي للدولة .

فإذا تصفح شخص أي كتاب تاريخ يكاد لا يجد فيهم ملكا قليل العناية بالعلم وأهله ، وخير شاهد على هذا ما قام به صلاح الدين زعيم الدولة ومؤسسها من بناء مدارس فقهية بدأ أولا ببناء مدرسة شافعية بجوار جامع عمرو بن العاص لتدريس الفقه الشافعي في عام ٥٦٦ وعرفت بعد ذلك بمدرسة ناصرية (١) ثم شريفية ، ثم عقبها بمدرسة أخرى مالكية عرفت بعد ذلك بالمدرسة القمحية (٢) .

وفي عام ٥٧٢ أمر بانشاء مدرسة لتعليم الدين وفق المذهب الحنفي وهي التي وصفها السيوطي بأنها أعظم مدارس الدنيا على الاطلاق (٣) .

وهكذا نجد صلاح الدين يقيم مدرسة تلو الأخرى في خطة مرسومة منسقة للقضاء على المذهب الشيعي الفاطمي .

---

١) الخطط للمقريزي ٤ / ١٩١ .

٢) نفس المرجع السابق .

٣) حسن المحاضرة ٢ / ٢٥٦ .

ومن عوامل ازدهار التعليم في هذا العصر حب الملوك للعلم وأهله فالسلطان صلاح الدين الأيوبي كان شديد التعلق بالعلماء كما يروي لنا المؤرخون ، فكان يذهب بنفسه لسماع الدروس من أفواه الأئمة المعروفين كالشيخ أبي طاهر بن عوف الذي سمع منه موطأ مالك(١) والشيخ تاج الدين المسعودي وغيرهم .

وإذا انتقلنا إلى الملك الكامل نجده هو الآخر لم يكن أقل شأنا من سلفه في هذا الصدد فقد أقام أول مدرسة لدراسة الحديث الشريف بمصر وهي المعروف بالمدرسة الكاملية ، كل هذا يعطينا صورة واضحة عن مدى ما كان عليه مصر في العصر الأيوبي من ازدهار ثقافي وفكري مما اللذان كان لهما أثرهما في تكوين شخصية ابن الحاجب العالم الفقيه النحوي ، أضف إليه من كان يضمه هذا العصر من علماء في النحو سواء في مصر وغيرها أمثال ابن بري والسخاوي وأبي البقاء العكبري وابن الخباز وأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي وابن يعيش وابن معط والشلوبين وغيرهم ، ومن المحدثين أمثال تقي الدين ابن الصلاح ومن القراء أمثال أبي الجود غياث بن فارس اللخمي الضرير والشاطبي وغيرهم .

---

١) النجوم الزاهرة ٦/٥٥ .

(جـ) الحالة الاجتماعية :

أما الحالة الاجتماعية فى مصر فى العصر الأيوبى فشأنه شأن كل عصر وكل مجتمع عبر القرون ، وبهذا يسهل علينا أن نقول إن أول طبقات الشعب فى العصر الأيوبى بمصر يبدأ بالسلطان ومن حوله من الحواشى التى تتألف من الأمراء والوزراء ومن فى مرتبتهم ثم تلى طبقة الموظفين فى ديوان الانشاء وديوان الجيش ثم تسير مع هذه الطبقة أو تعلو عليها فى بعض الأحيان ثم طبقة القضاة ورجال الشرطة ثم التجار فطبقة العامة .

* * *

* المبحث الثانى *

آثار ابن الحاجب :

لقد خلف لنا ابن الحاجب مصنفات فى علوم شتّى فى الفقه والاصول والنّحو والصرف والعروض ، ولقد لقى هذه الكتب شهرةً عظيمة وقبولا لدى الباحثين ولا سيما كتاباه الكافية فى النّحو والشافيه فى الصّرف ، إذ حظى الأول بعناية الدارسين عناية فائقة حتّى جعله بعضهم يضاهى كتاب سيبويه فى الشهرة .

وكافية ابن الحاجب هى خلاصة نحويه مركزه جامعة لمسائل النّحو كلها فلذا قام العلماء بشرحها حتّى من الذين عاصروا ابن الحاجب كابن الخباز الموصلى ت ٦٣٨ وابن يعيش الحلبى ٦٤٣ وابن مالك ت ٦٧٢ ، ولقد عدّ صاحب الكشف للكافية أكثر من سبعين شارحا ومحشيا (٢) .

وإذا رجعنا إلى ما ألّفه فى الاسلاميات نجد أنّ أشهر كتابه كتاب منتهى السؤل والأمل فى علمى الاصول والجدل وقد مدح صاحب النّفح هذا الكتاب أثناء كلامه لكتاب من كتب الدلب قال : " ومنزلته (٣) فى الصّناعة الدلبيّة منزلة كتاب أبى عمرو بن الحاجب المختصر فى الطريقة الفقهيّه لانظير له (٤) " .

---

١)

٢) انظر : الكشف ١٣٧٢/٢ بروكلمان ٣٣٣/٥ .

٣) الضمير عائد إلى الكتاب الدلب المذكور .

٤) نفح الطيب : ٩٨/٧

وإليك بيانَ أسماء الكتب المؤلفة للمصنف :

(١) الايضاح فى شرح المفصل[١] .

(٢) جامع الامهـــات فى الفقه المالكى[٢] .

(٣) عقيدة ابن الحاجب[٣] .

(٤) منتهى السؤل والأمل فى علمى الاصول والجدل[٤] .

(٥) معجم الشيوخ[٥] .

(٦) جمال العرب فى علم الأدب[٦] .

(٧) منظومة مقصد الجليل إلى علم الخليل[٧] .

(٨) الكافية وهى نفس المقدمة[٨] .

(٩) شرح الكافية[٩] .

(١٠) الشافيه[١٠] .

---

١) معجم المؤلفين ٦/ ٢٦٥ ، بغية الوعاة ٢/ ١٣٥ وقد طبع مؤخرا تحقيق د/ موسى .

٢) الأعلام للزركلى ٤/ ٣٧ هدية العارفين ١/ ٦٥٥ .

٣) بروكلمان ١/ ٥٣٩ .

٤) الأعلام ٤/ ٣٧ .

٥) الكشف ٢/ ١٧٣٥ .

٦) " ٢/ ١٥٩٣ .

٧) البداية النهايه ١٣/ ١٧٦ .

٨) بغية الوعاة ٢/ ١١٣٥ .

٩) " "

١٠) " "

(١١) شرح الشافية [١] .

(١٢) الوافيه " نظم الكافية " [٢] .

(١٣) القصيدة الموشحة بالاسماء المؤنثة السماعية [٣] .

(١٤) رسالة فى العشر [٤] .

(١٥) الأمالى النحويه وهى التى بأيدينا [٥] .

---

١) بغية الوعاة وانظر شذرات الذهب ٥/٢٣٤ .

٢) " " .

٣) البداية ١٣/١٧٦ وبروكلمان ١/٥٣٩ .

٤) ابن الحاجب النحوى رسالة ماجستير ص ٥١ .

٥) نفس المرجع السابق .

وهناك كتب أخرى مشكوك نسبتها إلى المصنف وهى كتاب المفصل ، وشرح المقدمه الجزوليه وشرح كتاب سيبويه والمكتفى للمهتدى فى شرح الايضاح لأبى على الفارسى .

ولم ينسب أحد من المترجمين هذه الثلاثة لابن الحاجب إلا صاحب الكشف وصاحب هدية العرافين .

انظر : ابن الحاجب النحوى آثاره ومذهبه ص ٥١ وأيد رأى طارق الجنابى فيما ذهب إليه من انكار نسبة هذه الكتب له بأدلته التى ذكرها .

* المبحث الثالث *

" أقوال العلماء فيه "

بعد دراسة طويلة لحياة ابن الحاجب يمكن القول بأنّ هناك موقفين موقف المترجمين منه وموقف النحاة المعاصرين له والذين جاءوا بعده منه .

أما الذين ترجموا للمصنّف فلم أجد أحدا لامه أو مسّه بأذىً بل كلّ من ترجم له مدحه وأثنى على مصنّفاته بل بالغ بعضهم في مدحه إلى ما يشبه الغلوّ والاطراء ، قال فيه الذهبي : " إنّه كان من أذكياء أهل زمانه وأبلغهم بيانا (١) " وقال فيه بعضهم : إنه من أذكياء العالم (٢) وقال صاحب الوفيات وتبحّر في الفنون وكان الأغلب عليه علم العربية ، وصنّف مختصرا في مذهبه ومقدّمة وجيزة في النّحو وأخرى مثلها في التّصريف وصنّف في أصول الفقه ،وكلّ تصانيفه في غاية الحسن والافادة وخالف النحاة في مواضعَ وأورد عليهم اشكالاتٍ والزاماتٍ يصعب الإجابة عنها (٣) .

ويقول فيه ابن مهدي في معجمه : كان ابن الحاجب علّامة زمانه رئيس أقرانه استخرج ما كمن من درر الفهم ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني ، استوطن مصر ثمّ استوطن الشام ثم رجع إلى مصر فاستوطنها وهو في كلّ

---

١) ابن الحاجب النّحوي آثاره ومذهبه رسالة ماجستير ص ٣٦ .

٢) مفتاح السعادة ١ / ١١٧ ابن الحاجب النحوي ص ٣٦ .

٣) الوفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .

ذلك على حال عدالة وفى منصب جلالة (١) .

وهكذا نجد موقف المترجمين منه موقف مدح وتكريم واجلال .

أما موقف النحاة المعاصرين له فكذلك لم نجد أحدا لامه أو تعرض له بسوء ، بل قام بعض منهم بشرح كتابه الكافية ، وكذلك الذين جاءوا بعده لم يؤثر عن أحد منهم أنه لامه فى شئ اللهم إلا ما نقل عن ابن مالك قوله : "إن ابن الحاجب أخذ نحوه من صاحب المفصّل وصاحب المفصّل نحوه صغيرات (٢)" هذا إن ثبت أنه قال ذلك فإنه لا يقدح فى شخصية ابن الحاجب ، وقد يكون وراء مقولته هذه دوافع شخصية ولا سيما أن ابن مالك معاصر له وان كان فى منزلة تلميذ ابن الحاجب .

وأما ما ذكر من قول أبى حيان فى وسم كتابه الكافية بأنها نحو الفقهاء فلا غرابة فى هذا ، لأنّ أبا حيّان هذا قد شهد منه التحامل على أئمة النحو ويكاد يكون ذلك حاله وديدنه نقلَ عالم يسلَم منه ، ثم هو شخصية متناقضه فإذا تصفحت كتابه البحر المحيط فإنك لا تتجاوز سطرا أوسطرين حتّى تجد ذكر أبى على الفارسى مترددا فى لسانه من حيث الاستدلال برأيه والاعتدادَ به ، ومع هذا تجده فى موضع آخر من كتابه يذكر لأبى علىّ رأيا نحويًا ثم يسفهه ويعلق عليه بأن فيه عجرفة العجم (٣) ، ويكفيك ما ذكره

---

١) الديباج المذهب ص ١٩٠ وابن الحاجب النحوى ص ٣٦ .

٢) انظر : نفح الطيب ٢/٢٢٥ .

٣) البحر المحيط ٨/١١٥ فى اعراب قوله تعالى : " أيحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا " .

المؤرخون من أنه الذى جسر النفس على كتب ابن مالك ، وقال فى تسهيل ابن مالك بأنه لا يكون تحت السماء أنحى من درس تسهيل ابن مالك(١) وأنه قارنه فى بحره بكتاب سيبويه ، ثم هو الذى يقول فى ابن مالك أنه بحث عن مشايخه ولم يجد له شيخا يعتمد عليه فى النحو وأنه لم يصحب من له البراعة فى علم اللسان ولذا تضعف استنباطاته على أهل هذا الشأن وينفر " ابن مالك " من المنازعة والمباحثة والمراجعة إلى أن قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ويأخذ العلم من الصحف بفهمه (٢) .

فأى نقدٍ أشد وألذع من هذا مع اتفاق العلماء على جلالة قدر ابن مالك وإمامته ليس فى النحو فحسب بل فى النحو واللغة ، فسامح الله كلاً من ابن مالك وأبى حيان ، فلكل جواد كبوة ولكل عالم هفوة .

والذى يظهر لى أن أبا حيان لم يكن يطلع على كتب ابن الحاجب والدليل على ذلك أنه ربما رجح رأيا نحويا معتقدا أن ذلك الرأى له فتبين له أخيرا أنه لابن الحاجب كما صرح ذلك بنفسه فى البحر فى اعراب قوله تعالى : " وان كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم " قال أبو حيان بعد أن ساق الآية وأوجه الاعراب فى " لما " " وكنت " قد ظهر لى فيها " لما " وجه جار على قواعد العربية ، وهو أن " لما " هذه هى لما الجازمة حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى كما حذفوه فى قولهم : قاربت المدينة ولما ... يريدون ولما أدخلها وكذلك هنا ، التقدير : وإن كلاً لما

---

١) بغية الوعاة : ١/٢٨٢ .
٢) " " : ١/١٣١ .

ينقض من جزاء عمله ، ويدل عليه قوله تعالى : " وليوفينهم ربك أعمالهم " إلى أن قال : وكنت اعتقدت أنّي سبقت إلى هذا التخريج السائغ العاري من التكلّف وذكرت ذلك لبعض من يقرأ عليّ فقال : قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب قال : لما ، هذه هي الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم : خرجت ولما سافرت(١) .

ومثله في اعراب قوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلده ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلاّ الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإنّ الله غفور رحيم " .

قال أبو حيان في هذه الآية : لقد تكلّم عليها في أصول الفقه وفيها خلاف وتفصيل ، ولم أر من تكلّم عليها من النحاة غير المهاباذي وابن مالك انتهى كلامه .

والغريب من أمر أبي حيان أنه لم ير أحدا تعرض لهذه المسألة من النحويين غير ابن مالك والمهاباذي مع أنّ المصنف ابن الحاجب قد تكلّم عليها في أماليه إذا كان ابن مالك قد اتفق على إمامته في النحو فلا يكون ابن الحاجب أقلّ شأنا من المهاباذي ، إذ تعرف قدر الانسان بمصنّفاته وما ينقل عنه من الآراء كما يقول أبو الطيب اللّغوي(٢) والمصنّف قد حظي بالأمرين معا ، فمهاباذي هذا ليس من كبراء النحويين وليس له شهرة ابن الحاجب ومع ذلك اعترف به أبو حيان وجعله من النحويين المعتمدّ

---

١) البحر المحيط ٤٣٣/٦ .
٢) مراتب النحويين ص ٣٨ .

بآرائهم .

وربّ قائل يقول لقد أكثرت الكلام على أبى حيان ، أقول : الذى حملنى على ذلك ، أنه قد استغل هذا الاتهام الذى وجهه أبو حيان إلى كتاب الكافية أشدّ وأسوأ الاستغلال ، فذهب بعض الباحثين إلى تجريد ابن الحاجب من صفة النحو وسلبه اللقب الذى اشتهر به عند العلماء استنادا فى ذلك على ما قاله أبو حيان ، وعلى ترجمة المؤرخين له بقولهم هو العالم الفقيه النحوى .

لا أنكر أنّ ابن الحاجب كان فقيها قبل أن يكون نحويا ، كيف وقد وصفه كل من ترجم له بأنه العالم الفقيه الاصولى النحوى ، بل كان يمثل ذلك الصنف الذى لم يكتف بفنٍ واحد بل أخذ من كلّ فنٍ بطرف ، وليس هذا الأمر بدعا فى المصنّف فها هو الخليل بن أحمد اللغوى النحوى المؤسس الفعلى لمذهب البصرى يقول فيه تلميذه نضر بن شميل ، إنه لم ير أحدا أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد[1] وهذا مما يدلّ على أنّ علماء اللغة لم يقتصروا على فنٍ دون آخر .

والثقافة فى عصر ابن الحاجب لم تتوقف على النحو فقط بل كان هناك علوم شتى وكان للقراءات والفقه والأصول نصيب أوفر فقلّ ما تجد عالما عاش فى القرن السّابع الهجرى فى مصر ولم يكن له معرفة بالقراءات والفقه بل كان بين النحو والقراءات أواصر وشيجة حتّى إنّ معظم من برزوا فى النحو كانوا قراء وفقهاء فى آنٍ واحد( ) فمصر فى هذه الآونة كانت تمثل

---

١) الحركة الفكرية بمصر د / عبد اللطيف حمزة ص ٢١٥ .

منصطفا دينيا أكثر منه أدبيا ، ويؤيده ما سبق من قيام الملوك وأمراء الأيوبيين ببناء المدارس الدينية والفقهية على مذاهب الأربعة ، ومع ذلك لم يمنح أن يبرز فى مصر علماء فى النحو وغيره من الفنون ، بل لم تعرف ثقافة العصر عند هذا الحد ، فقد تسربت علوم الكلام والمنطق إلى شتى ألوان الحياة العلمية فالبس النحو بعض مصطلحات المنطق وأثقل النحو بالمعانى المستغلقه ، فلما كان القرن السابع الهجرى حافلا بهذه العلوم المتنوعة فلا غرابة إذن أن يمثل المصنف عصره وأن نجد فى مصنفاته بعض نتاج العصر ، ويخوض فى مناقشه الآراء باسلوب جدلى إلى جانب مانراه من اهتمامه بالحدود وكثرة استعماله لمصطلحات المناطقة لهذا ليس بمستقيم " كلامه هذا يلزمه الدور وغير ذلك مما لا يحصى ، وإن لم يأت المصنف بالجديد فى دراساته النحوية فلا أقل أن تكون الجدة فى المنهج وفى الأسلوب .

* * *

* المبحث الرابع *

آراء ابن الحاجب النحوية :

إنّي في هذا الفصل ذاكر ما تفرّد به من الآراء أو ما خالف فيه جمهور النحاة وان كان تابعا لبعضهم .

يتردد اسم ابن الحاجب في كثير من كتب النحاة المتأخرين عنه كابن هشام في المغني وأوضح المسالك وقد ورد اسم ابن الحاجب في المغني أكثر من أربعين موضعا وكالسيوطي في الهمع والأشباه والنظائر وكالأزهري في التصريح والصبان في حاشيته على منهج السالك .

منهم من يقف من ابن الحاجب موقف ناقد متعقب لآراءه كابن هشام ومنهم من يقف معه موقف مؤيد كالسيوطي والأزهري والصبان .

فآراء ابن الحاجب في الجملة تنقسم إلى قسمين قسم هو من بنات أفكاره ومحض ابتكاره وقسم آخر فيه متبعا لكبراء النحويين السابقين له كالمبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والزمخشري والشلوبين .

(١) آراء تفرد بها :

(١) ذهب المصنف رحمه الله إلى أنّ " قائما " في قولك : " قم قائما " مفعول مطلق وليس حالا : لأنّ " قائما " عنده في معنى " قياما " والحال إنما تأتي لتقييد عاملها فتمذّر تقدير الحال هنا لأنك ان جعلته حالا من الضمير في " قم " وجب أن يكون " القيام " مقيّدا ولا يجوز أن يكون " قائما " مقيدا للقيام ، لأنه هو هو فكيف يكون

مقيدا له والشيء لا يقيد نفسه فوجب أن يحمل إلى معنى المصدر فيكون التقدير : " قم قياما (١) " وكذلك قولك الشاعر : ولا خارجا من فيّ زور كلام (٢).

(٢) من مسوغات الابتداء بالنكرة عند الجمهور أن يسبقها الاستفهام مثل : أرجل في الدار .

وخالف في هذا المصنف جمهور النحويين وقصر ذلك على همزة الاستفهام المعادلة بأم مثل : أرجل في الدار أم امرأة (٣) .

(٣) ذهب إلى أنّ العامل في المستثنى المستثنى منه بواسطه إلاّ ، وهذا خلاف مذهب سيبويه القائل بأنّ العامل الفعل بواسطة إلاّ ، ومعتمد المصنّف في ذلك أنّ هناك مسائل ليس فيها فعل وذلك على القول بأنّ العامل الفعل بواسطة إلاّ كقولك القوم إلاّ زيدا اخوتك (٤).

(٤) ذهب المصنّف إلى أنه لا يجوز وقوع " إلاّ " صفة إلاّ إذا تعذّر الاستثناء وكانت تابعة لجمع منكور غير محصور مثل قوله تعالى : لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا ، قال في الكافية : وغير ، صفة حملت

---

١) انظر : الايضاح شرحه للمفصّل ١/٣٣٣ .

٢) قائله الفرزدق وهو عجز وصدره : على حلفة لا أشتم الدّهر مسلما الكتاب ١/١٧٣ ، المقتضب ٣/٢٦٩ .

٣) قال في شرح الكافية للرضي : " واما غير موصوفة كالنكرة الداخلة عليها همزه استفهام وأم المتصلة ـ انظر شرح الكافية ١/٧٩ ، وانظر كتابه الايضاح ١/١٨٥، والمغني ١/٥٢٢ .

٤) الكافية ١/٢٢٧ ، الايضاح ١/٣٦٣ قال الرضي مجيبا : وهذا لا يرد إلاّ على مذهب البصريين ولهم أن يجيبوا بأنّ العامل ما في اخوتك من معنى الفعل كأنك قلت : القوم إلاّ زيدا ينسبون إليك .

على الا فى الاستثناء كما حملت هى عليها فى الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء (١) .

وهذا الشرط ليس بلازم عند سيبويه والجماعة لقول الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان فـ " إلاّ الفرقدان " صفة لـ " كل " عند سيبويه (٢) وليست تابعةً لجمع منكور ، ولذا جعله المصنّف شاذا (٣) .

(٥) لا يمنع عند المصنّف أن يتعلّق الظرف فى قوله تعالى : " إنى لكما لمن الناصحين — بـ الناصحين وهو ممنوع عند البصريين جميعا لأنّ ما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله (٤) .

(٦) إخوانا فى قوله تعالى : ونزعنا ما فى صدورهم من غلٍ إخوانا على سرر متقابلين ، منصوب على المدح ولا يجوز نصبه على الحال إلاّ على ضعف (٥) .

وعلّته عند المصنف أنّ جعله حالا لا يخلو أن يكون إمّا من الضّمير فى " ادخلوها " أو من الضمير فى " آمنين " وإمّا من الضّمير فى صدورهم .

---

١) شرح الكافية ١ / ٢٤٥ .

٢) الكتاب ١ / ٣٧١ .

٣) الرضى : ١ / ٢٤٧ .

٤) الأمالى ص ٢٩٨ .

٥) الأمالى ص ٣١ .

أما الأولان فلا يجوز لأجل الفصل بين الحال وصاحبه بالجملة الأجنبية وهى قوله : " ونزعنا " وأما الثانى فلا يجوز لمجئ الحال من المضاف إليه والحال لا تأتى من المضاف إليه عنده ، وهو " صدورهم " إلا إذا كان فى معنى الفاعل أو المفعول بأن يكون المضاف مشتقا حتى يصح العمل فى المضاف إليه ، ألا ترى أن صدورهم هنا اسم جامد والجامد لا يقبل التقييد .

أما ابن مالك وجماعة من المتأخرين فلا يذهبون مذهب المصنف بل يجعلون " إخوانا " حالا من الضمير فى صدورهم ، لأن المضاف إذا كان بمعنى المضاف إليه صح أن يجئ الحال من المضاف إليه إلا مر كذلك هنا قال ابن مالك فى الفيته :

ولا تجز حالا من المضاف له : إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ما له أضيفا : أو مثل جزء فلا تحيفا

(٧) أجاز المصنف تعلق الجار والمجرور فى قوله تعالى : " ما أنت بنعمة ربك بمجنون (١) بالحرف (٢) قال : إن قوله تعالى : " بنعمة " متعلقه بـ " ما " ولا يجوز تعلقها بـ " مجنون " لأمرين أحدهما أنه لم يقصد نفى جنون خاص ، والثانى يؤدى إلى أن يكون الجنون من نعمة الله ، ولم يثبت فى الوجود كون الجنون نعمة فضلا عن أن يكون من الله .

---

١) ن : ٢

٢) المغنى ١/٤٩٠ .

وقد عقب ابن هشام على كلام المصنف فقال : وهذا كلام بديع ، إلّا أنّ جمهور النّحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغى على قولهم : أن يقدّر التعلق بفعلٍ دلّ عليه الثّانى أى انتفى ذلك بنعمة اللّه (١) .

(٨) للمصنف تخريج آخر فى هذا البيت :

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنّه (٢)

عند الجمهور " إنه " فى البيت بمعنى نعم والهاء للسّكت وعند المصنف مع جواز ما قاله الجمهور يجوز أن يكون إنّ على بابها للتوكيد ويكون الضّمير اسمها والخبر محذوف ، والتّقدير : إنّه كذلك ، وأيّد هذا الرّأى ابن هشام فى المغنى (٣) .

(٩) فارسا فى قولهم : للّه درّه فارسا الأولى أن يكون تمييزا (٤) عند المصنّف ولا يجوز الحاليه إلّا على ضعف ، والسّبب عنده أنك لم ترد به المدح فى حال فروسيته وإنّما تريد بمدحه مطلقا بدليل أنك تقول : للّه درّه كاتبا وإن لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك للّه درّه عالما .

(١٠) للمصنف قول آخر فى " أجدك لا تفعل كذا " وهو أن الأصل : لا تفعل كذا جدّا ، ثمّ أضيف " جدا " إلى الفاعل كاضافة المصدر

---

١) المغنى ١/٤٩٠ .

٢) لعبد الله بن قيس الرقيات الديوان ٦٦ ، الخزانة ٤/٤٨٥ .

٣) المغنى : ١/٣٧ .

٤) انظر : ص ٤٣١ من هذه الرسالة (الأمالى) .

إلى فاعله فى قوله تعالى : " صنع الله " " كتاب الله " ثم دخلت الهمزة للانكار فللتزم تقديمه ، ثم كثر فى السنتهم حتى استعمل استفتاحا وقعست بعده الجمل الانشائية كقولهم : هل تفعل كذا أجذك ولا تفعل كذا أجدك .

(١١) أعرب المصنف " موحشا " حالا من الضمير فى " لمية (١) " وجعل ذلك أولى من مجئ الحال من النكرة وهى " طلل " فى قول الشاعر :

لمية موحشا طلل قديم : قال : وجعله ذلك " موحشا " حالا من المعرفة أولى ، لأن ذلك كثير شائع وهذا قليل نادر أى جعله من " النكرة " ومذهب سيبويه وجمهور البصريين فى البيت أن " موحشا " فى الأصل صفة لطلل تقدمت عليه فاعربت حالا .

ورد بعض الباحثين (٢) ترجيح ابن الحاجب مجئ الحال من الضمير فى لمية ، وجعل ذلك من قبيل التمحل والتقعر فى المسائل قال هذا الباحث : وهذا تمسك متشدد بالقياس على كون صاحب الحال لا بد أن يكون معرفة ، وفاته أن النكرة هنا موصوفة .

لقد جنى هذا الباحث على ابن الحاجب ، لأن مراد المصنف فى البيت ليس انكار مجئ الحال من النكرة مطلقا ، إنما أراد إذا اجتمعت المعرفتان فأعرفهما أولى بالتقديم ، ويدلك على ما قلناه قول المصنف بعد ، وهذا أولى أى مجئ الحال من المعرفة ،

---

١) انظر : ص ٣٢٠ من هذه الرسالة (الأمالى) .

٢) وهو طارق عبد عون الجنابى فى كتابه : ابن الحاجب النحوى آثاره ومذهبه رسالة ماجستير ص ٢٠٣ .

وكيف يمنع المصنف مجئ الحال من النكرة وقد صرح بجواز ذلك في الايضاح قال شارحا قول الزمخشري : " وذو الحال معرفة " قال : ليس بلازم أن يكون ذو الحال معرفة إلا في حال الذي لا يجب تقديمها وهو الذي قصده الزمخشري ، لأن ذا الحال قد يكون نكرة وتكون الحال واجبة تقديمها (١) .

قلت : والذي حمل المصنف على تخريجه للبيت المتقدم أمران أحدهما أنه لا يجوز عنده مجئ الحال من المبتدأ ، فإذا جعلت " موحشا " حالا من " طلل " كانت الحال من المبتدأ والحال عنده لا تأتي من المبتدأ وليس هذا رأي ابن الحاجب فقط بل هو رأي جمهور النحاة (٢) خلافا لسيبويه (٣) .

والأمر الثاني أنك إذا جعلت " موحشا " حالا من " طلل " أدى ذلك إلى اختلاف بين عامل الحال وصاحبه وأكثرهم لا يجيزه ، لأن "طلل" حينئذ يكون مبتدأ والعامل فيه الابتداء وموحشا حال والعامل فيه الاستقرار الذي تعلق به الظرف وهو " لمية " ولا يجوز اعمال معنى الابتداء في الحال ، لأن الابتداء شأنه الرفع والحال لا يقبل الرفع ولذا فر المصنف رحمه الله من ذلك الاعراب المتحمل المتعسر على حد زعم الأخ الباحث إلى

---

١) انظر : الايضاح في شرح المفصل للمصنف ١ / ٣٢٤ .

٢) انظر : حاشية الصبان ٢ / ١٧٤ .

٣) انظر : الكتاب ٢ / ١٢٧ .

هذا الاعراب الذى تراه ، فجعل موحشا حالا من الضمير فى لمية ولم يجعله من " طلل " .

والذين رجحوا مجئ الحال " موحشا " من " طلل " كابن مالك وغيره تبعوا فى ذلك سيبويه لما رأوه مثل بقوله : " هذا قائما رجل " وفيها قائما رجل(١) " .

قالوا إن " قائما " حال من "رجل" ورجل مبتدأ و " فيها " خبر مقدم .

قال ابن مالك فيما نقل عنه المرادى فى شرح التسهيل : وقول سيبويه هو الصحيح ، لأنّ الحال خبر فى المعنى فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما (٢) .

وعقّب ابن هشام على قول ابن مالك هذا قائلا : " وأما جواب ابن مالك بأنّ الحمل على " طلل " أولى ، لأنه ظاهر فإنما يصح لو ساوى الظاهر الضمير فى التعريف (٣) .

فخلاصة الكلام أنّ كون " موحشا " حالا من " طلل " فيه خرم إلاّ إذا كان سيبويه لا يتمسك بهذه القاعدة كما فهم ذلك منه ابن هشام(٤) .

---

١) الكتاب : ٢/١٢٣ .
٢) شرح الفية بن مالك للمرادى ص ١٣٣ .
٣) المغنى : ٢/٧٣٦ .
٤) المغنى : ٢/٧٣٥ .

(١٢) الجمل الواقعة بعد القول عند المصنف مفعول مطلق ، مثاله :

قلت : زيد قائم ـــ فـ " زيد قائم " في محلّ النّصب على المفعول المطلق .

قال في أماليه : وزيد قائم في قولك : قلت زيد قائم قول خاص كالقرفصاء بالنسبة إلى القعود في كونها قعودا خاصا فيجب أن يحكم عليهما جميعا بالمصدر أو بالمفعول ولا قائل بالمفعول لما ذكرناه فوجب الحكم بالمصدر [١] .

وكذلك المفعول الثّاني والثّالث في أنبأت زيدا عمرا فاضلا أنّهما مفعول مطلق .

قال ابن هشام معلّقا عليه : وهذا خطأ بل هما أيضا منبأ بهما لا نفس النبأ ، وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النّظـــر الصّحيح (٢) .

---

١) انظر : ص ٢١٦ الأمالي .

٢) المغني ٢/٧٣٧ .

(ب) آراء كان المصنف فيها تابعا لغيره من النحويين السابقين له :

(١) الحال المؤكدة عنده والزمخشري هي التي تأتي لتأكيد مضمون جملة اسمية هذا أبوك عطوفا أما التي جاءت لتأكيد مضمون جملة فعليه فليست داخلة تحت الحال المؤكدة كـ " ولّى مدبرا " وتبسم ضاحكا وعاث في الارض فسادا ، قال المصنف في اعراب قوله تعالى : " والنّجوم مسخرات[1] بأمره " .

ولا حالا مؤكدة ، لأن شرطها مفقود وهو أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية .

(٢) الضمير العائد إلى النكرة في قولهم : وبه رجلا معرفة خلافا لبعضهم قال في الامالي : الضمير في وبه رجلا ليس بنكرة وإنّما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه مبهما اطلق عليه النكره لذلك ـ ولذلك لم يوصف لأنه ضمير بلا خلاف والضمائر لا توصف .

(٣) ذهب إلى اعراب السماوات في قوله تعالى : " خلق اللّه السموات والأرض[2] مفعولا مطلقا تبعا لعبد القاهر الجرجاني ووافقهما ابن هشام إذ يقول : " وقولهم في نحو خلق اللّه السّموات والأرض مفعولا به ، والصّواب مفعول مطلق ، لأنّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد نحو قولك : ضربت ضربا ، والمفعول به

---

١) من قوله تعالى : " وسخر لكم اللّيل والنّهار والشمس والقمر والنّجوم مسخرات بأمره " ، النحل : ١٢ .

٢) الجاثية : ٢٢ .

مالا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك : "به" كضربت زيدا وقال فى آخر كلامه : ومن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه[١].

(٤) لام الابتداء عند المصنف والزمخشرى هى التى تكون مع المبتدأ فى مثل قولك : لزيد قائم ولقائم زيد أما ما سوى ذلك فتسقط عندهما لاما مؤكدة مثل إنّ محمدا لقائم[٢] .

(٥) الظرف والجار والمجرور عنده لا يتعلقان بالأفعال الناقصة : "كان وأخواتها" لأنها لا تدلّ على الحدث ، تبعا للمبرد والفارسى وابن جنى وابن برهان[٣] .

(٦) ذهب الزمخشرى وتبعه المصنف إلى أنّ خبر أن الواقعة بعد "لو" لا يكون إلاّ فعلا[٤] وقال فى توجيه قول الشاعر : إذا اللّيلة الشهباء أضحى جليدها : يجوز أن يكون مبتدأ على قول الأخفش يقصد "اللّيلة" وما بعده من الفعل خبره ، والتزموا الفعل خبرا تنبيها على اقتضاء "إذا" للشرطية كما التزموا فى خبر أنّ الواقعة بعد "لو" الفعل لما تقتضيه "لو" من ذلك[٥]

وردّ أبو حيان على الزمخشرى بقوله : قال الزمخشرى إنّ الخبر

---

١) المغنى : ٢/٧٣٧ .
٢) الرضى على الكافية ٢/٣١٤ ، المغنى ١/٣٣٠ .
٣) انظر : الأمالى ص ١٨٤ .
٤) " " " ٣١٣ .
٥) " " " " .

الجائية بعد " لو " لا تكون اسما جامدا أو اسما مشتقا ، بل يجب أن يكون فعلا ، وهو قول باطل ولسان العرب طافح بالزيادة عليه ، ويرد عليه قوله تعالى : " ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام (١) ، فأقلام خبر وهو جامد (٢) .

(٢) علل المصنف بتعليل الزمخشري في منع تقديم التمييز على عامله بقوله : إنّ المميزات في الأصل موصوفات لما أنتصب عنه وما أنتصب عنه صفات لها ، لأنّ قولك : عشرون درهما أصله دراهم عشرون فـ عشرون صفة لـ " دراهم " فقدم على موصوفه فانتصب أي قدم لغرض فانتصب فقالوا : عشرون درهما .

وكذلك منوان سمنا أصله : سمن منوان فقدم منوان على موصوفه وهو " سمن " لغرض فانتصب ، فإذا قدم العامل زال هذا الغرض كما يقول المصنف .

---

١) لقمان : ٢٧ .

٢) البحر المحيط : ١٩٠/٧ .

* المبحث الخامس *

مذهبه النحوى :

مهما اختلفت الآراء فى وجود مدارس أخرى (١) ، فإنّ مدرستى البصرة والكوفة هما اللّتان كتب لهما البقاء عبر القرون ، ولا يكاد أىّ نحـــوىّ يجهل هاتين المدرستين .

أما المصنّف ابن الحاجب فهو بصرى المذهب وليس كما يدّعيه بعضهم من أنّ مذهبه هو مذهب الخلط بين المذهبين الكوفى والبصرى أو مـــا يطلقون عليه بمذهب التّنقيح .

والدّليل على أنّه بصرى المذهب تَبنّيه آراء البصريين فى معظـــم مسائله النّحويّة ، وسَوْقه لتعليلهم والأخذ بأقيستهم مع تشهيره الشّديد بآراء سيبويه وتمثليه بأمثلته إلى جانب محافظته على القياس .

---

١) لقد ذهب الأستاذان أحمد أمين فى ضحى الاسلام ٢/٢٩٨ ، د / شوقى ضيف فى المدارس النّحويه ص ٢٤٥ إلى القول بوجـــود مدرسة بغداديّة وجعلوا من روّادهـــا المتمثلة فيها أبا بكر بن شقيـــر وأبا بكر بن خياط وأبا على الفارسى وتلميذه ابن جنى .

ولا أريد الخوض فى هذا الموضوع وهناك باحثان كفيانى مؤونـــة البحث فى هذه المسألة وهما الاستاذ طارق عبد عون الجنابـــى صاحب كتاب ابن الحاجب النّحوى رسالة ماجستير ص ١٥/١٦ ، ومحمد على حسن سعيد صاحب الكتاب ابن الناظم النّحوى ص ٥٨ فليراجع ثمّ .

ولا يعنى هذا أنّ الكوفيين لم يكونوا يُعنَون بالقياس بل كان سهيـــل كلٌّ من المذهبين القول بالقياس والعمل به ، إلاّ أنّ البصريّين كانوا أشـد تطرفا فى هذا الصدد ، وبهذه السمات البارزة يمكن تحديد موقـــف أىّ نحوى فى أى عصر كان ، وإليك بعض المسائل التى وقف المصنّف فيهـــا مع سيبويه والبصريّين جنبا إلى جنب

(١) منع سيبويه والبصريّون [١] تقديم التمييز على عامله مطلقا فتبعهـــم ابن الحاجب فى ذلك .

قال فى الأمالى لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا لأمريـــن : أحدهما ، أنّ العامل فيه كله ، الأمر المحتاج إلى التبيين ، وليس هو بالفعل فالعامل فى " درهما " فى قولك : عشرون درهمـــا لاقتضائه تفسيرا ، والعامل فى قولك : "طاب زيد نفسا " الابهـام فى الأمور المحتملة المنسوبة إليها الطّيب وقد أجمعنا على أنّ درهمـا عشرون لا يجوز فكذلك هذا " طاب زيد نفسا " .

(٢) ذهب مع سيبويه إلى أنّ عمرك اللّه ، منصوب على المصدر على حذف الزوائد وأنّ أصله : عمرتك ، فحذف ووضع عمرك موضع تعمير مضافا إلى مفعوله وبقى لفظ الجلالة منصوبا على ما هى عليه [٢] .

---

١) خلافا للمازنى والمبرد وابن مالك والكسائى من الكوفيّين فى تجويـز ذلك ما إذا كان العامل فعلا متصرفا . المقتضب ٣/٣٦/٣٧ ، شرح الكافية لابن مالك ٢/١٣ مخطوط بقسم الدراسات العليـــا الجامعة الاسلامية .

انظر : الامالى على المفصّل ص ٤٢٤ من هذه الرسالة .

(٣) منع سيبويه والبصريون تقديم الحال على عامله المعنوى فلا يجوز فيها رجل قائما أن تقول : قائما فيها رجل[١] ، وتبعهم ابن الحاجب فى ذلك .

(٤) إذا الشرطية عند سيبويه[٢] والبصريين لا تكون بعدها إلّا الأفعال وإذا جاء بعدها اسم فهو فاعل لا مبتدأ وتبعهم المصنف فى أحد قوليه قال فى الأمالى : وإن قيل فقد قالوا : " إذا زيد يقوم " ولم يستقبحوه ؟ فالجواب أنّ ذلك غير لازم ، لأنّ المذهب المعمول به أنّ " إذا " لا يقع بعدها إلّا الفعل فـ " زيد " فاعل وليس بمبتدأ و" يقوم " مفسر للفعل المحذوف[٣] .

(٥) ذهب البصريون إلى أنّ العامل فى المفعول معه الفعل أو معناه بواسطة الواو[٤] ، ووافقهم المصنف خلافا للكوفيين الذّين يرون أنّ العامل هو الخلاف كما قالوا فى عامل الخبر فى " زيد عندك " .

(٦) ذهب مع البصريين[٥] إلى منع العطف على ضمير المجرور من

---

١) انظر : الكتاب ١٢٢/٢ ، الرضى على الكافية ١٨٧/١ .
٢) " " ٤٦٠/١ .
٣) من الأمالى : ص ٣١٣ .
٤) الانصاف فى مسائل الخلاف ٢٣٥/٢ ـ ٢٤٥ .
٥) انظر مذهب البصريين فى الانصاف ٤٦٣/١ ، وقد أجاز يونس والأخفش وقطرب الانصاف ٤٦٣/١ وابن مالك أجازوا العطف على ضمير المجرور من غير إعادة الجار لورود ذلك فى الشعر والنثر قال ابن مالك :

وعود خافض لدى عطف على : ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندى لازما إذ قد أتى : فى النّظم والنثر الصّحيح مثبتا

غير إعادة الجار .

تلك هى المسائل التى وافق فيها ابن الحاجب البصريين وهى قَـلَّ من كثر والمقام لا يسع لذكرها كلّها ، غير أنّ المصنّف رحمه اللّه لم يأخذ بآراء البصريين دون مناقشة ، فكم أخذ رأى الكوفيين ورجحها على رأى البصريين حتّى سيبويه زعيم المدرسة نفسه .

وإليك بعض المسائل التى خالف فيها سيبويه ووقف مع الكوفيين

(١) ذهب الكوفيون إلى أنّ الضمير فى : أقائم أنت يجب أن يكون مبتدأ وما قبله خبر مقدّم وتبعهم ابن الحاجب(١)

(٢) أعرب سيبويه " مفار "(٢) فى قول الشّاعر : مفار ابن همام علـى على حبّى خثعما ظرفا ، وخالفه ابن الحاجب وجعل " مفار " مصدرا ميميـا نائب عن الظّرف تبعا لابن جنى(٣) .

و ممن ذهب مع البصريين فى منع العطف على ضمر المجرور من غيـر اعادة الجار ، الفراء فى معانيه :

قال فى تفسير قوله تعالى : " الذى تساءلون به والارحام " عـن ابراهيم ، أنه خفض الأرحام ، وهو كقولهم باللّه والرحيم ، وفيه قبـح ، لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض ، وانما يجوز هذا فى الشعر لضيقه ، معانى القرآن للفراء : ١/٢٥٢/٢٥٣ .

١) المغنى : ٢/٦١٥ .

٢) انظر : الكتاب ١/٢٣٥ .

٣) الخصائص ٢/٢٠٨ .

قال المصنف : وقد أُخذ على سيبويه فى إيراده هذا البيت مستشهدا به على أنّ " مغار " اسم زمان فقيل : إنّ المراد : وما هى إلاّ مخففـــا تخفيفا كإغارة ابن همام أى كتخفف إغارة ابن همام ، فهو بالمصدر أجدر(١) انتهى كلامه .

(٣) جعل سيبويه(٢) موحشا حالا من المبتدأ وهو " طلل " فى قول الشّاعر : لميّة موحشا طلل(٣) .

وخالفه ابن الحاجب ورجح أن تكون الحال من الضّمير فى " لميّة " وحجته أنّ مجئ الحال من المعرفة كثير شائع ومجيئها من النّكـــرة قليل نادر(٤) .

(٤) أخذ بقول الأخفش والكوفيين فى جواز إعراب ما بعد " إذا " الشّرطية مبتدأ والفعل بعده خبره فى مثل قوله تعالى : " إذا السّماء انشقت(٥) وهذا خلاف مذهب سيبويه ، قال ابن الحاجب فى أحد قوليه : وكلا القولين سائغ فالأولى تجويزها من غير رد لأحدهما(٦) .

ومما يؤيد بصيريتـــه تمسكه الشّديد بالقياس والرجوع إلـــى

---

١) الأمالى : ص ٤٠٧ .

٢) الكتاب : ٢/١٢٣ .

٣) البيت لكثير ديوانه ٢/٢١٠ ابن الشجرى ١/٢٦ ، الخصائص ٢/ ٤٩٢ .

٤) الأمالى : ص ٣٢٠ .

٥) الانشقاق : (١) .

٦) الأمالى : ص : ٢٣١ .

الأصل ، وهذا مما امتاز به البصريون عن الكوفيين ، إذا جاء شئ مخالفا لأقيستهم لجأوا إلى التأويل ، وإن كان المؤول مستبعدا ، لأنّ الحمل على المستبعد أولى عندهم من الحمل على ماهو خلاف الأصل ولذا تجد المصنّف يكثر على لسانه العبارات التالية : " وهذا أجرى على قياس كلامهم " " إذا علم ذلك منهم وجب التأويل فيما يخالفه وإن كان بعيدا لأنّ البعيد جائز وخلاف المعلوم غير جائز " .

وفى ردّ المصنّف للكوفيّين فى تجويزهم : " الثلاثة الأثواب " قال : وما تمسك به الكوفيّون لغة ضعيفة فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريّون من القياس واستعمال الفصحاء .

ومما يؤيد كونه بصريا أخذه لمصطلحات البصريّين كقوله : فى الصفة مقابل النعت عند الكوفيّين والفصل مقابل العماد وغيرها من الأمثلة .

* * *

* المبحث السادس *

وفاتـــــه :

لقد أجمع المؤرخون على أن ابن الحاجب مات سنة ست وأربعين وستمائه (٦٤٦هـ) قال ابن خلكان : ثم رجع إلى القاهرة وتولـــى التدريس مكان أستاذه الشاطبي بالمدرسة الفاضلية وصدره إلى الاسكندريه فهناك توفي رحمه الله سنة ست وأربعين وستمائه ودفن خارجَ بـــاب البحر(١) ، معنى هذا أنّ المصنف رحمه الله قد عاش ستا وسبعين سنة كلها حافلة بالعلم والأدب رحمه الله رحمة واسعه وجزاه الله عن الاســـلام والمسلمين خير جزاء .

---

١) انظر : وفيات الأعيان : ٣/٢٥٠ وكان معاصر ابن الحاجـب
وانظر : شذرات الذهب ٥/٢٣٤ ، والبداية ٣/١٧٦ ،
وبغية الوعاة : ٢/١٣٥ .

* الفصل الثالث *

" المبحث الأول والثاني "

التعريف بكتاب الأمالي في النحو والصرف لابن الحاجب :

الأمالي جمع إملاء وإملال ، يقال أمليت ، بالياء وأمللت باللام وهما لغتان كما يقول ابن المنظور(١) .

والمقصود بالأمالي عند العلماء ، وهو ما يمليه العالم على طلابه فيكتبونها ، قال صاحب الكشف : " وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتب التلامذة فيصير كتابا ، ويسمونه الاملاء والأمالي ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم فما اندرست مذاهب العلم والعلماء ، وعلماء الشافعية يسمّون مثله التعليقة(٢) " .

وقد ذكر حاجي خليفه في كتابه الكشف ما يقارب سبعين مؤلفا من هذا اللّون ، منها ما صنّف في الفقه ومنها ما صنّف في الحديث ومنها ما صنف في النحو واللّغة ، والذي يعنينا من هذه كلّه ما صنّف في النحو واللّغة .

ويظهر لي أنّ أوّل مصنّفٍ وصلنا بهذه التسمية في النحو هو أمالي

---

١) لسان العرب : ١٩/ ٢٠ ص ١٦٠ .
٢) كشف الظنون : ١/ ٤ ١٦ .

ثعلب (١) وبليه أمالى الزّجّاج (٢) فقد حذا حذوَ هؤلاء المتقدمين نحاة متأخّرون ألّفوا مثل تأليفهم كأبى علىّ القالى واليزيدى والمرتضى وابن الشّجرى حتّى صار إذا ذكر كلمة " الأمالى " ينصرف الذّهن إلى تأليف أحد هؤلاء المذكورين .

والذّى يجب الاشارة إليه أنّ مثل هذا اللّون من التأليف يتّسم فى الغالب بطابع التّطويل وسوء الترتيب وعدم التّنسيق ، ولعلّ السّبب يرجع إلى أنّ الغرض من الاملاء أن يكون للعامّة دون الخاصّة ، ممّا يجعل المملى يحتاج إلى شىء من البسط والشّرح الدّقيق والتّكرير ، فلذلك تجد معظم كتب الأمالى تفتقد عنصر التّرتيب ، لا أبواب ولا فصول ولا عناوين ولربما أدى الاضطراب فى الاملاء إلى الاضطراب فى الأفكار ، فيكرر المملى مسألة أكثر من مرة كما سيتبيّن لنا فى أمالى ابن الحاجب .

وأمالى ابن الحاجب فى الأصل تحتوى على ستّة املاءات :

(١) الاملاء على القرآن .

(٢) " " المفصّل للزّمخشرى .

(٣) " " مسائل الخلاف .

(٤) " " المقدّمة " كتابه الكافية فى النّحو والصرف " .

(٥) " " أبيات لشعراء محدثين .

(٦) " " مسائل المطلقة أو المفردة .

---

١) المرجع السّابق وهو متوفى فى ٢٩١ هـ .

٢) " " " " " ٣١٦ هـ .

فنظرا لضخامة حجم الكتاب وغزارة مادته العلمية مع ضيق الوقت طلبت من القسم الاكتفاء بثلاثة املاءات ، أبتداء من قوله تعالى في الاملاء على القرآن : " تقاتلونهم أو يسلمون " وانتهاء بقوله في لولاى ولولاك بين سيبويه والأخفش في الاملاء على مسائل الخلاف فقد تمت الموافقة على ذلك من القسم ولله الحمد ، فبحثي متوقف على ثلاثة املاءات من أمالي ابن الحاجب :

(١) الاملاء على القرآن .

(٢) " " الفصل .

(٣) " " مسائل الخلاف .

* * *

منهج المصنف في الأملاء على القرآن :

أما منهج المصنف في الاملاء على القرآن فإنه يورد بعض الآيات من القرآن التي تكون في ظاهرها اشكال فيحاول ايجاد حلول مناسبة لهذه الاشكالات ، فالاشكال عنده اشكالان ، إشكال يخالف قاعدة نحوية واشكال يخالف المنطق والواقع .

(١) الاشكال الأول : ذهب النحويون إلى أنه لا يجوز إعادة الظاهر موضع المضمر ، فلا يجوز : جاء عمرو وأكرمت عمرا قاصدا نفس المعمرو السابق الذكر ، بل يجب أن يكون : جاء عمرو وأكرمته ، بالضمير ، هذا قولكم يا معشر النحاة ، فما تقولون في قوله : أن تضل إحداهما فتذكّر إحداهما (١) الأخرى ، حيث كرر " إحداهما " وكان قياس الكلام أن يكون : أن " تضل إحداهما فتذكرها الاخرى " ، لأنه قد تقدّم ذكره وإذا تقدم ذكر لم يجز إعادته .

أجاب المصنّف رحمه الله بقوله بعد أن ساق الاية " وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال : فتذكرها الأخرى ، لأنه قد تقدّم ذكر فلم يحتج الى إعادة الظاهر " .

أما الجواب عن الاشكال فهو أنا نقول أصل الكلام : أن تذكر إحدهما الاخرى عند ضلالها ، تقدم على ما ذكرناه فبقي أن تذكر إحداهما على ما كان عليه ، الثاني ألا ترى أنه إذا قال : أن تضل إحداهما

---

١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

فتذكرها الاخرى " وجب أن يكون ضمير المفعول عائدا على الضالّة وهو خلاف المقصود ، لأنه قد تكون الضالة الآن هي الذاكرة في الشهادة في زمن آخر .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : " فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه(١) " .

قال المصنف رحمه الله : إنما حسن اظهار الوعاء وكان القياس أن يقال ثمّ استخرجها منه لتقدم ذكره ، لأنه لو قيل : ثم استخرجها منه ، لأوهم أن يكون الضمير للأخ نفسه فيصير كأنّ الأخ هو الذي تولى طلب خروج الوعاء ، ولم يكن الأمر كذلك .

وإنما لم يضمر الأخ فيقال ثم استخرجها من وعائه ، لأنّ ضمير الفاعل في استخرجها لـ " يوسف " عليه السّلام فلو قال : من وعائه لتوهّم أنّه " الضمير في وعائه " لـ يوسف ، لأنه أقرب المذكور فأظهر رفعا لذلك .

ومن أمثلة ذلك أنّ النحويين منعوا إضافة الشيء إلى نفسه فلا يجوز مثلا : أسدُ ليثٍ ومنعُ حبسٍ وما أشبهه ، فقد جاء في القرآن ما ظاهره مخالف لما ذهب إليه النحويون وهو قوله تعالى : " فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم(٢) " .

يجيب المصنف قائلا : إن قيل كيف أضيف " يوم " إلى " الوقت "

---

١) يوسف عليه السلام : ٧٦ .
٢) الحجر : ٣٨ .

والمراد به " الوقت " فيؤدّى إلى أن يكون : إلى وقت الوقت المعلوم ؟ .

فالجواب من أوجه ، أحدها : أن يكون المراد بالوقت المعلوم : النّفخ في الصّور ، فكأنّه قال : إلى وقت النّفخ في الصّور .

الثّانى أن يكون المراد بالوقت المعلوم القيامة فيكون مثل قوله تعالى : إلى يوم القيامة ، إمّا على حذف مضاف وإما على أن يكون علما على الوجهين المتقدمين .

ومن أمثلة ذلك أنّ اللحاة قد عرّفوا أفعل التفضيل بأنّه أن يشترك اثنان فى صفة فيزيد أحدهما على الآخر فى تلك الصّفة .

وقد جاء فى القرآن أفعل التفضيل على خلاف ما قالوه ، قال اللّه تعالى : وما نريهم من آية إلّا هى أكبر من أختها(١) ، لأنّ ظاهر الآية تدلّ على أنّ كلّ آية فى القرآن أكبر من اختها ، ولا يستساغ كون زيد وعمرو كلّ منهما أقوى أو أكبر أو أفصح من الآخر .

أجاب المصنّف قائلا : والجواب عنه من وجوه أحدها أن يكون المراد: أنّها تأتى أكبر من أختها المتقدّمة ، والثّانى أن تكون كلّ واحدة منها أكبر من الأخرى من جهةٍ لأنّه قد يكون الشيئان كلّ منهما أفضل من الآخر من وجه .

(٢) أما الاشكال الثّانى الذى يكون فى ظاهره يخالف الواقع والمنطق السليم ، قول المصنف رحمه اللّه عند اعراب قوله تعالى : " ليجزى اللّه

---

١) الزخرف : ٤٣ .

الصادقين ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم إنّ اللّه كان غفورا رحيما (١) » .

يقول المصنّف : إن قيل كيف يكون تصديق المؤمنين المتقدّم عليه علّة لجزاء الصادقين وتعذيب المنافقين ؟ .

فالجواب أنه قد تقدّم ذكر صدق المؤمنين وفسق الكافرين بقوله تعالى : " من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه (٢) " وقوله في المنافقين " وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلاّ غرورا (٣) . ثم اتصل الكلام إلى قوله عزّ وجلّ : ليجزي الله ، فسيق للتعليلين المختلفين ، والمراد التفصيل ، فيكون المراد : صدق المؤمنون ليجزيهم الله وكذب المنافقون ليعذبهم الله .

قال : ويجوز أن يكون متعلّقا بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله كأنه قيل : قضى الله بذلك ليجزي الصادقين ويعذب المنافقين وهو أحسن لأمرين ، أحدهما : أنه فعل واحد معلّل بالقضيتين جميعا والآخر أنه يكون التعليل على ظاهره ، وفي الأول لا يكون على ظاهره بل يكون في الصادقين على ظاهره ، وفي المنافقين على أن تكون للعاقبة ، لأنّ المنافقين لم يقولوا ذلك لقصد أن يعذبوا .

---

١) الأحزاب : ٢٤ .

٢) الآية السابقة .

٣) الاحزاب : ١٢ .

ومن منهجه فى الاملاء على القرآن ، أن يورد آيات من القرآن ثمّ يعربها متوقفا فى ذلك على أوجه القراءات الواردة فيها ، مثال ذلك قوله تعالى : " ولو أنّ ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده " .

قال المصنف : من قرأ والبحرَ ، بالنّصب فمعطوف على اسم " أن " و " يمده " خبره ، أى لو ثبت أنّ البحر ممدود من بعده سبعة أبحر .

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى : " وإن كلّا لما ليوفينهم ربّك أعمالهم(١) " .

قال المصنف : من قرأ وإن كلّ لما ، وهى قراءة ابن كثير ونافع فإنّ مخففة من الثقيلة ، وكلا ، منصوب بهما على إحدى اللّغتين فى الاعمال والالغاء وهى لغة فصيحة ، واللّام هى لام الفارقة وما ، زائدة ، أو بمعنى : الذّى وليوفينهم ، جملة فى موضع خبر إنّ ، واللّام فيها لام القسم ، وحسن زيادة " ما " على القول بأنّها زائدة لما قصد إلى جعل " ليوفينهم " جواب قسم فلم يحسن اجتماع اللّامين اللّام الفارقة ولام جواب القسم ، فلولا " ما " لقيل لليوفينهم فزيدت ليفرق بينهما .

ومن منهجه أن يسرد آية من الآيات ثمّ يتناول جزئية منها بالشّرح دون الاعراب ، مثال ذلك قوله فى قوله تعالى : ولنبلونّكم حتّى نعلمَ المجاهدين منكم والصابرين(٢) .

قوله : حتى نعلم ... العلم يطلق باعتبار الرّؤية والشّئ لا يرى

---

١) هود : ١١ .

٢) محمد : ٤٧ .

حتّى يقع ، والثّانى أنّ العلم بمعنى المجازات فكأنّه قال حتّى نجـــــازى المجاهدين منكم والصابرين ، ومعنى الابتلاء أن اللّه تعالى يفعل بنـــا فعلا يسمّى بلاء من بعضنا لبعض .

وقد يذكر آية ثم يكتفى بشرح ما فيها من مفردات لغوية كقوله عند قوله تعالى : " وما علّمناه الشّعر وما ينبغى له (١) " .

قال المصنّف يقال : ماينبغى : مايستقيم عقلا كقوله تعالى : وما ينبغى للرحمن أن يتّخذ ولدا ، ويقال : ما ينبغى : بمعنى أنّه ما يفعله اللّـــه لمصلحة علمها .

ومثاله أيضا قوله فى قوله تعالى : عينا فيها تسمّى سلسبيلا (٢) قال : السلسبيل ، فى اللّغة وصف للمبالغة فى السلسال فيجوز أن يكون ههنـــا على بابه فى الوصفية ، كأنّ المعنى يوصف بذلك كما تقول زيد يسمّـــى الشجاع أى يوصف به .

منهجه فى الاملاء على المفصل :

أما منهج المصنّف فى إملائه على المفصل فيلخص فى الآتى :

(١) اعتراضات على الزمخشرى فى الحدود والتعريفات .

(٢) اعراب بعض أبيات المفصل .

(٣) شرح بعض عبارات الزمخشرى التى يكتنفها بعض الغموض .

(٤) بيان موضع الشاهد من أبيات المفصل .

---

١) يس : ٦٩ .

٢) الانسان : ٧٦ .

فنجد المصنف رحمه الله يصدر كلامه بالنقد على الزمخشري في تعريفه للكلمة بقوله : " هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع " .

قال المصنف : الأولى أن يقال : اللفظ الدال ، لأن قوله : اللفظة إما أن يريد به اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميز منه كالضرب وإما أن يريد المتميز منه كالضربه فإن أراد الأول فليس بمستقيم ، لأن اللفظة كالضربة فكما لا تطلق الضربه على معنى الضرب فكذلك لا تطلق اللفظة على معنى اللفظ ، وإن أراد به معنى الضربة فليس بمستقيم ، لأنه لا بد من تحقق تميزها كتميز مدلول الضربه والجلسة .

وقال :المصنف معترضا على الزمخشري رحمه الله في تعريف التوابع بقوله : " هي الاسماء التي لا تمسها الاعراب إلا على سبيل التبع لغيرها" .

قال : قوله " الزمخشري " هذا غير جيد لوجهين أحدهما أنه ذكر لفظ التبع فيه ، ومن جهل التابع جهل التبع ، والآخر أنه بينه بما يتوقف عليه لأن الغرض أن يعرف التابع فيعطى اعراب متبوعه فإذا عرفناه باعراب متبوعه جر ذلك إلى الدور .

ومن منهجه في المفصل أن يورد بيتا من الشعر ثم يتمسك بجزئية منه للاعراب .

ومثاله قوله في قول الشاعر :

ومن فصلا في أنثى حسن الذرى : إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها (١)

---

١) هو لعبد الواسع بن أسامة كما هو في المفصل ص ٢٦٦ .

إذا ، هنا ظرف فيه معنى الشّرط ، واللّيلة الشهباء تقدّر على وجهيـــن ،

أحدهما : مذهب سيبويه وهو أنّه مرفوع بفعلٍ مقدّر دلّ عليه ما بعده تقديره كتقدير : إذا السّماء انشقت[1] أى إذا انشقت السّماء انشقت لاقتضاء ما فيها من معنى الشّرط .

ومثل ذلك قوله فى بيت الشّاعر :لميّة موحشا طلل[2] يجوز أن يكـــون موحشا حالا من الضّمير فى " لمية " وإن كان عائدا على النّكرة ، لأن ضميـــر النكرة معرفة خلافا لبعضهم .

وقد يكون المنهج شرحا واعرابا لمهارات الزّمخشرى رحمه اللّه كما قال مليا على قول الزّمخشرى رحمه اللّه فى المفصّل : " وأنا أسوق إليك عامة ما بينه العرب من الاسماء إلاّ عسى أن يشذ منها " .

قال المصنّف عقب هذا : " الاستثناء منقطع ، ولا يستقيم أن يكـــون متّصلا ، لأنه لو كان متصلا لم يخل اما أن يكون من قوله : عامة ، أو من قوله : ما بنتـه العرب ، أو من قوله : " الاسماء " ولا يستقيم واحد منها ، لأنّه لو كان من " عامة " لصار المعنى : أنا أسوق الأكثر إلاّ شاذا ، فيكون قد بقى شئ جاء به وليس بشاذ ولم يرد ذلك وإن كان من قوله : " ما بنته " صـــار المعنى إنّى أذكر أكثر المبنيات التى ليس بشاذة فيلزم أن يكون قد ترك شيئا ليس بشاذ لأنّ أكثر ما ليس بشاذ بعضه شاذ .

---

١) الانشقاق : (١) .

٢) ينسب البيت مرة لكثير عزة ومرة أخرى لذى الرمة وعجزه عفاه كل اسحم مستديم . انظر : المفصل ص ٦٣ .

وقد يكون المنهج ، أن يكتفى بذكر موضع الشاهد ، وقد يكون المستشهد به عند المصنف ليس هو نفس المستشهد به عند الزمخشرى مثاله قوله فى بيت المفصل ، متى تلقنى فردين ترجف : روانف أليتيك وتستطارا

فالزمخشرى استشهد بالبيت على جواز أن يكون الحال " فردين " من الفاعل والمفعول معا .

واستشهد به المصنف على جواز جزم " تستطارا " عطفا على " ترجف " والحقت به فوق التوكيد الخفيفه فقلبت الفا الا أن الحاق نون التأكيد فى جواب الشرط ضعيف كما يقول المصنف .

* * *

منهجه فى مسائل الخلاف :

يعرض لمسألة من مسائل النحو ، ويورد آراء النحويين عليها ثم يذكر ما ورد على المسألة من الاعتراضات ، وما قدمه كلّ من المختلفين من الأدلّة والبراهين ، ثم يفصل حجج كلّ منهم بادءا بحجج الأضعف فالأضعف حتى ينتهى باقرار حجج الأقوى .

وقد يكون الخلاف بين اثنين وقد يكون الأكثر ، ويكفينا مثال واحد فقط .

قال مليا قال الخليل : يا زيد والحارثَ المختار فى المعطوف الرفع خلافا لأبى عمرو فإنه يختار النّصب فيما يذكر ، ووجهه أن يقال اسم هو منادى فى التّحقيق فينبغى أن يحرك بحركة المنادى قياسا على " يا أيّها الرّجل " اتفاقا .

وإنّما قلنا إنه منادى ، لأنّه معطوف على منادى والمعطوف والمعطوف عليه مشتركان فى الحكم ، وإلّا لزم الاختلاف .

فان قال أبو عمرو معارضا : اسم معطوف على معنى فيختار فيه النّصب قياسا على : ضربت هؤلاء وزيدا وذلك أنّ المعطوف على المعنيّات إنّما يجرى على المواضع لا على الألفاظ بدليل ما ذكرناه من الأصل المقيس عليه ؟

فالجواب للخليل بالفرق ، وذلك أنا جعلنا المعطوف على موضع المعنى للتعذّر ، لأنّ الاعراب إما لفظىّ أو تقديرىّ أو محلىّ ولا ولا

منتفيان ، لأنّ "هؤلاء" من أسماء الإشارة وهي مبنية فتتعين الحمل على المحل .

أما يا زيد ، وإن كان مبنيا مثل "هؤلاء" في عدم التنكير إلاّ أنه لمّا كان يعرب في حالٍ ويبنى في أخرى فليس مثل هؤلاء فإنه لم يقع إلاّ مبنيًا .

* * *

* المبحث الثالث *

مصادر المصنف :

إنّ الباحث فى مصادر ابن الحاجب يجد بين يديه سعةَ اطلاع الرّجل وعمق تبحره فى علوم النّحو ، ومع ذلك لم يخل كتاب الأمالى من عيب واضطراب فى النّقل وعدم نسبة النصوص المنقولة إلى أصحابها إلاّ فى القليل النّادر.

وقد ذكر المصنف بعض الذّين نقل عنهم كسيبويه والزجاج وأبى علـى الفارسى ويعقوب بن السكّيت والجوهرى والزّمخشرى ، فمصادر المصنـف شفهية أكثر منها كتابة أى يكتفى بذكر صاحب الرّأى وهو فى ذلك إمـا منتقدا أو مؤيدا ، وقد يكتفى بعبارة : " وقال بعضهم " أو " بعض النّحويين " أو " خلافا لبعضهم " ، وقد يستعين بكلام سيبويه فى تفسيـر رأيا نحويًا ، قال عند كلامه على قول صاحب المفصل فى سبحان اللّه " وقوله أى الزمخشرى " ومنه مالا يتصرف نحو سبحان اللّه ومعاذ اللّه وعمرك الله " قال المصنف : قال سيبويه : معنى كونها تتصرف أنّها لا تستعمل الا مصدرا ولا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا إليها .

أما سيبويه فقد كان موضع تقدير المصنّف ولم يخالفه فى الرّأى إلاّ فـى مواضع قليلة كمخالفته له فى تجويز الظّرفية فى " مفار " فى قول الشاعـر :

مفار ابن همام على جئ خثعما .

قال المصنّف بعد أن ساق البيت : وقد أُخذ على سيبويه فى ايـراده هذا البيت مستشهدًا به على أنّ " مفار " اسم الزمان إلى قوله "المصنف"

فتقديره اسم زمان أو مكان نائب عن الجواب .

فعلى الرغم من أنه يقدر سيبويه إلا أنه لم يتابعه فى كل آرائه كما مر معنا خالف فيه سيبويه ووقف مع غيره ، فى مسألة ، لولا ، ولولاى ولولاك ولولاه ولولاك ، فقد أيد مذهب الأخفش القائل بأن حال المضمر مع لولا حاله مع المظهر أى أن الضمير بعد لولا فى محل الرفع بالابتداء كما هو حاله مع اسم ظاهر خلافا لسيبويه فى القول بأن الضمير بعد لولا فى موضع جر بـ " لولا " .

قال المصنف بعد أن ساق المسألة : وما ذكره الأخفش مبنى على قاعدة كثر مثلها وهو وقوع بعض الضمير موقع بعض فثبت لذلك أن مذهب الأخفش فى ذلك أظهر .

الزجـــاج :

أما الزجاج فقد ذكر له رأيا وأما ثم خالفه فيه ، قال عند الكلام على قوله تعالى : " ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون "(١)

وبعض البصريين يجعل "كم أهلكنا من القرون " جملة معترضة و " أنهم لا يرجعون " معمول بـ "يروا" ثم قال : والزجاج : يجعل أنهم إليهم لا يرجعون ، بدلا " من كم أهلكنا " وهذا يؤدى إلى مذهب الكوفيين فى اعمال " يروا " فى " كم " لأن العامل فى البدل عامل فى المبدل منه والبدل ههنا " أنهم إليهم لا يرجعون " والعامل فيه " يروا " والمبدل

---

١) يس : ٣١ .

منه " كم أهلكنا " إلى أن قال المصنف : وإن اعتذر عنه بأنه أراد أنّ "يروا" عامل فى " كم " فضعيف من جهة أنّ " أنهم " معمول لفظا ، فلا يستقيم أن يكون بدلا مما ليس معمولا لعامله ،

المصدر الثالث : للمصنف هو أبو الفارسى وقد يصرح باسمه وقد ينقل من مؤلفاته مؤيدا أو معارضا ،

ومما أيد فيه رأى أبى على الفارسى قوله عند قوله تعالى : " وأزلفت الجنّة للمتقين غير بعيد (١) " .

قال : يجوز أن يكون " غير " حالا مؤكدة كقول الفارسىّ ، ومنه اختياره لقول الفارسى فى أنّ التنوين فى جوار عوض عن إعلال الياء بالسّكون قال : ثمّ إنّ التّنوين تنوين عوض عنده أى سيبويه فقيل عوض عن الياء المحذوفة ، فالأولى أن يقال عوض عن اعلال الياء بالسّكون وهو قول الفارسى لأنّ حذف الياء إنّما كان سببه وجود التنوين فكيف يصحّ أن يكون عوضا عنها ولم يحذف إلاّ بعد وجودها ، وإنّما يكون الشّئ عوضا عن الشّئ بعد ثبوت حذفه لغيره فوجب أن يقال إنه عوض عن الاعلال ،

وقد يكتفى بذكر رأى أبى علىّ دون التّصريح باسمه بقوله : " وقال بعضهم " كما قال عند الكلام عن المنادى ، قال : والمنادى : هو الاسم المخاطب بها ، واختلف فى تقديرها جملة فمنهم من يقول أصلها : أريد زيدا أو أعنى زيدا وقال بعضهم : " يا " اسم من أسماء الأفعال متضمن

---

١) سورة ق : ٣١ ،

معنى الانشاء وعبدَاللّه مفعول باسم الفعل ولا شئ مقدّر ، وهو ضعيف .

وإذا رجعت إلى كتب النّحاة تجد هذا الرّأى منسوبا لأبى علىّ الفارسى قال ابن يعيش فى ١١٧/١ بعد أن ذكر المذاهب فى تقدير " يا " وكان أبو على الفارسى يذهب فى بعض كلامه إلى أنّ " يا " ليس بحرفٍ وإنّما هو اسم من أسماء الأفعال (١) .

المصدر الرابع : هو الزّمخشرى أو الكشاف فقد اعتمد عليه المصنّف كثيرا فى املائه على القرآن ، وقد ينقل نصّا كاملا من الكشّاف دون الإشارة إليه ، وهو فى نقله إمّا مؤيّدا أو مخالفا .

ومما ذهب فيه مذهب الزّمخشرى قوله فى اعراب قوله تعالى :إذا فريق منهم يخشون النّاس كخشية اللّه أو أشدّ خشية (٢) .

قال : يجوز فى نصبه " أشدّ " أوجه أحدها : وهو اختيار الزّمخشرى أن يكون حالا معطوفا على الكاف فيكون المعنى : يخشون النّاس مثل أهل خشية اللّه .

ومما خالف فيه الزّمخشرى قوله عند الكلام على قوله تعالى : فاذكروا اللّه كذكركم آباءكم أو أشدّ ذكرا (٣) .

وذكر الزّمخشرى فى هذه الآيه وجهين : أحدهما : أنه قال معطوف

---

١) انظر : أيضا الرّضى على الكافية :١٣٢/١ ، وابن يعيش ١١٧/١ .

٢) النساء : ٧٧ .

٣) البقرة : ٢٠٠ .

على ما أضيف إليه الذكر " وأشد " وهذا عطف على مضمر مخفوض وذلك لا يجوز عنده ورد قراءة حمزة أقبح رد ، والوجه الثاني أنه قال معطوف على " آباءكم " فيكون التقدير : فاذكروا الله مثل ذكركم آباءكم أو مثل قوم أشد ذكرا على معنى مذكورين .

قال : وهذا يلزم منه أن يكون أفعل للمفعول وهو شاذ لا يُرجَعُ إليه إلاّ بثبت وأفعل ، لا يكون إلاّ للفاعل كقولهم : هو أضرب الناس على أنه فاعل الضرب .

وقد يصرح بالمرجع الذي ينقل منه كقوله : في قوله تعالى : " لسوف أبعث حيا " اللام في " لسوف " لام التأكيد وليست لامَ الابتداء ، لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء إلى أن قال : ومن قال إنها للابتداء الزمخشري في كشافه في قوله تعالى : " ولسوف يعطيك ربك فترضى (١) " .

---

١) سورة الضحى : ٥ .

مصادره اللّغوية :

لقد استعان المصنّف بمصدرين لغويين ، وهما الصّحاح للجوهـــرى وإصلاح المنطق لابن السكّيت فى تفسير بعض مفردات لغوية .

قال عند الكلام على قول الشّاعر :

وهى كانة كاللّصوص المرد (١) :

يقال لِصٌ بكسر ولَصٌّ بفتح بيّن اللُّصوصية والجمع لُصوص قال أبو بكر(٢) قال الأصمعى(٣) : والفتح أولى ، وقال صاحب الصّحاح (٤) : لُصٌّ بضـــم اللام (٥) .

وقال أيضا فى تفسير أقلا من قول الشّاعر(٦) :

وليس بولّاج الخوالفَ أقلا :

يقال: بعير أقل وناقة قلى ، وقال ابن السكّيت (٧) :وهو أن يفـــرط

---

١) رواية المفضّل ٣٦٩ كاللّصوت وهو موضع الشّاهد ، وهو مجهول القائل

٢) لم أجد ترجمته ، ولعلّه أبو بكر بن السراج .

٣) ستأتى ترجمته فى ص

٤) هو الجوهرى .

٥) الصّحاح : ١٠٥٦/٣ .

٦) منسوب فى المفضّل ص٢٢٦ للقلاخ .

٧) هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق عرف بابن السكّيت والسكّيت لقـب أبيه اسحاق وهو بكسر السّين وتشديد الكاف المكسوره وكان نحويّـا لغويا عاش فى القرن الثالث الهجرى وقد أخذ العلم عن أبى عمـرو الشيبانى والفراء وابن الأعرابى والأشرم .
انظر : ترجمتـه فى معجم الادباء ٣٠٠/٧ ــ ٣٠٢ وشذرات الذّهب ١٠٦/٢ .

الروح يصطلق المرقمان ، وهو مذموم ثمّ أورد قول الشّاعر :

مفروشة فرشا لم يكن عقلي[1] :

---

١) هو النابغة الجعدى اصلاح المنطق ص ٥٢ .

* المبحث الرابع *

الأمالي في مصنفات المتأخرين :

لقد كان أمالي ابن الحاجب في النحو مرجعا من مراجع النحويين المتأخرين كابن هشام في المغني وغيره ، وقد ذكر لابن الحاجب أكثر من أربعين مسألةً وكان معظمها من أماليه قد ينص على المرجع المنقول عنه وقد يهمل ، وربما نقل نصًّا كاملا من الأمالي دون الاشارة إليه إلا أنه كثير التعقيب على آراء ابن الحاجب .

قال ابن هشام في المغني عند الكلام على بيت الشاعر :

إمّا أقمت وأما أنت مرتحلا : فاللّه يكلأ ما تأتي وما تذر (١)

قال « الرواية بكسر " ان " الأولى وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ، وتصرف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال : لما كان معنى قولك إن جئتني أكرمتك ، وقولك أكرمتك لاتيانك إيّاي واحدا صحّ عطف التعليل على الشرط في الهيت ولذلك تقول : إن جئتني وأحسنت إليّ أكرمتك ثم تقول : إن جئتني ولاحسانك إليّ أكرمتك فتجعل الجواب لهما (٢) » انتهى ، قال ابن هشام " وما أظنّ العرب فاهت بذلك يوما ما (٣) » .

---

١) مجهول القائل وهو من شواهد المغني ١ /٣٤ ، الخزانة ٢ /٨٢ ، الايضاح شرح المفصل ١ /٣٨٣ .

٢) المغني : ١ /٣٤ / ٣٥ .

٣) " " " "

وقال أيضا فى المغنى (١) فى زيادة إن المكسورة الخفيفة وأكثر مازيدت بعد ما ، النّافية إذا دخلت على جملة فعليه كما فى :

ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه (٢) : إلى أن قال : وزعم ابن الحاجب زيادتها بعد لمّا الايجابية وهو سهو وإنما تلك أنّ المفتوحة (٣) .

وكذلك تجد ابن هشام يفقد تخريج ابن الحاجب لقوله تعالى : "إذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم (٤) قال : وقول ابن الحاجب : إن إذا هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب وإنّ عاملها ما بعد ما النّافية كما عملت ما بعد لا فى "يوم" من قوله تعالى : " يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين (٥) ، وأنّ ذلك من التوسع فى الظّرف ، هو مردود بثلاثة أمور : أحدها : أنّ مثل هذا التوسّع خاص بالشّعر كقوله :

ونحن عن فضلك ما استغنينا (٦) :

والثّانى أنّ " ما " لا تقاس على " لا " فإن " ما " لها الصّدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول فى نحو إلّا تقم أقم ، وجاء بلا زاد (٧) .

---

١) ٢٢/١ من المغنى .
٢) وهو للنّابغة الذّبيانى ، الخزانة ٥٧١/٣ وتمامه :
اذن فلا رفعت سوطى الى يدى .
٣) المغنى : ٢٢/١ .
٤) الجاثية : ٤٥ .
٥) الفرقان : ٢٢
٦) تمامه : وثبت الاقدام إن لاقينا لعبد الرحمن بن رواحه الصحابى .
٧) المغنى : ١٠٣/١ .

وقد اختار رأى ابن الحاجب فى بعض المواضع كقوله فى خلق اللّه السّمـــاوات والأرض[١] ، قال : وقولهم : إنّ السّموات مفعول به ، والصّواب إنـــه مفعول مطلق ، لأنّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد نحـو قولك : ضربت ضربا ، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلاّ مقيّدا بقوله : " بـه " كضربت زيدا وأنت لو قلت السموات مفعول كما تقول : الضّرب مفعول كـــان صحيحا .

ايضاح آخر ، المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذّى عمل فيه ثمّ أوقع الفاعل به فعلا ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل هو فعـــل ايجاده إلى أن قال : " وممّن قال بهذا الذّى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه[٢] .

وقد ينقل نصوصا كاملة من الأمالى ثم ينتهى بالقول : وهو من اختيـار ابن الحاجب ، كما قال فى " على " التى تكون للاضراب . التاسع : أن تكون " على " للاستدراك والاضراب كقولك : فلان لا يدخل الجنّة لســـوء صنيعه على أنّه لا ييأس من رحمة اللّه تعالى[٣] ، وقوله :

فو اللّه لا أنسى قتيلا رزئته : بجانب قوسى ما بقيت على الارض

على أنّها تعفو الكلوم وانمـا : نوكّل بالأدنى وإن جلّ ما يمضى[٤]

---

١) المنكبوت : ٤٤ .

٢) المغنى : ٢/٧٣٢ .

٣) وهذا من تمثيل ابن الحاجب فى أماليه .
انظر : مغنى ١/١٥٥ .

٤) الأبيات لأبى خراش الهذلى ، الخزانة ٢/٥٨ .

أى على أنّ العادة نسيان المصائب البعيده العهد ، وقوله :

بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا : على أنّ قرب الدّار خير من البعد

قال ابن هشام : وتعلّق على هذه بما قبلها عند من قال بها كتعلّق حاشا بما قبلها عند من قال به ، لأنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج ، أو هى خبر لمبتدأ محذوف أى والتحقيق على كذا ، وهـــذا الوجه اختاره ابن الحاجب .

ممن جعل الأمالى من ضمن مصادره صاحب الخزانة قال فى الخزانة (١) على قول الشّاعر(٢) : ونأخذ بعده بذناب عيش : أجبّ الظّهر ليس له سنام

على أنّ نصب الظّهر على التشبيه بالمفعول به إلى أن قال : وقال ابن الحاجب فى أماليه : ونصب الظّهر كنصبه فى الوجه فى مررت برجل حسن الوجه وهى لغة فصيحه على التشبيه بالمفعول .

وقال أيضا فى الخزانة فى قول الشّاعر(٣) : ولا أرض أبقل ابقالهـــا ، بعد أن ساق كلام العلماء فيه قال : قال ابن الحاجب فى أماليـــه : الضمير فى ودقها وابقالها راجع إلى غير المزنة والارض المذكورتين ، ولا يستقيم أن يعود إليهما لئلّا يصير مخبرا انه ليس مزنة تدق مثل ودق نفسها ، وهو فاسد .

---

١) الخزانة ٤ / ٩٦ .

٢) النابغة الذبيانى .

٣) عامر بن جوين الطائى .

ومن استفاد بالأمالى السيوطى فى الهمع[1] قال : عند تعريف حرف "لو" قال : المعربون : هى حرف امتناع أى تدلُ على امتناع الشىء لامتناع غيره . واختلف فى المراد بذلك ، قيل المراد امتناع الأول أى الشرط لامتناع الثانى الجواب ،ذكره ابن الحاجب فى أماليه بحثا من عنده ،وردّهبأنَ انتفاء السبب لا يدلُ على انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثمَ أسباب أخر .

---

١) الهمع ٤/٣٤٣ .

* المبحث الخامس *

وصف النسخ :

لكتاب الأمالى نسخ متعدّدة موزّعة فى أماكن شتّى من العالم ولكن ما وصلت إليه يدنا ثلاث نسخ فقط ، وذلك لظروف خاصة ، وإليك أوصافها :

(١) النسخة الأولى : نسخة عارف حكمت بالمدينة المنوّرة وتقع فى سبع وستين ومائة ورقة من القطع المتوسط الحجم وقد رمزت لها بـ " ع " وعلى صفحة الاولى من المخطوط ، ما يلى : الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين ، قال الشيخ الإمام العلّامة جمال الدين بن الحاجب رحمه الله مليا بدمشق المحروسة سنة سبع عشرة وستمائة على قوله تعالى : " تقاتلونهم أو يسلمون " .

وتحتوى كلّ صفحة من هذه النسخة على واحد وعشرين سطرا وفى كلّ سطر أربع عشرة كلمة ، وقد جعلت صفحاتها الاولى عنوان الكتاب واسم مؤلفه على الوجه التالى :

أمالى ابن الحاجب فى النحو ، ومن صفحه رقم (١) إلى صفحة رقم ستة وسبعين مكتوب بخط رقعة ومن ستة وسبعين إلى آخر المخطوط مكتوب بخط فارسى ، وتوجد على هذه النسخة بعض التعليقات على الهامش وهناك أوراق ساقطة وبعض الجمل محذوفة ، وبكثر حذف كلمة : " أجاب " وأجيب اكتفاء بـ " عنه " .

وفى آخر هذه المخطوطة العبارة التالية : " نعم العبد صهيب لو لم يخف

اللّه لم يعصه ،لأنّه المقصود والحقيقه نفى العصيان على كلّ حالٍ وأتى به لازما مع تقدير نفى الحذف ، التحقيق أنّ انتفاءه مع غيره أجدر فتحقّق بالضّابط لما يمنع استثناء نقيض الثّانى وتحقّق وجه امتناع عقلا لما بيّنته ، واللّه أعلم بالصّواب واليه المرجع والمآب" .

تمّ بعون اللّه الوهاب فى ليلة القدر سنة ١١٧ هـ .

(٢) النسخة الثّانية : وهى نسخة برلين ، وتقع فى ست وستين وثلاثمائة ورقة من القطع المتوسّط مكتوب بخط نسخ جميل تحمل صفحتها الأولى اسم الكتاب واسم مؤلّفه ، فى كلّ صفحة عشرون سطرا وفى كلّ سطر عشر كلمات ، وهناك بعض التّعليقات على الهوامش والمخطوط فى جملته يفقد قواعد املائية حديثة فالهمزة فى : ماء تكتب : هكذا : ما وسماء تكتب سما ، إنْ شاء اللّه إن شا اللّه .

والكاف فى : "يكون" و"كذلك" تكتب هكذا : "لذلك" وكثيرا ما يهمل النقط فى فيه يكتب هكذا : فيه" ألا ترى يكتبه : يرى الغائبين يكتب الحاسن ، والنّسخة قليل الأخطاء إذا ما قورن بسابقتها وقد ذكر النّاسخ اسمه فى آخر الكتاب بـ" بتمام" ورمزت لها بـ"ب" .

(٣) النّسخة الثّالثة : هى نسخة الحرم النّبوى الشّريف رمزت لها بـ"ح" وتقع فى أربعين ومائة ورقة من القطع الكبير الحجم ، فى كلّ ورقة ثمانية وعشرون سطرا وفى كلّ سطر نحو إحدى عشرة كلمة وهى أصحّ النّسخ الثّلاثة ولذا اعتمدتها أصلا ، ويظهر أنّ ناسخا واحدا كتب هذه النّسخة كلّها ، وهى مكتوب بخط مغربى يصعب قراءتها إلاّ متمرّن عالم بخطوط مغربية وتحمل صفحاتها

الإملاء على القرآن

* بسم الله الرحمن الرحيم *

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وسلم تسليما

قال الشيخ الامام العلاّمة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عليها بدمشق المحروسة سنة سبع[1] عشرة وستمائة على قوله تعالى " تقاتلونهم أو يسلمون[2] ".

للرفع وجهان أحدهما : أن يكون[3] مشركا بينه وبين " تقاتلونهم " في العطف والآخر أن يكون جملة مستقلّة معطوفة على الجملة التي قبلها باعتبار الجملة لا باعتبار الافراد .

و " تقاتلونهم " فيه معنى الأمر وإن كانت صيغته صيغةَ الخبر ، ولا يستقيم أن يكون مجرّدا عن معنى الأمر لأنه يؤدّى الى ألاّ ينفكّ الوجود عن أحدهما لصدق الأخبار ، ونحن نرى الوجود ينفكّ عنهما ، ولا نقول إنه يمتنع لما يؤدى إليه (أو) من الشك ، وذلك في حقّ العالم باطل .

---

١) في (ب) تسع ولعلّه تصحيف .

٢) الفتح : ١٦ .

٣) الضمير في " يكون " عائد على " يسلمون " وروي فيه قراءتان الرفع وهو قراءة الجمهور والنصب أو يسلموا وهو قراءة أبي وزيد بن علي .
انظر : البحر المحيط ٨/٩٤ .
أما القراءة بالرفع ففيه وجهان كما قال المصنف رحمه الله :ـ
١ـ أن تكون جملة يسلمون معطوفة على ما قبلها أي تقاتلونهم وهذا الرأى منسوب في مشكل اعراب القرآن ٢/٣١٣ للكسائي .
٢ـ والوجه الثاني أن تكون على الاستئناف والقول منسوب للزجاج في المرجع السابق ، ولم أجده في اعراب القرآن المنسوب للزجاج .

فانا على يقين نعلم أن (أو) تأتى لأحد الأمرين اذا كان المخبر عنه لا ينفك عن أحدهما وليس ذلك عن شك بل عن قطع انه كذلك ، كقولك : الجسم اما أن يكون ساكنا أو متحركا وكذلك ما أشبهه مما يلزم أن يكون على أحد أمرين فى عقليته أو وجوده .

وانما يلزم الشك فى الاخبار عن أمر معين فى الوجود وقع أو سيقع على أحد أمرين .

فيها هنا قد يتوهم لزوم الشك[1] من المخبر ، كقولك : زيد اما مريض أو معافا ، واذا ثبت أن " تقاتلونهم " فى معنى الأمر فـ" يسلمون " اما فى معنى الأمر فيتضح المعنى وتكون المعنى : الواجب عليكم اما القتال واما الاسلام منهم وهذا واضح .

وعلم أن الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل آخر ، واما أن يكون يسلمون ليس[2] فى معنى الأمر فيكون المعنى الاخبار بأن أحد الأمرين لا ينفك عنه الوجود ، وهو اما وجوب القتال منكم أو حصول الاسلام منهم ، والله أعلم بالصواب .

---

١) ساقطة فى (ح) .

٢) ساقطة فى (ب) .

* الكلام على قوله تعالى : "وكذلك سلكناه في قلوب المجرمين" *

وقال أيضا مسليا بدمشق سنة سبع عشرة بعد المائة [١] على قوله تعالى : " كذلك سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون فيقولوا هل نحن منتظرون " [٢] .

قال عقب الاتيان بغتة بعد الرؤية ولا يستقيم ظاهرا اتيانه بغتة بعد أن شوهد وبني فلا بد من حمله على وجه يصح فيه معاقبة الاتيان له ، وهو على وجهين ، أحدهما أن يراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها فيستقيم تعقيبه بالاتيان بغتة ، واطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير ، قال الله تعالى : " كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية " [٣] ، والمعنى اذا قارب حضور الموت وكذلك قوله تعالى : " اذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن " [٤] ومعلوم أن الامساك لا يكون بعد بلوغ الأجل ، وانما المراد : فقاربن بلوغ الأجل ، ويدلك على أن بلوغ الأجل ظاهر في انقضاء العدة قوله تعالى : " واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن " الآية [٥] .

الوجه الثاني قوله فيأتيهم بغتة أي أخذه [٦] لهم بعد رؤيته هو البغتة ،

---

١) زيادة في الأصل .

٢) الشعراء : ٢٠٠ .

٣) البقرة : ٨٠ .

٤) البقرة : ٢٣١ .

٥) البقرة : ٢٣١ .

٦) أخذ لهم في (ع) .

فانه لا يلزم من رؤيته أن يكون أخذا لهم وهـ(لا يشعرون انهم قد يرونه ولا يعتقدون أنه عذاب البـة فيأخذهم بغتـه بعد رؤيتـه وهم لا يشعرون كقوله تعالى : " وان يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم "(١) .

وقد يرونه ويعتقدون عذابا ولكن لا يعتقدون أنه لهم فيأخذهم بغتـة بعد رؤيته(٢) كمن يرى نارا وتأخذه بغتـة ، فيصح أن يقول (رأيت النار فأخذتني بغتـة من غيـر أن أشعر بأخذها لا برؤيتها) والله أعلم بالصواب .

---

١) الطور : ٤٤ .

٢) ساقطة في (ع) .

* الكلام على قوله تعالى : " يومئذ لا يعذب عذابه أحد *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة (١) على قوله تعالى : " يومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد " (٢) .

العامل فى الظرف (يعذب) وقد جاء ما بعد النفى عاملا فى الظرف فى مواضع متعددة كقوله تعالى : " فيومئذ لا يسئل "(٣) وقوله تعالى : "قل يوم الفتح لا ينفع" (٤) وقوله " فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم" وهو كثير (٥) .

والضمير فى (عذابه) فى قراءة كسر الدال (٦) والثاء (٧) للانسان المتقدم ذكره وأحد فاعل ، أى لا يعذب يوم القيامة عذابا مثل عذاب هذا الانسان ، ففهومه أن عذاب غيره دونه لعظم جريمته .

ولا يحسن أن يكون الضمير فى (عذابه) لله (٨) لأن المعنى يصير : لا يعذب يوم القيامة عذاب الله أحد ، فلا يقوى المعنى لما سيق له ، لأن المعنى سيق لتعظيم عذاب الله لهذا الانسان أكثر من عذاب غيره ، فاذا جعل الكلام خبرا بأن الله ذلك

---

١) بعد ستمائة .
٢) الفجر : ٢٥ .
٣) الرحمن : ٣٩ .
٤) السجدة : ٢٩ .
٥) الروم : ٥٧ .
٦) أى فى (يعذب) .
٧) أى فى (يوثق) وهى قراءة الجمهور ، البحر المحيط ٨/٤٧٢ .
٨) وعند أبى حيان يجوز أن يكون الضمير فى (عذابه) فى قراءة الكسر عائدا على الله وقدره : لا يوكل عذابه ولا وثاقه الى أحد ، لأن الأمر لله وحده .
البحر : ٨/٣ ٤٧ .

اليوم لا يعذب أحد مثل عذابه فقد هذا المعنى وأيضا فانه يصير مفهومه أن غيره يعذب دون عذابه .

فإن قلت أجعل المفعول مقدرا أى لا يعذب ذلك اليوم مثل عذاب الله لهذا الانسان أحد ، فحذف المفعول للعلم به ؟ قلت لا يستقيم أيضا ، لأنه لا يكون فيه تعظم عذاب الانسان المذكور ولأن عذاب غيره يصح أن يقال ذلك فيه اذ يصح أن يقال : لا يعذب مثل عذاب الله لذلك الانسان ولا لغيره أحد ، فلم يبق للانسان خصوصيه بذلك ويبقى الوجه الثانى على حاله قائما .

ومن قرأ (يعذب) بالفتح [1] فيجوز أن يكون الضمير للانسان ويجوز أن يكون لله تعالى ، فتقديره اذا كان للانسان : لا يعذب ذلك اليوم أحد مثل عذاب ذلك الانسان ، فمفهومه أن غيره دونه فى العذاب فانه هو أعظم ولم يذكر الفاعل ، لأنه معلوم .

وتقديره اذا كان الضمير لله ، فيومئذ لا يعذب أحد مثل عذاب هذا الانسان فيستقيم المعنى أيضا ، لأن فيه تعظم عذابه ومفهومه أن غيره يعذب دونه .

فان قلت كيف استقام جعل الضمير لله على هذه القراءة ولم يستقم على القراءة [2] الأولى ؟ .

قلت لأن الأمرين المانعين ثم مفقود ان ههنا أحدهما أنه يصح أن يكون غيره كذلك وهذا ليس كذلك ، لأن (أحدا) ثم للمعذب فدخل فيه كل معذب غير الله ،

---

١) وهى قراءة ابن سيرين وابن أبى اسحاق ، وسوار القاضى وأبى حيوة وابن عملة والكسائى ويعقوب وسهل . البحر المحيط ٤٧٢/٢ ، النشر ٤٠٠/٢ .

٢) القرآن الأولى فى (ع) وهو خطأ ، والمقصود بالقراءة الاولى كسر الذال فى (يعذب) والثاء فى (يوثق) .

لأنه مذكور فى قولك : عذابه على هذا التقدير ، وههنا (أحد) للمعذبيـــــن والفاعل المراد به الله تعالى فلم يلزم ذلك .

والوجـه الثانى : نشأ عن ذلك[1] ، لأنه اذا كان (أحد) للمعذب غيـر الله عز وجل والقراءة بالكسر مقيدا باليوم كان مفهومه ، أن غيره يفعـل ذلك من العذاب .

وفى فتح (أحدا) للمعذبين والفاعل الله تعالى ، فكأنه قال لا يعذب اللـه تعالى يومئذ مثل عذابه لهذا الانسان أحدا . والله أعلم .

---

١) فى الأصل (عن ذلك نشأ) .

* هل يجوز في (ان أكرمتني أكرمتك) دخول الفاء في الجزاء؟ *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة .

(اذا قلت : ان أكرمتني أكرمتك) لا يجوز دخول الفاء[1] لما تقرر من أن حرف الشرط اذا أفاد في الجزاء استقبالا لم يجز دخول الفاء وكل موضع لم يفد فيه الشرط استقبالا فانه يجوز دخول الفاء ، وكل موضع يحتمل الأمرين يجوز فيه الوجهان ، وهذا تقرر بمللته في الاملاء على المفصل[2] وفي المسائل الدمشقيه وفي الاملاء على المقدمة فليطلب في أماكنه .

قال : فان قيل قوله تعالى " ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين " فانه مثل المسألة

---

١) أي في جواب الشرط .

٢) يقصد كتابه الايضاح في شرح المفصل للزمخشري ، وقد قال في ٢/٢٤٨ فأما الموضع الذي يمتنع دخول الفاء فيه ، فأن يكون ماضيا لفظا أو معنى متصرفا قصد به الاستقبال بحرف الشرط كقولك : (وان أكرمتني أكرمتك) وان أسلمت لم تدخل النار ، فان هذين الجزئين أحدهما ماض لفظا والاخر ماض معنى ولكن قصد بهما الاستقبال ، بقرينة (ان) لأنها قلب معنى الماضي مستقبلا سواء كان بلفظ المضي أو بمعنى المضي ، ٢/٢٤٨ الايضاح .

وقال أبو الحسن الاشمونى : الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو (ان قام زيد قام عمرو وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو : ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو "ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار " .

انظر الاشمونى ١/١٥/١٦ .

٣) يوسف ٢٧ .

المفروضة المتقدمة فى امتناع دخول الفاء ، فكيف يصح دخول الفاء فى الآية ؟

فالجواب عنه أنه لم يفد فيه الشرط استقبالا البتة ، لأنه اخبار عن ماض محقق فعلى هذا لا بد من دخول الفاء ليؤذن بجواب الشرط ، و أورد على ذلك قوله تعالى : " والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون " (١) و (اذا) (٢) قد عوملت معاملة (ان) فى وجوب دخول الفاء وعدمها ، واحتمال الأمرين فلم يفد (اذا) فيما ذكرنا استقبالا فيقضى دخول الفاء ، وكذلك قوله عز وجل " واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم الا أن قالوا " (٣) فان (اذا) (٤) أيضا ما أفادت استقبالا ، لأن (ما) لنفى الحال فيستحيل المجامعة بينه وبين الاستقبال بدليل وجوب الفاء فى قوله تعالى : " وان يستعتبوا فما هم من المعتبين " (٥) .

والجواب أن (اذا) تستعمل لمجرد الظرف (٦) والدليل عليه قوله تعالى : "والليل اذا يغشى " (٧) فانه يستحيل أن تكون ههنا للشرط وذلك أن الليل مخفوض بواو القسم ، وهو قسم انشائى الذى يدل عليه أن له الجواب فلو كان اخباريا لما احتيج

---

١) الشورى ٣٩ .

٢) (ان) فى (ح) وهو خطأ .

٣) الجاثية : ٢٥ .

٤) أى فى الآية السابقة .

٥) فصلت : ٢٤ .

٦) يفهم من كلام المصنف رحمه الله أن (اذا) فى قوله تعالى " واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم الا أن قالوا " ليست شرطية والا لاقترن جوابها بالفاء كما فى قوله تعالى : " وان يستعتبوا فما هم من المعتبين " .

٧) سورة الليل : ١ .

إلى جواب ، ولما حذف الفعل وأتى بالجواب دل على ما ذكرناه ، وأيضا فإنه لو كان اخبارا لما كان التعبير عنه بالواو ، ولو قلت : (والله) على معنى أقسمت بالله وأنت تقصد الاخبار لم يجز ، فلو كان اخبارا لم يكن بالواو ، فإذا ثبت ما ذكرناه فمعنى الآية : أقسم بالليل في زمن غشيانه ، ولو كان للشرط لزم تعليق القسم على الشرط ، والبارى سبحانه وتعالى أقسم من غير شرطٍ معلق ، وإذا ثبت أنّ (إذا) لمجرد الزمان المحض بدليل ما ذكرناه وقدرناه ، فيكون معنى الآيتين على هذا واضح ، وهو أنّ معنى قوله " هم ينتصرون " (١) ينتصرون في زمان اصابة الهضى لهم ، وكذلك قوله تعالى : " وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إلاّ أن قالوا " : (٢) ما كان حجتهم في هذا الزمان إلاّ أن قالوا .

(إلاّ أن) في قوله تعالى : " ما كان حجتهم " فيه تقديم ما في حيّز النفي عليه .

وجوابه أنه ظرف ، والظروف اتسع فيها (٣) ، ومثله في القرآن " يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين " على خلاف فيه وكذلك قوله تعالى : " كانوا قليلا من اللّيل ما يهجعون " (٤) وهو أيضا مختلف فيه (٥) .

---

١) سبقت في ص ٩ .

٢) سبقت في ص ٩ .

٣) هذا التوسع أنكره ابن هشام وجعل ذلك من قبيل الضروريات فمن ثم لا يجوز حمل القرآن عليه . المغني ١/١٠٣ .

٤) الذاريات : ١٧ .

٥) للعلماء في توجيه هذه الآية أوجه ، الوجه الأوّل : أن يكون اسم كان الضمير

وفي قوله تعالى " هم ينتصرون " جوابان آخران : أحدهما أنّ (ينتصرون) جواب الشرط وأفاد الشرط فيه استقبالا ، و (هم) تأكيد للضمير في (أصابهم). والآخر أنّ الفاء مرادة وهو قول ضعيف . والله أعلم بالصواب .

(الواو) وخبرها (يهجعون) وما ، زائدة ، و (قليلا) صفة لمصدر محذوف تقديره كانوا هجوعا قليلا يهجعون فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ،أو يكون نعتا لظرف محذوف تقديره كانوا وقتا قليلا يهجعون .

الوجه الثاني : أن يكون اسم كان الضمير وخبرها (قليلا) ومن اللّيل صفة لقليل وفيه اخبار بالمعنى عن الجثة إلّا أن يقدّر مضافا محذوفا أي كان عددهم قليلا ، وتكون ما ، والفعل مؤوّلا بالمصدر في محل الرفع على البدل من المضمر في (كانوا) وتقديره : كان هجوعهم قليلا من الليل وليس فيه من المحذور إلاّ الفصل بين البدل والمبدل منه بخبر وهو (قليلا) .

الوجه الثالث : أن تكون (ما) نافية ، واسم كان الضمير وخبرها(يهجعون) وقليلا ظرف معمول لـ (يهجعون) وهذا مشكل : لأنّ ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها في ما قبلها .

وأجاز بعضهم إعمال ما بعد ما النّافية فيما قبلها ، ومنهم المصنّف رحمه الله إذا كان المعمول ظرفا ، واستدلّ المجيزون بقول الشّاعر :

إذا هي قامت حاسرا مشمعلّة : يحسب الفؤاد رأسها ما تقنّع

فنصب رأسها بـ (تقنع) والحاجز بين العامل والمعمول هنا ما النافية ، وكون ما بعد ما ، النافية لا يعمل فيما قبلها هو مذهب المحققين من البصريين أمّا الكوفيون فيجوزون ذلك .

انظر : اعراب الآية في معاني القرآن للفراء ٣/ ٨٤ .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : " فعدة من أيام أخر *

وقال أيضا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة على قوله تعالى : " فعدة من أيام أخر[١] " .

أخَر جمع أخرى مثل قولك : فضلى ، وفُضل ، وأما آخر فيجمع على أواخر مثل قولك أفاضل ، وآخرين ، إن كان لمن يعقل ، كقوله تعالى : " وآخرون يضربون في الارض[٢] " .

وإنما جمع ههنا على فعَل ، وهو في المعنى جمع آخر ، لأنه للأيام وواحدها يوم ويوم إنما يقال فيه آخر باعتبار أصل آخر ، وهو أن كلّ صفةٍ لموصوف مذكر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار إن شئت عاملتها معاملة الجمع المذكر ، وان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث ، فتقول : هذه الكتب الأفاضل[٣] والفضليات[٤] والفضل[٥] والفضلى[٦] ، فالأفاضل على لفظه في التذكير والفضليات والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى إجراء له مجرى الجماعة ، وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال .

---

١) البقرة : ١٨٥ .

٢) المزمل : ٢٠ .

٣) مثال لما عومل معاملة الجمع المذكر .

٤) هذه الكتب الفضليات والفضل مثال ما عومل معاملة جمع المؤنث .

٥) " " " " " " " " " " .

٦) مثال لما عومل معاملة مفرد المؤنث .

وكذلك جاء آخر نعتا للأيام اجراء له مجرى جمع المؤنث ولولا ذلك لم يستقم ، ولذلك لو قلت : (جاءني رجال ورجال اخر) لم يجز حتى تقول أواخر وأخرون لأنه ممن يعقل .

وقد أجرت العرب لما لا يعقل من المذكر في الضمائر مثل هذا ، ألا تراهم يقولون : الكتب اشتريتهن وهو للمذكر مثل اخر ، وهو للمذكر .

ولم يأت في الضمير لما لا يعقل من المذكر غير الأمرين ، ما ، لجمع المذكر ، وما ، لمفرده [١] بخلاف الظاهر فانه قد جاء له بالجمع المذكر ممن يعقل اذا كان مكسرا كأنهم قصدوا أن يجعلوا لمن يعقل أمرا يختص به ، ولما كان في جمع الظواهر جمع تصحيح مختص بمن يعقل شاركوا بين المذكر ممن لا يعقل وتبينه في جمع المكسر لاختصاصه بالجمع السالم (وليس في الضمائر لمذكر من يعقل أمران [٢]) أحدهما ما ، يختص به فيشارك بينه وبين الآخر فلما لم يكن لجمع المذكر من الضمائر الا لفظه خصوا به من يعقل وشركوا بين المذكر ممن لا يعقل وبين المؤنث في الضمير ، فلذلك لم يقولوا : الكتب اشتريتهم لأنه مخصوص بالعقلاء كقولك : العبيد اشتريتهم ، وكذلك : لا تقول الكتب نفعوا ولكن نفعن ونفعت لأنه مخصوص بمن يعقل كقولك العبيد نفعوا ، وكذلك في جميع أبواب الضمير . والله أعلم .

---

١) الضمير فيه عائد على المذكر السابق الذكر .

٢) هكذا في جميع النسخ .

* هل يجب عود الضمير على المذكور أولا *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة : لا يشترط[1] أن يكون الضمير عائدا على مذكور ليس الا ، بل على مذكور وغير مذكور ويدل عليه قوله تعالى : " يوصيكم الله فى أولادكم " الى قوله " ولأبويه "[2] .

فان الضمير عائد على الميت وان لم يتقدم له ذكر ، الا أنه لما قال " يوصيكم " علم أن ثم ميتا ، فيعود الضمير على مذكور وعلى غير مذكور اذا كان فى الكلام ما يرشد اليه ، وان لم يكن مصرحا به ، والله أعلم .

---

١) يشترطون فى (ع) .

٢) النساء : ١١ والآية بكاملها : يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له اخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصى بها أو دين آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله ان الله كان عليما حكيما .

* الكلام على قوله تعالى "كما بدأنا أول خلق نعيده" *

وقال مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : " كما بدأنا أول خلق نعيده (١) " .

يجوز أن يكون (٢) في موضع نصب على المصدر بـ (نعيده) كأن الأصل نعيد أول خلق اعادة مثل ما بدأناه ، وتكون ما ، مصدرية .

ويجوز أن يكون في موضع الحال كأنه قال : نعيد أول خلق مماثلا للذى بدأناه ، وصح الحال لأنه من الضمير المعرفه من (نعيده (٣)) .

ويجوز أن يكون (كما بدأنا) متعلقا بـ (نطوى) منصوبا على المصدر أى نفعل هذا الفعل المظيم كفعلنا هذا الفعل ، والمصدر المذكور للتشبيه تارة يوافق (٤) المشبه به في اللفظ وفي المعنى ، وتارة يخالفه ، واذا خالفه فقد يكون الأول (٥) بأمر عام والثاني (٦) بأمر خاص ، وقد يكون بالعكس وقد يكونان جميعا مذكورين بلفظ خاص ، والمراد تشبيهه بالأمر العام (٧) وهذا من القسم الآخر ، والله أعلم بالصواب .

---

١) الأنبياء ١٠٤ وقبلها : " يوم نطوى السماء كطى السجل للكتب كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا انا كنا فاعلين " .

٢) الضمير عائد على " أول " المذكور في الآية .

٣) وفي الكشاف ٢/٥٨٥ أن أول منصوب بـ " نعيده " على جهة التفسير ، كأنه قال : نعيد أول خلق نعيده لحذف نعيد الأول لدلالة الثاني عليه ، قال : والكاف مكفوفه بما والمعنى نعيد أول خلق كما بدأنا تشبيها للاعادة بالابداء في تناول القدرة لهما على السواء .

٤) يشبه في (ع) .

٥) أى الموافقة .

٦) أى المخالفة .

٧) ولم أفهم قصد المصنف رحمه الله بقوله : (أمر عام) و (أمر خاص) .

* الكلام على قوله تعالى : " يدعون لمن ضره أقرب من نفعه " *

وقال أيضا معلما بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : " يدعو لمن ضره أقرب من نفعه (١) " .

فيه أقوال منها أن يكون " يدعو " تأكيدا (٢) لـ " يدعو " الأولى ، وما بعده مبتدأ وخبر ، وليس بشئ ، فان التأكيد اللفظى لا يفصل بينه وبين مؤكده بالجمل .

ومنها أن " ذلك " فى قوله تعالى : " ذلك هو الضلال البعيد " بمعنى الذى (٣) وهو الضلال البعيد " صلته وهو فى موضع نصب مفعول لـ " يدعو " كأنه قال يدعو الذى هو الضلال البعيد ، وما بعده مبتدأ وخبر دخل عليه اللام ، وليس بقوى ؛ لأن اسم الاشارة لا يقع عند البصريين (٤) بمعنى الذى وهو قليل أيضا عند من جوزه .

ومنها أن اللام زائدة فـ " من ضره " فى موضع نصب مفعول لـ " يدعو " (٥) وليس

---

١) الحج : ١٣ .
٢) وهو قول الزمخشرى أيضا ، الكشاف ٣/٧ .
٣) ذكر ذلك أبو حيان فى البحر ونسبه لأبى على الفارسى ، البحر المحيط ٦/٣٥٦ .
٤) قيده بمذهب البصريين ؛ لأن الكوفيين يجوزون ذلك أى أن تقع أسماء الاشارة بمعنى الذى والتى . استدلوا فى ذلك بقول الشاعر
عدس ما لعباد عليك امارة ... أمنت وهذا تحملين طليق
أى والذى تحلينه طليق ، تحملين عند الكوفيين صله لـ " ذا " لأن " ذا " هنا عندهم بمعنى الذى .
واستدلوا أيضا بقوله تعالى : " وما تلك بيمينك يا موسى " أى ما التى .
انظر : الانصاف فى مسائل الخلاف ٢/٧١٢ .
٥) منسوب للأخفش فى اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢/٣٩٢ وفى مشكل اعراب القرآن ٢/٩٣ لمكى ، وفى البحر المحيط ٦/٣٥٦ ، ولم أجده فى معانى القرآن للأخفش .

* الكلام على قوله تعالى : وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والأرض *

وقال أيضا معللا على قوله " وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين (١) " .

لما تقدم قوله عز وجل " واذ قال ابراهيم لأبيه آزر أتتخذ أصناما آلهة واني أراك وقومك في ضلال مبين " أشار بقوله " وكذلك " إلى هذا فكأنه قال نريه ليعلم هذا كما علم أن ما تقدم لا يصلح أن يكون معبودا (٢) ، فتقديرها : وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات مثل ما أريناه أن ما تقدم لا يصلح أن يكون إلهاً (٣) ، فاذا ظهر التقدير تبين الاعراب .

ويجوز أن تكون الرؤيه رؤية العين . والله أعلم .

---

١) الأنعام : ٧٥ .

٢) الها في (ع) .

٣) ما بين القوسين ساقطه في (ع) .

* الكلام على قوله تعالى : كذلك يطبع اللّه على كلّ قلب *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائه على قوله تعالى : " كذلك يطبع اللّه على كلّ قلب متكبّر جبّار (١) " .

قرأ أبو عمرو (٢) وابن ذكوان (٣) بتنوين " قلب " فيكون العموم فى القلوب من غير تأويل ، لأنّ " كلّ " داخلة عليه وهو نكرة غير مضاف كقولك : (ضربت كلّ رجلٍ) فلا يبقى الكليّة مستفادةً إلاّ فى أحاد جنسه ، ولا يبقى على هذه القراءة إلاّ وصف القلب بقوله متكبّر جبّار وهو من صفة الجملة ، وهو قريب يوجبه من المعنى حسن ، وذلك أنّ العرب تصف الجزء الذّى يصح نسبة ذلك المعنى له على الحقيقة بما تصف به الجملة كما تنسب إليه كقولك : أبصرته عينى وسمعته أذنى وفهمه قلبى ومنه قوله تعالى : " فإنّه آثم قلبه (٤) " وقوله " وقلوبهم وجلة (٥) " وأشباه ذلك كثير .

ولو قيل إنّه فى الحقيقة صفة لوصف الجملة به لضربٍ من السّعة لكان صوابا ولكنّه

---

١) غافر : ٣٥ .

٢) هو أبو عمرو زبّان بن العلاء بن عمّار بن العدنان بن عبداللّه بن حصين التّميمى المازنى البصرىّ أحد القراء السّبعة كان أعلم النّاس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشّعر وكانت دفاتره ملئ بيته ثم تنسّك فأحرقها ، توفى سنة ١٥٤٠هـ ، معجم الادباء ٦/١٦٠ .

٣) هو عبداللّه بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى أخذ القراءة من ابن عامر يقول أبو زرعة الحافظ الدمشقىّ لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا الشّام ومصر فى زمان ابن ذكوان أقرأ عنده منه ، توفى سنة ٢٤٢هـ .
انظر : كتاب الكور فى ما تواتر من القراءات السّبعة ١/٦ .

٤) البقرة : ٢٨٣ .

٥) المؤمنون : ٦٠ .

* الكلام على قوله تعالى : ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض .. *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى " ألم تر أنَّ الله أنـزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة (١) " .

الفاء (٢) للتعقيب من غير مهلة وإصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما بمهلة ؟ .

والجواب أن هذه الفاء فاء السببيه ، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك (٣) ، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسببا عن الأول كما لو صرح بالشرط ، ألا ترى إلى صحة قولك : إنْ يسلم زيد فهو يدخل الجنة مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما (٤) .

ثم لو سلّم ههنا لأنها لمجرد العطف لم يلزم ما ذكروه من نفى المهلة فإن ذلـك إنما يكون على حسب ما يعده الناس متعقبا ، والاخضرار بعد الانزال يعده الناس متعقبا ولا يعد مثل ذلك فيه مهلة ، ألا ترى إلى صحة قولك : تزوج زيد فولِدَ له ولدٌ وإن كان لا يكون إلا بعد مهلة فى الوجود ولكن يصح إذا لم تكن إلا مهلة الجمل ، وكذلك قولـه تعالى : " ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما (٥) " وإن كان فى كل واحد مهلة وجودية ، والله أعلم بالصواب .

---

١) الحج : ٦٣ .

٢) أى فى قوله " فتصبح " .

٣) أى التعقيب والمهلة .

٤) وفى المغنى ١/١٢٤ بعد أن ساق الآية أعنى ألم تر أن الله أنزل ... قال : " وقيل الفاء فى هذه الآية للسببية وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك : ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة .

٥) المؤمنون : ١٤ .

* الكلام على قوله تعالى : واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى : " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة[١] " .

الظاهر أنه نهى والمعنى : واتقوا فتنة تقولا فيها لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ، والنهى ، فى الظاهر للفتنة ، والمعنى : نهى المتعرضين لها والفعل للاصابة[٢] والمعنى : التعرض للاصابة .

وقد يعدل الناهى عن الشئ لسببه ، لأنه هو المقصود بالنهى واذا انتقل إلى السبب أسنده إلى ما هو فاعل له ، كقوله تعالى :" لا يفتننكم الشيطان[٣] "ولا يحطمنكم سليمان[٤] " ، وكقولك لصاحبك عند تعرضه للمعصية : (لا تحرقك نار جهنم) فجعلت الفعل للاحراق والمنهى النار ، وانما المنهى عنه التعرض والمنهى مخاطبك ، ولكنك عدلت الى السبب ،اذ النهى عن التعرض إنما هو خشية إحراق النار فلما عدلت إلى السبب أسندته إلى ما هو له وهو النار ،فكذلك ههنا فكأنه قال : لا تتعرضوا للفتنة التى تصيب المتعرضين بلاؤها فعدل عن التعرض الذى هو سبب إلى الاصابة التى هى مسبب فعلى ذلك يكون الظالمون مخصوصين بالاصابه ، لأن المعنى : لا يتعرض متعرض للفتنة فتصيبه خاصة فعدل على ما ذكرناه فصار : لا تصيب الفتنة متعرضا لها خاصة ثم

---

١) الانفال : ٢٥ .

٢) فى (ب) و (ح) الاصابة .

٣) الاعراف : ٢٧ .

٤) النمل : ١٨ .

ذكر المتعرض بلفظ الظالم تشنيعا عليه للصفة التى يكون عليها عند التعرض فثبت أنَّ المعنى على ذلك خصوص الظالمين بالفتنة .

ويجوز أن يكون " لا " نافية ودخول النون عليها على وجه ليس بالقوى فيكون المعنى : واتقوا فتنة غير مصيبة للظالمين خاصة ولكنها تعم الظالم وغيره ، فعلى هذا تكون الاصابة عامة بخلاف الوجه الأول .

وقد ذكر الزمخشرى هذا الوجه وجعل الاصابة أيضا فيه خاصة (١) وليس بجيد ، اذ المعنى : وصفها بأنها لا تصيب الظالمين خاصة ، واذا لم تصبهم خاصة فكيف يصح وصفها بأنها خاصة .

وقد قيل انه يجوز أن يكون جواب الأمر (٢) ، ويكون دخول النون أيضا فى النفسى

---

١) قال فى الكشاف ٢/ ١٥٢ وقوله " لا تصيبن " لا يخلو من أن يكون جوابا للأمر أو نهيا بعد أمر ، أو صفة لفتنة ، فإذا كان جوابا فالمعنى : ان أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم ، وهذا كما يحكى أن علماء بنى اسرائيل نهوا عن المنكر تحزيزا فعمهم الله بالعذاب .
واذا كانت نهيا بعد أمر فأنه قيل : واحذروا ذنبا أو عقابا ، ثم قيل : لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب وبالله من ظلم منكم خاصة ، وكذلك إذا جعلته صفة على إراده القول ، كأنه قيل : "واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن " ونظير قوله :

حتى اذا جن الظلام واختلط .. جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

أى بمذق مقول فيه هذا القول . الكشاف ٢/ ١٥٢ .

٢) وفى البحر المحيط ٤/ ٤٨٣ ، وزعم الفراء أن الجملة جواب للأمر نحو قولك : انزل عن الدابة لا يطرحنك أى أن تنزل عن الدابة لا تطرحنك قال : ومنه لا يحطمنكم سليمان ، أى إن تدخلوا لا يحطمنكم سليمان فدخلت النون لما فيه

. . . . . .

من معنى الجزاء . انتهى كلام أبي حيان ، البحر ٤/٤٨٣ .
قلت : ونص كلامه في المعاني لا يدل على ما نسب إليه . قال في ١/٤٠٧ بعد أن ساق الآية " لا تصهين الذين ظلموا منكم خاصة " أمرهم ثم نهاهم فيه طرف من الجزاء وإن كان نهيا ، ومثله قوله تعالى : " يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم .. " أمرهم ثم نهاهم وفيه تأويل الجزاء ١/٤٠٧ معاني القرآن .

بل الذي نص على ما ذكره أبو حيان في الآية : هو الزمخشري قال : في ٢/١٥٢ ، " فان قلت كيف جاز أن تدخل النون المؤكدة في جواب الأمر ؟ قلت لأن فيه معنى النهي اذا قلت : انزل عن الدابة لا تطرحك فلذلك جاز : لا تطرحنك ، ولا تصهين ، ولا يحطمنكم " الكشاف ٢/١٥٢ .

وعند الأخفش الجملة لا تصهين نهي بعد نهي قال في معانيه " بعد أن ساق الآية " وليس قوله والله أعلم " لا تصهين " جوابا ، ولكنه نهي بعد نهي ، ولو كان جوابا ما دخلت النون ، وفسر ذلك أبو حيان بأن مراد الأخفش أن جملة " لا تصهين " دعائية كأنه قال : لا أصابت ظالما ولا غير ظالم .
انظر : معاني الاخفش ٢/٣٢١ ، والبحر المحيط ٤/٤٨٣ .

والذي حمل النحويين على هذه التأويلات قولهم إن نون التوكيد لا تلحق الفعل المنفي بلا أو ما أولم إلا على القلة والندرة ، والمعلوم أن القرآن جاء على أفصح اللغات ، فالآيات تعاوض ما ذهبوا إليه ، فكل تأويل لجأوا إليه لا يخلو عن ضعف .

والذي أراه أقرب الى الصواب أن لا ، في الآية نافية محمولة على النهي ، لأن النهي في المعنى كالنفي ، وكثيرا ما يحملون الشيء على الشيء إذا كان بينهما أدنى ملابسة إما حمل على النظير كحملهم "ما" على "ليس" لكونها للنفي وان كان هذا حرف وذاك فعل على الأرجح ، وإما حمل على النقيض كحملهم "لا" على "إن" ، فإن "لا" لتأكيد النفي وإن لتأكيد الاثبات .

على وجه ليس بالقوى ، وقد روى بأن قالوا : واتقوا فتنه إن أصبتموها لا تصيب الظالمين خاصة ولكنها تعم فتأخذ الظالم وغيره ، وهو غير مستقيم ، إذ جواب الأمر إنما يقدر فعله من جنس الأمر المظهر لا من جنس الجواب ، ألا ترى أنك اذا قلت : اسلم لا تدخل النار فان المعنى : إنك إن تسلم لا تدخل النار ، وليس المعنى : فانك إن تسلم تدخل النار .

وههنا لو كان جواب الأمر لكان التقدير : فإنكم إن تتقوا لا تصب الظالمين فيفسد المعنى ، لأنه يصير الاتقاء سببا لانتفاء الاصابة عن الظالمين خاصة ، فكأنه قيل : الاتقاء من المتقى سبب لانتفاء الاصابة عن الظالم المرتكب وهو بالعكس أشبه ، فظهر أن المعنى لا يستقيم فى جعله جوابا لانعكاس المعنى .

وقد ذكر الزمخشرى ذلك وجعله من المعنى الذى يوجب التعميم بالاصابة للظالمين وغيرهم ، وليس بمستقيم لما تبين من فساد المعنى من أجل أن فعل الشرط المقدر لا يكون الا :" ان تتقوا " وعند ذلك لا يستقيم ، والله أعلم بالصواب .

* * *

* الكلام على مرجع الضمير فى قوله تعالى : إن تبدوا الصدقات فنعما هى *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى : " إن تبدوا الصدقات فنعما هى (١) " .

الضمير فى قوله عزّ وجلّ " هى " يحتمل أن يكون عائدا إلى "الصدقات" ويحتمل أن يكون عائدا (٢) على الابداء ، وهذا هو الظاهر بدليل قوله " وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم " فذكّر الضمير العائد على الاخفاء ، ولو قصد الصدقات لقال : فهى .

فإن قيل (٣) لم أنّث (٤) والذى عاد عليه مذكّر (٥) ، فالجواب أن هذا على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه كقولك : القرية اسئلها (٦) فلما حذف المضاف بقى المضاف إليه على حاله ، والتقدير : ابداؤها ، والله أعلم بالصواب .

---

١) البقرة : ٢٧١ .

٢) زيادة فى (ب) و (ح) .

٣) ساقطة فى (ح) .

٤) أى الضمير (هى) فى الآية .

٥) وهو الاخفاء على ما ذكر المصنف .

٦) أى من قبيل قولهم : " قطعت بعض أصابعه " إنما أنث الفعل مع بعض وهو مذكر لأنه راعى تأنيث المضاف إليه وهو أصابعه ، لأنه جمع تكسير ومثله قول الشاعر :
برد ى يصفق من رحيق السلسل ، والمراد ماء بردى ، والله أعلم .

* الكلام على قوله تعالى : " أن تضل احداهما فتذكر إحداهما الأخرى *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ست عشرة بعد ستمائة على قوله تعالى : " أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى[1] " .

فيه اشكالان أحدهما : أن قوله تعالى : " أن تضل " ذكر تعليلا لاستشهاد المرأتين موضع رجل ، ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال تعليلا للاستشهاد ، وانما العلة التذكير .

والاشكال الثاني : قال : " فتذكر احداهما الأخرى " ، وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال : فتذكرها[2] الأخرى ، لأنه قد تقدم الذكر فلم يحتج إلى إعادة الظاهر[3] .

والجواب عن الأول أن التعليل في التحقيق هو للتذكير ، ومن شأن لغة العرب أنهم إذا ذكروا علة وكان للعلة علة قدموا ذكر علة العلة وجعلوا العلة معطوفة عليها بالفاء لتحصل الدلالتان معا بعبارة واحدة كقولك : أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمها ،

---

١) البقرة : ٢٨٢ .

٢) تقول في (ح) .

٣) في (ح) ولم يحتج اليه .

٤) وفي الكتاب ٣/٥٣ ، وقال عز وجل " أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى " فانتصب لأنه أمر بالاشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى ومن أجل أن تذكر .
فإن قال إنسان كيف جاز أن تقول : أن تضل ، ولم يَعُدَّ هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذكر " أن تضل " لأنه سبب الاذكار كما يقول الرجل : أعددته أن يميل الحائط فأدعمه ، وهو لا يطلب باعداد ذلك ميلان الحائط ولكنه أخبر بعلة الدعم وسببه . الكتاب ٣/٥٣ .

فالادغام هو العلة فى اعداد الخشبة ، والميل هو سبب الادغام ، فذكر على نحو ما ذكرناه ، فقيل أن يميل الحائط فأدعمها .

ولو قيل إن الميل فى المثال والضلال فى الآية هو السبب لم يكن ذلك ببعيد ، لأن الاضلال المعلوم من أحدهما يكثر وقوعه فيصلح أن يكون علة فى استشهادها مقام رجل ، وإنما يجئ اللبس ههنا إذا توهم أن وقوع الاضلال هو السبب فيؤدى إلى أن يكون مقصودا وقوعه بل العلة هى المقتضية لذلك المعلول ، ألا ترى إلى قولك : " قعدت عن الحرب من أجل الخوف " فالخوف ههنا ليس مرادا وقوعه فى قصد المتكلم حتى يكون سببا للقعود فكذلك ههنا المقصود أن الضلال المعلول هو السبب المقتضى فى المعنى

وقال المبرد بعد أن ساق الآية : " فان قال قائل " قوله " أن تضل إحداهما لما ذكر ، وهو لم يعدد الاشهاد لأن تضل إحداهما ؟ .

فالجواب فى ذلك أنه إنما أعد الاشهاد للتذكير ، ولكن تقدمت أن تصل لتوقع سبب التذكرة ، ونظيره من الكلام : أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه ، ولم يعدده ظلها لأن يميل الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم فاستقصاء المعنى : إنما هو: اعددت هذا لأن إن مال الحائط دعمته فان الاولى هى الثانية ، المقتضب ٣/٢١٤ .

وفى البحر المحيط : ٢/٣٤٩ ، وأما أن تضل بفتح الهمزة ، فهو فى موضع المفعول من أجله ، أى : لأن تضل ، على تنزيل المسبب ، وهو الضلال منزلة السبب عنه وهو الاذكار كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما وهو كلام محمول على المعنى أى : لأن تذكر احداهما الاخرى ان ضلت ونظيره : أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه وأعددت السلاح يطرق العدو فأدفعه وليس اعداد الخشبة لأجل الميل ، إنما إعدادها لادعام الحائط إذا مال ، ولا يجوز أن يكون التقدير : مخافة أن تضل ، لأجل العطف فتذكر عليه .
البحر المحيط ٢/٣٤٩ .

استشهادهما فى موضع رجل وذلك مستقيم على هذا التأويل .

وكذلك يمكن أن يقال فى مثال الحائط[1] انه أيضا هو السهب على الوجه الذى ذكرناه فى الآية ، وهذا الوجه الثانى يصلح أن يكون للأول ليجئ الثانى بعده بعد تقدير التسليم .

وأما الجواب عن الاشكال الثانى ،فهو انا نقول أصل الكلام على الوجه الأول : أن تذكر إحداهما الاخرى عند ضلالها فقدم ما ذكرناه فبقى " أن تذكر إحداهما الاخرى على ما كان عليه الثانى هو انه لا يستقيم فى المعنى الا كذلك ، ألا ترى أنه اذا قال :أن تضل احداهما فتذكرها الاخرى وجب أن يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لهما كما اذا قلت " جاءنى رجل وضربته " فيتعين أن يكون الجائى هو المضروب ، وذلك مخل بالمعنى المقصود ، لأنها قد تكون الضالة الآن فى الشهادة هى الذاكرة فيهما فى زمان آخر والمذكرة هى الضالة ، فإذا قيل : فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك لتعيين عود الضمير الى الضالة .

واذا قيل : " فتذكر إحداهما الاخرى " كان مبهما فى كل واحدة منهما فلو ضلت إحداهما الآن وذكرتها الأخرى فذكرت كان داخلا تحت الابهام ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها فى وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الاخرى غير معين .

ولو قيل " فتذكرها الاخرى لم يستقم أن يكون مندرجا تحته الا على التقدير الأول فعلم أن العلة هى التذكير من إحداهما للأخرى كيفما قدر ،وان اختلف المعنى ، فهذ

---

(١) وهو أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه .

المعنى لا يفيده الا ما ذكرناه ، فوجب لذلك أن يقال " فتذكر إحداهما الأخرى .

وهذا الوجه الثانى هو الذى يصلح أن يكون جاريا على الوجهين المذكورين أولا ، وأنه فى التحقيق هو الذى وجب لأجله مجيئهما ظاهرين .

وأما الوجه الذى قبله فلا يستقيم الا على التقدير الأول ، لأن التقدير الثانى جعل الضلال هو العلة فلا يستقيم مع ذلك أن يقال إن أصل الكلام : أن تذكر إحداهما الأخرى لضالها مع القول بأن الضلال هو العلة فثبت بما ذكرناه من معنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هو عليه (١) أنه ولو غير الى المضمر اختل المعنى المقصود واختص ببعضه ، والله أعلم .

---

١) وهى كون " احداهما " مذكورا مرتين .

* الكلام على قوله تعالى : ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة تسع عشرة على قوله تعالى : " ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين(١) " .

قال : " إخوانا " منصوب بفعلٍ مقدّر تقديره "أمدح إخوانا" (٢) أو أعني إخوانا والرّفع جائز(٣) ولكن النّصب أحسن .

ويضعف أن يكون منصوبا على الحال ، لأنّه إذا كان حالا فإما أن يكون حالا من الضّمير في " ادخلوها " أو من الضّمير في " آمنين " أو من الضّمير في " صدورهم " .

ويضعف أن يكون من الأولين ، للفصل بينه وبينه بالجملة الأجنبية ، وهي " ونزعنا ما في صدورهم " من غلّ " ، ولا يجوز أن يكون من الضّمير في " صدورهم " لأنّه مضافا إليه وهو اسم جامد ، والمضاف إليه لا يستقيم أن يكون منه حال إلا أن يكون في معنى الفاعل أو المفعول(٤) .

---

١) وقبلها : " إن المتقين في جنّاتٍ وعيون ادخلوها بسلام آمنين ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ اخوانا على سرر متقابلين " الحجر : ٤٧ .

٢) ما بين القوسين محذوف في (ب) .

٣) أي في " إخوانا " على أنّه خبر مبتدأ محذوف .

٤) وهو رأي الجمهور ، لأنّهم يرون أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، لأنّك إذا جوّزت مجيء الحال من المضاف إليه ، والمعروف أنّ المضاف لا يعمل في المضاف إليه أدّى ذلك إلى اختلاف بين عامل الحال وصاحبها، ففرارا من هذا المحذور اشترطوا أن يكون المضاف عاملا في المضاف إليه كأن يكون اسم فاعلٍ أو اسم مفعولٍ أو مصدرا فالمصدر قوله تعالى : "إلى الله مرجعكم جميعا " ـ ف جميعا حال من

* * الكلام على قوله تعالى : حتى اذا استيأس الرسل * *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة اثنتي عشرة وستمائة على قوله تعالى : " حتى إذا استيأس الرسل (١) " .

من الناس من يقول جواب " إذا " " جاءهم " وهو العامل فيها على قول أكثر النحويين ، لأن " إذا " عندهم مضافة إلى الفعل الذي هو شرطها عاملة فيه عمل كل مضاف في المضاف إليه ، وإذا كان الفعل بعدها معمولا لها تعذر أن يكون عاملا فيها لئلا يؤدي إلى أن يكون عاملا معمولا من وجهٍ واحدٍ وهو محال .

وقال (٢) بعض النحويين العامل في " إذا " فعل الشرط الذي بعده وهي عند هؤلاء غير مضافة ، وقالوا إنها في العمل كـ"متى" والفعل الواقع بعد "متى" هو العامل فيها في قول أكثر النحويين فلو كانت " إذا " واجبة إضافتها إلى ما بعدها لابهامها وجب تقدير إضافتها إضافة متى إلى ما بعدها لابهامها ، ولم يجب في " متى " فلا يجب في " اذا " .

وقالوا أيضا لو كان العامل فيها جوابها لاستحال أن يقال إذا أحسنت إليّ اليوم أكرمتك غدا ، لأن إذا ههنا عندهم (٣) ظرف للاكرام وقد فُسّرت بكونها غدا وأضيفت عند هؤلاء إلى الاحسان (٤) الذي هو في اليوم ، فيؤدي إلى أن يكون هي

---

١) يوسف : ١١٠ وبعدها " وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجي من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين .

٢) في (ح) بدون واو .

٣) في (ح) عنده .

٤) في (ح) الاكرام .

إذ واذا من الاسماء التي تضاف إلى الجمل عند النحويين ، والفرق بينهما أنّ

اليوم وغدا في الكلام باعتبار الشيء الواحد وهو محال ، والله أعلم بالصواب .

إذا لا تضاف إلا إلى جمل الأفعال الماضيه ، لتضمن إذا معنى الشرط والجزاء ، والجزاء لا يكون إلا بالفعل ، تقول : " إذا جئتني أكرمتك " ولذلك جعل سيبويه قوله تعالى : " إذا السماء انشقت " على أن السماء فاعل لفعل محذوف مفسر بالمذكور لا مبتدأ ، لأن إذا عنده لا يليها إلا الافعال لما فيه من معنى الجزاء .

أما " إذ " فهي لما مضى فلذا يصح أن تليها الجمل الإسمية والجمل الفعليه لأنها بمعنى يوم ، تقول : جئتك إذ قام زيد وجئتك إذ زيد قائم كما تقول جئتك يوم قام زيد ويوم زيد قائم .

قال سيبويه رحمه الله جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى إذ فأضيف إليه إذ ، وإذا كان لما لم يقع " للاستقبال " لم يضف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الافعال . سيبويه ١/٤٦ .

ولما كان لا بد لكل ظرف من عامل اختلفوا في عامل " إذا " إذا أضيفت إلى الجمل هل العامل شرطها أو جوابها خلاف بين العلماء .

منهم من يرى أن العامل في " إذا " جوابها وهم الكثرة ومنهم من يرى أن العامل في إذا شرطها وهم القلة ، قال ابن هشام رحمه الله " في ناصب إذا مذهبان أحدهما أنه شرطها وهو قول المحققين ... الثاني ما في جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الأكثرين " . المغني : ١/١٠٠ .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : ولهم ما يدعون سلام قولا *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة على قوله تعالى : " ولهم ما يدعون سلام قولا (١) " .

في رفعه (٢) أوجه ، أحدها : أن يكون بدلا من قوله " ولهم ما يدعون " تقديره : ولهم سلام فيكون في قوله (٣) " سلام " وجهان على هذا التأويل ، أحدهما : السلامة فلا يحتاج إلى تقدير ، كأنه قال : ولهم السلامة .

والآخر أن يكون السلام المعروف ، ويكون ذلك من الله أو من الملائكة ويكون المعنى ولهم ما يتمنونه من الله أو من الملائكة (٤) أو من الجميع .

ويجوز أن يكون مرتفعا على معنى هو سلام تفسيرا لما يدعونه على المعنيين ، ويجوز أن يرتفع على معنى فيقال لهم سلام استئنافا أو حالا من الضمير في " يدعون " أي مقولا لهم سلام .

وقولا يجوز أن يكون منصوبا بفعل مضمر محذوف مفعولا أعني قولا أو أمدح قولا ، أو على المصدر (٥)

---

١) سورة يس : ٥٨ .

٢) الضمير عائد على " سلام " بدليل السياق .

٣) مقوله في (ع) وهو خطأ .

٤) عبارة (ع) من الملائكة او من الله .

٥) في (ح) أو من الصفة ، وهو خطأ والأول هو الصواب .
وجعله سلام بالرفع بدلا من " ما يدعون " هو مذهب الزمخشري في

من[1] القول المقدر مع سلام على أحد الأوجه أو بفعل آخر مقدر على الاستئناف تقديره : فيقال لهم قولا ، والله أعلم بالصواب .

الكشاف ، قال : وسلام مبدل مما يدعون كأنه قال : لهم سلام .
الكشاف ٣ /٣٢٧ ، وفي البحر المحيط : ٣٤٣/٧ ، سلام ، قيل صفة لـ " ما " أي مسلم لهم وخالص انتهى .
ولا يصح ان كان بمعنى الذى لأنها تكون اذ ذاك معرفة ، وسلام نكرة ولا تتمت المعرفة بالنكرة ، فان كانت ما ، نكرة موصوفة جاز ألا انه يكون فيه عموم كحاله بمعنى الذى .

وقيل : سلام ، مبتدأ ويكون خبره ذلك الفعل الناصب لقوله قولا أو يكون " عليكم " محذوفا أي سلام عليكم قولا من رب رحيم .
البحر المحيط ٣٤٣/٧ .

١) وهو اختيار الزمخشري : الكشاف ٣ /٣٢٧ .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : وتصريف الرياح آيات *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : " وتصريف الرياح آيات " (١) لقوم يعقلون .

وآيات فى التزام العطف على عاملين (٢) ، لأن الرفع يحتاج إلى عامل كما أن النصب يحتاج إلى عامل ، وأكثر الناس يفرض الاشكال فى قراءة النصب لكون العامل لفظيا ، وهما سواء .

اختلف الناس فى مسألة العطف على عاملين ، فمنهم من يمنعه وهم أكثر البصريين ، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين ، ومنهم من يفصل فيقول أما مثل قولك : " فى الدار زيد " والحجرة (٤) عمرو " فجائز " وأما مثل قولك (٥) :

---

١) الجاثية : ٥ ، وقبلها : ان فى السموات والأرض لآيات للمؤمنين وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف ... الخ .

٢) أى العطف على معمولى عاملين المختلفين لأن "آيات" الأولى بالنصب العامل فيها إنّ ، والآيات الثانية العامل فيها الابتداء لأنها مبتدأ مؤخر وما قبلها خبر مقدم ، فقد عطفت الثانية على الأولى وعامل كل منهما مختلف عن الآخر ، وهذا لا يجيزه معظم البصريين .

٣) ذلك فى (ع) .

٤) ساقط فى (ع) .

٥) ذلك فى (ع) .

اعلم أن مسألة العطف على معمولى عاملين المختلفين ، مسألة خلافية بين العلماء كما ذكر المصنف رحمه الله ، فمذهب سيبويه والمبرد وهشام

زيد في الدار وعمرو الحجرة ، فلا يجوز ، ويزعم أن هذا ثابت عن العرب

من الكوفيين وابن السراج وأبي علي الفارسي المنع ، ولا يجوز عندهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك في قولهم : ما كل سوداء تمرة : ولا بيضاء شحمة لا يجوز العطف الا على تقدير حذف المضاف أي " ولا كل بيضاء " والمقدر كالثابت فـ " آيات " الاولى في الآيه كما مر منصوبة والعامل فيها " إن " وايات " الثانية مرفوعة والعامل فيها الابتداء فيؤدي إلى العطف المذكور فيما يخالف مذهب سيبويه .

فتأويل المسألة عند سيبويه أن آيات الثانية توكيد لـ " آيات "الأولى في حالة نصب ، وفي رفعها انها خبر لمبتدأ محذوف ، أي هي آيات وأجاز الكسائي والفراء والأخفش والزجاج العطف مطلقا الا أن الأخفش فصل وقال : إن ولي المخفوض العاطف جاز مثل : " في الدار زيد والحجرة عمرو " أو كان مفصولا بـ لا ، مثل " ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو " .

قال ابن مالك في التسهيل : وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن ولي أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بـ " لا " والأصح المنع مطلقا وما أوهم الجواز فجره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف .

انظر : التسهيل ١٧٨ .

ويؤيد كلام ابن مالك ما في المقتضب ٤ / ١٩٥ ، وكان أبو الحسن الأخفش يجز (زيد في الدار والحجرة عمرو) وقد قرأ بعض القراء : " واختلاف الليل والنهار وما أنزل من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون " فعطف على (ان) وعلى (في) وهذا عندنا غير جائز .

والذي حمل سيبويه وأصحابه على المنع ضعف حرف العطف في انابته مناب عاملين مختلفين .

انظر : المسألة في مغني اللبيب ٢ / ٥٤٠ ، وابن يعيش ٣ / ٢٧ ، الايضاح العضدي ص ١١٢ ، والله أعلم .

ويعلله بأن احدى المسألتين المجرور فيها يلى العاطف فقام العاطف منهما مقام الجار ، وفى المسألة الأخرى ليس المجرور فيها يلى العاطف زه فكان فيها اضمار الجار من غير عوض .

وأما من يمنع العطف على عاملين فيقول فى الاية " إن آيات " فيها تأكيد لايات الأولى ومثل هذا جائز عنده ، حتى لو كانت موضع ايات الأخيرة لفظة اخرى لم يجز .

ومن قال بالتفصيل فهو عين ما جوزه ويزعم أن مثله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة (١) ، وقول أبى داود : ــ

أكل امرئ تحسبن امرءا .... ونار توقد بالليل نارا (٢)

ومعناه : انكار أن يعتقد أن صورة الشخص مجردها توجب الصفات الحميدة لذلك الجنس ، كما أنه ليس كل نار توقد توجب أن تكون نارا مفيدة للأضياف والمحتاجين .

ومعناه : اكل امرئ تحسبن امرءا كاملا ، وكل نار تحسبنها نارا مفيدة ولكن مثل ذلك يحذف للعلم به ، وهو أحسن من اثباته .

ومخالفوه يزعمون أن المضاف محذوف مقدر ، وترك المضاف إليه على اعرابه ، ومثله فى حذف المضاف وترك المضاف إليه على اعرابه قولهم : ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذلك ، ومثله : " ما مثل أبيك يقول ذاك ولا أخيك " .

---

١) من أمثلة سيبويه فى الكتاب ١/٦٥ ولم أجد له نسبه .
٢) وهو له انظر الكتاب ١/٦٦ .

ووجه الاستدلال بالمثال الأول أنه لو لم يكن المضاف مقدرا لوجب أن تقول يقول ذاك ، لأنك اذا جعلت " أخيك " معطوفا على " أبيك " فقد دخل في حكم المضاف اليه مثل ، وأنت لا تخبر إلا عن المضاف لا عن المضاف إليه بدليل امتناع : كتاب زيد وعمرو حسنان ، واذا قدرت " مثل " كنت عاطفا " مثل اخرى على " مثل " الاولى ، فعطفت على المضاف ، وإذا عطفت على المضاف وأخبرت عنه وجب أن تخبر عنهما جميعا بدليل وجوب: زيد وعمرو قائمان .

وأما المثال الثاني ، فلأن المعطوف عليه كالشيء الواحد ولو جعلت " أبيك " معطوفا على " أخيك " لكنت فاصلا بينهما بالجزء الأجنبي الذي هو خبر وهو " يقول ذاك " فيجب أن يقدر " مثل " لتكون عاطفا جملة على جملة ، حذفت من الجملة الثانية خبرها لدلالة الأولى عليه فكأنه قيل: ما مثل أبيك يقول ذلك ولا مثل أخيك يقول : ذلك ، والله أعلم بالصواب .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : أو أشد خشية *

وقال أيضا سلما بالقاهرة سنة عشرة على قوله تعالى : " أو أشد خشية[١] " .

يجوز في نصبه[٢] أوجه أحدها : وهو اختيار الزمخشري ، أن يكون حالا معطوفا على الكاف ، فيكون المعنى : يخشون الناس مثل أهل[٣] خشية الله[٤] .

ولا يجوز أن يكون الكاف نعتا لمصدر محذوف عنده ، لأنه كان يلزم أن يكون " أو أشد خشية " لأن أفعل التفضيل اذا ذكر بعده ما هو من جنسه وجب أن يكون مخفوضا[٥] ، لأن الغرض نسبته الى شيء اشترك

---

١) النساء : ٧٧ وقبلها : ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله الخ .

٢) أي " أشد " .

٣) في (ع) أصل وهو تحريف .

٤) وفي الكشاف ١/٤٣ ٥ ٤/٥ ٤ كخشية الله ، من اضافة المصدر الى المفعول فان قلت : " ما محل كخشية الله " من الاعراب ؟ قلت : محله النصب على الحال من الضمير في " يخشون " أي يخشون الناس مثل أهل خشية الله أو أشد خشية بمعنى أو أشد خشية من أهل خشية الله ، و أشد معطوف على الحال ، الكشاف ١/٤٣ ٥ .

٥) كقولك : وجهك أحسن وجه وذكرك أشد ذكر ، تجر التمييز لا يجوز نصبه لأنه من جنس ما قبله ، اذا ثبت هذا فقولك : زيد أحسن عبدا دليل

هو وهم فى ذلك المعنى وزاد عليهم ، وهذا معنى الاضافة الا أنه خالف باب الاضافة من حيث إنه يجب إضافته الى شئ هو بعضه ، فيكون التقدير : يخشون الناس مشبهين لأهل خشية الله أو أشد ، فـ " أشد " على هذا فى موضع تصب عطفا على الكاف .

ولا ينبغى أن يكون فى موضع خفض عطفا على الأهل الذى قامت " خشية " مقامه ، لأنه يكون التقدير : مثل أهل خشيه الله ، أو مثل قوم أشد خشية ، فيكون فيه حذف موصوف واقامة الصفة مقامه وليس بقياس فى غير المصادر .

والوجه الثانى : أن يكون " كخشية الله " على ظاهره نعت المصدر محذوف فيكون قوله " أو أشد خشية " من باب قولهم : "جد جده" كأنه

على أن الحسن للعهد لا لزيد لأن العهد ليس من جنس ما قبله .

فالزمخشرى رحمه الله جعل قوله تعالى : " كخشية الله " الجار والمجرور فى محل نصب حالا من الضمير فى " يخشون " من قوله تعالى : " يخشون الناس " ثم عطف " أشد " عليه فصار " أشد " حالا لأن المعطوف والمعطوف عليه كالشئ الواحد .

فاذا كان أشد حالا فلابد إذا من تقدير مضاف هذا المضاف يكون تقديره : أهل خشية الله ، لكن جعل " أهل خشية الله " حالا يؤدى الى إعمال الحال فى المعارف والأحوال لا تكون إلا نكرة فلذا قدر الزمخشرى مضافا اخر محذوفا تقديره مثل أى مثل أهل خشية الله لأن اضافة مثل وشبه وغيرهما الى المعرفة لا تكسبها شيئا من التعريف ولما كان الغالب فى الأحوال أن تكون مشتقا أول " مثل " بالمشتق قائلا مشبهين لأهل خشية الله .

جعل للخشية خشية مبالغة كما جعل للجدّ جدّ مبالغة[1] ، فيكون

---

(١) وينسب هذا الاعراب لأبى على الفارسى .
انظر : املاء ما من به الرحمن ٢/٨٨ لأبى البقاء .

وفى البحر المحيط : ٣/٢٩٨ ، والكاف فى " كخشية الله " فى موضع نصب قيل على أنّه نعت لمصدر محذوف ، أى خشية الله وعلى ما تقرر من مذهب سيبويه أنّها حال من ضمير الخشية المحذوف أى كخشتها الناس أى يخشون الناس مشبّهة بخشية الله .

قال وعندى : يجوز نصب خشية عطفا على محلّ الكاف ، وأشدّ منصوب على الحال لأنّه كان نعت نكرة تقدّم عليها ، فانتصب .
انتهى كلامه فى البحر : ٣/٢٩٨ .

فمراد أبى حيان هنا : أن أشد فى الأصل كان صفة لنكرة وهى خشية فكأن الآية فى الأصل : أو خشية أشد ، فقدّم " أشد " وهى صفه على الموصوف فانتصبت على الحال ، لأنّ الصّفة لا تقدّم على الموصوف وإذا تقدّمت لم تعد صفةً بل تعرب نصبا على الحالية كقول الشاعر :

لميّة موحشا طلل

قلت : وفى كلام أبى حيان نظر ، لأنّه يؤدّى إلى الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال .

قال ابن هشام فى المغنى : ٢/٥٩٧ " وأبو علىّ لا يجيزه " الفصل بين العاطف والمعطوف بالظّرف فما الظن بالحال التى هى شبيهة بالمفصول به .

انظر : المغنى : ٢/٥٩٧

ذكر خشية بعد أشد على أنه صفة للخشية لا على أنه جنس ، وان وافق لفظه فيكون مثل قولك : " زيد أشد خشية" وعلى هذا يجوز أن يكون " أشد " معطوفا على " خشية الله " المجرورة بالكاف ، لكونها مصدرا والمصادر يجوز حذف موصوفاتها ، فيكون التقدير : خشية مثل خشية الله أو مثل خشية أشد من خشية الله .

والوجه الثالث : أن يكون " أشد " منصوبا بفعل مضمر دل عليه يخشون الأول فيكون التقدير : يخشون الناس خشية مثل خشية الله أو يخشون الناس أشد خشية فتكون الكاف نعتا لمصدر محذوف ، و" أشد " حالا وهذا أولى الوجهين ، أحدهما أنه جرت فيه الكاف على ظاهرها ولا يلزم ما ذكروه في أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في العامل ، لأن ذلك في المفردات ، وهذه في الجمل ، ولا يلزم في مفردات الجمل المعطوف بعضها على بعض ، أن تكون من باب واحد .

والوجه الثاني أن قوله تعالى : " فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا ليس له وجه مستقيم الا هكذا ، فينبغي أن يكون هذا في الاعراب مثله لموافقة لفظه ، لأنك في " أشد "ذكرا " لا يستقيم أن تقول هو حال ، لأن قوله " كذكركم " يمنعه بالظاهر والتقدير .

ولا يستقيم أن تكون الكاف نعتا لمصدر محذوف ، لأن أشد ذكرا يمنعه ولا يمكن أن يكون "أشد " معطوفا على ذكركم ، لأنه كان يجب فيه الخفض ولا يستقيم أن يكون " أشد " معطوفا على الكاف والميم في قوله : "كذكركم " لأنه يكون عطفا على المضمر المحذوف من غير اعادة عامل .

واذا قدرناه جملتين استقام ، فيكون المعنى : فاذكروا الله ذكرا مثل ذكركم آباءكم ، أو اذكروا الله فى حال كونكم أشد ذكرا من ذكر آباءكم وهو الذى ذكرناه .

وذكر الزمخشرى فى هذه الآية الأخيرة وجهين أحدهما : أنه عطف على ما أضيف اليه الذكر ، وهذا عطف على المضمر المخفوض وذلك لا يجوز عنده (١) ، ورد قراءة حمزة أقبح رد .

---

١) كلام المصنف يشعر بأن العطف على المضمر المخفوض جائز عنده وهو والأمر خلاف ذلك ، لأنه قد نص على المنع هو الاخر ، انظر ص ٣٩ ، ٤ الفقرة الثانية .

اما مسألة العطف على ضمير المخفوض من غير إعادة الخافض فأكثر البصريين يمنعه وأكثر الكوفيين يجيزه .

والصحيح الجواز ، لوروده فى القرآن وفى الشعر .

قال ابن مالك :

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما اذ قد أتى ... فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

اما وروده فى النظم فكقول الشاعر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب وما بك والأيام من عجب

فعطف " الايام " على ضمير المخاطب وهو " بك " من غير اعادة الجار ولو أعاد لقال : " وبالأيام " .

أما وروده فى النثر : فكقراءة ابن عباس والحسن وغيرهما :

تساءلون به والأرحام بالجر ، ولم يقل وبالأرحام فدل ذلك على الجواز ، ومنه ما حكاه قطرب : ما فيها غيره وفرسه ، ولم يقل وغير فرسه .

أما المانعون فقد استدلوا بالعقل والمنطق ، وهو أن الضمير المتصل كاسمه والجار والمجرور كشئ واحد فكانا فى قولك : مررت به وزيد وهذا غلامه

والوجه الثانى أنه قال إنه معطوف على آبائكم ، فيكون التقدير فاذكروا الله مثل ذكركم آباءكم أو مثل قوم أشد ذكرا ، على معنى مذكورين كثيرا ، وهذا يلزم منه أن يكون أفعل ، للمفعول وهو شاذ لا يرجع اليه الا بثبت وأفعل لا يكون الا للفاعل كقولهم " هو أضرب الناس على معنى أنه فاعل الضرب سواء أضفته أم نصبته تمييزا ، والله أعلم .

وزيد شديدى الاتصال فأشبه المعطوف عليه كالعطف على بعض الكلمة ونسب هذا القول لأبى عثمان المازنى .

انظر : الأمالى لابن الشجرى ١ / ٣٤٦ ، وانظر الكشاف ١ / ٤٩٣ ، والله الموفق .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : فان كانتا اثنتين *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة [١] على قوله تعالى : "فإن كانتا اثنتين [٢]" .

قال أبو علي الفارسي [٣] : إنما جاز ذلك مع أن التثنية قد استفيدت من الاسم ، لأنه أريد مجردا عن الصغر والكبر ، وعلى ذلك يجوز أن يكون فيه فائدة لم تستفد من قوله تعالى : " كانتا [٤] " .

---

١) بعد ستمائة .

٢) النساء : ١٧٦ .

٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن ابان الفارسي القسوي النحوي أخذ النحو عن الأخفش الصغير وابن السراج والزجاج وابن دريد وغيرهم ، توفي ٣٧٧هـ .
انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٢١٦/٢ ، ابن خلكان ٢٣١/١ ، معجم الأدباء : ١٣٢/٧ ، الفهرست ٦٤/١ .

٤) الأصل في الخبر أن يفيد فائدة لم يفده المبتدأ ولذلك تراهم يقولون الخبر محط الفائدة . فاذا قلت : زيد وسكت فان قولك هذا لا يفيد فائدة ما لو قلت : " زيد قائم " لأنك بذكرك الخبر استفيد فائدة لم تستفده ما لو اكتفيت بالمبتدأ .

واذا كان الأمر كذلك فان قوله تعالى : " كانتا " فيه دليل على التثنية التي استفيدت من قوله تعالى : " اثنين " فلم يعد للخبر في الظاهر فائدة .

وقد أجاب أبو علي الفارسي على هذا بقوله : انما جاز ذلك على أن القصد من الآية المدد مجردا من الصغر والكبر ، فقوله تعالى : " وان كانتا اثنتين " كأنه قال وان كانتا اثنتين صغيرتين أو كبيرتين أو أحدهما

وتقديره أنه قد علم أن أسماء العدد لمطلق المعدودات من غير اعتبار صفة مخصوصة فأطلق ههنا لهذا الغرض .

ويرد عليه أن اللفظ وان كان صالحا لاطلاقه على الشئ مجردا عن الصفات باعتبار الذات ، لا يصلح اطلاقه خبرا دالا على التجريد عن الصفات وانما يعنى باللفظ ذاته الموضوعة له ، ألا ترى أنك اذا قلت : " جاءنى رجل " لا يفهم منه الا ذات من غير أن يدل على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل ، ثم لو سلم صحة اطلاق اللفظ لذلك فهو ههنا لا يصح اذ لو صح لجاز أن يقال ، فان كانتا على أى صفة حصلت ، ولو قيل ذلك لم يصح ، لأن تثنية الضمير فى كانتا ، لم يصح الا الاخبار عنه باثنين ، مثل قولك: من كانتا جدتيك ، فتثنى " كانتا " وان كان باعتبار الضمير يعود على من لم يصح الاخبار عنه بالمثنى .

وأولى من ذلك أن يقال الضمير فى " كانتا " عائد على " الكلالة "

صغيره والأخرى كبيرة فلها ثلثان فصار من هذا الوجه فائدة .

وذهب عبد القاهر الجرجانى فى الآية مذهبا آخر ، وهو أن التثنية فى " اثنين " تأكيد لفظى لقوله " كانتا " أى تأكيد للألف فى كانتا ، قال ويكون الشئ بمنزلة التكرير فى اللفظ ومتضمنا للافادة فى المعنى ، ألا ترى الى قولهم :-

أنا ابو النجم شعرى شعرى ، قوله شعرى شعرى تكرير فى اللفظ الا أنه حسن من حيث كان المعنى شعرى على ما عرفته فكذلك "اثنتين" وان كان يفيد فى الظاهر ما يفيده الألف فى " كانتا " المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى ١ / ٤٦٠ .

والكلالة تكون واحدا واثنين وجماعة ، فإذا أخبر باثنين حصلت به فائدة ، ثم لما كان الضمير الذى فى " كانت " العائد على الكلالة هو فى المعنى اثنين صح تثنيته ، فإذن تثنيته فرع عن الاخبار باثنين إذ لولاه لم يصح فصح أنه لم يستفد التثنية إلا من قولك : اثنين .

وقد أورد ذلك اعتراض ، وهو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى : "يوصيكم فى أولادكم[1]" ثم قال : فإن كن نساء فوق اثنتين ، الى قوله وان كانت واحدة ، فقوله : " وان كانت واحدة لو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح اطلاق الأولاد على الواحد كما فى الكلالة وإلا كان الضمير لغير مذكور ؟ .

فالجواب أن ذلك ليس بشئ ، لأنَ الكلالة يشمل الجميع[2] ويبقى هذا الوجه[3] أيضا على ما ذكر ، وهو أن يقال : إنَ الضمير قد يعود على الشئ باعتبار المعنى الذى سبق له[4] ونسب إلى صاحبه ، فإذا قلت : إذا جاءك رجال فإن كان واحدا فافعل به كذا وان كان[5] اثنين ، فصح إعادة الضمير باعتبار المعنى ، لأن المعنى المقصود : الجائى كأنك قلت : وإن كان الجائى من الرجال ، لأنه علم من قولك : إذا جاءك .

---

١) النساء : ١١ .

٢) أى يطلق على الواحد والاثنين فصاعدا كما مر .

٣) ما بين القوسين زيادة فى الاصل .

٤) له سقط فى (ح) .

٥) أى الجائى .

* الكلام على قوله تعالى : "إنّ الذين كفروا ينادون لمقت الله *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : " إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الايمـــان فتكفرون (١) * .

العامل فى " إذ تدعون " على وجهٍ لمقت الله الأول ، ومعناه : لمقت الله إياكم فى الدنيا إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم فى الآخرة ، وليس فيه من الاعتراض سوى الفرق بين المصدر ومعموله بالأجنبىّ وهو أكبر الذى هو الخبر .

والجواب (٢) عن هذا أنّ الظروف اتسع فيها (٣) .

---

١) غافر : ١٠ .

٢) ساقط فى (ع) .

٣) هذا الجواب فيه نظر ، لأنّ مثل هذا التوسّع خاص بالشعر على ما هـــو مذهب المحققين كما قال الشاعر :

رميتـــه حتى إذا تعمد دا ٠٠ وكان جزائى بالعصى أن أجلدا

فعلى مذهبهم لا يجوز الفصل بين الصّلة والموصول سواء كانـــت الصلة ظرفا أو غير ظرف ، لأن الصلة والموصول كالشّىء الواحد كما يقـــول ابن مالك فى شرح الكافية مخطوط تحت رقم ١٣ لغـــة ص ٩٨ " فالموصول كصدر الكلمة والصلة كعجزها فحقهما أن يتصلا ، ولا تتقدم الصّلة ولا شىء من متعلقاتها عليه ولا تفصل بينهما بجزء أجنبىّ ، ولا يخبر عن الموصول إلا بعد تمام الصلة " ، وقال الزجاج فى اعراب القرآن المنسوب إليه ٢ / ٦٣٥ والفصل بين الموصول والصّلة لا يجوز بالظرف

وقيل العامل فيه " مقتكم " الثاني فيكون المعنى : لمقت الله إياكم أكبر

ولا بغيره ألا ترى أنك لو قلت : أعجبني ضربك يوم الجمعة زيدا فعلقت (يوم الجمعة) بأعجب لا بـ (الضرب) لم يجزه أحد .

وانما المتجوز بالفصل ، الفصل بالظرف ما كان بين الفعل والفاعل نحو : كان فيك زيد راغبا ، ونحو قول الشاعر : " فان يجهها أخاك مصاب القلب " ، انتهى كلامه ٢ / ٦٣٥ .

يريد أن المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل لم يتصلا اتصال الموصول من صلته بدليل حذف أحدهما وابقاء الاخر إذا كان دليل الحذف موجودا وكتقديم الخبر على المبتدا عند عدم المانع بخلاف الصلة والموصول والمصدر ومعموله فانه لا يجوز شيء من هذا القبيل .

ففي البيت المستشهد به تقديم معمول الخبر وهو " بجهها " على اسم إن وخبرها وجاز هذا لما سبق ، وكان الاصل : إن أخاك مصاب القلب بجهها .

فإذا عرفت ذلك فاعلم أنك إذا علقت " إذ " على (مقت الله) والحال أن " إذ " من معمول مقت الله كنت كالفاصل بين المصدر ومعموله بالجزء الأجنبي وهو أكبر لأن " أكبر " ليس من جملة الصلة وبالتالي تكون قد أخرت عن الموصول قبل استيفاء صلته وذلك لا يجوز .

والصواب في الآية : أن يقدر عامل محذوف دل عليه المذكور ، والتقدير : " مقتكم إذ تدعون " لا " مقت الله " ولا " مقتكم " وهو اختيار أبي علي الفارسي وابن جني وابن هشام في المغني ٢ / ٥٩٦ ، وانظر : الخصائص ٢ / ٢٢٤ والذي ذهب اليه المصنف في اعراب الآيه انما تبع فيه ذلك الزمخشري وان لم يشر إليه .
انظر : الكشاف ١ / ٤١٧ .

النفي فهو انتفاء حاصل بعد ثبوت ظلمهم لأنّ المعنى : يقال لهم : ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم[1] فالنفي القول لهم بعد زمان ثبوت ظلمهم واستمراره ، فصحّ التعبير عنه بلفظ المضي ، لأنّه بالنسبة إلى عالمه ماض مستمر .

ويجوز أن يكون[2] تعليلا ، فيكون المعنى ، لأجل ظلمكم في الدنيا وفاعل ينفعكم " إذ " أنكم في العذاب مشتركون على أنّه لا يسليكم التأسّي .

وإمّا مضمر يعود على ما قبله إما القول وإما القرين ، ويكون إذ ظلمتم على الوجهين المتقدّمين على حاله ، وأنّكم في العذاب مشتركون تعليلا . والله أعلم بالصّواب .

---

١) ونقل ابن جني عن استاذه رأيا آخر وهو ، إنما صحّ البدلية في الآية لما كان الاخرة والدنيا وأحداهما تلي الاخرى بلا وقفة وبلافصل صار الوقتان على تنائيهما وتباينهما كالوقتين الدانيين المتلاصقين كأنّ الاخرة هي اليوم والعكس . الخصائص ٣/٢٢٤ .

٢) أي " إذ " قال في البحر المحيط بعد أن ساق الكلام في الآية " وقيل " إذ " للتعليل حرفا بمعنى أن . البحر : ٨/١٧ .

* الكلام على قوله تعالى : فاذا أفضتم من عرفـات *

وقال أيضا ملميا بالقاهرة سنة أربع عشرة على قوله تعالى : " فإذا أفضتـم من عرفات[1] " .

اختلف العلماء في عرفات ونحوها ، هل هي مصروفه أو غير مصروفه ؟ .

فذهب بعض الناس الى أنها لا توصف بصرف ولا بعدم صرف ، وهـو الصحيح .

وذهب بعضهم إلى أنها غير مصروفة فهؤلاء يقولون : (هذه عرفـات) و (رأيت عرفاتَ) و (مررت بعرفاتَ) وليس بشيء .

وذهب قوم إلى أنها مصروفة[2] لعدم ما يمنع من الصَرف وليس بجيد .

---

١) البقرة : ١٩٨ .

٢) وهو ظاهر مذهب سيبويه قال في الكتاب ٣ / ٢٣٣ في باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجمع " ألا ترى إلى عرفات " مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب " هذه عرفاتٌ مباركا فيها " .

وقد شبهها سيبويه بأبانين : لأنها اسم موضع أو علم على الموضع إلا أن التنوين عنده ليست تنوينَ صرف ، لأنَ التاء فيها ليست تـاء تأنيث انما هي تاء الجمع ، لأن هذه التاء كما صارت في النصب والجـر جرا أشبهت الياء التي في " مسلمين " والياء التي في " رجلين " وصار التنوين في (عرفات) بمنزلة النون فيهما .

ولم يذكر سيبويه في عرفات وأذرعات الا مذهبين ، فاذا سميـت رجلا بعرفات ، إن شئت قلت : هذا عرفاتُ ورأيت عرفاتٍ ومررت بعرفاتٍ وهذا أجود ، وكذلك اذا سميت أحدا برجلان ، قلت هذا رجلان ورأيت

.....

رجلين ومررت برجلين ، لأن هذا وأمثاله إذا سمّى بها يحكى على حالـه كما كان قبل التسمية .

قال فى الكتاب ٣/٢٣٢ ، فإذا سمّيت رجلا بـ " رجلين " فإنّ أقيسه وأجوده أن تقول : هذا رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين كما تقول : هذا مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين .

والمذهب الثانى : أن تجرى الاعراب على النّون فتقول : " هـذا مسلمين " ورأيت مسلمينا ، قال رحمه الله : ومن النّحويين من يقول هذا رجلانَ يجعله بمنزلة عثمان . الكتاب ٤/٢٣٢ ، أى من قال : رجلانَ قال فى الجرّ مررت برجلانَ .

وفى المقتضب : ٤/٣٧ ، من قال هذا مسلمينّ قال فيما جُمِـعَ بالالف والتاء : هذا مسلماتَ ورأيت مسلماتِ ومررت بمسلماتِ فلم يصرف لأنّ فيها علامةَ التأنيث إلاّ أنه لا يجوز فتحها فى النّصب لأنّ الكسـرة ههنا كالياء فى مسلمين ثم أورد كلام سيبويه : ومن العرب من لا ينـون أذرعات ، وتقول : هذه قريشيّات كما ترى شبهوها بهاء التأنيث لأن الهاء تجئ للتأنيث ولا تلحق بنات الثلاثة بالاربعة ولا الأربعة بالخمسـة . المقتضب ٤/٣٧ .

وجوهر الخلاف يتلخص فى تاء عرفات هل هى تاء تأنيث أو تاء جمع من شبّهها بتاء التأنيث منعها من الصرف لاجتماع السببين العَلَميّـه والتأنيث ومن جعلها تاء جمع ولم يجعلها كتاء فاطمة وهو الصّحيح قال بالصرف لعدم توفر العلّتين .

وعلى مذهب بعض النحويين كأبى الحسن الأخفش وأبى علىّ الفارسى وابن برهان والكوفيين يجوز أن تكون " عرفات " ممنوعة من الصّرف اكتفـاء بالسبب الواحد كالعلميّـه ، قال صاحب الخزانة :ـ

وما كان حصن ولا حابسٍ .. يفوقان مرداسَ فـى مجمع

الدليل على مذهب الأول أنّ المنصرف عبارة عما يقبل الحركات الثلاثة والتنوين لفظا أو تقديرا ، وهذا ليس كذلك .

وغير المنصرف ، ما يمنع من الجر والتنوين لعلتين وهذا ليس كذلك فإن قال أصحاب المذهب الثاني فهو ممتنع عندنا من الخفض والتنوين لوجود العلتين؟ .

قلنا هذا فاسد من جهة أنّ الجموع إذا سمّي بها بقيت على حالها التي كانت عليه قبل التسمية في الاعراب ، ألا ترى أنّك لو سمّيت بزيدون امرأة لقلت: هذه زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين .

فإن قالوا : في زيدون إذا سميت به وجه آخر ، وهو أن تقول : هذه زيدين ؟ وإنّما قيل : زيدين بالياء ولم يقل : زيدون بالواو ، لأنّ الياء أخفّ ، ولأنّه اكثر فتصرّبه باعراب المفرد غير المنصرف إن كانت فيه علّتان وباعراب المنصرف إن لم يكن فيه علّتان .

قلنا إنما كان كذلك من جهة أنّه معرب بالحروف ، وهو خلاف اعراب المفردات فجعل له وجه آخر ليشبه المفرد في اعرابه لما جعل في المعنى اسما لمفرد .

وأما عرفات وشبهه فهو معرب بالحركات فلا يلزم من تغيير زيدون لما جعل مفردا لكونه معربا بالحروف أن يغير عرفات وليس معربا بالحروف .

ووجه آخر ، هو أن (زيدون) إذا اعرب بالحركات كان منصرفا يدخله

الشاهد قوله : (مرداس) أن الكوفيين وأبا الحسن الاخفش وأبا علي الفارسي وابن برهان يجوزون ترك صرف المنصرف بشرط العلميه وحدها : لأنها سبب قوى في باب منع الصرف .

الحركات الثلاثة والتنوين ان لم تكن فيه علتان وغير منصرف يمنع منه الجـــــر والتنوين ان كانت فيه علتان .

وأما عرفات ، فلا يتحقق منه دخول الحركات الثلاثة ولا امتناع الجـــــر والتنوين لأجل العلتين ، فلا يلزم من الحكم على زيد بن بمنع الصرف الحكم على عرفات .

أما المذهب الثالث ، فغاية ما يقولون إنه منصرف : لأنه لم تجتمع فيـــه علتـــان .

والكلام عليهم من وجهين ، أحدهما : أنا نقول ، إن كان منصرفا لـــزم أن تدخله الحركات الثلاثة والتنوين ، وهذا ليس كذلك .

والوجه الثاني : أنا نقول لو سمينا امرأة لوجب أن تكون فيه علتـــان بلا خلاف ، وعند ذلك لا يخلو إما أن تعربه على حاله فوجب ألا يقال انه غير منصرف لأنه لم يمتنع من الجر والتنوين ولم يدخله الفتح .

وإما أن تعربه اعراب مالا ينصرف ، فيكون مذهبكم حينئذ هو المذهب الثاني وقد تقدم بطلانه ، لأن غاية ماقدروه هؤلاء أنه ههنا ليست فيه علتان ، اذ جعلوا التأنيث اللفظي فيه لا اعتداد به لكونه للجمع ، والتأنيث التقديري لا اعتداد بـــه لتعذر تقديره مع تاء الجمع فسموا مذهبهم في عين المسألة بعض الشيء ، فاذا فرض تسميتهم به امرأة وجب أن يكون فيه علتان ، وعند ذلك إما أن يسلموا ما ذكروا أولا ، وإما أن يكون مذهبهم هو المذهب الثاني ، والله أعلم .

* الكلام على قوله تعالى : وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : " وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون [١] " .

فى اعرابها أوجه ، أحدها : أنهم ، مبتدأ وحرام ، خبر مقدم واجب تقديمه لما تقرر فى النحو [٢] من أن خبر أن لا بد أن يكون مقدما وهذا إن جعلت فيه " لا " نافية فسد المعنى ، إذ يصير التقدير : انتفاء رجوعهم ممتنع ، فيؤدى إلى معنى الاثبات إذ نفى النفى إثبات قطعا .

وإن جعلت لا ، زائدة استقام ، ومنهم من كره [٣] زيادة لا .

وحرام ، خبر مبتدأ مقدر تقديره : وهو أو ذاك حرام يعنى ما تقدم من العمل الصالح المدلول عليه بقوله " فمن يعمل من الصالحات [٤] " ويكون " أنهم لا يرجعون " تعليلا لقوله وذاك حرام ، كأنه قيل لم كان ممتنعا ؟ فقيل لأنهم لا يرجعون .

وقد يضعف هذا الوجه بأنه معلو امتناع العمل على الهالك فهو اخبار بما تحقق وعلم .

---

١) الانبياء : ٩٥ وقبلها : "فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه وانا له كاتبون . وحرام .

٢) عند النحويين فى (ع) .

٣) وفى اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٣٨٢/٢ ، فأما قول أبى عبيدة إن لا ، زائدة ، فقد رد عليه الجماعة لأنها لا تزاد فى مثل هذه المواضع ٣٨٢/٢ وقال أبو حيان فى البحر ٣٣٨/٦ " ولا فى " لا يرجعون " صلة فى قول أبى عبيدة مثله : " ما منعك ألا تسجد " ، البحر : ٣٣٨/٦ .

٤) الانبياء : ٩٤ .

ويجاب عنه بأن المراد : امتناع دخولهم الجنة ، وكنى عنه بامتناع العمل الصالح ، وهو السبب فكأنه ترك ذكر المسبب وذكر السبب ، فكأنه قيل امتنع دخولهم الجنة لامتناع عملهم .

وقوله : حتى إذا غاية متعلقه بقوله : حرام ، وهى غاية له لأن امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم الساعة ، وهى التى يحكى بعدها الكلام ، والكلام المحكى من الشرط والجزاء ، أعنى إذا وما فى حيزها (١) والله أعلم .

---

(١) وفى الكشاف ٢/٥٨٣ ، فان قلت بم تعلقت " حتى " واقعة غاية له وأية الثلاث هى ؟ قلت : هى متعلقة بحرام ، وهى غاية له ، لأن امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم القيامة ، وهى حتى التى يحكى بعدها الكلام ، والكلام المحكى الجملة من الشرط والجزاء اعنى اذا وما فى حيزها انظر الكشاف ٢/٥٨٣ فهذا الأخير أخذه من صاحب الكشاف وان لم تشير إليه .

قلت : يمكن أن تكون " لا " أصلية وليست زائدة ، على أن يكون المقصود من الرجوع المستفاد من " يرجعون " هو الرجوع الى الله يوم القيامة للحساب .

ومعنى الآية : حينئذ ، أن الناس الذين أهلكهم الله بسبب شرورهم فى الدنيا محال أن تكون ذلك نهايتهم لا ، بل لا بد من الرجوع الى الحياة الاخرة للجزاء بعد الحساب .

والايات السابقة تدل على ذلك ، لأن قبلها " وتقطعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه وانا له كاتبون ثم قال : وحرام ... الخ ، والله أعلم .

* الكلام على قوله تعالى :"ثم لننزعن من كل شيعة أيهم "..الخ *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة عشرة على قوله تعالى : " ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا (١) " .

اختلف فى اعرابه فمذهب الخليل أنه مرفوع على الحكاية تقديره : لننزعن الذى يقال فيهم أيهم أشد ، فهى على هذا استفهامية ، ولذلك قدر القول ليصح وقوع الاستفهام بعده .

ومذهب سيبويه (٢) ، أنه مبنى على الضم لسقوط صدر الجملة التى هى

---

١) مريم : ٦٩ .

٢) قال فى الكتاب ٢/٤٠٠ بعد أن ساق رأى الخليل ويونس فى الآية وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة فى " أيهم " بمنزلة الفتحة فى " الآن " ، حين قالوا : " من الآن إلى غد " ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته الا ضعيفا ، وذلك أنه لا يكاد عربى يقول : الذى أفضل فاضرب ، واضرب من أفضل ، حتى يدخل " هو " ، ولا يقول : هات ما أحسن ، حتى يقول : ما هو أحسن .
انظر : الكتاب ٢/٤٠٠ تحقيق عبد السلام هارون .

والخلاف يتلخص فى ضمة " أى " فى الآية هل هى ضمة اعراب كما هو مذهب الخليل أو هو ضمة بناء كما هو مذهب سيبويه .

فالخليل رحمه الله يرى أن الضمة ضمة اعراب فأى عنده فى الآية مرفوع على الحكاية كما ذكر المصنف وسيبويه يرى أنها ضمة بناء وذهب يونس الى أن أى فى الآية معلقة عن العمل مثله : أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم .

صلته ،حتى لو جيئ به لأعرب ،فقيل : أيهم هو أشد ، فهى على هـذا موصولة بمعنى : الذى فى موضع نصب مفعولا لـ " ننزعن " أى لننزعن الـذى

وأجيب بأن " ننزع " فى الآية ليس من أفعال القلوب حتى يصح تعليق الأسماء الواقعة بعدها .

أما الكوفيون فلا يقولون بالرفع فى الآية ، وينصبون " أيا " بـ" ننزعن " قال سيبويه من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ، وهى لغة جيدة ، نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر بأيهم أفضل فأجراها هؤلاء مجرى " الذى " إذا قلت :" اضرب الذى أفضل " لأنك تنزل " أيا " من منزلة الذى فى غير الجزاء والاستفهام ، الكتاب ٢/٣٩١ .

وفى ابن يعيش :٣/١٤٦ فانهم يقرؤونها بالنصب حكاه هارون القارئ عنهم ،يقصد الكوفيين أنهم يقرؤون الآية " لننزعن " الخ ثم قال وقرأ بها أيضا أى بالضم وتأولوا الضم على وجهين أحدهما أنه معرب وأنه رفع بأنه مبتدأ و " أشد " خبر ، ويكون " أى " هنا استفهاما كأنه اكتفى بالجار والمجرور فى قوله " من كل شيعة " ثم ابتدأ أيهم أشد على الرحمن عتيا ، ونسب هذا الرأى الى زعيم المدرسة الكوفية وهما الكسائى والفراء .

فعلى هذا يفهم أن القائل بهنا " أى " عند حذف صدر صلتها هو سيبويه فقط أما الخليل ويونس والكوفيون فقد اتفقوا على أن " أى " معرب لكنهم اختلفوا فى التوجيه فمذهب الخليل: مرفوع على الحكاية ومذهب يونس : معلق عن العمل ومذهب الكوفيين مرفوع على الابتداء و أشد خبره ، والله أعلم .

هم أشد فضمها بناء ، وأيهم الموصولة تبنى عند حذف صدر الصلة على الأفصح فإن جاءت كاملة الصلة اعربت باتفاق كقولهم : اضرب أيهم هو قائم .

ومذهب سيبويه الصحيح ، لأن قول الخليل يلزم منه أمور أحدها حذف كثير وهو على خلاف القياس ، وإنما القول الذى يصح حذفه قول مفرد غير واقع صلة ، مثل قوله تعالى : " والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم (١) " ، وكذلك قوله تعالى : " والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا الى الله زلفى (٢) " مثله .

وأما حذف الصلة والموصول جميعا فهو بعيد .

الثانى أن المعنى لا يستقيم إلا أن يقدر " الذى " يقال فيه هو أشد وليس الكلام كذلك .

والثالث أن الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية ولا يقع بعد غيره من الأفعال ، تقول : (علمت أزيد عندك أو عمرو) ولو قلت : ضربت أزيد عندك أم عمرو ؟ لم يجز .

و ننزعن ليس من أفعال العلم فإذا قلت : ضربت أيهم قام فالوجه أن تقول هى الموصولة لا أن تقول : (ضربت الذى يقال فيه أيهم قام) .

وإنما يوهم مثل ذلك لكون اللفظ صالحا لجهة اخرى مستقيمة فيتوهم المتوهم أن حمله على الجهة الاخرى مستقيمة ، والذى يدل عليه أنك لو تذرت موضعه استفهاما صريحا ليس له جهة يستقيم باعتبارها لم يجز ، فلو قلت : ضربت زيد عندك أم عمرو ؟ لكان منافيا لكلام العرب بخلاف قولك : ضربت أيهم عندك

---

١) الأنعام : ٩٣ .
٢) الزمر : ٣ .

فلو كانت " أيهم " استفهاما يجوز فيها ذلك التقدير لجاز فى الاستفهام الذى بمعناه .

وانما المجوز لما ذكرناه من كونها موصولة ، فثبت أنَ الوجه مذهب سيبويه ولا يلزمه إلاّ حذف المبتدأ وهو سائغ فى كل موضع عند قيام القرينة ، وفى هذا الباب قياس لزوم القرينة .

وانما لم يقع الاستفهام إلاّ بعد أفعال العلم أو القول ، أما القول ، فلأنه يحكى بعده كل شئ فلا اشكال فيه .

وأما أفعال العلم فانما وقع بعدها الاستفهام لأحد أمرين : اما لكون الاستفهام مستعملا به ، فكأنك إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ كان معناه : أعلمنى ، فإذا قلت : علمت أزيد عندك أم عمرو؟ كان معناه : علمت ما يطلب اعلامك بهذا ، فصحَ وقوعه لما بينهما من الاشتراك فى معنى العلم .

وحَمِلَ الحسبان والظنَ عليهما لكونهما من بابها واما لكثرتها فى الاستعمال فجعل لها شأن من الكثرة ليس لغيرها كما جعلت لها خصائص فى غير ذلك ، ولم يكثر غيرها كثرتها ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : وان كان رجل يورث كلالة *

وقال أيضا معليا على قوله تعالى : " وان كان رجل يورث كلالة [١] " قال : الكلالة ، يكون للوارث ممن ليس بولد ولا والد ، وللموروث الذى ليس بولد ولا والد ، ولنفس المعنى الذى هو القرابة التى ليست باعتبار ولد ولا والد .

فان كانت للمعنى الذى هو القرابة نصبت [٢] على المفعول من أجله سواء كان الرجل وارثا أو موروثا ، وتقديره : وان كان رجل موروثا لأجل هذه القرابة .

وان كانت للميت فالمعنى : وان كان رجل موروث فى حال كونه كلالة فنصبها على الحال [٣] من الضمير فى " يورث " والعامل يورث ، وكذلك ان كانت للوارث فمعناها : وان كان رجل تورث ويكون يورث من "أورث" بمعنى ورث والرجل الذى يورث هو الوارث فنصبه على الحال .

والأولى فى (كان) أن تكون تامة على معنى : وان حدث أو وقع وبقية [٤] الأقوال المذكورة فى نصبها ليست بالقوى ، والله أعلم بالصواب .

---

١) النساء : ١٢ .

٢) سقط عدة جمل فى (ع) و (ب) .

٣) اذا كان " الكلالة " بمعنى الوارث أو الورثة فيشترط بعضهم فى جواز نصبه على الحال أن يكون على تقدير مضاف محذوف أى ذا كلالة ومن فسر الكلالة بالميت لم يحتج الى هذا التقدير ، قال أبو جعفر النحاس فى اعراب القرآن فان كان للورثة أى الكلالة قدرته : ذا كلالة على حذف مضاف . اعراب القرآن : ١ / ٤٠٠ ، وانظر اعراب الآية فى مغنى اللبيب ٢ / ٥٨٣

٤) منها أنها منصوبة على كونها نعتا لمصدر محذوف تقديره : يورث وراثة كلالة فحذفت الصفة وهى " كلالة " وأقيم الموصوف مقامه ، نسب ذلك للعطاء ، انظر : مشكل اعراب القرآن ١ / ١٨٣ .

* الكلام على قوله تعالى : غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : " غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول (١) " .

غافر الذنب ، لا يستقيم أن يكون صفة لقوله تعالى " من الله العزيز العليم (٢) " لأن غافر الذنب وقابل التوب معناه : أنه يغفر الذنب ويقبل التوب ، قال الله تعالى : " ان الله يغفر الذنوب جميعا (٣) " وقال " وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات (٤) " فيكون فى معنى الحال أو الاستقبال فتكون اضافته غير محضه فيكون نكرة .

و أجيب عن ذلك بأن " غافر الذنب " على معنى ثبوت ذلك له واذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المضى فيكون اضافته محضة فيفيد التعريف فيصح وصف المعرفة به (٥) .

---

١) غافر : ٣ .

٢) فى (ب) الحكيم مكان العليم وهو خطأ .

٣) الزمر : ٥٢ .

٤) الشورى : ٢٥ .

٥) وهو قول الزمخشرى أيضا فى الكشاف ٣/٤١٢ .
قال أبو حيان : انما جعل غافر وقابل صفتين وان كانا اسمى فاعل ، لأنه فهم من ذلك أنه لا يراد بهما التجدد ولا التقييد بزمان بل أريد بهما الاستمرار والثبوت واضافتهما محضة فيعرف وصح أن يوصف بهما المعرفة ، وانما اعرب شديد العقاب بدلا (يقصد الزجاج لأنه ينقل كلام الزجاج)

وهذا الجواب ان كان سديدا فى " غافر الذنب " وقابل التوب "الا أنه لا يمكن مثله فى " شديد العقاب " ، لأن " شديد العقاب " لا تكون اضافته إلا غير محضة على كل حال ، لأنه صفة مشبهه فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل فلا يكون الا نكرة فيبقى الاعتراض قائما .

فحكم بعض النحويين(١) بأن " شديد العقاب " بدل ، بعد أن حكم

لأنه من باب الصفة المشبهه ولا يتعرف بالاضافة الى المعرفة .

قال : وتلخص من هذا الكلام المطول أن غافر الذنب وما عطف عليه وشديد العقاب أوصاف لأن المعطوف على الوصف وصف والجميع معارف على ما تقرر أو أبدال لأن المعطوف على البدل بدل لتنكير الجميع ، البحر المحيط : ٤٤٨/٧ .

١) منسوب للزجاج فى الكشاف ٤١٣/٣ وفى البحر ٤٤٧/٧ كما مر ، والمغنى : ٦٣٢/٢ ، واعراب القرآن للنحاس : ٤/٣ .

وعند الفراء ان قوله تعالى : غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب كل هذه تكرات والذى سوغ وصف المعرفة بها وتوهذه الصفات مع " ذى الطول " وذى الطول معرفة فأجرين مجراه أى مجرى ذى الطول .

وكلامه أريح للنفس وأبعد من التكلف لولا أن فيه ما يشعر بالعطف على الجوار فى القرآن ، والبصريون لا يجوزون ذلك .

وأجاز الزمخشرى وجها آخر : أن يكون " شديد العقاب " صفة لما قبلها على تقدير سقوط الألف واللام فكأنه قال : الشديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا : لأن ما قبله : " العزيز العليم " وما بعدها " ذى الطول " ، الكشاف : ٤١٣/٣ .

بأن ما قبله صفات بالوجه الذى ذكرناه .

واختار بعضهم أن يكون " غافر الذنب " من أول الأمر بدلا كراهة أن يخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفة بعضها بدلا ، وأجرى البواقى عليها بدلا ، فكأنه قال : من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب .

وفى هذه الصفات اشكال آخر ، وهو قوله " ذى الطول " فانه معرفة فلا يحسن أن يكون صفة لقولك " من الله " لأنك فصلت بينه بالبدل .

ولا يحسن أن يكون صفة للبدل لأنه نكرة وذى الطول معرفة ، فالأولى أن يقال انه بدل ثان أيضا من البدل الأول(١) ، كأنه قال : من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذى الطول ، فعلى هذا يستقيم ولكن بتقدير بدل بعد بدل ، والله أعلم بالصواب .

---

١) عبارة ح و ع : "هو بدل أيضا ثان من البدل الأول " .

* الكلام على قوله تعالى : وأما الذين فسقوا فمأواهم النار *

وقال أيضا مليا هذه من خطه (١) سئل عنها (٢) بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة فكتبها بيده الكريمة وهو قوله تعالى : " وأما الذين فسقوا فمأواهم النار الى قوله ذوقوا عذاب النار الذى كنتم به تكذبون (٣) " .

فان قيل لم اعيد ذكر النار ظاهرا ولم يستغن بالضمير عن الظاهر لتقدم الذكر فى قوله " فمأواهم النار " ؟ .

فالجواب من وجهين أحدهما : أن سياق الآية التهديد والتخويف وتعظيم الأمر ، وفى ظاهر لفظ النار من ذلك ما ليس فى الضمير ، ألا ترى قوله (٤) :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

ومثل ذلك فى جعل الظاهر موضع الضمير يعرض فى سياق الكلام وان اختلف السياقان ، قوله تعالى : " انا لا نضيع أجر المصلحين (٥) " وقوله تعالى : " انا لا نضيع أجر من أحسن عملا (٦) " ومثل ذلك فى القرآن كثير .

والوجه الثانى ، أن الجملة الواقعة بعد القول حكاية لما يقال لهم : يوم

---

١) سقط فى (ع) .
٢) " " " .
٣) السجدة : ٢٠ .
٤) أى قول الشاعر ، وهو سواد بن عدى كما فى الكتاب ١ / ٦٢ ، والخزانة ١ / ٣ ١٨ .
٥) الاعراف : ١٧٠ .
٦) الكهف : ٣٠ .

القيامة عند ارادتهم الخروج من النار ، فلا يتناسب ذلك وضع الضمير موضع الظاهر : لأن القول لهم انما هو بذكر النار ، وليس قولهم حينئذ متقدما عليه ذكر النار حتى يقال لم يأت ضمير . وانما اتفق ذكر النار قبلهما ههنا عند ذكر الجملة التى قبلها خبرا عن أحوالهم فلما سيق بعدها الأخبار بما يقال لهم فى الاخرة ذلك الوقت ذكر الكلام على استقلاله .

ألا ترى أنك لو قلت جاءنى غلام زيد ، وقلت سافر زيد ، لم يحسن وقوع الضمير هنا موقع الظاهر ، وان تقدم الذكر وسببه[1] ما ذكرناه ، والله أعلم .

---

١) فى (ع) بسبب ما ذكرناه .

* الكلام على قوله تعالى : قل هو للذين امنوا هدى والذين لا يؤمنون *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : " قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عمى[1] " .

يجوز أن يكون[2] مخفوضا عطفا على قوله " للذين آمنوا " .

---

١) فصلت : ٤٤ .

٢) الضمير فيه عائد على قوله تعالى : " والذين لا يؤمنون " ووجه تخريج المصنف للآية الكريمة أنه جعل الآية جملتين لا جملة كقولك " زيد قائم أبوه " و " هو " الأول فى الآية مبتدأ الأول و " هدى " مبتدأ الثانى وقوله تعالى : " للذين آمنوا " خبر المبتدأ الثانى والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، ثم عطف " وقر " على هدى من عطف المبتدأ على المبتدأ الا أنه لم يجعل فى " اذانهم " من قوله فى " اذا نهم وقر " خبرا للوقر بل جعل ذلك بيانا لمحل الوقر وجعل خبر وقر هو نفس خبر " هدى " : لأنه عطف " وقر " على " هدى " وخبر " هدى " للذين امنوا " فلم يحد لوقر خبر غير " للذين آمنوا " لأن المعطوف والمعطوف عليه حكمها واحد .

وجوهر القول فى الآية هو أن منهم من جعل " هو " الاول مبتدأ وجملة الصلة والموصول خبره الأول وهدى خبره الثانى وشفاء معطوف على هدى وهو اختيار أبى جعفر النحاس اعراب القرآن ٣/ ٤٣ والذين الثانى عطف على الأول وهذا يؤدى الى العطف على معمولى عاملين وهو غير جائز عند البصريين لأن واللذين الأولى ، العامل فيه الجر " والذين " الثانى العامل فيه الابتداء .

ومنهم من جعل والذين لا يؤمنون — مبتدأ و لا يؤمنون صلته و " فى آذانهم وقر " فى موضع خبر وهو اختيار مكى من أبى طالب فى

وقوله " في آذانهم وقر " ، مرفوع عطفا على قوله " هدى " و " في آذانهم " بيان لمحل الوقر لا خبرا للمبتدأ الذي هو " وقر " ، لأن " والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر " عطف على قوله " للذين آمنوا هدى وشفا " فلابد أن يكون موافقا له في الاعراب ، فيجب أن يكون المعطوف على " الذين " مخفوضا والمعطوف على " هدى " مرفوعا بالابتداء ، ويكون المخفوض مع تقدير خافضه هو الخبر كما أن الأول كذلك والا لم يكن معطوفا عليه .

مشكل اعراب القرآن ٢/٢٧٣ ، وأبي حيان في البحر : ٧/٥٠٢ ، وأجاز ذلك المصنف رحمه الله كما ترى في الفقرة الثانية من هذه الصفحة

وعند الزمخشري : في آذانهم وقر خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو في آذانهم وقر ، الكشاف : ٣/٤٥٦ ، قال أبو حيان : ـ " ولا يضطر أضمار الضمير فالكلام تام دونه " ، البحر ٧/٥٠٢ .

وفي المغني : ٢/٦٦٨ ، وأما قول الزمخشري في قوله تعالى : وشفاء قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر" انه يجوز أن يكون تقديره : هو في آذانهم وقر ، فحذف المبتدأ أو في آذانهم منه وقر ، والجملة خبر الذين مع امكان أن يكون لا حذف فيه .

فوجهه أنه لما رأى ما قبل أن هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن قدر ما بينهما كذلك ، ولا يمكن أن يكون حديثا في القرآن الا كذلك اللهم الا أن تقدر عطف الذين ووقر على هدى فيلزم العطف على معمولي عاملين وسيبويه لا يجيزه ، وعليه فيكون " في آذانهم " معمولا لوقر قدم عليه فصار حالا . المغني : ٢/٦٦٨ .

ولا يستقيم أن يقال أجعل فى آذانهم وقر جملة فى موضع رفع معطوفة على " هدى " لأنه يؤدى الى أن يكون المبتدأ جملة ، ولا يكون ذلك ، اذ المخبر عنه لايكون جملة أبدا ، ويلزم من هذا التقدير أن يكون عطفا على عاملين ومثل هذا من العطف على عاملين جائز عند المحققين المتأخرين كقولك : فى الدار زيد والحجرة عمرو ، وقولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ونظائره وهو كثير .

ولا يجوز أن يكون " والذين لا يؤمنون " مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : هو فى آذانهم وقر ، على أن يكون المبتدأ الثانى محذوفا وخبره " وقر " و " فى آذانهم " بيان لمحل الوقر ، ولا يكون وقر ، مبتدأ بهذا التقدير لأنه قد تقدر هو ، فاذا جعلت " فى آذانهم وقر " مبتدأ وخبرا عن هو لم يستقم ، اذ لا عائد فى الجملة على المبتدأ .

وانما احتيج الى تقدير " هو " فى هذا الاعراب ليحصل الربط بين الجملة الاولى والثانية ، لأن الاولى قوله " هو للذين آمنوا هدى وشفاء " وهو اخبار عن القرآن بأنه للمؤمنين هدى وشفاء ، فاذا لم يكن فى الثانية ذكر القرآن كانت أجنبية عنها فلأجل ذلك قدر هو .

ويجوز أن يكون " والذين لا يؤمنون " مبتدأ وخبره " فى آذانهم " وقر من غير تقدير هو ، ويكون العائد على الذين الضمير فى قوله " آذانهم " ويكون الرابط المحتاج اليه فى المعنى تقديره : والذين لا يؤمنون به .

ويجوز أن يكون قوله تعالى " وهو عليهم عمى " مرتبطا بقوله " هو للذين

آمنوا هدى وشفاء " فذكر فى الجملة الاولى أن القرآن للمؤمنين شفاء وفيه عكسه على الذين لا يؤمنون ، لأن الضمير فى " عليهم " للذين لا يؤمنون ، ويكون الجملة التى هى قوله تعالى : " والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر ، معترضة من غير تقدير ضمير كالجمل المعترضة ، وفيها تقدير ذم من لم يؤمن ، وهو من جملة المعانى الذى سيق الكلام اليه .

ويكون هذه الجملة المعترضة اما على طريق الدعاء واما على طريق الاخبار اذ كلا الأمرين فى المعترضة جائز ، وكأن أصل الكلام : وهو على الذين لا يؤمنون عمى ، فلما قدمت الجملة المعترضة ، وفيها ذكرهم على الذم أو الاخبار بقر الأقان استغنى عن الإظهار فأضمر فى " عليهم " ذكرهم ، والله أعلم بالصواب .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : ان هذان لساحران *

وقال أيضا معلما سنة أحدى وعشرين على قوله تعالى : "ان هذان لساحران"(١) .

قرأ أبو عمرو(٢) ان هذين لساحران ، وهى قراءة واضحة ، وكذلك روى عنه أنه قال : انى لأستحى أن أقرأ " إنَ هذان لساحران " ولعلّ لم يثبت عنده تواتره .

وقرأ ابن كثير(٣) وحفص(٤) إنّ هذان لساحران ، إلاّ أنّ ابن كثير شدد النون ، ولها وجهان أحدهما : ما ذهب إليه البصريون أن " إن " مخففة من الثقيلة ، و "هذان " مبتدأ لبطلان عمل إن ، لتخفيفها(٥)

---

١) طه : ٦٣ .

٢) فى النشر : ٣٢١ " واختلفوا فى " هذان " فقرأ أبو عمرو " هذين " بالياء وقرأ الباقون بالألف .
وأبو عمرو : هو زبان بن العلاء أحد القراء السبعة كان أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر توفى سنة ١٥٤ ترجمته فى معجم الأدباء ٦/٠ ١٦ والفهرست : ٤٢ .

٣) هو عبد الله بن كثير أبو سعيد ويقال : أبو بكر ، كان من قراء مكة . توفى سنة عشرين ومائة بمكة وبها دفن . الفهرست : ٤٣ .

٤) هو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمرو بن أبى داود الأسدى الكوفى أخذ القراءة عرضا وتلقينا عن عاصم ت ١٨٠هـ وترجمته فى طبقات القراء لابن الجزرى ٢/٤ ٢٥ وكتاب معرفة القراء للذهبى ١/١١٦ .

٥) المصنف هنا ينقل رأى البصريين ، لأنه سيأتى عن قريب تجويزه لذلك .

وساحران ، خبره ، واللام عندهم هى اللام الفارقة بين ان الخفيفة والنافيـة فتدخل على الخبر ان كان بعدها جملة اسمية ، وعلى ماهو فى معناه ان كـان بعدها جملة فعليه ، ولذلك التزموا أن يكون الفعل الواقع بعدها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وجوز الكوفيون غيره .

الوجه الثانى : ما ذهب اليه الكوفيون ، أن ان ، نافية وما بعدهـا مبتدأ واللام بمعنى الا وما بعدها خبر المبتدأ كأنك قلت : ماهـذان الا ساحران .

وقرأ الباقون " إنَّ هذان لساحران " وهى مشكلة ، وأظهرها أن يقـال ان هذا مبنى ، لأنه من أسماء الاشارة فجاء فى الرفع والنصب والجر على حال واحدة ، وهى لغة واضحة .

ومما يقويها أن اختلاف الصيغ فى اللغة الأخرى ليست اعرابا فى التحقيـق لوجود علة البناء من غير معارض ، لأن العلة فى بناء " هذا " و "هؤلاء" كونها اسم اشارة ، وهذا كذلك .

وقد قيل ان " ان " بمعنى نعم ، "وهذان لساحران " مبتدأ وخبر وهـو ضعيف من جهة أن ان بمعنى نعم لم يثبت الا شاذا (١) ، ومن جهة أن لام

---

١) أى انه لم يثبت الا فى الشعر دون النثر أو ثبوته قليل لم يبلغ درجـة القياس عليه ، كقول الشاعر :-

ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت فقلت إنـه

أما فى النثر فلما روى عن :

لمن الله فاقة حملتنى إليك ، فقلت : إنَّ وصاحبها ، أى نعم ، ولمن

الابتداء لا تدخل على الخبر مع كونه مبتدأ(١) .

وأما من قال ان " وان " فيها ضمير الشأن محذوفا ، والمراد " انه هذان لساحران " فأضعف لدخول اللام فى الخبر ، ولأن حذف ضمير الشأن المذكور لم يثبت الا شاذا فى مثل قولهم(٢) :ـ

وان من يدخل الكنيسة يوما :

وطى ثبوته فهو ضعيف باتفاق ، والله أعلم بالصواب .

الله صاحبها .

ويمكن أن يقال : ان أحسن الوجوه فى تخريج الآية أن " هذان " جاءت على لغة بلحارث الذين يلزمون المثنى الالف رفعا ونصبا وجرا .

١) هذا فى النثر ، أما فى الشعر فقد جاء ضرورة أو شاذا قول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهربه .. ترضى من اللحم بعظم الرقبه

موضع الشاهد قوله " لعجوز " فان اللام قد دخلت على خبر المبتدأ مع بقاء المبتدأ على ابتدائه ، وهو شاذ أو ضروره .

٢) أى قول الشاعر : وهو الأخطل بن غياث كما فى الخزانة ١/٢١٩ ، ٢/٤٦٣ وعجزه : " يلق فيها الجاذر والظباء " والشاهد فى البيت أن " ان " فى البيت أصله : انه : فحذف ضمير الشأن .

* الكلام على قوله تعالى : "ولو أن مافى الارض من شجرة أقلام (١) *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنتى وعشرين على قوله تعالى : " ولو أن مـا فى الأرض من شجرة أقلام " .

من قرأ " والبحر (٢) " بالنصب فمعطوف على اسم أنَّ ويمده خبر لـه أى : لو ثبت أن البحر ممدود من بعده بسبعة أبحر (٣) .

ولا يستقيم أن يكون " يمده " حالا فى قراءة النصب (٤) لأنه يؤدى إلى تقييد المبتدأ الجامد بالحال ، لأنها بيان لهيئة الفاعل أو المفعول ، والمبتدأ لا فاعل ولا مفعول فهو ممتنع ، ويؤدى إلى أن يكون لا خبر له .

ألا ترى أنه لا يستقيم أن يكون خبر الأول خبره ، لأن الاقلام خبر الأول فلا يستقيم أن يقدر مثلها خبرا له (٥) .

---

١) لقمان : ٢٧ .

٢) وهى قراءة (البصريان) والمراد بالبصريين هما أبو عمرو ويعقـوب الحضرمى .
انظر : النشر ١ / ٣٤٧ .

٣) وهو اختيار الزمخشرى فى الكشاف : ٣ / ٢٣٦ .

٤) أى النصب فى "البحر" .

٥) يريد أنه لا يجوز والبحر أقلام ، أى لا يكون " أقلام " خبرا لـ " البحر " فى حال عطفك " البحر " على لفظ اسم أن لأن ما بعد لو ، عند سيبويـه والجمهور مبتدأ ، واعترض أبو حيان بأن مثل هذا لا يتم على مذهب المبـرد وهو أن الواقع بعد " لو " عنده فاعل لفعل مقدر وليس مبتدأ فاذا قلت: ولو ثبت كون البحر جعلت ما بعد لو مفعلا وفاعلا وهذا وفاقا لمذهب المبرد وخلافا لمذهب الجمهور .

وأما من قرأ بالرفع فمعطوف على الفاعل بـ " ثبت " المراد بمد لو ، وهو أنَ واسمها وخبرها جميعا المقدرة بالمفرد المصدر من خبرها إن أمكن وإلاَ قدر كونا ، فإذا قلت : أعجبني أنَ زيدا ضارب فتقديره : ضرب زيدٍ ، وإذا قلت : سرَني أنَ زيدا أخوك ، فتقديره : سرني كون زيد أخاك .

فالتقدير ههنا : ولو ثبت كون ما في الارض من شجرة أقلاما والبحر ، فالبحر معطوف على ما هو في معنى الكون المقدر في " يمده " لا يصح أن يكون خبرا لأن الفاعل لا خبر له ، فيجب أن يكون حالا أي : ولو ثبت البحر في حال كونه ممدودا بسبعة أبحر ، والمعنى عليه .

ولا يستقيم أن يقال إنَ البحر معطوف على موضع أنَ ، لأن العطف على الموضع في ان شرطه أن تكون مكسورة مثل : " ان زيدا قائم وعمرو " وفي تأويل المكسورة في الأصل مثل علمت أن زيدا قائم وعمرو ، ومثله " أن الله بريء من المشركين ورسوله " ، لوقوعه بعد قوله تعالى : " وإذان من الله[1] ورسوله " بمعنى واعلم ، فكان مثل قولك : علمت أن زيدا قائم وعمرو[2] .

وانما لم يعطف على المفتوحة لفظا ومعنى ، لأنها واسمها وخبرها بتأويل جزء واحد مشترك لـ " ان " فلو ذهبت تقدر أن في حكم العدم لأخللت بموضوعها بخلاف ان المكسورة فانها لا تغير المعنى فجاز تقدير عدمها لكونها للتأكيد

---

١) التوبة : ٣ .

٢) لأن العبارة قبل دخول الناسخ عليه مبتدأ لأنك اذا علمت أن زيدا قائم فكأنك قلت : كون زيد قائم علم فصار " أن زيدا " في العبارة في حكم المبتدأ وصح بذلك العطف على موضع أن لأنها في حكم المكسورة .

المحض كما جاز تقدير عدم الباء المؤكدة في مثل قولك :ـ

فلسنا بالجبال ولا الحديد ا[1] : ـ والله اعلم بالصواب •

---

١) قائله : عقيبة بن هبيرة الكاتب : ١/٦٧ ، المقتضب : ٣/٢٨١ ،
وفي الخزانة : ١/٣٤٣ عقيلة بدل عقيبه وصدره :ـ
معاوى انا بشر فاسجح :
هذا وقد رد ابن قتيبة على رواية سيبويه للبيت بالنصب مدعيا أن ذلك غلط من سيبويه على الشاعر لأن ما بعد البيت كله مخفوض •

وقد أجاب الأعلم عن سيبويه قائلا : وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت ، من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذي أنشده رد ه الى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر •
انظر : التصحيف للعسكري ص ٢٠٧ •

* الكلام على قوله تعالى : " كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم "*

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين على قوله تعالى : " كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم "(١) .

يجوز أن يتعلق قوله تعالى : " من غم " بـ " يخرجوا " أى يخرجوا من أجل الغم .

ويجوز أن يتعلق بـ " أرادوا " أى أرادوا من أجل الغم أن يخرجوا ، فأخر من مفعول " أرادوا " لأن المفعول أولى بالتقديم .

ويجوز أن يكون بدلا من قوله " منها " بدل الاشتمال(٢) ، والضمير محذوف للعلم به أى من غم فيها ، وشبهه ، والله أعلم بالصواب .

---

١) الحج : ٢٢ وبعدها : " أعيدوا فيها وذوقوا عذاب الحريق " .

٢) وهو الاحسن ، لأن تعلقه بـ " أرادوا " يؤدى الى محذور وهو أن " أن " فى الآية موصول حرفى ، وما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله .

* الكلام على قوله تعالى : ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين بعد ستمائة على قوله تعالى :

" ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله (١) " .

يجوز أن يتعلق من الله بـ " كتم " (٢) ويكون الكتمان كتمانه عن الاداء الذى أوجبه الله كـكتمانها عن الله .

ويجوز أن يتعلق بما تعلق به " عنده " أى شهادة حاصلة عنده من الله على معنيين :ـ

---

١) البقرة : ١٤٠ .

٢) تعلقه بـ " كتم " فيه نظر من وجهين معنى ولفظا ، أما المعنى فلأن الله لا يكتم شيئا ذكر ذلك الزجاج فى كتابه المنسوب اليه اعراب القرآن ٣ : ٣٩٦ ، وأما اللفظ فلأن " كتم " من صلة " من " فتعلقه بكتم يؤدى الى الفصل بين الموصول وصلته ، أو الى الاخبار عن الموصول قبل استيفاء صلته لأن " شهادة " معمول الصلة .

فالأحسن أن يكون الظرفان متعلقين بمحذوف صفة لـ " شهادة " .

وان قيل لم لا أجعل الظرف الأول وهو " عنده " صفة لـ"شهادة" ثم أجعل الظرف الثانى وهو " من الله " حالا من " شهادة " والمسوغ لمجىء الحال من النكرة كونها موصوفة ؟

الجواب : لو فعلت ذلك لجلبت محذورا آخر ، وهو أن المصدر اذا وصف فلا يتعلق به شئ بعد الوصف ، والله أعلم .

أحدهما : أن يراد أنها من قبيل الشهادات التي حصلت من الله واجبا أداؤها .

الثاني : على معنى أنها شهادة حصلت من اخبار الله تعالى ، وما أخبر الله تعالى فهو حق وكتمان الشهادة اثم ، وكما أخبر الله بما تقدم كان اخباره موجبا للعلم بخبره فهي شهادة من اخبار الله فاذا كتمها كتم شهادة حاصلة عنده من أخبار الله .

ويجوز أن يقدر " من الله " متعلقا بمحذوف غير متعلق عنده ، والمعنى سواء ، والله أعلم بالصواب .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : واذ أخذ الله ميثاق النبيين الخ *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين على قوله تعالى : " واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم " الى آخرها (١) .

قيل المراد : ميثاق النبيين من غير حذف مضاف (٢) ، وقيل المراد : ميثاق أمم النبيين .

واللام في " لما " بالفتح (٣) هي اللام الموطئة للقسم المراد ، وان كان القسم مفهوما من أخذ الميثاق أيضا وكذلك يجاب بما يجاب به القسم الاخبارى تارة ، والطلبى أخرى .

فمثال الأول قوله تعالى : " واذ أخذنا ميثاقكم لاتسفكون دماءكم " (٤)

---

١) آل عمران : ٨١ وبعدها : من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أأقررتم وأخذتم على ذلكم اصرى قالوا أقررنا ، قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين .

٢) وفي الكشاف : ١/٤٤٠ " ميثاق النبيين " فيه غير وجه : أحدهما أن يكون على الظاهر من أخذ الميثاق على النبيين بذلك ، والثاني أن يضيف الميثاق الى النبيين اضافته الى الموثق لا الى الموثق عليه كما تقول : ميثاق الله وعهد الله ، كأنه قيل : وقد أخذ الله الميثاق الذي وثقه الانبياء على أممهم ، والثالث أن يراد ميثاق أولاد الأنبياء وهم بنو اسرائيل على حذف مضاف ، والرابع أن يراد أهل الكتاب .

٣) وفي قراءة الجمهور ، وفي النهر : ٢/٢٣٣ ، وقرأ الجمهور السبعة بفتح اللام .
انظر : البحر المحيط ٢/٥٠٩ .

٤) البقرة : ٨٤ .

ومثال الثانى : قوله تعالى : " وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما آتيناكم بقوة " .

وما فى قوله لما ، شرطية [1] منصوبة بـ " آتيناكم " لأنه مسلط عليه تسلط المفعوليه ، كقولك : " أى شى آتيته فأتبله " .

و " من كتاب وحكمة " تبيين للمؤتى ، وقوله : " ثم جاءكم رسول " معطوف على فعل الشرط .

وقوله " " لتؤمنن به " ، هو فى المعنى : جواب القسم وجواب الشرط الا أنه اذا تقدم القسم على الشرط روعى القسم المقدم بجعل اللفظ له على ما يستحقه جواب القسم ، كقوله تعالى : لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ، لئن نصروهم ليتولن الأدبار [2] ، وجميع ما فى القرآن

---

١) ينسب هذا القول للكسائى اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ١/٣٤٨ ورأيت فى معانى القرآن للفراء ما يؤيد أن هذا رأى كوفى وأن نسبته الى الكسائى غير مستبعد : مابلى :- ومن نصب اللام فى لما ، جعل اللام لاما زائدة ، إذ أقحمت على جزاء صير على جهة فصل وصير جواب الجزاء باللام وإن ولا وما فكان اللام يمين إذ صار تلقى بجواب اليمين وهو وجه الكلام ، معانى القرآن : ١/٢٢٥ .

٢) الحشر : ١٢ .

أما قول المصنف رحمه الله إذا تقدّم القسم على الشّرط روعى القسم المتقدم بجعل اللّفظ له على ما يستحقه جواب القسم فليس على اطلاقه فهل إذا تقدم القسم على الشّرط ولم يتقدمهما ذو خبر أما إذا تقدمهما ذو خبر كقولك : زيد ن والله وإن يقم أقسم وجب حذف جواب القسم وجعل الجواب للشرط فى أحد قولى ابن مالك ويترجح جعل الجواب للشرط فى قوله

والكلام الفصيح على هذا ، ولذلك التزم فى الشرط المؤخر عن القسم المصدر أن يكون فعله لا يقبل الجزم بالشرط كما تقدم فى مواضعه ، كراهة أن يعمل حرف الشرط فى أول الفعلين مع جعل الجواب لغيره ، فقصدوا أن يأتوا به غير عامل فى الموضع الذى جعلوا الجواب من اللفظ لغيره .

وأما لو أتى القسم بعد الشرط فجائز جعله للشرط وجعله للقسم فإذا جعل للشرط جعل القسم معترضا كقولك : " إن تكرمنى والله أكرمك " .

وإذا جعلته للقسم جعلت القسم وجوابه جوابا للشرط ، فيجب أن تقول : إن تكرمنى فوالله لأكرمنك ، لأنه موضع يجب فيه دخول الفاء إذا قصد به جواب الشرط .

ويجوز أن يكون ما ، موصولة ، وتكون فى موضع رفع بالابتداء والضمير محذوف أى لما آتيكموه ، ومن كتاب ، على معناه ، ثم جاءكم معطوف على الصلة والعائد منه على الموصول محذوف ، لأن الجملة المعطوفة على الصلة مشروط فيها من الضمير ما يشترط فى الصلة ، فيكون المعنى عنده أو بعده .

أو يكون قوله : " لما معكم " سدّ مسدّ الضمير : لأنه بمعناه ، ويكون قوله : لتؤمنن خبر المبتدأ .

ويجوز الاخبار عن المبتدأ بالجملة القسمية ، كقولك " زيد لتضربنه " .

الاخفش :-

وان تواليا وقبل ذو خبر ، فالشرط رجح مطلقا بلا حذر .

وكذلك اذا كان الشرط امتناعيا ، سواء تقدم القسم أو تأخر فالجواب للامتناعى : والله لولا الله ما اهتدينا وخالف فى ذلك ابن عصفور وجعل الجواب للقسم لتقدمه الأشمونى : ٤ / ٢٠٠ .

وأما من قرأ(١) بالكسرة فهى لام التعليل لقوله " لتؤمنن به ولتنصرنه من حيث كان مطلعها فى المعنى ، وتكون ما ، مصدريه أو موصولة أى : آمنوا بكتابى وانصروا رسولى لأجل إتيانى إياكم الكتاب والحكمه ، أو لأجل الذى آتيتكموه من الكتاب والحكمه أو لقوله " واذ أخذ الله " أى أخذنا ميثاقكم لأجل ما فضلناكم به من اتيان الكتاب والحكمة .

---

١) وهى قراءة حمزة .
انظر : البحر المحيط : ٢/٥٠٩ .

ويتلخص ما سبق أنّ " لما " فى الآية فيمن فتح اللام على وجهين أحدهما : أنها شرطية واللام موطئه ووضع ما ، نصب بـ" آتيت " وهذا اختيار الكسائى والفراء ، معانى القرآن ١/٢٢٥ ، ونقل أبو حيان تأييد أبى على الفارسى للقول بالشرطيه وتأويل جواب الخليل لسيبويه على هذا . البحر المحيط ٢/٥٠٩ .

والوجه الثانى أنها موصوله مبتدأ والخبر إمّا " من كتاب " أى : للذى آتيتكموه من كتاب ، أو " لتؤمنن به " واللام جواب القسم ، و " جاءكم " عطف على صله ما وهى آتيتكم وحذف العائد والأصل :"لما آتيكموه " .

وكون ما فى الايه موصولة هو ظاهر مذهب سيبويه قال رحمه الله وسألته " الخليل " عن قوله عز وجل واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول الخ ، فقال ما ههنا بمنزلة الذى ودخلتها اللام كما دخلت على " إنّ " حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلن واللام التى فى ما كاللام التى فى " إنّ " واللام التى فى الفعل كهذه التى فى الفعل هنا الكتاب ٣/١٠٧ .

وهو قول ابن هشام أيضا فى المغنى : ٢/٢٦٠ .

وجاء على لفظ الخطاب ، لأنهم اذا أخذ ميثاقهم كانوا مخاطبين فجاء على الحكاية كقوله تعالى : " وإذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لاتعبدون بالتاء وهى قراءة الأكثرين .

وأما من قرأ بالياء[1] فلمجيئه بلفظ الغيبة وهو قوله تعالى : " بنى اسرائيل " ، والله أعلم بالصواب .

---

١) أى فى " لا تعبدون " .

* الكلام على قوله تعالى : وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين على قوله تعالى : " وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم (١) " .

قرأ نافع وابن كثير : وان كلا لما ، بتخفيف ان ولما (٢) .

وقرأ حفص وابن عامر وحمزة وان كلا لما ، بالتشديد في " ان " ، ولما (٣) .

وقرأ أبو بكر (٤) : وان كلا لما ، بتخفيف الأول وتشديد الثاني (٥) .

وقرأ أبو عمرو والكسائي ، وان كلا لما بتشديد الأول وتخفيف الثاني (٦) وهي واضحة ، الا قراءة ابن عامر وحمزة وحفص (٧) فانها مشكلة ، ودونها في الاشكال قراءة أبي بكر .

---

١) هود : ١١١ .

٢) وفي النشر : ٢/٢٩٠ ، واختلفوا في " ان كلا " فقرأ نافع وابن كثير وأبو بكر باسكان النون مخففه وقرأ الباقون بتشديدها .

٣) المصدر السابق ، وانظر أيضا البحر المحيط ٥/٢٦٦ .

٤) هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الخياط الأسدي النهشلي الكوفي الامام العالم كان راوية عاصم اختلف على اسمه في ثلاثة عشر قولا وأصحها شعبة ، ترجمته في طبقات القراء لابن الجزوي ١/٣٦٢ ، والنشر ٢/٢٥٦ .

٥) انظر البحر المحيط ٥/٢٦٦ .

٦) " " " " .

٧) وهي وان كلا لما بالتشديد في " ان " و " لما " .

أما من قرأ وان كلا لما ، وهى قراءة ابن كثير ونافع فان مخففة من الثقيله وكلا ، منصوب بها على احدى اللغتين فى الاعمال والالغاء وهى لغة فصيحة[1] ، واللام هى لام الفارقة ، وما زائدة أو بمعنى : الذى .

وليوفينهم ، جملة فى موضع خبر ان ، واللام فيها لام القسم .

وحسن زيادة ما ، على القول بأنها زائدة ، لما قصد الى جعل "ليوفينهم" جواب قسم فلم يحسن اجتماع اللامين : اللام الفارقة ولام جواب القسم فلولا ما ، لقيل : " للوفينهم " فزيدت ليفرق بينهما .

أوصله لـ " ما " وان جعلت ما موصولة كأنه قيل : وان هؤلاء الذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم .

وأما قراءة أبى عمرو والكسائى[2] ، فان " كلا " اسم ان ، وهو واضح والكلام فى " لما ليوفينهم " كالكلام فى قراءة نافع ومن معه سواء ، الا التخفيف والتشديد فى ان .

وأما قراءة ابن عامر وحمزة وحفص[3] ، وهى المشكلة ، فقيل " لما " مصدر

---

١) فى الكتاب : ١٤٠/٢ ، وحدثنا من نثق به ، أنه سمع من العرب من يقول : ان عمرا لمنطلق ، وأهل المدينة يقرءون " وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم" مخففون وينصبون كما قالوا : " يقصد قول الشاعر : كأن ثديه حقان : والشاهد فى البيت أنه أعمل " ان " مع التخفيف وهذه لغة قليله عند البصريين لا يمتنعه .

٢) وهى وان كلا ـ بتشديد الأول وتخفيف الثانى .

٣) بتشديدهما " وان كلالما " .

من قوله " أكلا لما " (١) أى وإن كلا جميعا ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف ، وهو ضعيف ، لأن استعمال لما ، فى هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف فى الوصل أبعد .

وقيل أصله : لمن ما فأدغمت النون فى الميم فاجتمعت ثلاث ميمات فاستثقل اجتماع الأمثال فحذفت الميم الأولى فبقى لما (٢).

وهذا بعيد لا ينبغى أن يحمل عليه كتاب الله ، فإنّ حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت فى كلام ولا فى شعر فكيف يحمل عليه كتاب الله عز وجل .

وقيل لما ، فعلى من اللمم (٣) ، ومنع الصرف لأجل ألف التأنيث ، والمعنى فيه مثل معنى لما المنصرف ، وهذا أبعد اذ لا يصرف لما ، فعلى بهذا المعنى ولا بغيره ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا ، لمن أمال وهو خلاف الاجماع وأن يكتبوها بالياء وليس ذلك بمستقيم .

ولو قيل ان " لما " هذه هى " لما " الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها من قولهم : خرجت ولمّا ، وسافرت ولمّا ونحوه وهو سائغ فصيح فيكون المعنى : وإن كلاً لمّا يهملوا ، أو لما يتركوا لِمَا تقدّم من الدّلالة عليه من تفصيل المجموعين لقوله : فمنهم شقى وسعيد ، ثم

---

١) الفجر : ١٩ .

٢) وهذا القول منسوب فى البحر المحيط للمهدوى ٥/٢٦٧ .

٣) نسبه فى البحر : ٥/٢٦٧ لأبى عبيدة .

ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ، ثم بين ذلك بقوله : " ليوفينهم ربك أعمالهم (١) .

وما أعرف وجها أشبه من هذا ، وان كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن ، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك .

وأما قراءة أبي بكر (٢) فلها وجهان ، أحدهما : الوجه المذكور في قراءة ابن عامر ، فتكون ان مخففة من الثقيلة في قراءتهم .

والوجه الثاني أن تكون " ان " نافيه ويكون " كلا " منصوبا بفعل مضمر تقديره : وان أرى كلا ، أو وان أعلم ونحوه ، ولما بمعنى الا كقوله تعالى : " ان كل نفس لما عليها حافظ " (٣) ومن هنا كانت أقل اشكالا من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد ذلك الاستبعاد ، وان كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد ، ولذلك اختلف في مثل قوله : ألا رجلا جزاه الله خيرا (٤) :-

هل هو منصوب بفعل مقدر أو نون ضرورة فاختار الخليل اضمار الفعل واختار يونس التنوين للضرورة ، والله أعلم بالصواب .

---

١) وممن ذهب الى مثل هذا الرأي " أن تكون " لما " جازمه حذف فعلهما " أبو حيان في البحر المحيط ٥/٢٦٨ ، وابن هشام في المغني ٢/٣١٢ .

٢) بتخفيف الأول وتشديد الثاني ، وأبو بكر هو راوية عاصم مر ترجمته انظر ص ٩٠ .
انظر : ترجمته في طبقات ١/٣٢٦ .

٣) الطارق : ٤ .

٤) قائله : عمرو بن قعاس ، نوادر أبي زيد ٧/٥ ، الخزانة ١/٤٥٩ ، ابن يعيش ٧/٥ ، وعجزه : يدل على محصلة تبيت .

لحق القين وكول القاعر وهو من الخمسين المجهول القائل في الكتاب ٣/١٨٥
فلست أبالي بعد يوم مطوف : حتوف المنايا أكثرت أو أقلت
الشاهد قوله : حتوف وهي جمع حتف وهو الموت فقد أضيف إلى المنايا وهما بمعنى واحد لما اختلفا في اللفظ .
انظر قول الفراء في " حمل الزبد " في المعاني القرآن ٣/٧٦ .

* الكلام على قوله تعالى : لابثين فيها أحقابا *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " لابثين فيها أحقابا (١) " .

الظاهر أنه (٢) حال من الوصول وهو الألف واللام (٣) لا من الضمير في الصلة (٤) وان كان مدلوله في المعنى ذاتا واحدة الا أنه لما اختلف عاملهما صح تقييد الموصول بمثل هذه الحال ، ولم يصح تقييد الضمير ، فالعامل فيه الاستقرار العامل في الجار والمجرور ، لأنك لو جعلته حالا من الضمير في " الطاغين " لوجب أن يكون العامل " الطاغين " فيلزم أن يكونوا طاغين في حال كونهم لابثين فيلزم أن يكون معناه : طغوا في حال لبثهم وهو غير مستقيم ، لأنهم لم يطغوا في حال اللبث ، ولأن الطغيان المراد كان في الدنيا ، واللبث في الآخرة ، فكيف يستقيم تقييد ماض بحال .

واذا جعل حالا من الموصول كان المعنى : استقرت للذين كانوا طاغين في حال كونهم لابثين أي في حال كون الذين كانوا طاغين لابثين لا أنهم طغوا لابثين (٥) .

---

١) النبأ : ٢٣ الآية : إنّ جهنم كانت مرصادا للطاغين مآبا لابثين فيها أحقابا لا يذوقون فيها بردا ولا شرابا " .

٢) أي " لابثين " .

٣) أي في " الطاغين " .

٤) لأن الطاغين بمعنى الذين طغوا وهو اسم فاعل يتحمل ضميرا والطاغون صله أل .

٥) وفي البحر المحيط ٤١٣/٨ " لابثين " حال من الطاغين وأحقابا نصب على الظرف .

ومما يحقق ذلك أن رجلا لو ضرب غلامه وهو كافر ثم جاء بعد ذلك إليك وهو مسلم ، فإن قلت جاءني الضارب كافرا كان حالا من الضمير ، وان قلت : جاءني الضارب مسلما علمت أنه حال من الموصول إذ لم يضرب في حال كونه مسلما ، وانما جاء في حال كونه مسلما فكذلك هذا سواء .

ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر لـ " كان " على مذهب الكوفيين[1] ، كأنه

---

١) كلامه يشعر بأن تعدد خبر كان يجوز على مذهب الكوفيين فقط مع أن ذلك جائز عند البصريين أيضا .

وقد جوز سيبويه رحمه الله في قولك : " هذا عبد الله منطلق " وجهين أحدهما : أن يكون عبد الله خبرا لهذا ومنطلق خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو ، كأنه قال : هذا عبد الله هو منطلق .

والثاني أن تجعل " عبد الله " و " منطلق " خبرين لمبتدأ كقولهم : هذا حلو حامض وكقوله تعالى : " إنها لظى نزاعة للشوى وكقوله أيضا " هذا بعلي شيخ " في قراءة من قرأ بالرفع .

ويقول سيبويه : سمعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه من يك ذا بت فهذا بتي : مقيئ مصيف مشتى يقصد على تعدد الخبر . الكتاب : ٢/٨٢ـ٨٤ .

وان قال قائل فابن الحاجب أراد بقوله : " تعدد الخبر في باب كان " والذي مثلت به في باب الابتداء ؟ .

قلت : لأن الخبر في باب كان محمول على الخبر في باب الابتداء فما جاز هناك في الابتداء فأولى أن يجوز هذا في باب كان حتى ان المصنف ابن الحاجب نص على هذا في كافيته : ١/٢٥١ ، قال : خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخولها مثل : " كان زيد قائما " وأمره على نحو خبر المبتدأ ، الكافية : ١/٢٥١ .

قيل : كانت جهنم لابثا للطاغين أحقابا ، فلما تقدم ذكر الطاغين وجب اضماره وهو جار على غير من هو له ، لأنه جار على " جهنم " خبرا ، وهو في الحقيقة للطاغين ، فمن جوز جرى الصفة على غير من هي له من غير ابراز الضمير فجائز أن يكون هذا منه ، ومن لم يجوزه لم يجوز أن يكون منه ، ولو كان منه عنده لوجب أن يقال :- لابثا فيها هم أحقابا .

ويجوز أن يكون منصوبا بفعل مقدر مستأنف من باب الاختصاص باضمار أعني ، أو أذم أي : أعني قوما لابثين أو أذم قوما لابثين وشبهه ، والوجه هو الأول ، والله أعلم .

قال الرضي : وقوله على نحو خبر المبتدأ ... أي فيما يجوز له من كونه معرفة و نكرة ومفردا وجملة ١ / ٢٥١ .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : يا أيها المزمل قم اللّيل إلاّ قليلا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قوله تعالى : " يا أيها المزمّل قم اللّيل إلاّ قليلا نصفه (١) " .

إن جعلت " نصفه " بدلا من " قليلا " ففيه اشكالان أحدهما : ما يلزم من أن يكون النصف قليلا ، لأنه بدل الكل من الكل فيجب أن يكون الاسمان صالحين ، وليس النصف قليلا بالنسبة الى الكل .

والاشكال الثاني أنه يؤدي الى استثناء غير الأقل (٢) ، وهو ممنوع عند

---

١) المزمل : ٣ .

٢) أي الأكثر وهو مذهب بعض البصريين خلافا للكوفيين قال ابن مالك في التسهيل وشرحه : " ولا يمتنع استثناء النصف خلافا للبصريين ولا استثناء الأكثر وفاقا للكوفيين .

وقال في الشرح :-

واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالا عن الباقي واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي فلا يجوز على القولين : عندي عشرة إلاّ سته ولا على الأول عندي عشرة إلاّ خمسة ، وهو على القول الثاني جائز ، وكلاهما جائز عند الكوفيين .

قال : وهو الصحيح ، وممن وافقهم ابن خروف ، واستدلوا بقوله تعالى : " قم الليل إلاّ قليلا نصفه " فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدر فابدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل ، والضمير عائد إلى اللّيل ، والمعنى : قم نصف اللّيل أو أقل منه أو أكثر منه فخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقل أو أكثر ، شرح التسهيل

كثير من النحويين والفقهاء .

لابن مالك ص ١١٥/١١٦ مخطوط تحت رقم ٢٠ لغة مكتبة الدراسات العليا .

وفى شرح التسهيل لابن عقيل رحمه الله : " ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين " .

قال : ويتعين عند هذا البعض منهم أن يكون المستثنى أقلّ من النصف ولا يكون متساويا ولا أكثر ، ويجوز استثناء المساوى .

وقال بعض البصريين وبعض الكوفيين واستدلوا بقوله تعالى : " قم الليل إلاّ قليلا نصفه " و " نصفه " بدل من قليل بدل شئ من شئ والتقدير : قم الليل إلاّ نصفه ، والضمير للّيل لا للقليل لأنه غير معلوم القدر فلا يعلم نصفه .

قوله : ولا استثناء الأكثر أى ولا يمتنع ، خلافا للكوفيين .

قال : ابن عقيل : وبه قال أبو عبيده والسيرافى واختاره ابن خروف والشلوبين ومنعه البصريون ، واستدلوا بقوله تعالى : وان عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين ، والغاوون أكثر من الراشدين .

قال ابن عقيل : ولا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقا ولا زائدا فلا يقال : " لى عشرة الا عشرة " ولا إلاّ أحد عشرة ونقل المغاربة اتفاق النحاه على منع ذلك ، شرح التسهيل لابن عقيل مخطوط تحت رقم ٩ لغة ص ١٠٦ بمكتبة الدراسات فى الجامعة .

فمجمل القول فى الآية أن نصفه لا يخلو أن يكون اما بدلا من قليلا بدل شئ من شئ والضمير فى نصفه عائد على " الليل " كما هو مختار ابن مالك وابن عقيل وأبى البقاء فى أحد قوليه ، أو يكون بدلا من الليل كما هو مختار ابن الحاجب وأبى البقاء فى قوله الآخر .

وان جعل بدلا من الليل أدّى إلى أن يكون المبدل منه مقصودا غير مقصود ، لأن الاستثناء منه يشعر بأنه مقصود ، وكونه مبدلا منه يشعر بأنه غير مقصود وهو متنع .

والجواب ، أن يكون على أحد الوجهين إمّا بدلا من الليل وقولهم إن الاستثناء يشعر بأنه مقصود ليس بمستقيم ، فان الاستثناء إنّما يكون باعتبار المفردات عند أهل التحقيق لا باعتبار التركيب وإذا كان كذلك فلا مناقضة بين كونه مستثنى منه ومبدلا منه .

ألا ترى أنك لو قلت : أكلم بني فلان إلاّ فلانا نصفهم أو ثلثهم لكان جائزا .

ومذهب ابن مالك وابن عقيل يوافق في الظاهر مذهب ابن الحاجب لأن القول بأن " نصف " بدل من " قليلا " وجعل الضمير في " نصفه " عائدًا إلى " الليل " كأن ذلك جعل " نصفه " بدلا من الليل كما هو عند ابن الحاجب .

قال أبو حيان : " ففي دعوى أن " نصفه " بدل من الا قليلا " والضمير في " نصفه " عائد على " الليل " اطلاق القليل على النصف ، ويلزم أيضا أن يصير التقدير : الا نصفه فلا تقم أو انقص من النصف الذى لا تقومه ، أو زد على النصف الذى لا تقومه ، وهذا المعنى لا يصح وليس المراد من الآية قطعا .

البحر المحيط : ٣٦١/٨ .

نعم يلزم أن يكون البدل راجعا إلى المنفى بعد الاستثناء لا إلى أصل المستثنى منه ، وإلاّ وقع الاستثناء لغوا ، فيكون " نصفه " للّيل المستثنى منه القليل لا اللّيل بكماله فيرجع إلى دون النصف ويكون قوله : أو انقص منه قليلا : أو انقص من هذا النصف الذّى هو أقلّ من النّصف فيصير فى التقدير : ثلثا ، أو انقص من النصف الأصلى قليلا فيكون أدنى من النصف .

ويكون أو زد عليه على المعنيين المذكورين ، فيصير المعنى الأول فى معنى النصف المكمل ، والمعنى الثانى فى معنى أكثر من النّصف ، وعلى هذين المعنيين قرئ أدنى من ثلثى الليل ونصفه وثلثه بالخفض عطفا على ثلثى الليل ، فيكون المعنى : أول من نصفه وأقل من ثلثه .

وبالنصب عطفا على " أدنى " فيكون المعنى : نصفا مكملا وثلثا مكملا .

والوجه الثانى : أن يكون " قليلا " استثناء من نصفه مقدما عليه لرءوس الآى فيكون التقدير : قم نصف اللّيل إلاّ قليلا موافقا لقوله ونصفه بالخفض .

أو انقص منه قليلا ، يعنى من النصف المستثنى منه ، فيكون موافقا لثلثه وثلثه بالنصب والخفض جميعا ، لأن أول من النصف بقليلين يجوز أن يكون ثلثا ويجوز أن يكون أقل .

وقوله : أو زد عليه أى أو زد على النصف المكمل ، فيكون موافقا للقراءتين جميعا ، لأن أكثر من النصف يجوز أن يكون ثلثين ، ويجوز أن يكون أقل منهما ، هذا كله اذا لم يجعل " نصفه " بدلا من " قليلا " .

فإن جُعِلَ " نصفه " بدلا من " قليلا " صح اطلاق القليل عليه كـــان المعنى : قم الليل إلاّ نصفه ، أى : قم نصفه فيكون موافقا لقراءة " نصفـه " بالنصب .

وقوله : أو انقص منه قليلا ، أى أو انقص من النصف ، وهو مكمل علـــى تقدير فيكون موافقا للنصب والخفض فى " ثلثه " لأن أقل من النصف يجـــوز أن يكون بدلا ويجوز أن يكون أقل من الثلث ، وموافقته للخفض فى نصفه واضح ويكون قوله : أو زد عليه : أو زد على النصف المكمل فيكون موافقا لقوله : أدنـى من ثلثـى الليـل لا موافقـا لما بعده فى نصب ولا خفض ، والله أعلم بالصواب .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : أم حسب الذين اجترحوا السيئات *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : "أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم (١)" .

في نصب (٢) " سواء " أقوال ، أحدهما : أن يكون مفعولا بمحذوف لـ " جعل (٣)" فيكون " كالذين " "وسواء" في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني ، كما تقول : جعلت زيدا عالما كريما ، وعالما كريما وشبهه ، ولو تعددت الآت مفعول ثان ؟ لأن الجميع في معنى واحد باعتبار تعلق الجعل به ، وهي كأخبار المبتدأ إذا تعددت فيكون التقدير أحسب المجترحون أن نجعلهم مماثلين مستويين في الحياة والممات أي هذا ليس بكائن .

ويجوز أن يكون " سواء " حالا من الذين آمنوا ، ويكون المفعول الثاني " كالذين " وحده ، وما في حيزه أي أحسبوا أن نجعلهم مماثلين للمؤمنين في حال كون المؤمنين مستويا محياهم ومماتهم ، وهذا إذا كان المعنى على أن المؤمنين قصد إلى أنهم مستوٍ محياهم ومماتهم على معنى أنهم لا يُعذَّبون بعد الممات كما لا يعذَّبون في الحياة .

---

١) الجاثية : ٢١ .

٢) وهي قراءة زيد بن علي وحمزة والكسائي وحفص وقرأ الجمهور سواء بالرفع ومماتهم بالرفع أيضا . البحر المحيط : ٤٧/٤ .

٣) وعند أبي البقاء العكبري أنه مفعول ثان لـ " أحسب " .

وأما إذا قصد أن الكفار هم الذين استوى محياهم ومماتهم على أنهم لا ينعمون بجنة بعدها كما لا ينعمون بجنة فى الحياة ، فيكون الاعراب على غير ذلك .

وهو أن سواء يتعين لأن يكون حالا من الضمير فى " نجعلهم " لأن المراد أن حالهم قد استوى فى حال حياتهم ومماتهم فيصير المعنى : أحسبوا أن نجعلهم فى حال كونهم استوى محياهم ومماتهم لأنهم ثابتون على هذه الحال مماثلين للذين آمنوا وعملوا الصالحات الذين هم فى الاخرة فى الجنة ، وعلى هذين المعنيين تجرى قراءة الرفع فى قوله تعالى : " سواء محياهم ومماتهم " هل يجرى الضمير فى محياهم للمؤمنين فتكون على المعنى الأول أو للكافرين فتكون على المعنى الثانى ، ومحياهم ومماتهم فاعل "سواء" على التقديرين .

ويجوز أن يكون " محياهم " و " مماتهم " بدلا من الضمير فى " نجعلهم " (١) على أنه بدل الاشتمال ، أى : أحسبوا أن نجعل

---

١) وجعل الزمخشرى " محياهم ومماتهم " بدلا من الكاف فى " كالذين آمنوا " وفيه ابدال الجملة من المفرد ، لأن قوله : كالذين آمنوا فى حكم المفرد .

وقياس ذلك عند الزمخشرى قولك : ظننت زيدا أبوه منطلق و " أبوه منطلق " جملة بدل من " زيدا " وهو مفرد ونقل أبو حيان جواز ذلك عن ابن جنى وابن مالك ، انظر الكشاف : ٣/١٢٥ ، البحر المحيط ٨/٤٧ .

وكون محياهم ومماتهم بدلا من الضمير فى " نجعلهم " من اختيار أبى جعفر النحاس أيضا . اعراب القرآن : ٣/١٣١ .

محياهم ومماتهم سواء مثل الذين آمنوا وعملوا الصالحات أى مثل محيا ومـمـات الذين آمنوا وعملوا الصالحات .

ويجوز أن يكون " سواء " منصوبا على المصدر بما تضمنه التشبيه فـي " كالذين " ، أى نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلة مؤكدة عبّر عنهمـا بالاستواء لتأكيد المثلية فيها فيجب أن يكون " محياهم " و " مماتهم " غير مرتفع به ، اذ المصدر المنصوب على أنه مفعول مطلق لا يعمل فيكون إمـا بدلا من الضمير فى " نجعلهم " وإما ظرفا أى : فى محياهم وفى مماتهم أى زمن الحياة وزمن الموت .

وإما بدلا من الذين آمنوا ، ويكون المعنى أن نجعلهم أى : نجعـل حياتهم وموتهم كحياة الذين آمنوا وموتهم ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى : " قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتا أو نهارا ماذا يستعجل منه المجرمون (١) " .

قيل معنى : أرأيتم التعجب أى ما أعجب أمركم إذا (٢) أتاكم العذاب واستعمل أرأيتم فى هذا المعنى لملازمته الرؤيه فيما يعظم وقعه حتى صار فى المعنى كأنه : " ما أعجب " فيكون جواب الشرط مستفادا مما فى معنى " أرأيتم " أى إذا أتاكم العذاب فما أعظم أمركم .

ويكون قوله : " ماذا يستعجل منه المجرمون " تقديرا لما ارتكبوه مما يؤدى إلى سوء منقلبهم الذى يُعَظَّم أمره حتى يُتَعَجَّب منه ، لأنَّ العذاب الذى استعجلوه هو المفضى بهم إلى الحال الشَّنيعة التى (٣) التى لا مخلص لهم منها .

فيحسن الابتداء على هذا بقوله تعالى : " ماذا يستعجل " .

ويُخرج الكلام مخرج القضية بقوله " المجرمون " ، وإن كان المعنى على

---

(١) يونس : ٥٠ .

٢) إذ فى (ح) و (ب) .

٣) الذى فى (ع) وليس خطأ لأنه وقع صفة للحال ، ولفظ الحال يذكر ويؤنث والتأنيث أكثر الا أن هذا التأنيث يكون فى الغالب بدون تاء تقول : (جاء على هذه الحال) وهو أفصح (من هذه الحالة) .

٤) يقصد انتقاله من الحاضر الى القضية قال : أرأيتم ان أتاكم عذابه ثم انتهى بقوله تعالى : " ماذا يستعجل منه المجرمون " القضية ، وهذا من قبيل ما يعرف عند علماء المعانى بالالتفات .

ماذا تستعجلون تنينها لا لأنه الصفة التي نشأ التجرؤ منها وهو الاجـــرام وهذا باب من بديع الكلام .

وقيل المعنى : أرأيتم ، أى أخبرونى[١] ، واستعمل " أرأيتم " فـى هذا المعنى لكثرته فى التعجب ، والتعجب مستلزم لطلب الخبر فيكون جـواب الشرط مستفادا من معنى : أرأيتم ، ويكون : " ماذا يستعجل " معمولا لمعنى أخبرونى والمعنى : ماذا تضمون اذا وقع ما تستعجلونه ، فاستعمل السبـــب موضع المسبب تنبيها على أنهم الذين يوقعون أنفسهم لتسببهم الى ما لا مخلص لهم منه فكان أحسن لذلك من ذكر السبب فى المعنى المقصود .

ويجوز أن يكون جواب الشرط مستفادا من قوله تعالى : " ماذا يستعجل منه[٢] " أى إن أتاكم فماذا تضمون ، ولم يحسن مجىء الفاء وان كـان

---

١) وفى الكشاف : ٢٤٠/٢ ، فان قلت بم تعلق الاستفهام أى فى الآيـة وأين جواب الشرط ؟ .
قلت : تعلق بـ " أرأيتم " لأن المعنى اخبرونى ماذا يستعجل منـه المجرمون .

٢) أجاز الزمخشرى فى كشافه ٢٤٠/٢ أن يكون (ماذا يستعجل منـــه المجرمون) جواب الشرط وظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه دليل جـواب الشرط .

هذا وقد أعترض أبوحيان فى البحر المحيط ١٦٦/٥ بأنه لا يصـح أن يكون " ماذا يستعجل منه " جواب الشرط ، لأن جواب الشـــرط اذا كان استفهاما فلا بد من الفاء تقول : ان زارنا فلان فأى رجل هـو ولا يجوز حذفها الا عند الضرورة فلو كان قوله تعالى : " ماذا يستعجل منه " جواب الشرط لاقترن بالفاء فلما لم يقترن دل على أنه ليس بالجواب .

الموضع فى الظّاهر على هذا التّأويل موضع وجوبه لكونه فى سياق معنى : أخبرونى ، فجاء الشّرط معترضا بين المفعول ومبين فعله والشّروط المعترضة لا فاء فيها هو فى المعنى جوابها كالقسم المعترضة كقولك زيد واللّه قائم ، ولو قلت زيد واللّه لقائم ، لم يجز .

وأرأيتم ، فى الوجه الأوّل باعتبار التقدير الأوّل محذوف مفعوله وإن كان من رؤية العين كأنّ الأصل : أبصروا أنفسكم أو أبصروا هؤلاء .

ومفعولا ، إن كان من رؤية القلب ، أى : اعلموا جهالا إذ اعلموكم هؤلاء جهالا .

وعلى التّقدير الثّانى " ماذا يستعجل " ثمّ خرّج على المعنى الأصلى إلى ما ذكرناه من المعنيين ، واللّه أعلم بالصّواب .

وفى الآية : تنازع لأنّ قوله تعالى : " أرأيتم " وقوله : " إن أتاكم " يتنازعان على قوله " عذابه " فقد اعمل الثّانى وهو " إن أتاكم " وحذف من الأوّل ضميره لكونه فضلة ، وهذا على مذهب البصريّين فى إعمال الثّانى ، وقد نصّ على هذا أبو حيّان فى البحر ١٦٦/٥ ، وجعل الاضمار فى الأوّل مختصّا بالشّعر أو قليلا .

قوله " مثل قولهم " غير متصل ، لكونه في المعنى : تكرارا ، والفعل لايتعدى إلى متعلقين بمعنى واحد من جهة واحدة ، لأنه لا يقتضيه فلا يتعدى إليه وإنما يتعدى الفعل إلى ما يقتضيه ، ألا ترى أنك لو قلت : ضربت زيدا عمرا لم يجز لأنه لا يقتضي مفعولين .

وإن جعلت " مثل قولهم " هو المنصوب على المصدر بقي كذلك غير متصل .

وإن جعل " كذلك " من تتمة قوله تعالى : " وقال الذين لا يعلمون " أو خبر مبتدأ ، تقديره : الأمر كذلك ، بقي ما بعده من قوله : " قال الذين " غير مرتبط بما قبله .

والجواب أن قوله تعالى : " مثل قولهم " يجوز أن يكون بدلا من قوله " كذلك " ولا يكون في المعنى تكريرا لوقوع الأول مبهما والثاني مبينا كقولك : هذا زيد يقول كذا وكذا ، زيدا بدل من هذا .

وإنما يكون تكريرا لو كان مبينا مثله ، أما إذا كان في الأول هذا الإبهام جاز التكرير كما جاز في أمثاله .

ويجوز أن يكون قوله تعالى : " كذلك " تقريرا لما يذكر من (١) الأشياء التي يقصد المتكلم تصديقها كقولك : وقد قيل لك : يسمن زيد منك كذا وكذا على صفة كذا وكذا ، فتقول : سمع مني كذلك .

وكقولك وقد ذكرت أشياء : " الأمر كذلك " وليس ثم في الحقيقة مشبه

---

١) منه في (ح) .
٢) (ح) الأخبار وهو تحريف .

ومشبه به ، وإنما تقديره أنه لما ذكر تلك الأشياء المتقدمه وصارت مقصودة فى الذهن لمن فهمها قال المصدق لها : على كذلك أو " الامر كذلك " مشبها للقضية المذكورة بما يتصور السامع فى ذهنه ، إذ معنى الصدق فى الحقيقه كون المخبر على وفق ما فهم فصح التشبيه بهذا الاعتبار فيجوز أن يكون ورد تقريرا لهذا المعنى تتمه لما بعده .

ويكون " مثل قولهم " نعتا لمصدر محذوف أى قولا مثل قولهم ويكون كذلك تقريرا للمشابهة بين ما ذكر وبين ما تقرر فى الذهن على ما مثل به فيما تقدم .

ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : الأمر كذلك ولا يلزم نفى الارتباط ، لأن أمره موجود كذلك وعدمه على سواء : لأنه معمول له فى الحقيقة .

ويجوز أن يكون من تتمة قوله تعالى : وقال الذين لا يعلمون على الوجه الذى ذكرناه من تشبيه ما يذكر بما استقر فى الذهن ، وفائدته فى التحقيق تقرير ما ذكر وتحقيقه فانه (١) على طبق ما ذكر من مبالغة ، ولا نقصان فى معناه ، ولا يلزم منه قطع ارتباط لما ذكرناه ، والله أعلم .

---

١) الفاء ساقطة فى (ع) .

* الكلام على قوله تعالى : ولا تموتن الا وأنتم مسلمون *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة [١] على قوله تعالى : " ولاتموتن إلاّ وأنتم مسلمون [٢] " .

إن قيل كيف نهى عن الموت وليس الانكفاف عنه من مقدوره ؟ وإنّما عما للمكلّف تركه ؟ .

فالجواب [٣] من وجهين أحدهما : أنّا نقول إن النهى طلب لانتفاء الفعل ، وانتفاء الفعل ليس بفعل ، فالنّهى واقع عمّا للمكلّف توصّل إلى انتفائه وهو الموت في حال غير الاسلام ، اذ لم ينه عن الموت مطلقا وإنما نهى عن الموت في حالٍ غير الاسلام ، وذلك مما يُتوصّل إليه بالثبوت والدوام على الاسلام فيبقى المنهى عنه على الوجه المطلوب .

الثاني ، وإنْ سلّمنا أنّ النهى طلب للترك [٤] ، والترك فعل ، والمنهى عنه في التحقيق مزايلة [٥] للاسلام ومفارقته له ، فمعناه : أثبتوا على الاسلام حتى يأتيكم الموت .

ولما كان الموت هو غاية هذا المطلوب أُخِذَ فعلُه وصُيّر كأنه المنهى عنه تنبيها على أن المقصود : دوام ذلك إليه ، فهو من باب النهى عن المسبب

---

١) بعد ستمائة .
٢) آل عمران : ١٠٢ .
٣) في (ح) بالواو .
٤) في (ح) طلب الترك .
٥) مزايله في (ح) .

والمراد السبب ، لأن مفارقتـه للا سلام سبب لموته على غيره ولما كان المقصود ذلك السبب على تلك الحال جعل الفعل المنهى عنه تنهيها علـــى هذا المقصود ، والله أعلـــم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : من بعد وصية يوصى بها أو دين *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة خمس عشرة [١] على قوله تعالى : " من بعد وصية يوصى بها أو دين [٢] " .

إنما قدمت الوصية على " الدين " والدين أقوى من الوصية ، وتقدم ما هو الأقوى هو الوجه [٣] ؟ .

والجواب أن " أو " حكمها في كلام العرب والقرآن حكم الاستثناء في أن ما بعدها يرفع ما قبلها [٤] ، والدليل على ذلك قوله تعالى : " تقاتلونهم أو يسلمون [٥] فإن الإسلام رافع للمقاتلة فكأنه قال : تقاتلونهم إلا أن يسلموا أو إن لم يسلموا فكذلك هذه الآية فكأنه قال : من بعد وصية يوصى بها إلا أن يكون دينا فلا تقدم ، والله أعلم .

---

١) بعد ستمائة .

٢) النساء : ١٢ .

٣) ويمكن القول بأن " دينا " في الآية داخل في ضمن الوصية ، لأن الموصي من ضمن ما يوصي به إيفاء الديون المترتبة عليه فهو إذن عطف تفسيري .

فان سلم ما قاله من أن تقدم الأقوى هو الوجه ، فقد جاء في مواضع من القرآن تأخير الأقوى ، من ذلك قوله تعالى :ـ

وما أدراك ما العقبة فك رقبة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة ثم كان من الذين آمنوا الآية .

فالايمان أهم وأقوى بل هو الأساس ومع ذلك أخر .

٤) قوله : يرفع ما قبلها لعله يريد أن " أو " يبطل حكم ما قبلها كقولك : سأضربك أو تأتيني بزيد ، فالضرب واقع لا محالة في حالة عدم الاتيان بزيد كأنك قلت : سأضربك إلا أن تأتيني بزيد .

٥) الفتح : ١٦

* الكلام على قوله تعالى : وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته *

وقال أيضا معلقا بغزة سنة ست عشرة على قوله تعالى : " وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته " .

قال : لا تقول العرب : " إن لم تفعل فما فعلت " .

فقال عنه جوابان ، أحدهما ذكره الزمخشري (٣) والجماعة ، وهو أنهم قالوا معناه : يا أيها الرسول بلّغ جميعَ ما أنزل إليك ، وإن لم تفعل تبليغ الجميع فما بلّغت رسالته ، لأنه إذا لم يبلّغ الجميع فما بلّغ على الحقيقة .

والثاني وهو المختار ، وهو أنّ قوله تعالى : " فما بلغت رسالته " وضع موضعَ أمرٍ عظيم فكأنّه قيل : بلغ جميع ما أنزل إليك وإن لم تفعل فقد ارتكبت أمرا عظيما ، عبّر عنه بقوله : فما بلغت رسالته .

قال رحمه اللّه : ويدلُّ عليه قوله تعالى : " ومن تاب وعمل صالحا فإنه

---

١) بعد ستمائة .

٢) المائدة : ٦٧ .

٣) في الكشاف : ١/٦٣ ، فإن قلت وقوع قوله : فما بلغت رسالته جواب للشرط ما وجه صحته ، قلت : فيه وجهان : أحدهما أنه إذا لم يمتثل أمر اللّه في تبليغ الرسالات وكتمها كلها كأنه لم يبلغ رسولا كان أمرا شنيعا لاخفاء في شناعته ، فقيل إن لم تبلغ منها أدنى شيء وإن كان كلمة واحدة فأنت كمن ركب الأمر الشنيع الذي هو كتمان كلها كما عظم قتل النفس بقوله : فكأنما قتل الناس جميعا .

الثاني أن يراد فإن لم تفعل ، فلك ما يوجب كتمان الوحي كله من العقاب فوضع السبب موضع المسبب . الكشاف : ١/٦٣ .

والوجه الثاني الذي ذكره المصنف ورجحه هو نفس ما في عبارة الزمخشري من قوله : فأنت كمن ركب الأمر الشنيع .

يتوب إلى اللّه متابا [1] كما تقول للرجل : إذا جئت إلىّ فقد جئت إلى حاتم معناه إلى رجل كريم يعطى ، وإلاّ فقوله : فإنه يتوب إلى اللّه متابا ظاهره كظاهر إن لم تفعل فما بلّغت ، واللّه الموفق للصواب .

---

١) الفرقان : ٧١ .

* الكلام على قوله تعالى : ليجزى الله الصادقين بصدقهم *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة [١] على قوله تعالى : " ليجزى الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنافقين [٢] " .

وإن قيل كيف يكون تصديق المؤمنين المتقدم عليه علة لجزاء الصادقين وتعذيب المنافقين ؟ .

فالجواب ، أنه قد تقدم ذكر صدق المؤمنين وفسق الكافرين بقوله تعالى : " من المؤمنين رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه " ، وقوله في المنافقين ، وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورا ، ثم اتصل الكلام إلى قوله جلّ جلاله " ليجزى الله " فسيق للتعليلين المختلفين للفعلين المختلفين [٣] والمراد التفصيل فيكون المراد : صدق المؤمنون ليجزيهم الله ، وكذب المنافقون ليعذبهم الله .

ويجوز أن يكون متعلقا بفعل مقدر دلّ عليه ما قبله ، كأنه قيل : قضى الله بذلك ليجزى الصادقين ويعذب المنافقين وهو أحسن ، لأمرين أحدهما : أنه فعل واحد معلل بالقضيتين جميعا والآخر أنه تكون التعليل

---

١) بعد ستمائة .

٢) الاحزاب : ٢٤ ، والآية : من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا ليجزى الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم إنّ الله كان غفورا رحيما .

٣) وهي : صدق المؤمنون وكذب المنافقون .

على ظاهره ، وفى الأول لا يكون على ظاهره ، بل يكون فى الصادقين على ظاهره ، وفى المنافقين على أن تكون للعاقبة (١) ، لأن المنافقين لم يقولوا ذلك لقصد أن يُعَذِّبوا فيُحمل على أحدِ التأويلين ، إما استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه جميعا وإما استعماله على المجاز فيهما جميعا ، والله أعلم .

---

١) يريد أنه إذا جعل قوله تعالى " ويعذب " للتعليل أول اللام بالام الصمى لام العاقبة ، لأن المنافقين لم ينافقوا ولم يكذبوا قصدا منهم ليعذبوا بل فعلوا ذلك ليكون عاقبة أمرهم التعذيب .

والقول بوجود لام العاقبه لا يرتضيه البصريون خلافا للكوفيين فانهم يقولون بوجود لام تسمى لام العاقبه .

قال ابن هشام فى المغنى : ٢٣٦/١ وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة قال الزمخشرى : والتحقيق أنها لام العله وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة . المغنى ٢٣٦/١

والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون لوجود نصوص النثر والنظم تؤيد مذهبهم .

أما النثر فكقوله تعالى : فاتخذوه ليكون لهم عدوا وحزنا وأما النظم فكقول الشاعر :

لدوا للموت وابنوا للخراب

فإنَّ الرَّجل لا يلد من أجل أن يموت المولود وكذلك البانى لا يبنى من أجل خراب المبنى بل لما كان عاقبة هذا وذاك الموت والفناء والخراب قال ما قاله ، وكذلك الآية فانهم لم يتخذوه ليكون عدوا لهم فى الحقيقة اذ لو علموا ذلك لم يتخذوه بل لما كان مآل أمره أن يكون عدوا لهم جاءت الآية على ذلك الوجه .

ومما استدل به الكوفيون : قول الشاعر :ـ

فللموت تغدو الوالدات سخالها .. كما لخراب الدور تبنى المساكن

وقول الاخر : ـ

وان يكن الموت أفناهم .. فللموت ما تلد الوالد

* الكلام على قوله تعالى : إنَّ اللّه بريء من المشركين ورسوله *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة [١] على قوله تعالى : " أن الله بريء من المشركين ورسوله [٢] " .

ورسوله بالرفع عطف على اسم أن باعتبار المحل وان كانت مفتوحة ، لأنها في حكم المكسورة [٣] ، وهذا موضع لم ينبّه عليه النّحويون ، فإنهم

---

١) بعد ستمائة .

٢) براءة : (٣) .

٣) قال المصنف في الكافية : والمفتوحة التي في حكم المكسورة ، نحو : "علمت أن زيدا قائم وعمرو" ف " أن " ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة أن المعنى ، علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ أن مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي " علمت " كما أن المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين أي : المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد فصل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين .

قال الرضي تعقيبا على قول المصنف : وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ الدقيق الكامل نظر ، وذلك لأنا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين ، نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد ، فعلمت أن زيدا قائم بتقدير : علمت زيدا قائما ، وعلمت زيدا قائما بتقدير : علمت قيام زيد كما مر في أفعال القلوب .

فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزءيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به ، وانما دعا المصنف إلى هذا التكليف أنّه رأى سيبويه مستشهدا على العطف على محل اسم المكسورة بقوله : "وأذان من الله ورسوله" الآية وأذان بمعنى : واعلام .

قالوا : يعطف على اسم إنَّ المكسورة دون غيرها ، أوهموا أنه لا يجوز العطف

وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال إنَّ حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف بالرفع فى نحو: بلغنى أن زيدا قائم وعمرو .

والسيرافى ومن تبعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه وقالوا : لايجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا ، إذ لم يبق معها الابتداء بل هى مع ما فى حيزها فى تأويل اسم مفرد ، مرفوع أو منصوب أو مجرور . همع الكافية للرضى : ٢/٣٥٣ .

لا خلاف بين النحويين فى جواز العطف على محل إن المكسورة ، لأن ما بعد إنَّ المكسورة جملة من مبتدأ وخبر أعنى قبل دخول الناسخ فمن ثم لم يجوزوا العطف على محل اسم أن المفتوحة ، لأنها وما بعدها مؤوَّلة بالمفرد لأنك إذا قلت : بلغنى أنك كاذب كأنك قلت : بلغنى كذبك فاذا صح وقوع ما بعد ان جملة جاز العطف على محلها وإلاَّ فلا .

اما المصنف رحمه الله فـ " ان " المفتوحة عنده على قسمين كما سبق قسم لا يجوز العطف على محل اسمها ، وقسم يجوز أن تعطف على محل اسمها لأنها وان كانت مفتوحة الا أنها فى حكم المكسورة وجعل من ذلك قولك : علمت أن زيدا قائم ، فهذا وان كان فى الظاهر فى تقدير مفرد لأنه كقولك علمت قيام زيد الا ان ذلك فى تقدير اسمين عنده أى المبتدأ والخبر ، واستدل بأن علم لا تدخل الا على المبتدأ والخبر فيكون اذا ما بعدها جملة فيصح العطف على محل اسمها .

واعلم ان عطف المرفوع على اسم ان فى قولك : ان زيدا عالم وعمرو لا يجوز الا بعد استكمال إنَّ خبرها ، فعلى هذا لا يجوز فى أن زيدا عالم وعمرو أن تقول : ان زيدا وعمرو عالم .

على المفتوحة .

هذا رأى سيبويه وجمهور البصريين وقال ابن مالك فى شرح الكافية يجوز العطف على اسم ان لكن بشرط أن تستكمل الخبر باتفاق .
انظر : شرح الكافية المخطوط ٤/٥٢ مكتبة الدراسات .

وقال فى الفيته :-

وجائز رفعك معطوفا على .. منصوب إن بعد أن تستكملا

وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الكسائى والفراء إلى جواز العطف على اسم نواسخ هذا الباب كله بشرط خفاء الاعراب سواء استكمل إنّ خبرها أم لا ، واستدلوا بقوله تعالى : إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فعطف " الصابئون " على " الذين " وقول الشاعر :

وانى وقيار بها لغريب

ومذهب سيبويه فى الآية والبيت أن الخبر على نية التأخير، وكذلك قوله تعالى : " أن الله برئ من المشركين ورسوله " .

فقوله : " ورسوله " اما أن تكون الواو للاستئناف وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر لدلالة خبر الأول عليه .

واما أن تعطف و " رسوله " على ضمير المستكن فى " برئ " وهذا ضعيف عند سيبويه لأنه عطف الظاهر على المضمر المتصل بدون المنفصل وذلك لا يجوز عنده .

ويمكن القول بأن الفاصل الجار والمجرور(من المشركين)، وكذا قال ابن مالك فى الفيته :-

أو فاصل ما ، وقد أشار الى هذا الرضى واختاره .
انظر : الرضى على الكافية: ٢/٣٥٢ ، والله أعلم .

والمفتوحة ينقسم قسمين : قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز .

فالقسم الذى يجوز هو أن تكون فى حكم المكسورة كقولك : " علمت أنَّ زيدا قائم وعمرو " لأنه من معنى : إنَّ زيدا قائم وعمرو فكما جاز العطف ثمَّ جاز العطف ههنا ، ألا ترى أن " علم " لا تدخل إلاَّ على المبتدأ والخبر يدلُّ على ذلك وجوب الكسر فى قولك : علمت إنَّ زيدا لقائم .

وإنما انتصب بعدها توفيرا لما يقتضيه " علمت " من معنى المفعولية وإذا تحقق أنَّها فى حكم المكسورة وجب أن تكون هذه المفتوحة بعدها فى حكم المكسورة فجاز العطف على موضعها إجراء له مُجرى المكسورة ، لأنَّها فى حكمها .

فإن كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك : أعجبنى أنَّ زيدا قائم وعمرا فلا يجوز إلاَّ النصب ولا يستقيم الرفع بحالٍ عطفا على اسم أنَّ ، لأنها ليست مكسورة ولا فى حكم المكسورة ، لأنها فى موضع مفرد من كل وجهٍ ، وقد ذكرنا فى غير موضع تعليل تخصيص المكسورة بذلك ، والله أعلم بالصواب .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة اثنتى عشرة [١] على قوله تعالى :

" ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين [٢] " .

قوله : " حتى نعلم " العلم يطلق بأعتبار الرؤية ، والشئ لا يرى حتى يقع .

والثانى أن العلم بمعنى : المجازاة ، فكأنه قال حتى نجازى المجاهدين منكم والصابرين .

ومعنى الابتلاء أنَّ اللَّه تعالى يفعل بنا فعلا يُسمَّى بلاء من بعضنا لبعض ، والله أعلم بالصواب .

---

١) بحد ستمائة .

٢) سورة محمد صلى الله عليه وسلم .

* الكلام على قوله تعالى : ولا تهنوا فى ابتغاء القوم *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى : " ولا تهنوا فى ابتغاء القوم إلى قوله : " ترجون من الله مالا يرجون (٢) " .

قال : لا يخلو إما أن نقول : الآية عامة أو خاصة والمراد بالعموم : فى منكرى البعث وعبدة الأوثان ، ونصارى العرب واليهود والنصارى(٣) .

فإن كانت على ما ذكرناه ، كان معنى الكلام ظاهرا : وهو أنهم لا يرجون جزاء القتال ، لأنهم لا يؤمنون بالدار الآخرة ، والمؤمنون بها ، يرجون شيئين أحدهما : النصر العاجل ، والاخر الثواب الآجل .

وإن قلنا إنه خاصّ فى اليهود والنصارى ، لأنهم لا يرجون المجازاة ، فالمعنى أن هذا الرجاء الذى لهم رجاء وهمىّ لا حقيقة له لأن الرجاء انما يفيد من مؤمن ، وقد قامت الأدلة على كفرهم فلما كان هذا الرجاء لا وجود له فيما يرجع إلى عدم نفعه نفاه الله عنهم كما نفى أمورا هى فيهم موجودة حسًّا كالسّمع والبصر كما لم ينتفعوا بها صار وجودها وعدمها على حدٍ سواء ، قال الله تعالى : " فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم(٤) " الآية .

والوجه الأول أقوى وأدلّ على المقصود(٥) ، والله أعلم بالصواب .

---

١) بعد ستمائة .

٢) النساء : ١٠٤ " ولا تهنوا فى ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله مالا يرجون وكان الله عليما حكيما " .

٣) لأن المذكورين كانوا هم موضع قتال الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه .

٤) الأحقاف : ٢٦ .

٥) أى القول بالعموم .

* الكلام على قوله تعالى : واذا سمعوا اللغو أعرضوا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة تسع عشرة (١) على قوله تعالى : "واذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لانبتغي الجاهلين(٢)".

اذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان ، ففيه معنى الشرط غالبا واحترز بذلك عن مثل قوله تعالى : " والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى(٣) " واشباهه فانه لا يستقيم أن يستقيم أن يكون فيها معنى الشرط في هذا المحل لأنه يلزم أن يكون ما قبلها هو في المعنى مشروطها .

ولا يستقيم أن يكون القسم الانشائي مشروطا ، لوجوه منها : أن الانشاءات ليست أخبارا ، ومنها أنا قد علمنا أن القسم ثابت في قصد المتكلم وما كان كذلك لا يصح تعليقه (٤).

واللغة الفصيحة ترك الجزم بـ" إذا "(٥) فيقال : إذا تكرمني أكرمك واللغة القليلة الجزم ، ولا فرق بين أن تدخل معها " ما " أو لا تدخل .

---

١) بعد ستمائة .
٢) القصص : ٥٥ .
٣) الليل : ٢ .
٤) يقصد أنه لا يجوز أن تقول مثلا " اذا غشي الليل أقسم " ، فتعلق القسم بالشرط .
٥) وهو مذهب سيبويه والجمهور قال في الكتاب ٣/٦٢ وقد جازوا بهما " اذا " في الشعر مضطرين شبهوها بـ " ان " حيث رأوها لما يستقبل وأنها لا بد لها من جواب ، وقال قيس بن الخطيم .

وأصل " اذا " أن تدخل على الأمور التى لا بد من حصولها ، كقولك: " اذا طلعت الشمس " ، ومن ثم لم يجزموا بها لكونها فارقت الشرط الصريح فى الابهام ، ألا ترى أن متى كما جرت فى الابهام مجرى ان جزموا بهـا فقالوا : " متى تكرمنى أكرمك " .

فعلى اللغة الفصيحه لا يقال " سمعوا " فى موضع جزم (١) ، وعلـى الاخرى (٢) هو فى موضع جزم .

---

١) أى بـ " اذا " فى قوله تعالى واذا سمعو اللغو .

اذا قصرت أسيافنا كان وصلها .. خطانا الى أعدائنا فنضارب

وقال الفرزدق :

ترفع لى خندف والله يرفع لى .. فاذا خمدت نيرانهم تقـد

قال عقب هذين البيتين : فهذا اضطرار وهو خطأ فى الكـلام الكتاب ٣ /٦٢/ ٦٣ .

يفهم مما سبق من كلام سيبويه أنه لا يجوز مطلقا الجزم بـ " اذا " فى النثر الا فى الشعر .

وقد أشار الى هذا ابن مالك فى شرح الكافية بقوله :

وشاع جزم باذا حملا علـى .. متى وذا فى النثر لن يستعملا

وقول المصنف رحمه الله :" واللغة القليله الجزم " يفهم منه أنه يجـوز الجزم باذا فى الكلام أيضا الا أنه نادر جدا ، وقيل انه ورد الجـزم باذا فى الكلام قليلا واستدل بقول الرسول صلى الله عليه وسلـم لعلى وفاطمة " اذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعينا وثلاثين الاشموني ٤ / ٩ .

٢) أى على اللغة الضعيفة .

وقد اختلف فى عامل " إذا " الشرطيه ، فأكثرهم على أن العامل جوابها ، وأقلهم على أنَ العامل شرطها (١) وعكسها فى القولين فى "متى"(٢)

وانما التزم الأكثرون إعمالَ جوابِها (٣) ، لأنهم حملوها على معنى الاضافة لما كانت فى المعنى منسوبة إليه وهو محقق فلما حملوها على الاضافة بطل أن يكون الفعل المضاف إليه فى المعنى عاملا فى المضاف ، لأنه لو عمل فيه لأدَى أن يكون الشئ عاملا معمولا من جهة واحدة .

وبيان ذلك أنه اذا كان مضافا إليه الزمان لم يكن عاملا فيه إلاَّ من جهة كونه زمانا له .

ومعنى كونه زمانا له أنه وقع فيه ، وان أعملنا الفعل فى الظرف فإنما نعمله باعتبار أنه وقع فيه ، ومعنى وقوعه فيه كونه زمانا له ، فصار المعنى الذى عمل به الأول هو المعنى الذى عمل به الثانى وذلك ما أوردناه .

وفى " متى " وشبهها لمَا لم تكن لمعيَن لم يحكموا بالاضافة ، ولما لم يحكموا بالاضافة لم يكن هناك مانع من عمل الفعل فى الظروف لزوال المانع بزوال الاضافة ولم يعتدوا بعمل " متى " فى الفعل : لأنه عمل بجهة أخرى غير الجهة التى عمل فيه بها الفعل .

---

١) لقد مر هذا البحث أى العامل فى " إذا " هل هو شرطها أو جوابها وفصلنا الكلام فيه بما فيه الكفاية ، انظر ص من هذه الرسالة .

٢) أى أكثرهم على أن العامل فى متى شرطها وأقلهم على أن العامل فيه جوابها .

٣) الضمير عائد إلى " إذا " لأنه بدأ كلامه باذا ولأن سياق الكلام عليه .

وأما من زعم أن العامل فى الجميع[١] الجواب فليس بجيد لوجوه أحدهما : أنه يصير الجملتين جملة واحدة ، لأن الظرف مع عامله لا يكون الا جزء من الجملة ، وقد فهم أن الشروط جملتان يربط بينهما الشرط باعتبار الشرطية[٢] كما فى قولك :ـ

" ان تكرمنى أكرمك "

ومنها ما ثبت من مثل قوله تعالى : " أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى[٣] " ومعلوم ، أنه ليس فى الجواب ما يصح أن يكون ناصبا[٤].

ومنها أنه يؤدى إلى أن يكون الظرفان المتضادان واقعا فيهما الفعل

---

١) أى فى " إذا " وفى " متى " .

٢) وفى المغنى : ١٠١/١ فى ناصب " اذا " مذهبان : أحدهما أنه شرطها وهو قول المحققين إلى قوله والثانى : أنه جوابها من فعل وشبهه ، وهو قول الأكثرين ، ويرد عليهم أمور : أحدها : أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة ، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل فى جملة عامله .

والثانى انه ممتنع فى قول زهير :ـ

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى : ولا سابقا شيئا اذا كان جائيا

لأن الجواب محذوف وتقديره : إذا كان جائيا فلا أسبقه .

٣) الاسراء : ١١٠ .

٤) لأن الجواب هنا جملة اسمية ولا عمل للاسم وعلى فرض أنه يعمل فالفاء تمنع ذلك لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها .

الواحد فى مثل قولهم : " إذا أكرمتنى اليوم أكرمتك غدا " ومعلوم أنه إذا جعل العامل الجواب ، وجب أن يكون الاكرام واقعا فيه وقد علق به " غد " على معنى وقوعه فيه ، وقيد الأول باليوم على معنى أنه هو ، فيجب أن يكون الاكرام الواحد واقعا فى اليوم وفى غد جميعا (١) ، وهو باطل من حيث المعقول ، ومن حيث ما فهم من مقصود المتكلم اذ لم يرد أن الاكرام الجزائى واقع فى اليوم .

---

١) وفى المغنى ١٠١/١ ، والثالث أنه يلزم فى نحو ، اذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا ، أن يعمل " أكرمتك " فى ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا ، اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه فى زمانين قصدا اذ المراد وقوع الاكرام فى الغد لا فى اليوم .

فان قلت : فما ناصب اليوم على القول الأول ، وكيف يعمل العامل الواحد فى ظرفى زمان ؟ .

قلنا : لم يتضادا كما فى الوجه السابق وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحره وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الأول ونصب الثانى نحو عليه سيوبه .

الرابع : أن الجواب ورد معروفا بـ " اذا " الفجائية نحو : ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ، وحرف الناسخ نحو " اذا جئتنى اليوم فانى اكرمك غدا " وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله وورد أيضا والصالح للعمل فيه صفه ، كقوله تعالى : " فإذا نقر فى الناقور فذلك يومئذ يوم " عسير " ولا تعمل الصفه فيما قبل الموصوف ، المغنى ١٠١/١

وأما من فرق بين " إذا " و " متى " باعتبار المتعلق المتقدم فليس أيضا بالجيد لما ذكرناه .

فالأولى أن يكون العامل فيهما جميعا شرطها ، وما ذكر من أنه مضاف يلزمهم مثله فى " متى " فالذى حسن منه فى " متى " يقدّر مثله فى " إذا " وذلك ألاّ يقدروه مضافا بل يقدروه واقعا فيه وقوعَ فعل الشرط فى الزمن المذكور معه كقولك : " إن تضرب زيدا اليوم اضربه غدا " ولا خلاف أن اليوم معلق بفعل الشرط فكذلك ههنا .

فإن زعم أنه ههنا متعيّن وفى " متى " غير متعيّنٍ فليس بمستقيم ، لأن التعيين ليس فى " إذا " وانما هو فى الفعل المذكور بعدها على معنى أنه ليس مشكوكا فيه .

وأما معنى نسبتها جميعا فيهما على حد سواء ، فلو قدر فى " إذا " مضافا لوجب أن يكون فى " متى " كذلك ، ألا ترى أن نسبة الزمان فى " اذا تكرمنى " فى المعنى كنسبته فى قولك : " متى تكرمنى " .

ومما يوضح ذلك أن الذين جزموا بـ " إذا " أجروها مُجرى " متى " والعامل عندهم حينئذ فعل الشرط كـ " متى " ومعلوم أن معنى الزمان بالنسبة الى الفعل مع الجزم كمعناه مع غير الجزم فاذا كان المعنى فيهما سواء وثبت ألا يكون مضافا فى أحدهما فليثبت فى الآخر .

وأما سمع[1] ، فهو من الأفعال المتعدّية إلى واحدٍ فى التحقيق كقولك :

---

١) لا خلاف بين النحاة فى أن أفعال الحواس الخمسة تتعدى إلى مفعول

سمعت كلاما ، وقد يتوهم أنه متعد إلى مفعولين من جهة المعنى والإستعمال .

واحد ، وهى " رأيت " رؤية البصر وذقت ولمست وسمعت وشممت لكنهم اختلفوا فى " سمعت " فى مثل قولك " سمعت زيدا يقول ذاك " هل هو يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته أو إلى مفعولين ؟ .

فذهب أبو على الفارسى فى الايضاح إلى أن سمعت خاصة يتعدى إلى مفعولين ، ولا يكون الثانى إلا مما يسمع فلو قلت فى المثال السابق سمعت زيدا يضرب لم يصح ، لأن الضرب ليس مما يسمع ، قال : — فى الايضاح : ص ١٧٠ ، " سمعت " اذا حذف أحد مفعوليه وجبأن يكون الثانى من جنس المسموع ، وان قلت : قد جاء فى التنزيل " هل يسمعونكم اذ تدعون " فاقتصر على مفعول واحد وليس مما يسمع ؟ .

فالجواب أن المعنى هل يسمعون دعاءكم اذ تدعون فحذف المضاف وهو " دعاء " وأقيم المضاف اليه مقامه كما جاء فى الاية الاخرى : ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم .

والصحيح خلاف ما قاله أبو على ، بل يتعدى سمعت إلى مفعول واحد كسائر أخواته .

ألا ترى أن قولك :" سمعت زيدا يقول ذاك " فكون " زيدا " مفعولا به لا يكون إلاَّ على باب التسامح لأن "زيدا "ذات لا يتعلق به السمع كما يتعلق فى قولك : " ضربت زيدا " ولم يصح اعرابه مفعولا الا على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه كأنك قلت : سمعت قول زيد ، فحذفت القول وأقمت زيدا مقامه فاذا كان هذا حال " سمعت " مع " زيدا " فما بالك فى جملة " يقول ذاك " مفعولا ثانيا لـ " سمعت " مع أن الجمل لا تقع مفعولا به الا فى باب ظن وأخواته فبهذا يترجح قول الجمهور فى أن " سمعت " كسائر أخواته فى التعدى .

أما المعنى فلأنه يتوقف على مسموع منه كما يتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذى تعدى به السرقة إلى مفعولين موجود فى السماع .

وأما من جهة الاستعمال ، فلقولهم : سمعت زيدا يقول ذلك، وسمعت زيدا قائلا، وقوله تعالى : " هل يسمعونكم إذ تدعون " (١) فلولا أن الفعل تعدى إلى مفعولين لم يقل : " إذ تدعون " لأن المعنى : حينئذ : " هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون " وذلك لا يحسن .

والجواب عن الأول أن السرقة ليست كالسماع من حيث إنّ السرقة لا تعقل باعتبار معناها الذى وضعت له إلاّ بمسروق منه ، ألا ترى أنك لو قدرت شيئا موجودا ليس فى يد أحد وأخذته خفيه لا يقال له " سرقة " لفقدان المسروق منه بخلاف السّماع فإنك لو قدرت صوتا لفهمت معنى السّمع بالنسبة إليه وكذلك لو قدّرت غافلا عن المسروق منه لم تفهم معنى السرقة .

ولو قدرت غافلا عن المسموع منه لم يتعذر معنى السماع ، وإنّما المسموع منه بالنّسبة إلى السّمع كالمشموم منه بالنّسبة إلى الشّم فكما أنّ الشّم لا يتعدّى إلاّ إلى واحد باتفاق فكذلك السماع .

وأما الجواب عن الثانى فانهم لما حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه للعلم به وجب تقديره باعتبار مرتبته ، وقرينته لا تكون إلاّ صوتا فذكر بعد حال بين خصوصية ليست مفهومة من ذلك المتعلق .

---

١) الشعراء : ٧٢ .

فـ " قائلا يقول " ذلك " في موضع نصب على الحال ، وليس مثل قولك: سمعت قول زيد قائلا، ولا مثل ضربت زيدا ضاربا بالسوط ، لأنه قدر ههنا غير الأول ثمّ قدر مثله أو نوعه فافترقا لذلك .

ويخرج قوله تعالى : " هل يسمعونكم إذ تدعون " على أن القدّر : هل يسمعون أصواتكم ، وهو أبلغ في المعنى المقصود " من هل يسمعون دعاءكم لأنه إذا تحقق أنهم لا يدرون نفس الصوت فهم في انتفاء إدراك الدعاء أجدر .

قال : اللغو ، اسم لما لا فائدة فيه من الكلام ، فيجوز أن يكون ههنا مصدرا موصفا به ، كأنه قيل : الكلام اللغو أعرضوا عنه ، جواب لـ"إذا" .

والمقصود من سياق الآية ذكرهم بالرفق واللّين مع المعرفة والايمان وهذه كانت صفتهم لذلك قصدا منهم إلى دعاءهم والتلطّف في إرشادهم فيعرضون عما يأتون به من اللّغو ، ويأخذون فيما يقصدون به ارشادهم وهدايتهم ، وذلك معلوم من عوائد الداعين والمدعوين ، فإنهم لو نافروهم من أول الأمر لكان سببا في اللّجاج والعناد وإذا لاطفوهم ولانوا لهم في القول وطلبوا المناصفة كان ذلك أدعى إلى القبول وانتفاء العناد واللجاج .

وقوله تعالى : " وقالوا لنا أعمالنا [1] ، إنّما قدموا ذكر أعمالهم ، لأنها عندهم ليست بالجيدة فقدموها وأثبتوا عاقبة أمرها لأنفسهم مثل قوله تعالى : " وان كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم [2] " .

---

١) القصص : ٥٥ .

٢) يونس : ٤١ .

وقدم الخبر فى قوله " لنا أعمالنا " رفعا من أول الأمر لوهم : أن يكون مبتدأ إلى غيرهم ليقوى المعنى المقصود من جميع وجوهه .

وقوله تعالى : " سلام عليكم (١) " ليس من باب واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما (٢) ، لأن ذلك لم يأت فى ظاهر الأمر الا منصوبا لأن المعنى المسالمة أى سالمونا ونسالمكم ، ولا يجوز أن يكون منه وعدل الى الرفع كما عدل فى التحية الى الرفع فى الوجه المختار (٣) .

ويجوز أن يكون ذلك منهم قصدا فى الدعاء الى الارشاد ويكون أبلغ فى القصد الذى توخوه فى الرفق واللين .

ويجوز أن يكون مستعملا بينهما على معنى الاعراض عن مثل ذلك ، لأنه كثر استعماله فى العرف عند المفارقة ، فلما قصد الى معنى المفارقة استعمل ما هو مستعمل عندها كما تقول لمن يأتى لما تكرهه ، سلام عليكم تريد أنك أن دمت على هذا كان سببا لمفارقتك .

وقوله : " لا نبتغى الجاهلين (٤) " يجوز أن يكون من خطابهم لهم (٥) ولا يلزم أن يكون فى لفظهم " ذكر الجاهلين " .

---

١) أى فى الآية السابقة انظر : ص ١٢٥ .
٢) الفرقان : ٦٣ .
٣) يريد أن " سلام عليكم " فى سورة القصص ليس من باب قولهم سلاما المراد به براءة منك ومتاركة وكانوا يقولونه عند المفارقة والمتاركة .
انظر سيبويه : ١ / ٣٢٥ .
٤) سورة القصص : ٥٥ .
٥) أى من خطاب المسلمين للكفار .

وإنما ذكر الجاهلين عند حكاية قولهم من حكاية الحاكي إذ المقصود تعريف الذات القول لها ذلك للمخاطبين كما تقول منكرا على إنسان ضرب زيدا : لم ضربت هذا الرجل الصالح إذا كانت تلك صفته عند المخاطب أو عند المتكلم .

ويجوز أن يكون ليس من خطابهم لهم ولكن قالوا لأنفسهم أو لغيرهم من المؤمنين فيجوز أن يكون لفظ الجاهلين من قولهم ، ويجوز أن يكون من الحاكي أيضا على الوجه الأول ليشمل ذكر الحكم والملة بلفظ واحد .

والجمل كلها في موضع نصب على المصدر للقول (١) عند المحققين وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين .

والصحيح أن القول غير مقصد وان ما يذكر بعده من مثل ذلك (٢) مصدر ، والدليل عليه أنه لو كان مفعولا به لكان غيره مما يتوقف عقليته عليه ، وليس كذلك .

وبيان أنه ليس غيره أنك إذا قلت : " قلت " فقد اشتمل دلالة على القول كما أنك إذا قلت " قعدت " فقعد دل على القعود فكما أنك إذا ذكرت قعودا خاصا لا يخرجه عن المصدرية في قولك : قعدت القرفصاء باتفاق ، فكذلك اذا ذكرت قولا خاصا لا يخرجه عن المصدرية .

---

١) للوقت في (ح) و (خ) .

٢) سقط في (ب) .

٣) ومقصود المصنف هنا أن قوله تعالى : " وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم "

وزيد قائم » فى قولك : قلت : زيد قائم قول خاص كالقرفصاء بالنسبة إلى القعود فى كونها قعودا خاصا فيجب أن يحكم عليها جميعا بالمصدر أو بالمفعول ولا قائل بالمفعول لما ذكرناه فوجب الحكم بالمصدر .

وانما توهم أولئك المفعولية من وجهين ، أحدهما : حملهم القول على التلفظ والمعلق على المعنى فوجدوا اللفظ باعتبار المعنى تعلقا .

والآخر أنهم توهموا أن القول فى تعلقه بالقول كالعلم فى تعلقه بالمعلوم ، وذهلوا أن ذلك التعلق هو نفس القول ، وانما يذكر باعتبار خصائصه بخلاف العلم فانه ليس بالمعلوم فافترقا ، والله أعلم بالصواب .

الجملة المقول القول عنده منصوب على مفعول مطلق لأنها وقعت بعد القول والجملة فى هذه الحال كأنها قول خاص مثله فى ذلك قولك : قلت : زيد قائم فالجملة من المبتدأ والخبر بمثابة قول خاص كأنك قلت : قولا فصار بهذه المثابة مفعولا مطلقا كقعدت القرفصاء .

* الكلام على قوله تعالى : أفنضرب عنكم الذكر صفحا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين(١) على قوله تعالى :

" أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين (٢) " .

الهمزة للإنكار والفاء تدل على فعل مقدر قبلها يعطف عليه ما بعدها كأن المعنى : أنهملكم فنضرب عنكم الذكر ، أو نتركـكم ، أو ما أشبه ذلـك كما قيل فى قوله تعالى : " أفلم يروا إلى ما بين أيديهم (٣) " أن التقدير: أعموا فلم يروا إلى ما بين أيديهم (٤) .

---

١) بعد ستمائة .

٢) الزخرف : ٥ " وقبلها " والله فى أم الكتاب لدينا لعلى حكيم " .

٣) سبأ : (٩) وقبلها : " وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد افترى على الله كذبا أم به جنـة بل الذين لا يؤمنون بالآخرة فى العذاب والضلال البعيد " (٨) .

٤) اعلم أن الهمزة لكثرة تصرفها ، اختصت بأمور دون غيرها من الأدوات الاستفهاميه فكذا صارت أم الباب .

فمما اختصت به أنها يجوز أن تدخل على العاطف : الواو والفاء وثم كقولك : هل وجدت فلانا ؟ فتقول : أو هو ممن يكون ... " وكقوله تعالى : أفنضرب عنكم الذكر ، وقوله " أثم اذا ما وقع آمنتـم به " فإذا دخلت على العاطف يجب أن تتقدمها ولا يجوز : فأفنضرب لأنَّ الهمزة لها الصدارة ، والواو أو الفاء أو ثم فى مثل هذا عاطفة ما بعدها على ما قبلها كقوله تعالى : " ومنهم من يستمعـون إليـك أفأنت تسمع الصم ، فقوله :" أنت تسمع الصم " عطف على " ومنهم مـن

ويجوز أن يكون الفاء لبيان أن ما قبلها سبب لانكار ما وقع بعدها ، ألا ترى أن قبل قوله تعالى ذكرا لهم فى الضلال البعيد فنبه بالفاء على أن الضلال البعيد سبب لانكار كونهم لم يروا وكذلك ما قبل هذه الآية من ذكر الانزال لبداهم سبب لانكار الاضراب .

ويقال أضربت عن كذا ، وضربت كذا عن فلان .

فمعنى : أضربت عن كذا حدت عنه ، ومعنى : ضربت كذا عن فلان أى : منعته عنه ، جاء الرباعى لازما والثلاثى متعديا .

وصفحا ، منصوب على المصدر ، لأن معنى : ضربت الذكر عنه : أعرضت ، فصفحا ، بمعنى : اعراضا .

وأن كنتم ، بالفتح تعليل على قراءة ابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وعاصم علة للضرب الذى انكر ، فأنكر أن يهملوا بغير تذكير لأجل أنهم من المشرفين فالتعليل للفعل الذى انكر ، فالانكار اذن متعلق بالفعل مقيدا بعلته لا

يستمعون " وكذلك فى قوله تعالى : ومنهم من ينظر اليك أفأنت تهدى العمى نقوله : " أنت تهدى العمى " عطف على قوله " ومنهم من ينظر اليك " .

هذا مذهب الجمهور ، وذهب الزمخشرى فى كشافه وتبعه المصنف إلى أن هذه الحروف عاطفة على معطوف مقدر ، قال فى الكشاف ٣/٤٧٨ فى اعراب قوله تعالى أفنضرب عنكم ـ الخ ، والفاء للعطف على محذوف تقديره : " أنهملكم فنضرب عنكم الذكر " .

قال الرضى فى الكافية : ٢/٣٦٨ ، وهذه الحروف : الواو والفاء وثم ليست عاطفة على معطوف مقدر كما يدعيه جار الله فى الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها فى أول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم تجئ الا مبنيا على كلام متقدم .

مع انقطاعه عنهـا ، اذ قد يتكون الفعل باعتبار تعليل علته ولا يتكـــر باعتبار أخرى كما تقول : أتضرب زيدا أن أحسن اليك ولا تقول : أفضرب زيدا أن أساء اليك .

وأما قراءة حمزة ونافع والكسائى[1] فشرط ، يدل على جوابه ما تقدمه فانسحب معنى الانكار على ما دل على جوابه باعتباره فصار هذا التقدير كمعنى المفتوحة ، لأن المفتوحة اذا كانت تعليلا فمعناها أن ما قبلها سبـــب لما فى حيزها فكذلك المكسوره اذا كان ما قبلها دالا على جوابهـا تـــدل على أن ما فى حيزها سبب لما تقدمها فتحقق أن المعنى فى المكسورة انكار الاعمال المسبب عن كونهم مشرفين لما علق على الشرط فرجعا بهذا التقديـر الى معنى واحد ، والله أعلم .

---

١) بالكسر فى " ان كنتم " أى فى الهمزة .
انظر : البحر المحيط ٦/٨ ، والنشر ٣٦٨/٢ .

* الكلام على قوله تعالى : وما يعزب عن ربك * من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلاّ فى كتاب مبين[1] " .

وجه الاشكال فى الآيتين ، أن قوله : " ولا أصغر من ذلك " ولا أكبر معطوف على قوله تعالى : " مثقال " أو على موضع " من مثقال " فى يونس ولذلك قرأ فى يونس ، رفعا وخفضا ، ولم يقرأ فى سبأ[2] الا رفعا لمجئ " مثقال " مرفوعا ، واذا تقرر ظهور عطف " ولا أصغر " " ولا أكبر " على ما قبله ، وكان الاستثناء غير منقطع كان قوله تعالى " فى كتاب مبين " استثناء

---

١) يونس : ٦١ .

٢) آيه سبأ قوله تعالى : " وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة فى السماوات والأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا فى كتاب مبين ، سبأ (٣) .

قرئ فى : " ولا أصغر ولا أكبر فى سورة يونس بفتح الراء فيهما ورفعهما أما الرفع فعطف على موضع " من مثقال " لأن موضعها الرفع على على الفاعلية بـ " يعزب " ومن ، زائدة لتأكيد النفي مثله فى قوله تعالى : "وما من اله الا الله " .

ومن فتح الراء فيهما فهما فى موضع خفض عطفا على لفظ " مثقال " والفتحة نيابة عن الكسرة لأنهما ممنوعان من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، وان شئت عطفت قوله " ولا أصغر " و " ولا أكبر " على قوله " ذرة " لأن " ذرة " فى موضع جر بالاضافة .

وان شئت جعلت قوله تعالى ولا أصغر ولا أكبر من باب قولهم ولا أمرأة على أن الوقف فى الآيه على قوله تعالى : " ولا فى السماء فى يونس ، وهو اختيار الزمخشرى والمصنف . انظر : الكشاف ٢/٢٤٣ .

مفرغ صفة لـ " مثقال " مستثنى من صفة عامة محذوفة كقولك : ما مررت برجل إلاّ في الدّار ، أو مستثنى من متعلّق لفعل عام كقولك : ما مررت برجل إلاّ في الدّار على معنى : ما مررت في مكان من الأمكنة برجلٍ إلاّ في هذا المكان ، وعلى التقدير بن يلزم أن يكون الفعل المنفي قبل إلاّ مستثنًى باعتبار ثبوت ما بعدها .

ألا ترى أنك إذا قلت : ما مررت برجل إلاّ في الدار ، كنت مخبرا عن مرورٍ ثبت لك برجل في الدار ، أو ثبت في الدار لرجل ، على التقديرين واذا تقرر ذلك كان المعنى ثبوت المزبور عند ثبوت الكتاب وهو غير مستقيم إذ ليس المراد أنه يعزب إذا كان في كتاب والجواب من وجهين أحدهما أن يقال : إنّ الوقف على قوله " في الأرض ولا في السماء " في يونس ، وعلى " الأرض " في سبأ .

ولا أصغر ففيهما مستأنف جاء في يونس على الوجهين الفصحين في مثل لا حولَ ولا قوةَ ولا حولُ ولا قوةُ .

فالفتح فيه كالفتح في لا رجلَ ، ولا علامة للخفض ، والرفع فيه اعراب على الابتداء ، وجاء في سبأ على أحد الوجهين وهو الرفع لا غير فبهذا يندفع الاشكال

الثاني ، أن يكون قوله تعالى : " وما يعزب " بمعنى : ما يخرج إلى الوجود إلاّ في كتاب فلا يلزم ما تقدّم من الاشكال ، إذ المعنى : أنه يخرج لي كتاب لا أنه يخفى فيكون و " لا أصغر ولا أكبر " بهذا التقدير عطفا على ظاهره ويكون الفتح في يونس علامة للخفض عطفا على " مثقال " ، أو على " ذرة " والرفع عطفا على موضع " من مثقال " ويكون الضم في سبأ عطفا على " مثقال " ، ولم يأت الفتح فيه على هذا التقدير اذ ليس قبله ما يصح عطفه عليه بالفتح . والله أعلم بالصواب .

* الكلام على قوله تعالى : أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين[١] على قوله تعالى : " أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه[٢] " .

الفاء فى قوله عز وجل " فكرهتموه " مشكلة ، فإنها إن كانت للسببية احتيج إلى أن يقدّر معها ما هو سبب لما ذكر بعدها ، وإن كانت عاطفة احتيج إلى جملة يكون بين عقبيها وكلا الأمرين ليس بظاهر فى الآية .

فالجواب أنه للسببية لأنّ معنى : أيحب أحدكم ، نفى الحب ، لأن همزة الانكار إذا دخلت على الفعل كان الفعل بعدها نفيا ، إمّا نفى طلب أى : نهى كقوله تعالى : " أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا[٣] " وإما نفى حصول كقوله : " أيحب أحدكم "[٤] ، ولما كان المعنى : ما يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ذكر ما هو مسبب عن هذا المنفى ، وهو تحقق الكراهة وثبوتها[٥] .

---

١) بعد ستمائه .

٢) الحجرات : ١٢ .

٣) النساء .

٤) أى آية الباب .

٥) فى البحر المحيط ٨/١١٥ ، وقيل لما وقفهم على التوبيخ بقوله : أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ، فأجاب عن هذا ، لأنهم فى حكم من يقولها فخوطبوا على أنهم قالوا : " لا " نقيل لهم : فكرهتموه ، وبعد ذلك يقدر : فلذلك فاكرهوا الغيبة والنميمة التى هى نظير ذلك ، قال

ويجوز أن يقال أنه لما نهى عن الضيعه شبّهها بما هو مكروه من معناه هم ، وهو أكل لحم المغتاب ميتا ، وأتى به على صيغة الانكار تنبيها على أنه مما لا يعقل ، ثم كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة ، فقال بعد ذلك : فكرهتموه ، فكان ذكر تأكيد كراهة وشهرتها بسببها عن هذا التشبيه الذى قصد به تأكيد كراهة ما نهى عنه ، إذ به يتحقق توبيخهم فى وقوعهم فى الضيعة المشبهة بما يأبونه ويكرهونه ، والله أعلم .

وهذا قول أبى على الفارسى " وفيه عجرفة العجم " .

وعند الفراء ، الفاء فى قوله تعالى : " فكرهتموه " داخلة على " قد " محذوفة تقديره : فقد كرهتموه ، المعانى ٣ / ٧٣ .

* الكلام على قوله تعالى : ولا تقولن لشئ انى فاعل ذلك غدا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين [١] على قوله تعالى : " ولا تقولن لشئ انى فاعل ذلك غدا إلاَّ أن يشاء اللَّه [٢] " .

الوجه فيه أن يكون استثناء مفرغا [٣] كقولك ، لا تجئ إلاَّ باذن زيد ولا تخرج إلاَّ بمشيئته فلان على أن يكون الأعم المحذوف حالا أو مصدرا .

فتقدير الحال لا تخرج على حال إلاَّ مستصحبا لذلك ، وتقدير المصدر لا تخرج خروجا إلاَّ خروجا مستصحبا لذلك كقولك : ما كتبت إلاَّ بالقلم ولا نحوت إلا بالقَدُوم .

وحذفت الباء من " أن يشاء الله " والتقدير : إلاَّ بأن يشاء الله أى إلاَّ بذكر المشيئة ، وقد علم أن ذكر المشيئة المستصحبة فى الاخبار

---

١) بعد ستمائة .

٢) الكهف : ٢٤ .

٣) وهو اختيار ابن هشام أيضا فى المغنى ، قال فى ٢/٧١١ ، فى حذف أداة الاستثناء ، لا أعلم أن أحدا أجازه (حذف أداة الاستثناء) الا أن السهيلى قال فى قوله تعالى : " ولا تقولن لشئ انى فاعل " ، لا يتعلق الاستثناء بـ " فاعل " الى أن قال (ابن هشام) : والصواب أن الاستثناء مفرغ وأن المستثنى مصدر أو حال أى : الا قولا مصحوبا بأن يشاء الله أو ملتبسا بأن يشاء الله .

من الفعل المستقبل هى المشيئة المذكورة بحرف الشرط أو ما فى معنـــاه، كقولك : لأفعلن إن شاء اللّه أو لأفعلن بمشيئة اللّه ، أو إلاّ أن يشاء اللّه وما أشبه ذلك .

وما ذكر من أنه استثناء منقطع(١) أو متصل على غير ذلك فمحيد .

أما الانقطاع فلا يتجه ، لأنه يؤدى إلى نهى كلّ واحد عن أن يقـول : إنّى فاعل غدا كذا مطلقا قيّده بمشيئة أو لم يقيده وهو خلاف الإجماع ، فإنه لا يختلف فى جواز قول القائل : لأفعلن كذا إن شاء اللّه ، وجعله منقطعـا يدرجه فى النهى .

وأما ما ذكر من أنه متصل باعتبار النهى فيؤدّى إلى أن يكون المعنـى : نهيتكم إلاّ أن أشاء ، والنهى لا يقيد بالمشيئة ، لأنه أريد تحقق الاخبار عن نهى محقق فلا يصح تعلقه بالمشيئة .

وان أريد نفس النهى الذى هو انشاء فلا يقبل تعلقه بالمشيئة وان أريد دوامه إلى أن يأتى نقيضه فذلك معلوم فى كل أمر ونهى وكل حكم ، ثم يلـزم أن يكون كل أحد منهيا عن أن يقول : إنّى فاعل مطلقا لأن الاستثنـــاء بالمشيئة لم يتعرض له إنما تعرض لنفس النهى أو دوام النهى كما تقدم .

---

١) وهو اختيار أبى جعفر النحاس فى اعراب القرآن ٢/ ٢٧١ ، وفـى معانى الفراء ٢/ ١٣٨ ، أن فى الكلام حذفا تقديره : إلاّ أن تقول إلا أن يشاء الله ، وهو منسوب لابن عطية أيضا، البحـــر: ٦/ ١١٥ .

وما ذكر من أنه متصل بقوله " إنى فاعل " ففاسد إذ يصير المعنى : إنى فاعل بكل حال إلاَ فى حال مشيئة اللَه فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الإجماع ، إذ يصير المعنى : النَهى عن أن يقول إنى فاعل إن شاء اللَه وإنى فاعل إلاَ أن يشاء اللَه ، وهذا لا يقوله أحد .

وأما ما ذكر من أن بعض المتأخرين زعم أن " إلا " ههنا ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه (١) وان أراد أنها ليست باستثناء أصلا لا منقطعا ولا متصلا فلا يصدر ذلك إلاَ عن جهل وغباوة . واللَه أعلم .

---

١) ولم أجده مما تقدم .

* الكلام على قوله تعالى : فماذا بعد الحق إلاّ الضلال *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين [١] على قوله تعالى : " فماذا بعد الحق إلاّ الضلال [٢] " .

يجوز أن يرتفع " الضلال " على أنه بدل باعتبار معنى : " مـــاذا " لأن المعنى : النفى ، لأن الاستفهام فيه على معنى الانكار كأنه قيل : ما شئ بعد الحق إلاّ الضلال [٣] .

ويجوز أن يكون مبتدأ على تقدير استثناء مفرغ من حيث إنّ المعنى :

---

١) بعد ستمائة .

٢) يونس : ٣٢ .

٣) فى البحر المحيط ٥/ ١٥٤ " وماذا بعد الحق الا الضلال " وماذا ، معناه : النفى ولذلك دخلت إلاّ ، وصحبه التقرير والتوبيخ ، كأنـــه قيل : "ما بعد الحق إلا الضلال" فالحق والضلال لا واسطة بينهما ، اذ هما نقيضان فمن يخطئ الحق وقع فى الضلال . وماذا ، مبتـــــدأ تركبت " ذا " مع " ما " فصار مجموعها استفهاما كأنه قيل : أى شـــئ والخبر ، " بعد الحق " .

ويجوز أن يكون " ذا " موصولة ويكون خبرها ما ، كأنه قيل : ماالذى بعد الحق ، وبعد صلة ، انتهى كلامه البحر : ٥/ ١٥٤ .

يفهم مما سبق أن " ما " استفهامية على كل حال و "ذا" امـا أن تكون اسم اشارة مركبة مع " ما " على أنه مبتدأ وهو الظاهر فى الآية ، مثله قول الشاعر : ماذا التوانى على نار وقد خمدت : وقوله تعالى : " بعد الحق " خبر لـ " ماذا " واما أن يكون ما ـ استفهاميـــــة و " ذا " اسم الموصول كأنه قال : " مالذى " و " بعد الحق " صلته .

* الكلام على قوله تعالى : " فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنين وعشرين على قوله تعالى " فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون (١) " .

روى عن ابن ذكوان تشديد التاء وتخفيف النون (٢) وروى عنه تخفيف التاء واسكانها ، وفتح الياء وتشديد النون من تبع يتبع ، وليس فيها اشكال ، وانما الإشكال فى تخفيف النون .

ووجهه أن لا نافيه والفعل مرفوع على وجهين أحدهما : أن تكون جملة خبرية معناها : النهى كقوله تبارك وتعالى : تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذالكم خير لكم ان كنتم تعلمون (٣) وقوله تعالى : " ولا تعبدون الا الله (٤) .

---

١) يونس : ٨٩ .

٢) النشر : ٢٨٢/٢ ، وفى البحر المحيط ١٨٧/٥ ، وابن عباس وابن ذكوان بتخفيف التاء وتشديد النون ، وابن ذكوان أيضا بتشديد التاء وتخفيف النون .

وابن ذكوان ، هو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان ، مر ترجمته فى ص من هذه الرسالة .

٣) الصف : ١١ .

٤) البقرة : ٨٣ .

والوجه الثانى أن تكون الواو واو الحال (١) ، أى استقيما غير متهمين ، والجملة النفيية الفعلية يجوز فيها أن يأتى بالواو وضمير واو .

و قول من قال إنها نهيية وأن النون نون التأكيد الخفيفه كسرت ، أو النقيلة حذفت الاولى منهما ضعيف ، لا ينبغى أن تؤول قراءة الصحيحة عليه لأنه لم يثبت فى اللغة مثله ، والله أعلم .

---

١) وفى عمدة الحافظ لابن مالك ص ٤٨ ومن حذاق النحويين من يضمر مبتدأ بعد الواو أى فى قوله تعالى : " فاستقيما ولا تتبعان " وجعل الفعل المضارع خبره فيكون التقدير : قمت وأنا أحك عينيه و"فاستقيما وانتما تتبعان " .

قلت وهو اختيار ابن بابشاذ أيضا فى كتابه شرح المقدمة المحسبة ص ٢٠٩/٢١٠ .

ونسب صاحب البحر هذا الاعراب لأبى على الفارسى وكذا صاحب البيان فى كتابه الاملاء ما من به الرحمن ١/٢٣ ، البحر المحيط ٥/١٨٨ .

■ الكلام على قوله تعالى : فما كان جواب قومه إلاّ أن قالوا ■

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " فما كان جواب قومه إلاّ أن قالوا[١] " المراد في مثل هذه المواضع بما بعد إلا[٢] ، خصوصية المفعول[٣] فهو كالعلم في المعنى ، لأنك إذا حكيت القول بلفظه ومعناه أو بمعناه كان كالعلم في صحة وقوع المفردات إلاّ أنه قصد التعبير عنه باعتبار معناه فالمعروف ذكر قولٍ قبله كأنهم قصدوا إلى التنبيه على أنّ المراد مضمون الجملة ، فتقول في قولك : زيد حسن ، صدق أو كذب ؟ وما أشبه ذلك .

فاذا ثبت ذلك كان جعل مثله[٤] اسما لـ " كان " أوضح ، لأن الأعلام

---

١) وهذا : اخرجوا آل لوط من قريتكم إنهم أناس يتطهرون النمل : ٥٦ .

٢) أي : " أن والفعل " .

٣) وفي بعض النسخ : المقول .

٤) الضمير في "مثله" عائد إلى " أن والفعل " في قوله : " الا أن قالوا " لا خلاف بين النحويين في أنه إذا اجتمع المعرفة والنكرة فالمبتدأ به هو المعرفة ، لأنه المحكوم عليه ومن حق المحكوم عليه ألاّ يكون مجهولا أما إذا اجتمعت المعرفتان فكل واحدة منهما أولى بالتقديم سواء في باب الابتداء أم في باب كان وأخواتها .

ويرى بعض النحويين أنه إذا اجتمعت معرفتان قدم أعرفهما لأن المعارف على الدرجات ، وان لم ينص سيبويه على تقديم بعض المعارف على بعض لكن أبا علي الفارسي يقدم الأعلام على سائر المعارف ، ويتضح هذا في كتابه الايضاح قال في الايضاح والمعارف خمسة أشياء العلم

وما تنزل منزلتها أظهر فى التعريف من غير المضمرات فاذا حسن جعلهـــا اسما فى هذا المحل لم يستقم تقديمها على إلاّ لفظا ولا معنى .

أما المعنى فلأن المقصود : لا جواب إلاّ هذا ، ولو قدم لكان المعنى: ماهذا إلاّ جواب ، وهما مختلفان ، لأنه على المعنى الأول لو قدر أن لهم جوابا آخر لم يستقم منه ، وعلى المعنى الثانى لو قدر أنّ لهم الف جواب آخر لم يمتنع منـه .

أما من جهة اللفظ فلأنك لا تجد كان الناقصة داخلة على أن المصدريـة

نحو : زيد وعمرو والمضمر ، والمبهم وما دخله الألف واللام وما أضيف الى أحد هذه الأشياء ، انظر : الايضاح ص ٢٧٩ ، وانظر شرحه لعبد القاهر الجرجانى ٢/٩١٧ .

واذا ثبت هذا نقد اجتمع بين يدينا معرفتان فى الآية أحدهما قوله تعالى : " جواب قومه " والآخر قوله : الا أن قالوا فعلـــى قراءة الجمهور تقديم " أن والفعل " على المضاف وجعلها اسما لكـان والمضاف خبرها .

وقرأ الحسن وابن أبى اسحاق بالرفع فى " جواب قومه " أى جعلوا المضاف اسما لكان وما بعدها خبرا .

فالمصنف هنا رحمه الله يعلل ترجيح قراءة النصب على الرفع فـــى قوله تعالى : " جواب قومه " فضلا عن أن الجمهور قرؤوا بالنصـــب ويجعل " أن وما بعدها بمنزلة الأعلام ، ولا شك أن الأعلام أعرف مـــن الاضافة فى باب التعريف .

ماضرة ، ألا ترى أنك لا تقول : كان أن تقوم خيرا لك ، لأنهـــا لما كانت مصدرية شبهوها فى امتناع دخول عوامل الابتداء عليهـــا بأنّ المشددة المصدرية ، لأنها مثلها فى كونها حرفا مصدريا لا يوصل الا بجملة وانما تقرر ذلك تعيين النصب فى مثل قولـه عز وجل : فما كان جـواب قومه الخ ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : والنجوم مسخرات بأمره *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين على قوله تعالى : في النحل " والنجوم مسخرات بأمره (١) " .

لا يجوز أن ينتصب (٢) على الحال من معمول سخر ، لأنه لا يجوز أن يقال : ضربته مضروبا كما لا يقال : قمت قائما على أنه حال لأنه مفهوم من قوله : " قمت " فلا فائدة في قوله قائما (٣) ، وكذلك : ضربت مضروبا ، ولذلك اتفق على تأويل قولهم : قمت قائما في أنه من معنى :

---

١) النحل : ١٢ وقبلها : وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر : إلى قوله والنجوم مسخرات بأمره إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون .

٢) أي قوله : " مسخرات " .

٣) مذهب المصنف في مثل هذا أنه لا يجوز اعراب " قائما " حالا في قولك " قمت قائما " لأن الحال إنما تأتي لتقييد عاملها فقولك : جاء زيد راكبا فالركوب قيد للمجيء بخلافه في قولك : قمت قائما فإن " قائما " هنا لا يستقيم أن يكون مقيدا للقيام لأنه هو هو والشيء لا يقيد نفسه فوجب أن يعدل به إلى معنى المصدر أي قمت قائما أي قياما ومثل ذلك قول الشاعر : ولا خارجا من في زور كلام أي ولا يخرج خروجا .

وكذلك قوله تعالى : مسخرات فانه اسم المفعول من سخر فلا يجوز عنده أن تقع حالا لسخر لأنها بمنزلة " قائما " في قولك قمت قائما .

انظر : رأي المصنف في هذا في كتابه الايضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٢/ ٣٣٣ .

قمت قياما فكذلك قوله عز وجل " مسخرات " بعد قوله " سخر " لا يحسن فيه الحال لذلك ولا حالا مؤكدة ، لأن شرطها (١) مفقود ، وهو أن تكون

---

١) هذا الذى اشترطه المصنف فى حال المؤكدة ذكره الزمخشرى أيضا فى المفصل ، قال فى ص ٦٣ ، والحال المؤكدة هى التى تجئ على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها ، ومثل لهما بقوله : " زيد أبوك عطوفا " وكلامهما : (الزمخشرى والمصنف) فى تعريف الحال المؤكدة يشعر بأن ما جاء مؤكدا لعامله ليس حالا مؤكدة كقوله تعالى : " لا تعثوا فى الأرض فسادا " .

والصواب خلاف ذلك ، فالحال المؤكدة كما تأتى بعد الجملة الاسمية فكذلك يجوز أن تأتى بعد الفعلية .

قال الرضى فى شرح الكافية ٢١٤/١ " قوله : " ويجب فى المؤكدة أى يجب حذف العامل فى المؤكدة ، هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجئ إلا بعد الاسمية ، والظاهر ، أنها تجئ بعد الفعلية أيضا كقوله تعالى : " ولا تعثوا فى الأرض مفسدين وقوله : " ثم وليتم مدبرين " وقوله : " والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره " على قراءة النصب فى الأربعة . انتهى الرضى .

قلت : والذى حمل الزمخشرى والمصنف وغيرهما على اشتراط هذا الشرط ما وجدوه فى كتاب سيبويه من تمثيله للحال المؤكدة بقوله : " هذا زيد معروفا ، قال : ولا يجوز أن تذكر فى هذا الموضع الا ما أشبه المعروف ، لأنه يعرف ويؤكد ، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكده . سيبويه ٧٩/٢ .

وقال أبو على الفارسى فى الايضاح : والحال على ضربين ضرب منتقل وضرب غير منتقل كقولك فى الأول جاء زيد راكبا وفى الثانى : " وهو الحق مصدقا " .

مقررة لمضمون جملة اسمية .

ولا يحسن أن يكون مصدرا لمجيئه مجموعا ، والمصادر التى يراد بها المعنى الكلى لا تجمع ، فان حمل على قصد الأعداد كالتقبيل : مسخرة بمعنى تسخيرة ثم جمع " مسخرات " كما تجمع تسخيرات على إرادة أعداد المرات جاز على ما فيه من بعد .

والأحسن أن يكون منصوبا حالا بفعل مضمر واقعا على قوله تعالى : والشمس والقمر ، تقديره : وخلق الشمس والقمر مسخرات أو مفعولا ثانيا بمعنى وجعلها مسخرات ، أو يقدر الفعل بعد قوله " والنجوم " أو قبله على التأويلين كأنه خلقها أو جعلها مسخرات ، وحسن تقديره لما فى " سخر " من الدلالة عليه .

ومما يوضح ما ذكرناه قراءة من قرأ الشمس والقمر وما بعده بالرفع قراءة من قرأ " والنجوم مسخرات " بالرفع خاصة ، والله أعلم .

وقال ابن الشجرى فى أماليه ، ومن الحال قولهم : " هو زيد معروفا " فكل من سيبويه وأبى على وابن الشجرى ذكر الحال المؤكدة ومثل لها بجملة ذات اسمين معرفتين مؤكدة بحال بعدها وهى قوله : معروفا .

والصحيح ما قاله صاحب التصريح وغيره ، والمؤكدة ثلاثة أقسام ، اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى ، نحو : وأرسلناك للناس رسولا ، أو مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف كقوله تعالى : " فتبسم ضاحكا " " ولى مدبرا " واما مؤكدة لمضمون جملة قبلها هذا زيد معلوما .

انظر : التصريح للأزهرى ١ / ٣٨٧ .

* الكلام على قوله تعالى : وان جاهداك على أن تشرك بى *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " وان جاهداك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم (١) " .

لا يستقيم أن يكون " ماليس لك به علم " بدلا ، لأمرين أحدهما : أنه يقال : أشرك زيد كذا بكذا ، أى : جعله شريكا له ، وهم كانوا يجعلون شركاء لله كما قال تعالى : " وجعلوا لله شركاء (٢) " ومنه قوله حكاية عن ابليس : " انى كفرت بما أشركتمون من قبل (٣) " أى بجعلكم (٣) اياى شريكا .

وأما قوله " وكفرنا بما كنا مشركين (٤) " فانما عدى بالباء لتقدمه على اسم الفاعل كما تقول : " أنا بالله مستعين " .

والثانى أنه لو جعل بدلا لكان من بدل الغلط ، والقرآن مبرأ من ذلك ، لأنه لا يستقيم فيه نوع من أنواع البدل وذلك واضح .

فالوجه أن يقال انه مفعول " تشرك " ولو جعل " مشرك " بمعنى تكفر وجعلت " ما " نكرة موصوفه ، أو بمعنى : الذى ، بمعنى كفرا أو الكفر ويكون نصبا على المصدر لكان وجها حسنا ، والله أعلم بالصواب .

---

١) لقمان : ١٥ .
٢) الانعام : ١٠٠ .
٣) ابراهيم : ٢٢ (ا) فى " ج " و ع بجعلهم والصواب بجعلكم لأن الكلام على الخطاب .
٤) غافر : ٨٤ .

* الكلام على قوله تعالى : فاستجبنا له فنجيناه من الغم *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين على قوله تعالى : "فاستجبنا له ونجيناه (١) من الغم وكذلك ننجي المؤمنين (٢)" .

على قراءة ابن عامر وعاصم (٣) لا يظهر فيها وجه مستقيم فمن وجهها على أنه (٤) ماض بني لما لم يسم فاعله فضعيف من حيث اسكنت الهاء ومن حيث نصب المفعول به الصريح وأقيم المصدر لما لم يسم فاعله مقام فاعله .

ومن وجهها أنه مضارع " أنجى " ، ادغمت النون في الجيم فضعيف من حيث ان النون لم يثبت ادغامها في الجيم وإنما تخفى فيها لا تدغم فادغامها فيها بعيد (٥) .

---

١) الأنبياء : ٨٨ .

٢) في النشر : ٣٢٤/٢ واختلفوا في " ننجي المؤمنين " فقرأ ابن عامر وأبو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم على معنى : ننجي ثم حذفت احدى النونين تخفيفا كما جاء عن ابن كثير وغيره قراءة : " نزل الملائكة " على حذف النون الذي هو فاء الفعل في ننزل .

٣) " ومن حيث نصب المفعول " أي : المؤمنين في الآية .

٤) قوله : " أقيم " معطوف على " بني " السابق .

٥) وهو اختيار ابن جني أيضا قال في الخصائص ١/٣٩٨ ، وأما قراءة من قرأ : "وكذلك نجي المؤمنين " فليس على اقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح عندنا ، لأنه على حذف احدى نوني ننجي ، كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قوله تعالى : " تذكرون " أي تتذكرون ويشهد لذلك أيضا سكون لام نجي ، ولو كان ماضيا لانفتحت اللام في الضرورة ، الخصائص : ١/٣٩٨ .

ومن وجهها على أنها مضارع نجد ، لزمه حذف النون الثانيـــــة وحدها لا يحذف فلا يقال فى مضارع نَسِيَ : نَسَى ولا فى مضارع نَـزَل: نَزَل ، وتشبيههم إياها بالتاء فى " تتفعل " و " تتفاعل " غير مستقيم لاختلاف الحركات هنا واتفاقها ، ثم لو وافقت فلا يثبت حذف النـــون بمجرد القياس على حذف التاء . والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : ونزعنا ما فى صدورهم من غل *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : " ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا (١) " .

من قال إنها (٢) حال من الضمير فى " جنّات " فهو ضعيف للفصل بين الحال وصاحبه بالجمل المتعددة (٣) ، لأنّ قوله : " ادخلوها " جملة وقوله : " ونزعنا " جملة (٤) .

ومن جعلها حالا من الضمير فى " آمنين " فهو أضعف ، لأنّ " آمنين " فى سياق " ادخلوها " وادخلوها معمول للقول المقدّر أى يقال لهم : ادخلوها بسلام آمنين ، فإذا جعلت " إخوانا " حالا من الضمير فى " آمنين " وجب أن يكون فى سياق القول فتكون فاصلا بين ما هو كالمفعول الواحد بالأجنبى وهو جملة " ونزعنا " لأنّ الجملة المقولة وإن تعدّدت أجزاؤها فى حكم المفعول الواحد أو المصدر فإذا قطعت بعض أجزائها عن بعض كنت كالفاصل بين جزء المفعول وجزئه الآخر ، هذا ويلزم منه ما لزم

---

١) الحجر : ٤٧ وقبلها : ان المتقين فى جنات وعيون ادخلوها بسلام آمنين ونزعنا ... الخ .

٢) أى قوله : اخوانا .

٣) الحال فى الأصل وصف لصاحبه فكما لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف فكذلك لا يجوز الفصل بين الحال وصاحبه .

٤) لقد مر اعرابه لهذه الآية وفصلنا الكلام فيها بما فيه الكفاية .
انظر : صفحة ٣١ من هذه الرسالة .

فى الأول من الفصل بين الحال وصاحبه بالجملة الأجنبية التى هى "ونزعنا".

نعم لو جعل " ادخلوها بسلام " هو المقول القول دون " آمنين " وجعل " آمنين " حالا من الضمير فى " جنات " وجعل " اخوانا " حالا من الضمير فى " آمنين " اندفع الضعف بالوجه الأول ولكن يجئ ضعف من جهة أن المفهوم من " آمنين " أنه حال من الضمير فى " ادخلوها " فاذا جعل حالا من الضمير فى " جنات " لزم خروجه عن هذا الظاهر.

ومن جعلها حالا من ضمير الفاعل فى " ادخلوها " فالكلام فيه كالكلام فيما تقدم سواء. والله أعلم.

* * *

* الكلام على قوله تعالى : أمن لا يهدى .. الخ *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين (١) على قوله تعالى : " أمن لا يهدى إلّا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون (٢) " .

قرأ ابن كثير (٣) وورش (٤) وابن عامر (٥) " يهدى " بفتح الياء والهاء وتشديد الدال (٦) .

وأصله يهتدى ، مضارع اهتدى ، والعرب تدغم تاء الإفتعال فى مثله ومقاربه ادغاما غير لازم .

أما فى المثل فلأنها كالمنفصل فان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها .

وأما فى المقارب فواضح ، فإذا قصدوا إلى الإدغام أسكنوا التاء وقلبوها دالا لأجل الادغام فاجتمع الساكنان الهاء والدّال ففتحوا (٧) الهاء لالتقاء الساكنين .

---

١) بعد ستمائة .
٢) يونس : ٣٥ .
٣) هو عبدالله ابن كثير المكى مر ترجمته فى صفحة ٦٣ .
٤) هو رواية نافع ووفاته سنة سبع وتسعين ومائة ولم أجد له ترجمة وافية . انظر : النشر ١/١١٢ .
٥) هو أبو عمرو عبدالله بن عامر اليحصبى أحد السبعة يقال انه أخذ القرآن عن عثمان بن عفان وقرأ عليه ، وهو فى الطبقة الاولى من التابعين من أهل دمشق وتوفى بها سنة ثمان عشرة ومائة ١١٨هـ ترجمته فى الفهرس : ٤٤ .
٦) وهى قراءة ابن محيص أيضا ، انظر : البحر المحيط ٥/١٥٦ .
٧) سقط فى " ع " .

وخصت بالفتح تنبيها على حركة ما اسكن للادغام كما ضموا [١] فـــى " يَرُدُّ " وكسروا فى " يفِرّ " وفتحوا فى : " يَمَضّ " وأصله : يردد ويفـــرر ويمضض وهذه أوضح قراءات التشديد فى هذا الحرف .

وقرأ حفص يَهِدِّى ، بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال وأصله كما تقدم والادغام كالادغام [٢] الا أنه كسر الهاء للالتقاء الساكنين ولم يـــراع ذلك الأصل المتقدم من حيث كان ذلك الاصل المتقدم للتنبيه على مـــا تختلف حركته ، لأن عيـــن الفعل تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة فلو لم يفعلـــوا ذلك لأدى الى اللبس بخلافه ههنا فان تاء الافتعال لا يلبس أمرها فـــى أنها بالفتح فلا حاجة الى التنبيه عليها فلذلك كسر الأول من الساكنيـــن على اصل الساكنين [٣] .

وقرأ أبو بكر [٤] مثل حفص إلاَّ أنَّه يكسر الياء ، ووجهه كوجه وكســـر الياء لا تباع الهاء لما فى الهاء من الخفاء فلما كسرت أشبهت الياء فكسر ما قبلها لذلك .

وقرأ أبو عمرو وقالون : يَّهدى ، بفتح الياء واخفاء فتحه الهاء وتشديد الدَّال ، وأصله أيضا يهتدى ، وعله الادغام كما تقدم إلاَّ أنَّه لم يمكـــن فتحة الهاء ولم تهق ساكنة جمعا بين أصلها وعارضها لأنَّ أصلهـــــا

---

١) فى " ب " فتحوا " وهو خطأ لان مضارع رد بالضم : يرد لا بالفتح .
٢) " ب " و " ح " الادغام وهو خطأ .
٣) أى على أصل القاعدة فى التخلص من التقاء الساكنين أى يكسر الحرف الأول من الساكنين .

الإسكان والعارض يقتضي التحريك فسلك أمر بين أمرين لا مكانه ولم يسلك ما يسلك في " يرد " لما تقدم من أنّ الحركة ثم مقصودة بالمحافظـــــة بخلافها ههنا .

وبعض القرآن يترجم له في قراءتهما بسكون الهاء ، وهو ضعيف لما يؤدّي اليـه من التقاء الساكنين (١) .

وقرأ حمزة والكسائي يَهدي ، بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيف الدال (٢) وهو مضارع هدى ، فلا اشكال فيه ، والاستثناء مفرغ لأن المعـــــنى : أمن لا يهدي بسبب من الأسباب الا بأن يهدي والقياس مجيء الباء في مثله ، مثل قولك : ما مرت إلاّ بزيد ، إلاّ أنّه حسن حذفها ههنـــا لمجيئها مع أنْ ، وحروف الجر تحذف مع أنْ وأنّ وتثبت قياسا مطّـــردا فلذلك حسن الحذف ، والله أعلم .

---

١) قال أبو جعفر النحاس في اعراب القرآن : ٥٩/٢ والقراءة الثانية التي رواها قالون عن نافع ، "فتح الياء واخفاء فتحة الهاء أو اسكانها "وتشديد الدال ، فيها الجمع بين الساكنين وهذا لا يجوز ولا يقدر أحد أن ينطق به .
انظر : هذه القراءات في البحر المحيط ١٥٦/٥ .

٢) البحر المحيط : ١٥٦/٥ .

* الكلام على قوله تعالى : ما يتذكر فيه من تذكـــر *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين وستمائة ، على قوله تعالى : " ما يتذكر فيه من تذكر (١) " .

لا يستقيم أن يكون ما ، نافية ، لوجهين من حيث اللّفظ ومن حيث المعنى .

أما اللّفظ فلأنّها يجب قطعها عن " نعمركم " من حيث إن " نعمركم " لا يجوز أن يكون النفى من معموله وهو خلاف الظّاهر وأيضا فإنّ الضميـــر يرجع إلى غير مذكور فى قوله : " فيه " .

وأمّا من حيث المعنى ، فلأنّ قوله تعالى : " أو لم نعمّركم " إنّما سيق لاثبات التّعمير ، وتوبيخهم على تركهم التّذكير فيه فإذا جُعِلَ قوله : " ما يتذكّر (٢) " نفيا ، كان فيه اخبار عن نفى تذكير متذكّر فيه ، فظاهره علـــى ذلك نفى التعمير ، لأنه إذا كان زمانا لا يتذكّر فيه متذكّر لزم ألاّ يكون تعميرا وهو خلاف قوله : " أو لم نعمركم " ، والله أعلم بالصواب .

---

١) فاطر : ٣٧ " أو لم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير فذوقـــوا فما للظالمين من نصير " ٣٧ .

٢) يجوز أن يكون ما ، فى الآية مصدريه زمانية ، كأنه قال : مدة يتذكر فيـــه متذكر ، عند من يجيز وقوع ما ، زمانية كأبى على الفارسى وأبى البقاء وابن برى وابن مالك وأبى شامة ، انظر : املاء ما من به الرحمن ٢ / ١٠٤ ، والمغنى : ١ / ٣٣٥ ، والتسهيل : ص ٣٨ .

ويجوز أن تكون ما هنا نكرة موصوفة والمعنى : أو لم نعمركم عمرا يتذكر فيه فيكون جملة " يتذكر فيه " صفة لموصوف محذوف أو لمصدر محذوف . وهو اختيار بعضهم ، وهو الوجه لأنهم اشترطوا للمصدرية الظرفية أن توصل فى الغالـــب بفعل ماضى اللّفظ مثبت أو مضارع منفى بلم . انظر التسهيل : ٣٧ / ٣٨ .

* الكلام على قوله تعالى : وما نريهم من آية الا هى أكبر من أختها *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين على قوله تعالى : " وما نريهم من آية إلاَّ هى أكبر من أختها (١) " .

قد استشكل من جهة أنَّ أفعل التفضيل إذا نسب إلى شئ وجب أن تكون فيه زيادة على المفضَل عليه ، فلا يستقيم أن يقال : الزيد ان كلَّ واحدٍ منهما أفضل من الآخر لما يؤدى اليه من اثبات الزيادة ونفيها فى كلّ واحد منهما .

فقوله تعالى : " هى أكبر من أختها " شاملٌ للجميع فيلزم أن تكون كل واحدة منها أكبر من الاخرى ، وذلك يؤدى إلى أن تكون أكبر وليس بأكبرَ .

والجواب عنه (٢) من وجوه ، أحدهما : أن يكون المراد انما يأتى أكبر مما تقدَم ، فيكون المراد بقوله : " من أختها " ، أى من اختها المتقدمة عليها (٣) .

الثانى أن يكون المراد : "إلاَّ هى أكبر من أختها" من وجهٍ قد يكون الشيئان كل واحد منهما أفضل من الآخر من وجه .

---

١) الزخرف : ٤٨ .

٢) سقط " عنه " فى " ح " .

٣) وفى المعانى للفراء ٣ / ٣٥ وقوله : " وما نريهم من آية إلاَّ هى أكبر من أختها " يريد من الآية التى مضت قبلها .

الثالث ، أن يراد إلاّ هى أكبر من أختها عندهم وقت حصولها لأن لمشاهدة الآيه أثرا فى النفس عظيما ليس للغائب منها (١) وإن كان الغائب أكبر فإن الإنسان يعظم عنده مشاهدة عصا تنقلب حية أكبر من عظم علمه بأنها تنقلب حية ، وإن كان انقلابها حية أعظم فى التحقيق وإنما المشاهدة لها أثر فى تعظيم الشئ فى النفس ، والله أعلم بالصواب .

---

١) هذا الأخير منسوب فى البحر لابن عطية .
انظر : البحر المحيط : ٨/٢١ .

* الكلام على قوله تعالى : فلعلك تارك بعض ..الخ *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : " فلعلّك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك[١] " .

ألفاظ التوقع إذا وردت من الله تعالى فهي محمولة على التوقع من المخاطب ، كقوله تعالى : " لعلّه يتذكر أو يخشى[٢] " بمعنى : إذهبا على توقعكما ذلك .

وقوله تعالى : " فلعلّك تارك[٣] " بمعنى أن التوقع منك للترك حاصل لأجل هذه الملّة والتعنت المذكور ، وهو قولهم : " لولا انزل عليه كنز أو جاء معه ملك[٤] " ، والله أعلم .

---

١) هود : والآية بتمامها : فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وضائق به صدرك أن يقولوا لولا انزل عليه كنز أو جاء معه ملك انما أنت نذير والله على كل شئ وكيل . ١٢ .

٢) طه : ٤٤ .

٣) الآية السابقة من سورة هود .

٤) نفس الآية المتقدمة .

انما وجب تأويل الآية على أن التوقع من المخاطب لا من الله لأن الله لا تخفى عليه خافيه في السماء ولا في الأرض فهو عالم ما كان وما يكون وما لم يكن وما لو كان كيف يكون ، فإذا بقي الآية على حقيقتها ناقضت كونه سبحانه عالم بكل شئ .

* الكلام على قوله تعالى : ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين [١] على قوله تعالى : " ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير [٢] " .

إن قيل قد علم أنه لا يقع إلاّ ما أراده الله تعالى ، وما يريده الله تعالى متحقق في علمه فكيف يستقيم أن يفعل من علم الغيب ما لم يكن فاعلا له لو لم يعلم ؟ .

فالجواب أن ما علمه [٤] الله وأراده أنّ الأفعال لا تقع من العالم بها في الغالب إلاّ ما هو نفع له غير مضر ، فاستقام أن يقال : لو كنت أعلم الغيب ، لأنه كان يكون القدر من أفعاله أكثرها ما هو خير له ، فكأنه قيل : لو كنت أعلم الغيب لكان الواقع منّي من الأفعال أكثرها خير لي ، والله أعلم .

---

١) بعد ستمائة .

٢) الأعراف : ١٨٨ .

٣) سقط " من " في " ع " .

٤) عبارة " ع " ان ما علمه .

* الكلام على قوله تعالى : ثم استخرجها من وعاء أخيه *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين [١] على قوله تعالى : " ثم استخرجها من وعاء أخيه [٢] " .

إنما حسن إظهار " الوعاء " وكان القياس أن يقال [٣] : ثم استخرجها منه ، لتقدم الذكر ، لأنه لو قيل : " ثم استخرجها منه " لأوهم أن يكون الضمير للأخ نفسه فيصير كأن الأخ كان [٤] مباشرا بطلب خروج الوعاء ولم يكن الأمر كذلك لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبية فأعيد بلفظ الظاهر لنفي هذا التوهم .

وإنما لم يضمر " الأخ " فيقال : ثم استخرجها من وعائه لأمرين : أنّ ضميرا لفاعل في استخرجها ليوسف عليه السلام ، فلو قال : من وعائه لتوهم أنه ليوسف ، لأنه أقرب مذكور فأظهر رفعا لذلك .

الثاني أن الأخ مذكور مضاف إليه ولم يذكر فيما تقدم مقصورا بالنسبة الأخوية فلما احتيج إلى إعادة ما أضيف إليه أظهر أيضا ، والله أعلم .

---

١) بعد ستمائة .

٢) وقبلها : " فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه " : ثم استخرجها من وعاء أخيه ، سورة يوسف عليه وعلى نبينا السلام : ٧٦ .

٣) عبارة ح وع " أن يقول " .

٤) سقط " كان " في " ح " .

* الكلام على قوله تعالى : واذكروه كما هداكم ... الخ *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة [١] على قوله تعالى : "واذكروه كما هداكم وان كنتم من قبله لمن الضالين [٢] " .

الأحسن أن يكون الضمير في قوله " من قبله " يعود على الهدى لِما دلّ عليه قوله تعالى : " هداكم "والكاف نعت لمصدر محذوف أى : ذكرا مثل ما هداكم وإن كان الفاعلان [أ] خاصين باعتبار أمر عام اشتركا فيه وهو الإحسان كأنه قيل : كما أحسن إليكم أحسنوا مثل قوله تعالى : وأحسن كما أحسن الله إليك [٣] ، إلاّ أنه عُدِل عن العام إلى الخاص لقصد تفهيم [٤] خصوصية المطلوب وتنبيها على خصوصيةَ السَّبب ، والله أعلم .

---

١) بعد ستمائه .

٢) البقرة : ١٩٨ .

٣) القصص : ٧٧ .

٤) في (ب) توهيم .

أ) الظاهر أن المقصود بـ " الفاعلان " في قول المصنف الضميران من قوله : " أحسن " وأحسنوا أو الضمير في " أحسن " في الآية ولفظ الجلالة .

* الكلام على قوله تعالى : وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى ..الخ *

قال أيضا مليا بدمشق سنة عشرين وستمائه على قوله تعالى : " وأن ليس للانسان إلاّ ما سعى(١) " وقوله تعالى : (٢) " وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم (٣) " .

أنّ في الموضعين مخففة من الثقيله ولا يجوز التصويض فيها (٤) وإن كانت إنّما دخلت على الفعل لأمور ، أحدها : أنّه لا يصحّ دخول حرف التعويض عليها بوجه ما ، فلم يجز إدخالها عليها ههنا .

أما امتناع السّين ، وسوف ولا فلأنها حروف استقبال وهذه (٥) ماضية .

وأمّا امتناع " قد " في " ليس " فلأنها لتقريب الماضي من الحال و"ليس" لنفي الحال ، ولأنّ معناها الإثبات " وليس " نفي فكانا متضادين .

فإن قلت : فقد قالوا : " قد انتفى الشّيء " فأدخلوها على فعل معناها : نفى ؟ .

قلت : الجملة في " ليس " في المعنى هي الجملة الاسمية والمقصود منها نفي الخبر بها عن المبتدأ ، وليس مقصودة في الحقيقة بالاخبار بهما وبفاعلها ، ألا ترى أنّك لو قلت : "ليس زيد " لم يكن كلاما فلو دخلت "قد "

---

١) النجم : ٣٩ .
٢) زيادة في الأصل .
٣) الأعراف : ١٨٥ .
٤) أي في الآية وسيأتي بيان ماهو المراد بالتعويض أو حروف التعويض .
٥) الظاهر أنه يقصد " ليس " و " عسى " .

على هذه الجملة لوجب أن يتحقق نفى ماهو المقصود بالانتفاء ، وهو الخبر فيصير نافيا مثبتا .

وأما " قد انتفى الشئ " فليس من ذلك ، ألا ترى أن قولك : قد انتفى الشئ كلام مستقيم ، فاذا قلت : قد انتفى ، فإنما أردت تحقيق ذلك الفعل الذى معناه نفى فظهر الفرق بينهما .

وأما امتناع " قد " على " عسى " فلأنها (١) لتقريب الماضى من الحال و " عسى " لا تكون إلاّ لتقريب (٢) فى المستقبل فكانا متضادين ، ولأنهـــا

---

١) فى (ع) فلأن قد يتكرار (قد) .

٢) ويفهم مما سبق أن المراد بحروف التسويف عند المصنف سوف والسين وقد ولا .

٣) وفى الكتاب ١٥٧/٣ وتقول : عسيت أن تفعل و " أن " هاهنا بمنزلتها فى قولك : قاربت أن تفعل ، أى قاربت ذلك ، وبمنزلة : دنوت أن تفعل .

وقال المبرد : فمن تلك الأفعال " عسى " وهى لمقاربة الفعـــــل المقتضب ٨٦/٣ .

فظاهر كلام المصنف هنا يوافق كلام سيبويه والمبرد فى " عسى " أى إذا قلت : " عسى زيد أن يقوم " فيه معنى القرب والدنو أى قرب المطموح أو المشفق لأن " عسى " معناها للطمع أو الإشفاق ، الطمع فى الخير والاشفاق على الشر ، تقول " عسى أن أحج " " وعسى أن أرسب " .

وذهب بعضهم إلى أنّ " عسى " ليس فيه معنى القرب والدنـــو قال الرضى فى شرح الكافية ٣٠٣/٢ الذى أرى أن " عسى " ليس مـــن أفعال المقاربة ، إذ هو طمع فى حق غيره تعالى ، وإنما يكون الطمـــع

تقرب ما لو لم يدخل عليه لكان معناه محتملا فى زمان القرب والبعد ، ولا دلالة لـ " عسى " على الزمان فلا معنى لدخول " قد " عليهـــا ولأنَ المقصود الجملة الاسميه فالخبر فى الحقيقة هو خبر المبتدأ .

فإن قلت قد استقلت " عسى " مع فاعلها كلاما فى قولك : " عسى أن يقوم زيد " فمقتضى هذا التعليل أن تدخل " قد " ؟ .

قلت : ليس المقصود أيضا بالخبر ههنا إلاَ بالجمله الواقعة بعد " عسى " وهى وإن كانت فى صورة الفعليه فالمعنى فيها على الإسميه ، والمعنى فيهـا كمعنى : " عسى زيد أن يقوم " سواء والمقصود " زيد يقوم " فالأصـــل عسى زيد يقوم ، فلما التزموا دخول " أن " لمعنىً اقتضاها ، قدَموا تـــارة الفعلَ على الإسم ليصحَ دخول "أن" عليه .

فقالوا : " عسى أن يقوم زيد " وأبقوها تارة أخرى على نظمها الأصلى وأدخلوا " أن " على الفعل مؤخرا فقالوا عسى زيد أن يقوم فصار حكـــم " عسى زيد أن يقوم " " وعسى أن يقوم زيد " سواء .

الثانى : ولو سلَم صحة دخول حرف التسويف على هذه الأفعال فـى غير هذا الموضع لم يلزم فى هذا الموضع وذلك أن دخولها إنما كان للفرق بين المصدرية والمخفَفه ولا تلبس هذه بالمصدريه ، لأنها لا تدخل عليها .

فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو مالا يوثق بحصوله وقال أيضا ٣٠٣/٢ وكذا قالوا أصل معنى : عسى أن يخرج زيد قرب أن يخرج زيد أى خروج زيد ثم قال وفيه نظر اذ لم يثبت فى "عسى" معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا .

وانما امتنع دخولها عليها لأمرين : أحدهما : أنها إنما تدخل على ما يخبر عنه فى التحقيق أو يخبر به وهى فى الحقيقة ليست مقصودة بالاخبار عنها ولا بها ، ألا ترى أن قولك : " يعجبنى أن تقوم " المقصود الاخبار عن القيام بالاعجاب ، وإذا قلت : " عسى زيد أن يقوم " فالمقصود الإخبار عن " زيد " بالقيام ، وإنما دخلت " عسى " لتقريب المرجوّ كدخول لعلّ .

الثانى :" أنّ " المصدريّة إنّما تدخل فى موضع يَسهُل الفعلُ معها إلى مصدره ، وليست لهذه مصادرُ تسهل إليها .

الأمر الثالث : من الأول أنّ هذه الأفعال غير متصرفة لتضمنها معنى الحروف فى التحقيق فأجريت مجرى الحروف فى امتناع دخول الأفعال كامتناع دخولها على الحروف ، والذى يحقق قربها من الحروف اختلاف العلماء فى كونها من باب الحروف ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : فقليلا ما يؤمنون *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " فقليلا ما يؤمنون (١) " .

يحتمل وجوهـــا أحدها أن تكون ما ، زائدة ، أى يؤمنون قليلا ومعنى القلّة ههنا النّفى على مذهب قول العرب : " قلّ ما يقول ذلك (٢) " أى : " ما يقوله " ولذلك امتنع قلّ سيرى حتى أدخلُها بالرّفع ووجب النّصب ، كما امتنع الرّفع فى قولك : ما سرت حتى أدخلُها ووجب النّصب .

الثانى : أن تكون فى مثل قولك : اضربه ضربا ما . للتقليل بمـــد التقليل ، والوجه فى الاعراب كما تقدّم سواء .

الوجه الثّالث : أن تكون ما ، نافية و " قليلا " إمّا وصف لمصدر وإمّـا وصف لظرف وفيه ضعف من حيث إنّ ما بعد (ما) لا يعمل فيما قبلها وهو فـــى المصدر أضعف منه فى الظّرف ، ويضعفه أيضا فى الظّرف من حيث إنّه انضم إليه حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه كما ضعف : سير عليه طويلٌ لمّا انضم

---

١) البقرة : ٨٨ .

٢) وفى المغنى : ١ / ٣٥٠ ، ما محتمله لثلاثة أوجه ، أحدها ، للزيـــادة فتكون اما مجرّده تقوية الكلام مثلها " فبما رحمة من الله لنت لهم " فتكـون حرفا باتفاق وقليلا فى معنى النفى مثلها فى قوله :

قليل بها الأصوات إلّا بغامها ، وإمّا لإفادة التقليل : مثلها فـــى قولك : أكلت أكلاً ما ، فعلى هذا فيكون تقليلا بمعد تقليل .

والوجه الثانى ، النّفى وقليلا ، نعت لمصدر محذوف أو ظرف محذوف أى ايمانـا قليلا أو زمانا قليلا ، وأجازه بعضهم ، ويرده أمران ، أحدهما : أن ما ، النافية لها الصّدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

إلى حذف الموصوف جعله في موضع فاعل ، ولم يضمر " سير عليه طويلا " ولا : سير عليه زمان طويل كما لم يكن في واحدة منهما إلا أحدهما ، ووجهه أنهما مشبهة بليس(١) فجاز أن يتقدم معمول ما بعدها عليها كليس .

ويجوز أن تشبه بلن (٢) حتى لا يفرق بينهما وبين أن بالفعلية ، فيقال حرف النفي لا يغير معنى الظهر فجاز أن يتقدم عليه معمول ما بعده قياسا على لن في قولك : " زيدا لن أضرب " وإذا تقدم معمول ما بعد لن وهي عاملة فيه كان معمول " ما " أجدر ، إذ لا عمل لها فيه .

ويجوز أن يكون " قليلا " حالا (٣) من فعل محذوف دل عليه ما قبله كأنه قيل : بل لعنهم الله بكفرهم فأبعدوا أو فأخزوا أو نحوه في حال كونهم

---

١) فيه نظر ، لأن " ليس " نفسها اختلف في جواز تقديم معمولها عليها .

٢) قلت : على مذهب الخليل القائل بأن أصل " لن " لا أن لا يجوز لأن معمول أن لا يتقدم عليها ، وأجاب بعضهم بأن لـ " لن " حالا بعد التركيب مغايرا لها قبل التركيب فلذا صح أن يمتنع تقديم معمولها عليه بعد التركيب بخلافه قبل التركيب .

٣) وفي البحر المحيط : ١/٣٠١ .
وعلى مذهب سيبويه انتصابه على الحال التقدير فيؤمنون أي الايمان حال قلته .

وهذا الرأي قاله المصنف في اعراب " قليلا " حالا ذكره أيضا ابن هشام في المغني : ١/٣٥ .

قليلا ايمانهم ، وهذا الوجه أقعد في المعنى(١) وما علمت أحدا قاله ، والله أعلم .

---

١) قال صاحب كتاب ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه طارق عون تعقبها على قول ابن الحاجب " وهذا الوجه أقعد في المعنى وما علمت أحدا قاله ، قال طارق عون ص ٢٠٣ من كتابه " ولو لم يقله لكان أولى إذ ليست المسألة عنده في هذا التخريج مسألة نحو ، وإنما هو تفسير وافتعال أحكام ، وزعم أن الوجه في " قليلا " أن ينتصب بـ يؤمنون وأن ما ، زائدة وزعم أن هذا الاعراب أولى ويغني عن الحذف والتقدير والتعمل وأنه أدل على المعنى وأوضح . ابن الحاجب النحوي ص ٢٠٣ .

قلت : هذا الذي قاله طارق عون فيه تحامل سافر على المصنف ويكاد يكون هذا ديدنه في مواضع من كتابه .

فالمصنف هنا لم يصنع شيئا غير أنه سرد الأوجه الجائزه في اعراب الآية بدليل أنه ذكر ما ذكره طارق في أول كلامه في الآية ، أي انه يجوز أن تكون ما ، زائدة ، ثم ان الحذف الذي استنكره طارق ان سلم أن الحذف والاضمار على خلاف الأصل إلا أننا لا نسلم هنا أنه غير جائز لأن الحذف الذي ينكره النحاة الحذف بلا دليل فاذا كان هناك دليل الحذف جاز أن يقال بالحذف ، والمصنف هنا صرح بدليل الحذف .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك *

وقال أيضا معليا بالقاهرة سنة خمس عشرة وستمائة على قوله تعالى : " وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك(١) " .

قال : " إذ " في أصل وضعها للماضي فكيف يستقيم أن تكون ظرفا لـ " سيقولون " مع كونه مستقبلا في قوله " وإذ لم يهتدوا به فسيقولون " لأنه يصير المعنى : أنهم يقولون في المستقبل في زمانٍ قد مضى ، وذلك مستحيل .

فالجواب من أوجه ، أحدها ، أن يقدر متعلَّق تتعلق به " إذ " فيكون التقدير : وإذ لم يهتدوا جحدوا أو كفروا (٢) أو ما أشبهه ثم استوقف ذكر ما يقولونه في المستقبل وأتى بالفاء إيذانا بأنه مسبب عما قُدِّر متعلقا لـ " إذ " .

الثاني ، أنَّ " إذ " وإن كانت لِما مضى فما ذكر بعدها مستمرٌّ فصار فيها شائبتان : شائبة تقتضي المضي لوقوع ذلك وشائبة تقتضي الاستقبال لاستمراره فعبر بـ" إذ " باعتبار المُضِيِّ لتحققه وعلق فسيقولون باعتبار استمراره لأنه مستقبل في المعنى .

---

١) الأحقاف : ١١ .

٢) وهو قول الزمخشري أيضا في الكشاف : ٥١٩/٣ وأبي البقاء في املاء ما من به الرحمن ٢٣٤/٢ وأبي حيان في البحر ٥٩/٨ فقدر كل من الزمخشري وأبي البقاء وأبي حيان متعلق المحذوف بـ " ظهر عنادهم " أي إذ لم يؤمنوا ظهر عنادهم ، وتقدير المصنف جحدوا أو كفروا .

الثالث ، أن تكون متضمنة معنى الشرط[1] بدليل دخول الفاء بعدها وكونها في معنى " إذا " وذلك إنما يكون للشرط فكأنّ المعنى : إذا لم يهتدوا به فسيقولون وحسن التعبير بإذ ، دلالة بها على تحقيق ذلك لأنها في أصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للماضي ، وكذلك قوله تعالى : فإن لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة[2] تتدبر الوجوه كلها كما تدبرت فيما تقدّم ، والله أعلم بالصواب .

---

١) وهو خلاف مذهب سيبويه في أن " اذ " وحدها لا تكون شرطيا حتى ينضم إليها " ما " وكذلك " حيث " تقول : إذ ما وحيثما .
انظر : الكتاب ١/٤٣٢ .

٢) المجادلة : ١٣ .

* الكلام على قوله تعالى : وليس الذَّكر كالأنثى *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين وستمائه على قوله تعالى : " وليس الذكر كالأنثى (١) " .

يجوز أن يكون وليس الذَّكر مثل هذه الأنثى فتكون الالف واللام في " الانثى " للمعهود السابق وتكون الألف واللام في " الذكر " للمعهود الذهني .

الثاني : أنَّ المراد نفي التسويه بينهما فلا فرق بين تقديم الذَّكر أو تقديم الأنثى ولذلك قال تعالى : " ليسوا سواء (٢) واذا كان المعنى على ذلك فلا فرق في التقديم والتأخير لصحَّة الاتيان بهم جميعا بلفظ الجمع وكل ما صح فيه لفظ الجمع صح في مفرداته التقديم والتأخير .

الثالث : أن يكون المعنى على الرد لمن قال : الذَّكر كالأنثى ، فجوابه أن يقال : ليس الذَّكر كالأنثى وكان ذلك المقدر على طريقة من يأخذ الأعلى فيجعله المشبه (٣) عند قصد التسوية قصدا للمبالغة فجاء الرد على نحو ماقدر ، والله أعلم بالصواب .

---

١) آل عمران : ٣٦ .

٢) " " : ١١٣ .

٣) وهو ما يعرف عند علماء البيان بـ " التشبيه المقلوب " .

* الكلام على قوله تعالى : حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنين وعشرين (١) على قوله تعالى : حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها (٢) * .

إنما أعيد ذكر الأهل بلفظ الظاهر ، لأحد أمرين أحدهما : أن استطعما صفة لقرية فلا بدّ من ضمير يعود من الصفة الجملية إليها ولا يمكن عوده إلا كذلك ، لأنه لو قيل : استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز ، إذ القرية لا تُستَطعَم حقيقة فلما لم يكن بدّ من ذكر الضمير العائد إلى القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف ولا يمكن ذكر المضاف مضمرا لتعذر إضافة المضمر تعيّن ذكره ظاهرا ، ولا يرد عليه أن استطعما جواب لـ " إذا " لا صفة لـ " قرية " ، لأنا نقول : الظاهر أنه صفة ، وإن قالوا هو جواب " إذا " لقوله في القصة الأخرى : حتى إذا لقيا غلاما فقتله قال (٣) : ف " قال " ههنا جواب " إذا " متعيّن .

---

(١) بحد ستمائة .

(٢) الكهف : ٧٧ .

وفي البحر المحيط : ١٥١/٦ ، وتكرر لفظ " أهل " على سبيل التوكيد وقد يظهر له فائدة عن التوكيد وهو أنهما حين أتيا (سيدنا موسى وخضر) أهل القرية لم يأتيا جميع أهل القرية ، إنما أتيا بعضهم فلما قيل : استطعما احتمل أنهما لم يستطعما إلا ذلك البعض الذي أتياه فجيء بلفظ " أهلها " ليعم جميعهم وأنهم يتهمون واحدا واحدا بالاستطعام ولو كان التركيب " استطعماهم " لكان عائدا على البعض المأتي .

(٣) من قوله تعالى في نفس السورة : فانطلقا حتى إذا لقيا غلاما فقتله قال أقتلت نفسا زكية بغير نفس لقد جئت شيئا نكرا : الكهف : ٧٤ .

ولا يجوز أن يكون " نقتله " جواب " إذا " الماضى : لأن الواقع فى جواب إذا لا يكون بالفاء(١) فتعين فيه أن يكون " قال " وإذا كان كذلك فالظاهر أن القصة الاخرى على هذا النمط فى أن قال هو الجواب لأنهما سيقتا سياقا واحدا .

والثانى : أن "الأهل" لو أضمر لكان مدلوله مدلول الأول ، ومعلوم أن مدلول الأول جميع الأهل ، ألا ترى أنك إذا قلت أتيت أهل قرية كذا إنما تعنى : وصلت إليهم فلا خصوصية لبعضهم دون بعض ، والاستطعام فى العادة إنما يكون لمن يلى النازل بهم ، وهم بعضهم فوجب أن يقال استطعما أهلها لئلا يفهم أنهم استطعما جميع الأهل وليس كذلك والله أعلم .

---

(١) وهذا الكلام غير مسلم به ، بدليل قوله تعالى : " اذا جاء نصر الله إلى قوله عز وجل فسبح " .

* الكلام على قوله تعالى : وإن كان قميصه قد من قبل ..الخ *

وقال أيضا معلما بدمشق سنة احدى وعشرين [١] على قوله تعالى : " وإن كان قميصه قد من قبلٍ فصدقت وهو من الكاذبين [٢] " وكذلك قوله : " إن كيدكن عظيم [٣] " وكذلك قول الشاعر :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا .. جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم [٤].

الصحيح أن إنْ الشرطية إذا دخلت على الماضي قلبته مستقبلا .

فأما قوله تعالى : " إن كان قميصه [٥] " فلأنَّ " كان " بمعنى ثبت

---

١) بعد ستمائه .

٢) يوسف : ٢٦ .

٣) المائدة : ١١٦ .

٤) قائله الفرزدق كما في ديوانه : ٨٥٥ والخزانة ٣/٦٥٥ والهمع ٢/١٩ وشرح شواهد المغني ٣٢ وهو من أبيات سيبويه في الكتاب ٣/١٦١ من قصيدة قالها يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو جريرا .

وقال عبد السلام هارون : " والشاهد فيه أي عند سيبويه كسر " إن " وحملها على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل الماضي ولو فتح " أن " لم يحسن لأنها موصوله بالفعل فيقبح فيها الفصل .

قلت : وهو عين مذهب المصنف هنا ، لأن لفظ الشرط هنا وقع لما هو في معنى الماضي .

قتيبه — هو قتيبة بن مسلم الباهلي القائد المشهور .
ابن خازم — هو عبدالله بن خازم السلمي أمير خراسان من قبل ابن الزبير .

٥) يوسف : ٢٦ .

وكأنه قيل :" ان ثبت أن قميصه " وثبوت الشئ لا يلزم منه إلا يكون قبل ذلك ثابتا فهى على بابها فى الاستقبال : لأن المعنى ، ان ثبت هذا فسى المستقبل فهى صادقة ، وبهذا التأويل أول قوله : :

" ان اذنا قتيبة حزتا على تقدير : إن كانت اذنا قتيبة حزتا

وقد ثبت حذف كان الناقصة من الشرط كثيرا ، كقولهم : إن خيرا فخير وإن شرا فشر (١) ونظائره كثير .

وأما إن جعلت " إن " بمعنى (٢) " اذ " فلا تحتاج إلى جواب .

وأما قوله تعالى : " إن كنت قلته فقد علمته " فعلى معنى : إن ثبت

---

(١) أى : ان كان عمله خيرا فخير أى فجزاؤه خير وإن كان عمله شرا فجزاؤه شرا .

واعلم أن الحذف على أربعة أوجه : ـ

الأول : حذف كان واسمها كالمثال السابق " إن خيرا فخير " وهو الأرجح والأكثر كما ذكر المصنف .

الثانى : حذف الخبر وبقاء الاسم كقوله : إن خير فخير أى إن كان فى عمله خير فخير أى جزاؤه خير .

الثالث : نصبهما : إن خيرا فخيرا أى إن كان عمله خيرا فهو يجازى خيرا .

الرابع : عكس الأول : ان خير فخيرا وهو أضعفها .

انظر : الاشمونى : ١/٢٥٤ ، وأوضح المسالك ١/٢٦٠/٢٦١ .

(٢) انظر : ص ١٤١ وجعل " ان " الشرطية بمعنى " اذ " هو مذهب كوفى ولا يرضاه البصريون ، الانصاف فى مسائل الخلاف ١/٣٢٢ .

أيضا ، ولا يقدح أن يقال إنه عالم بشهرته وعدم شهرته فلا يصح فيه " إن " لأنها انما تدخل على الأشياء المشكوك فيها ؟ .

فالجواب أنّ هذا لازم أيضا وإن لم يكن بمعنى : "شهت" فإنّ كونه قاله أو لم يقله أمر يعلمه فلا تدخل " إنْ " عليه فما أجابوا به أجبنا به .

والجواب عنه من وجهين : أحدهما أنّ أمر القيامة عظيم هائل يذهل فيه العالم عنه ، ألا ترى إلى قوله تعالى : " يوم يجمع الله الرّسل فيقول ماذا أجبتم المرسلين قالوا لا علم لنا (١) .

والثّانى : وهو الظّاهر أنه خرج مخرج الأنكار على وجه الأدب فإنّ المعظم يخاطب فى الانكار بصيغة الشّرط يقال للملك إذا قال : هل فعلت كذا لشئ ينكره إن كنت قلته فقد نقل إليك ، على معنى : إنّى لم أقله فكذلك الآية ، والله أعلم .

---

١) المائدة : ١٠٩ .

* الكلام على قوله تعالى : كلّ من عليها فانٍ ويبقى وجه ربّك ٠ الخ *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة تسع عشرة (١) على قوله تعالى : " كل من عليها فانٍ ويبقى وجه ربّك ذو الجلال والإكرام (٢) " ٠

سئل عن هذه الآية هو وغيره من المشايخ بدمشق ، فقيل هل يجوز الوقف على قوله تعالى : " ويبقى " والابتداء بما بعده ؟ وفي الوقف على قوله : " فانٍ " وفيمن قال : إنما الوقف على قوله : " ويبقى " دون قوله : " فان " ؟ ٠

فأجاب ، وقال : لا ينبغي الوقف على قوله تعالى : " ويبقى " تعمدا لأنه يلزم أن يكون فيه ضمير فاعل وهو غير سائغ أو مستبعد ، لأنك إن جعلت الضمير (٣) مفسرا بما بعده كان غير سائغ في مثله ، وإن جعلته راجعا إلى ما تقدّم من قوله : " من ربّكما " أو رب المشرقين " أو " الرحمن " أدّى إلى إضمار فاعل لم يحتج إليه ، وإخراج ماهو أولى به من الظاهر بعده إلى أمر آخر بعيد وكلاهما بعيد ٠

وأما الوقف على قوله تعالى : " فانٍ " فتام (٤) ، لأنّ ما بعده لا يتوقف ايراده على ما قبله ، ولا أثر لواو العطف في الجمل في ذلك ٠

---

١) بعد ستمائة ٠

٢) الرحمن : ٢٦ في قوله تعالى : " فبأي الاء ربكما تكذبان كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام : ٢٧ ٠

٣) أي الضمير المستكن في " ويبقى " ٠

٤) الوقف الذي ليس له تعلق بما بعده البتة لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى وأكثر ما يكون في رؤوس الآي ٠ انظر النشر ١ / ٢٢٦ / ٢٢٧

ولا يصحُّ تعليل التمام بكونه رأس آية ولا بكونه تستقلّ به الجملة ولا بهما ، فإنّ قوله : " رب العالمين (١) " رأس آية باتفاق وليس بتمام باتفاق ، وقوله : الحمد لِلّه (٢) تستقلُّ به الجملة بقوله للّه ، وليس بتمام ولا كاف(٣) باتفاق .

وأما من قال : إنما الوقف على قوله تعالى : " ويبقى " دون " فانٍ " فجاهل ، ولو سلم له الوقف على " ويبقى " لم يمتنع الوقف على " فان " ويكون حينئذ وقفا كافيا ، ولا يكون الضمير العائد على ما قبله في " ويبقى " مانعا من الوقف عليه .

هذا ما كتبه مجيبا به واللّه الموفق للصّواب .

---

١) الفاتحة : ٢ .

٢) الفاتحة :

٣) الوقف الذى يكون له تعلق بما بعده من جهة المعنى فقط وسمى بذلك لاكتفاء به عما بعده واستغناء ما بعده عنه .
النشر ١ / ٢٢٦ / ٢٢٧ ، والوقف الكافى يكثر فى الفواصل وغيرها نحو وما رزقناهم ينفقون وعلى ، وعلى هدى من ربهم .

* الكلام على قوله تعالى : القارعة ما القارعة *

وقال أيضا معلما بدمشق سنة احدى وعشرين [١] على قوله تعالى :

" القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة [٢] " ؟ .

يقال : " دريت بكذا " ، ودريت كذا ، أى : علمته ، وتدخل الهمزة للتعدى فتقول : أدريته كذا وبكذا ، فالمفعول الثانى غير المفعول الأول كمفعولى عرفت زيدا كذا وبكذا ، ولما كان ذلك من باب العلم جاء المفعول الثانى تارة مفردا وجملة استفهامية أخرى كما يجيء الثانى فى " عرفت " والأول فى " عرفت " ، وكذلك علمت وأعلمت ، تقول : " عرفت زيدا من أبوه " وأعلمت زيدا أى الناس هو ، فلذلك جاز أيضا أدريته أى الناس هو ، هو ، ومنه : قوله تعالى : " وما أدراك ما القارعة " .

ومجيء الجملة الاستفهامية فى هذا المحل [٤] لتعظيم ذكر القضية وأنها من الإجمال بمكان حتى استحقت السؤال عنها بالجملة الإستفهامية وإلا فلا استفهام على التحقيق ، وإنما المعنى على أن ذلك المسئول عنه بهذه الجملة مُعْلَمٌ ولذلك قيل : كل ما فى القرآن من " وما أدراك " فقد أعلم بمفعوله .

---

١) بعد ستمائة .

٢) القارعة : ٣ .

٣) عبس : ٣ .

٤) أى فى قوله تعالى : "وما أدراك" وهذا من قبيل ما يعرف عند علماء المعانى بـ الاستفهام التشويقى ، والغرض منه أن يلفت انتباه المخاطب

وأما ما التي قبل أدراك فصحيحها أيضا لتعظيم شأن الاعلام وأنه من التعظيم والاجلال بمكان حتى استحق أن يسأل عنه بالجمل الإستفهامية .

وأما ماقى القرآن من قوله : " وما يدريك " (١) فقد قيل إنه لم يدره ، والله أعلم بالصواب .

---

١) "وما يدريك لعله يتزكى " عبس : (٣) " وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا " .

* الكلام على قوله تعالى : جنّات عدنٍ مفتحة لهم الأبواب *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين [١] على قوله تعالى :

" جنّات عدن مفتحة لهم الأبواب [٢] " .

في رفع " الأبواب " وجهان : أحدهما : أن يكون في " مفتحة " ضمير الجنّات [٣] ، ويكون التأنيث تأنيث الجماعة كما تقول : " جنات مفتحة " ويكون " الأبواب " بدلا من الضمير بدل الاشتمال ، كما تقول : فتحت الجنّات أبوابها ، والأبواب منها ، فحذف الضمير للعلم به ، كما تقول :ـ ضرب زيد الرأس والظّهرَ .

والثّاني : ألاّ يكون في " مفتحة " ضمير ، فيكون " الأبواب " مرتفعة بها ارتفاع ما لم يسمّ فاعله بما أسند إليه ، وقد ضعف أبو علي [٤] وغيره هذا الوجه من حيث إن شرط إعمال الصّفات أن تكون في السّبب دون الأجنبيّ فلا بدّ من ضمير يعود على الأول ولا ضمير .

فإن قيل الضمير محذوف ، والتقدير : مفتحة الأبواب منها كان مثل قولك : مررت برجل حسنٍ الوجهُ ، وهو ضعيف ، فإن قيل إن الالف واللاّم [٥]

---

١) بعد سنة ٥٠٠ .

٢) ص : ٥٠ .

٣) وهو قول أبي علي الفارسي في الايضاح ص ١٥٤ .

٤) في المصدر السّابق ، والمقصود بأبي علي : أبو علي الفارسي قد مر ترجمته في ص ٤٧ .

٥) أي في " الأبواب " .

قامت مقام الضمير (١) كان أيضا مثل قولك : مررت برجل حسنِ الوجـــهَ فلو كانت الألف واللام تقوم مقام الضمير لم يكن ضعيفا .

ولا يحسن أن يقال لو كانت الالف واللام عوضا عن الضمير (٢) لجـــاز مررت بامرأة حسنة وجهها ، كما جاز مررت بامرأة حسنة الوجه ، لأنـــا نقول هذا على مذهب سيبويه ، وإنما يقول هذا من يرى امتناع المسألـــة والله أعلم بالصواب .

---

١) ولو رأى الفراء في معانيه تالي : في ٢/٤٠٨ وقوله : " جنات عـــدن مفتحة لهم الأبواب " ترفع الأبواب لأن المعنى : مفتحة لهم أبوابهـــا ، والعرب تجعل الالف واللام خلفا من الاضافة فيقولون مررت برجل حسنة العيـن قبيـح الأنف والمعنى : حسنة عينه وقبيح أنفه ومنه قوله تعالى : فان الجحيم هي المأوى معاني القرآن للفراء : ٢/٤٠٨ .

ووجه ضعفه أن فيه اقامة الحرف مقام الاسم أو الضمير والبصريون لا يجيزون ذلك .

٢) كما هو مذهب الفراء . انظر : رقم (٦) ص ١٤٦ .

* الكلام على قوله تعالى : يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال كثيبا مهيلا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث عشرة [١] على قوله تعالى : " يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال كثيبا مهيلا [٢] " .

إنما أعيد لفظ الجبال ، والقياس الإضمار لتقدم ذكرها ، فقال هذا مثل ما ذكرناه في قوله تعالى : في الم السجدة في أحد القولين وهي قوله تعالى : كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار ، وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عظم الأمر ، فإعادة الظاهر أبلغ .

وأيضا لو [٤] لم تذكر الجبال لكان الضمير محتملا أن يعود على الأرض [٥] فذكرت الجبال بظاهرها دفعا لهذا الاحتمال ، والله أعلم .

---

١) بعد ستمائة .

٢) المزمل : ١٤ .

٣) السجدة : ٢٠ ، وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون .

وموضع الاستشهاد من الآية تكرار لفظ النار مرتين والقياس تقتضي جعل موضع " النار " الثاني لكن لما كان مساق الآية للتخويف والتهويل اقتضى تكرير كلمة " النار " .

٤) ساقط في (ع) .

٥) وهذا واضح وهو أحسن تعليل لذكر الجبال مرة ثانية دون ضميره .

* الكلام على قوله تعالى : إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما "[1] جواب الشرط ، " فقد صغت قلوبكما " من حيث الإخبار كقولهم : ان أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس فالاكرام الذى ذكر شرطا سبب للاخبار[2] بالاكرام الواقع من المتكلم أمس لا نفس الإكرام ، لأن ذلك غير مستقيم من وجهين :

أحدهما أن الاكرام الثانى سبب للأول[3] فلا يستقيم أن يكون مسببا والثانى أن ما فى حيز الشرط فى المعنى مستقبل[4] وهذا ماض محقق فى المعنى ، وعلى[5] الوجه الأول توهم كثير من المعتدين أن جواب الشرط يكون مسببا فيكون سببا ، وهو فاسد ، ولو صح ذلك لصح أن يقال : " إن تدخل النار كفرت بالله[6] وذلك معلوم بطلانه .

---

١) التحريم : ٤ .

٢) للاكرام فى (ح) وهو خطأ .

٣) سبب الأول فى (ب) .

٤) أى من قوله : " إن أكرمتنى " وهذا الموضوع ذكره المصنف فى صفحة ١٨٤ من هذه الرسالة ، أقصد دخول " ان " على فعل الماض وقلب معنى الفعل مستقبلا ، وكان ينبغى ذكر الموضوعات المتماثلة فى باب واحد .

٥) عن فى (ح) .

٦) فى (ب) بزيادة تاء أى : "فكفرت بالله " .

فإن قلت : فالإخبار بالأمر الواقع لم يكن قد حصل قبل الشرط وذلك (١) غير مستقيم ؟ .

فالجواب أن المعنى على أن ذكر مقول الغير بعد وقوع الشرط هو السبب وذلك يحصل بعد الشرط والخبر سبب للذكر لمضمونه فذكر السبب مستغنى به من المسبب ولذلك وجب في مثل هذه المواضع دخول الفاء تنبيها على أن الجواب ما ذكرناه . ولو كان ضمن الجواب لم يجز دخول الفاء ولو قلت : إن أكرمتني فأكرمتك لم يجز .

وعلى ما ذكرناه يحمل الجواب في الآية أي : إن تتوبا إلى الله يكن سببا لذكر مقول الغير « وقولهما ثانيا » : « قد صغت قلوبكما » .

فإن قلت الآية : سيقت في التعريض على التوبة فكيف تجعل سببا لذكر الذنب ؟ .

قلت : ذكر الذنب منهما منه لا ينافي التعريض على التوبة ولا سيما إن كان الذنب مشهورا فيصير المعنى : في الآية : إن تتوبا إلى الله يعلم براءتكما من إثم الصغو ، لأن الخبر بالصغو سبب لذكره وذكره منهما منه سبب للعلم ببراءتهم من إثمه فاستغنى بسبب السبب .

ولو قيل إن جواب الشرط في الآية محذوف للعلم به ، أي : إن تتوبا إلى الله يغفر إثمكما أو يعف عنكما ، ثم قيل فقد صغت قلوبكما ، جواب لقد يستمر

---

(١) سقط في (ح) .

سؤال سائل عن سبب التهمة الماحية . لكان أحسن (١) .

فإن قلت : كان يلزم على ذلك أن يقال : نقد ضفت قلوبهما . قلت : إذا كان الجواب في التحقيق حاصلا فلا فرق بين الأمرين في ذلك وهو كذلك أحسن هنا ، لأن ما ذكرناه أمر تقديري ، ألا ترى أنك إذا قلت : أنا أحسن إليك : لأنك أحسنت إلي كان أحسن من : لأنه أحسن إلي ، لأنه رجوع إلى خطاب من لم يذكر عن مخاطب مذكور ، والله أعلم .

---

١) زيادة يقتضيها السياق .

* الكلام على قوله تعالى : وليجدوا فيكم غلظة *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة [١] على قوله تعالى : "وليجدوا فيكم غلظة [٢]" .

المأمور في الحقيقة هم المخاطبون والمأمور به الغلظة ، وان كان في اللفظ للكفار ، والمأمور به : وجدانهم ذلك .

ووجهه أن العرب تعدل عن المطلوب تارة إلى سببه لأنه المقصود وتارة إلى سببه تنبيها للمأمور على تحصيل المطلوب بسببه وإذا عدلت إلى ذلك أتيت بالفعل الذي هو السبب أو السبب على صيغة الفعل المطلوب منسوبا الى فاعل ذلك الفعل فيصير في اللفظ كأنه المطلوب وفاعله كأنه المطلوب منه ، والمعنى على ما تقدم .

فمن الأول [١] قوله تعالى : " وليجدوا فيكم غلظة [٤] " لما كان المقصود من الأمر بالغلظة إنما هو وجدان العدو ذلك منهم لا لأنها مطلوبة في نفسها عدل عنها إلى سببها المقصود بها وهو الوجدان ، وذكر على صيغة الفعل المطلوب ونسب إلى فاعله وهم الكفار على ما تقدم .

ومن الثاني [٥] قوله تعالى : " لا يفتننكم الشيطان [٦] فالمطلوب نفي

---

١) بعد ستمائة .
٢) التوبة : ١٢٣ .
٣) أي : مما تعدل فيه العرب عن المطلوب إلى سببه .
٤) التوبة : ١٢٣ .
٥) أي : مما تعدل فيه العرب إلى سببه عكس الأول .
٦) الأعراف : ٢٧ .

الحقيقه هو اجتناب الآثام ولكنه[1] لما كان سبب الاجتناب اجتناب فتنة الشيطان عدل إليها على لفظ المطلوب ونسب إلى الشيطان فصار المطلوب فى اللفظ اجتناب « أن يجتنب الشيطان أى الفتنة » وهو فى الحقيقه لهم على ما تقدم من العدول من المسبب الى السبب وهذا الباب أكثر من أن يحصى « والله أعلم .

---

١) فى (ح) انه .

* الكلام على قوله تعالى : مادامت السموات والأرض الا ما شاء ربك *

وقال أيضا معليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين [١] على قوله تعالى : "مادامت السموات والأرض إلاّ ما شاء ربك[٢] " .

فيه وجهان [٣] أما الأول فاستثناء متصل من وجهين أحدهما أن المراد بـ " ما دامت السموات والأرض " جميع الأزمان بعد البعث فاستثنى زمن إقامتهم في المحشر فإنهم ليسوا في النار حينئذ .

والثاني : أن يكون " الذين شقوا " مرادا به العاصي والكافر فيكون " إلاّ ما شاء ربك " استثناء إما للمدة التي يكون بعد إخراج العصاة فانهم ليسوا فيها حينئذ ، وإما لمن يخرج استعمالا لـ " ما " بمعنى : " من " ويكون الإستثناء من الذين شقوا ، إلاّ من دامت .

وأما الثاني [٤] : فلا تظهر استقامة الاتصال فيها إلاّ على وجه الأول ، الانقطاع فيها [٥] ، لأنه لا بد من تقدير مضمر في المعنى ، فان جملته أجنبيا عما

---

١) بعد ستمائة .

٢) هود عليه السلام : ١٠٨ " فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والأرض " .

٣) زيادة في الأصل .

٤) أي الوجه الثاني — من قوله في أول الكلام فيه وجهان ، والضمير في "فيه" عائد إلى الإستثناء في الآية .

٥) وعند أبي جعفر النحاس ومكي بن أبي طالب إلا ما شاء ربك استثناء منقطع مشكل اعراب القرآن : ٤١٤/١ ، اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ص١٢٢

تقدم ضعف ، لأن الاستثناء المنقطع لا يكون خبره أبدا .

وإن جعلته من معنى ما قبله جاء معنى الاتصال ، ولا حاجة إلى تقدير الانفصال مع تسويغ الاتصال لأنه أظهر ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) في البحر المحيط : ٥/٢٦٤ ذهب ابن عطية وهو الأحسن عندي واختاره أبو حيان الى أن الاستثناء في الآية ليس على بابه وهو من قبيل الاستثناء الذي ندب الشارع على استعماله مثله في قوله تعالى : لتدخلن المسجد الحرام إلا ماشاء الله آمنين ، وقوله صلى الله عليه وسلم ((وإنا بكم إن شاء الله لاحقون)) .

وفي الآية أوجه أخرى ذكرها أبو حيان وكل وجه لا يخلو من ضعف ولذا اخترت عدم ذكرها .

انظر البحر المحيط : ٥/٢٦٤ .

* الكلام على قوله تعالى : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا ..الخ *

وقال ايضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين [١] على قوله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا[٢] .

يجوز أن يكون " كان " ناقصة ، وتامة ، وزائدة ، فإذا كانت ناقصة جاز أن يكون الخبر " لبشر " فيكون " إلا وحيا " استثناء مفرغا من عموم الأحوال المقدرة فى سياق النفى من الضمير فى الخبر ، أو من اسم الله تعالى كأنه قيل : على حال من الأحوال إلا على هذه الحال ، فيكون " وحيا " بمعنى : ذا وحى [٣] ، اما بمعنى موحا أو بمعنى موحيا .

---

١) بعد ستمائة .

٢) الشورى : ٥١ .

٣) على أنه حال إما من الله عز وجل فيكون التقدير : " موحيا " وإما من النبى عليه الصلاة والسلام فيكون التقدير : " موحا " .

والذى حملهم على تقدير مضاف فى " وحى " بقولهم : ذا وحى هربا من أن يكونوا قد اخبروا بالمصدر عن الجثة وذلك لا يجوز لأن الحال فى الأصل وصف لصاحبه وخبر عنه فكما لا يجوز الاخبار بالمعنى عن الجثة فكذلك لا يوصف بالمعنى عن الجثة إلا إذا أول المصدر باسم الفاعل كقولهم فى : جاء ركضا ، أى راكضا .

وأما قول الخنساء : وانما هى اقبال وادبار فهو أيضا على حذف مضاف أى " ذات إقبال وذات إدبار " .

وقوله : " أو من وراء حجاب " متعلّق بمحذوف ، كأنّه قيل : أو موصلا ذلك من وراء حجاب .

وقوله : أو يرسل ، بالنصب على معنى : أو ذا ارسال عطفا على قوله " وحيا " فلما حذف المخالف منهما وجاءت أن والفعل فى موضع المصدر جاز حذف " أن " كما جاز فى قولك : " أعجبنى قعودك وتكومنى " .

ويجوز أن يكون " لبشر " غير مستقر(١) ويكون " إلاّ وحيا " هو الخبر استثناء مفرغا من عموم الأخبار المقدّرة فكأنّ المعنى : " ما كان التكليم إلاّ ايحاء أو ايصالا من وراء حجاب ، أو ارسالا على أنّه جعل ذلك تكليما على حذف مضاف ، و " لبشر " على ذلك متعلّق بما دلّ عليه " أن يكلّمه " لأنّ المعنى : وما كان تكليم الله لبشر ، ولكنّه قدّم لئلاّ يلى " كان " الموضوعة " للمضى " أن " الموضوعة للاستقبال أو لئلاّ تلى العوامل الداخلة على المبتدأ حرفا ، ألا ترى إلى حسن قولك " ما يكون لى أن أفعل " ما لا يحسن أن تقول : " ما يكون أن أفعل لى " .

وان كانت تامّة كان الاستثناء مفرغا من الأحوال المقدّرة على ما تقدّم ، أو يكون " وحيا " منصوبا على المصدر ، أى إلاّ حصل وحى ، فيكون قوله

---

(١) أراد أنه لغو ، والمراد أنّه إذا اجتمع لكان اسم صريح وظرف ان جعلت الظرف خبرا قيل إنّه مستقر وان جعلت الاسم الصريح خبرا قيل إنّه لغو .

" أو من وراء حجاب " إما على ذلك المعنى وإما على تقدير حاصلا وإن لم يكن ما قبله حالا كما تقول : ما ضربته إلا تأديبا ، وقائما ويوم الجمعة وإن كان كلّ واحد منها مخالفا للآخر كما تقول ذلك في الإثبات ومثله قوله تعالى : " اذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا (١) " لأن " أشدّ " لا يستقيم أن يكون معطوفا على الكاف ولا على " ذكركم (٢) " ولا على موصوف الكاف لأنه كان يجب أن يقال : أو أشد ذكرا أو أشد بالخفض ، وإنما المعنى : اذكروا الله ذكرا مثلَ ذكركم آباءكم أو مثل قوم أشدّ ذكرا ، فـ " أشد ذكرا " حال وقد عطف على المصدر كما ترى بتقدير جملة أخرى كالمتقدمة أي : "اذكروا الله مثل قوم أشدّ ذكرا " فحذفت لتقدّم ما يدلّ عليها .

وإن كانت زائدة (٣) كان مستثنى من عموم الأحوال المقدرة للضمير المستكن في قوله " لبشر " أو من المصادر المقدرة عن الاستقرار والحصول

١) البقرة : ٢٠٠ .

٢) قصد المصنف أن " أشد " لا يجوز عطفه على الضمير في قوله تعالى : " آباءكم " ولا على الضمير في " ذكركم " لأنك في الأول إن عطفته على الضمير في " آباءكم " دخل " أشد " في حكم المضاف إليه فيصير كأنك قلت " كذكركم اباء أشد ذكرا " وهذا فاسد .

وأما الثاني فلما يؤدي إلى محذور وهو العطف على ضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع عند البصريين ، وفتحة " أشد " فيمن قال بالخفض فتحة اعراب مالا ينصرف للوصفيه ووزن الفعل .

٣) أي " كان " في الآية السابقة .

هذا ويجوز عند القول بزيادة " كان " في الآية ، أن تعرب قوله " أن يكلمه الله " فاعلا للظرف " لبشر " لاعتماده على النفي ، ذكر ذلك أبو البقاء في املاء ما من به الرحمن ٢٢٣/٢ ولم أجد أحدا ذكر هذا غيره .

المتعلق به " لبشر " على المصنفين المتقدمين أو من اسم الله تعالى على المعاني المتقدمة .

ويجوز أن يكون استثناء منقطعا ، وليس بواضح ، إذ المفهوم من سياق الكلام بيان حصول التكليم من الله لبشر ، ولأنه لا ينبغي أن يعدل إلى المنقطع إلا بعد تعذر المتصل ، والله الموفق للصواب .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : فتم ميقات ربه أربعين ليلة *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة على قوله تعالى " فتم ميقات ربه أربعين ليلة (١) " .

يجوز أن يكون " أربعين " ظرفا ، لأن تمام الميقات فيها ولذلك لو صح به " في " فقيل : فتم ميقات ربه في أربعين ليلة لكان مستقيما .

ويجوز أن يكون ظرفا على معنى آخر ، أربعين ليلة ، فحذف المضاف للعلم به ، إذ تمام مدة الشيء إنما تكون آخره .

ويجوز أن ينتصب انتصاب المصدر إما على معنى أن الأربعين اسم الآخر كما تقول : " هذا أربعون " والكواسة الأربعون فلما كان هو التمام صح أن ينتصب نصب لفظ التمام وإما على حذف مضاف أي تمام الأربعين .

ويجوز أن يكون حالا أي تم في حال كونه بالغا (٢) هذا العدد المخصوص كما تقول : جاءني إخوتك ثلاثة ، كما وصف به في قولك : مررت بعصبة أربع .

ويجوز أن يكون مفعولا بتم (٣) لأن الميقات وهو التوقيب هو الذي أكمل الأربعين لما كان متعلقا به ، والله أعلم .

---

١) الأعراف : ١٤٢ .

٢) وكونه حالا أظهر ، وهو اختيار مكي في مشكل اعراب القرآن : ١/ ٣٢٩ وأبي البقاء : املاء ما من به الرحمن : ١/ ٢٨٤ .

٣) ذكره أبو البقاء أيضا ، المرجع السابق .

* الكلام على قوله تعالى : زهرة الحياة الدنيا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين [١] على قوله تعالى : " زهرة الحياة الدنيا [٢] " .

الأظهر أن يكون منصوبا بفعلٍ مقدّر دلّ عليه ما تقدّم [٣] أى : "جعلنا لهم" أو " آتيناهم " ونحوه ، لأنّه إذا متّعهم بها فقد جعلها وأتاها وليس فى ذلك شئ من التعسّف : لأن حذف القول لقيام قرينة سائغ واقع فصيح .

ويجوز أن يكون الفعل " أعنى " بيانا " لـ " ما " أو للضّمير فى "به" أو لـ " أزواجا " وهو الذى يسمّى نصبا على الاختصاص كما تقول : " هم العرب أقرى النّاس للضيف " ولا تعسّف فيه .

ويجوز أن يكون بدلا من " أزواجا " على حذف مضافٍ أى : أهل زهرة الحياة الدنيا ، ويكون بدل الكلّ من الكلّ على المبالغة كأنّه جعلهم الزهرة والزينة على الحقيقة [٤] .

---

١) بعد ستمائة .

٢) طه : ٣ والآية بتمامها : ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدّنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى .

٣) منسوب هذا الرأى للزّجاج فى مشكل اعراب القرآن : ٢/٧٩ وليس فى اعراب القرآن المنسوب للزجاج .

٤) على غرار قولهم : ما أنت الآ سير وقول الخنساء : وانما هى اقبال وادبار جعلها نفس الادبار والاقبال على سبيل المبالغة .

وجمله بدلا من " ما " ضعيف[1] إذ لا يقال : " مررت بزيد أخساك " أو من " به " أضعف ، لأنه مثله وزيادة على ذلك الابدال من المضمر العائد إلى الموصول فيزيده ضعفا : لأنه يصير من باب قولك : زيد رأيت غلامه رجلا صالحا وفى جوازها قولان .

وجمله صفة لـ " أزواجا " على حذف مضاف أو اجراء الزهرة مجرى المصادر على معنى : " مزينين " ضعيف ، لأنه يوجب حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو ضعيف ، ويوجب أن تكون الحياة الدنيا بدلا من " ما " وهو خلاف الظاهر ، وكذلك جمله حالا من " ما " أو من الضمير لايجابه ما تقدم بعينه من الضعف المتقدم ، والله أعلم .

---

١) ووجه ضعفه أن " ما " فى الايه " إلى ماتمتعنا " فى موضع خفض بـ "إلى" فاذا أبدلت " زهرة " وهى على حالها منصوبة على موضع " ما " كنت كالقائل " مررت بزيد أخاك على أن أخاك بدل من "زيد" وهذا لا يجوز من حيث الصناعة لأن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه فانت ترى أن " مر " لا يستطيع أن يعمل بنفسه فى " أخاك " إلا بواسطة الجار فاذا قلت إن " زهرة " بدل من محل " ما " كنت ناقضا لقاعدتهم : العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه .

* الكلام على قوله تعالى : ولا رطب ولا يابس إلاّ في كتاب مبين *

قال أيضا مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين [١] على قوله تعالى " ولا رطب ولا يابس إلاّ في كتاب مبين [٢] " .

الإستثناء مفرغ من عموم الصفات المقدرة لـ " ورقة " أي : وما تسقط من ورقة إلاّ معلومة ، كقولهم : ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منه .

قوله : ولا رطبٍ ولا يابس معطوف على قوله " ورقة " داخل في سياق النفي [٣] ، و" الا في كتاب " بدل من قوله : " إلاّ يعلمها " : لأنّ ما يعلمه الله حاصل في كتاب فتقديره : إلاّ حاصل أو حصل في كتاب مبين ولا حاجة إلى أن يقدر مبتدأ محذوف ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما أنفقت درهما إلاّ من كيسي ، لم تحتج إلى متعلق الجار لا إلى مبتدأ ، فوزانه وزانُ قولك : مررت برجل في الدار فكما لا يقدّر مبتدأ في مثل هذه

---

١) بعد ستمائة .

٢) الأنعام : ٥٩ ، وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلاّ يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا يابس إلاّ في كتاب مبين .

٣) في الكشاف : ٢/٢٤ " ولا حبة ولا رطب ولا يابس " عطف على " ورقة " وداخل في حكمها وقوله : "الا في كتاب مبين " كالتكرير لقوله : الا يعلمها يريد أنه بدل .

فكذلك
الصفة الأخرى ، لأنها مثلها والبدل بتكرير لفظ الاستثناء سائغ كقول
الشاعر(١) :

مالك من شيخك الا عمله : الا رسيمه والا رمله

والله الموفق للصواب .

---

١) مجهول القائل وهو من الخمسين الكتاب : ٣٤١/٢ العيني :١١٧/٣
الهمع : ٢٢٧/١ ، التصريح : ٣٥٦/١ .

الشيخ هنا : الجمل والرسيم ، ضرب من السير ، الرمل ،
سير دون العدو وفوق المشي .

والشاهد في البيت قوله : الا عمله الا رسيمه فرسيمه بدل من
عمله على جهة تكرار لفظ الاستثناء .

* الكلام على قوله تعالى : لا جرم أنّ لهم النار *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين [١] على قوله تعالى : " لا جرم أنّ لهم النار[٢] " وشبهه .

للبصريين فيها قولان : أحدهما أنّ لا ، في الأصل رد [٣] لما سبق وجرم ، بمعنى : كسب ، مثل قوله تعالى : " لا يجرمنكم شقاقي[٤] " وقوله : " لا يجرمنكم شنآن قوم[٥] " .

وفي " جرم " ضمير فاعل[٦] مستتر يعود على مضمون الجملة المتقدّمة المردودة بلا ، وأنّ ، وما عملت فيه مفعول به جرم[٧] ، أي : كسب ما تقدّم ذلك .

---

١) بعد ستمائة .
٢) النحل : تمنها : وأنهم مفرطون : ٦٢ .
٣) في (ب) ذكر وهو خطأ .
٤) هود : ٨٩ .
٥) المائدة : ٨ .
٦) في (ب) مفعول .
٧) وفي الكتاب : ١٣٨/٣ ، وأما قوله تعالى : " لا جرم أنّ لهم النار " فإنّ " جرم " عملت فيها لأنها فعل ومعناها : لقد حقّ أنّ لهم النار ، لقد استحق أنّ لهم النار ، وقول المفسرين : معناها : " حقا أنّ لهم النار يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت ، فجرم ، عملت في أنّ ، عملها في قول الفزاري :-

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة : جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

وهذا ظاهر كلام المصنف في " جرم " أي أن في " جرم " ضمير وهو فاعله وأن أن وما عملت فيه مفعول " جرم " .

والقول الثّانى : أنّ لا ، ردّ أيضا ، وجرم ، بمعنى ثبت ، وحقّ وأن وما بعدها واقع على أنّه فاعل بـ جرم [1] ، وكثرت على الوجهين جميعا حتى صار كالتّعليل فى أنّ ما بعدها مسبب لما قبلها فلذلك لا يوقف على " لا " ويبدأ بـ " جرم " ، وما توهمه بعض أصحاب الوقف من جواز الوقف على لا ، فى مثل قوله تعالى : " أنّ لهم الحسنى لا " ويبدأ بـ جرم إنما أوقعه فيه ما رآه من قول البصريين إنّ " لا " ردّ لما سبق ، وجرم جملة فعليه ، ولم يتبيّن أنّ المبتدأ يكون له أصل فى الاعراب ثمّ يدخله معنى آخر لا يجوز الإخلال به .

وللكوفيين قول ثالث [2] ، وهو أنّ " جرم " اسم مبنى مع " لا " والمعنى : " لابدّ " ، وأنّ لهم النّار " فى موضع نصب أو خفض مثلها فى قولك : " عجبت أنك قائم " ، واللّه أعلم .

---

١) انظر : ص والقول الثانى الذى ذكره المصنف من أن " لا " رد ، " وجرم " بمعنى : ثبت وحق ، وأن ما بعدها واقع على أنه فاعل لا مفعول هذا القول ذكره ابن هشام ونسبه للفراء . انظر : المغنى ١ / ٢٣٦ .

٢) فى معانى القرآن للفراء ٢ / ٨ وقوله : " لا جرم أنهم " كلمة كانت فى الأصل بمنزلة : لا بد أنك قائم ، ولا محاله أنك ذاهب ، فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إيّاها حتى صارت بمنزلة حقا ، ألا ترى أن العرب تقول : لا جرم لاتينك ، لا جرم قد أحسنت .

وروى الفراء فى " جرم " بحذف الميم وزعم أنّ بنى فزارة يقولون : " لا جرأنك قائم " وأنشد قول بعض بنى كلاب :ـ

ايصال من أول جرم بـ " إذا "

ان كلابا والدى لا ذا جرم : لأهدرن اليوم هدرا صادقا

هدر المعنّى ذى الشقاشيق اللهم

والشاهد فيه قوله لا ذا جرم ـ انتحاء " ذا " بين " لا " و" جرم " .

* الكلام على قوله تعالى : هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين [١] على قوله تعالى : "هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم [٢] " .

قرئ بالنصب [٣] في الشواذ ، وأشبه ما يقال أنّ " هؤلاء " مفعول و " بناتي " هنّ مبتدأ وخبر ، جيء به كالتفسير المشار إليه ، و " أطهر " حال من المشار إليه ، معمول للفعل المقدر العامل في " هؤلاء [٤] " .

---

١) بعد ستمائة .

٢) هود : ٧٨ .

٣) أي في " أطهر " وهي قراءة الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان . البحر المحيط ٥/٢٤٧ .

٤) وهو أحد قولي الزمخشري في الكشاف ٢/٢٨٣ قال : وذلك أن انتصابه " أطهر " أن يجعل حالا قد عمل فيها ما في " هؤلاء " من معنى الفعل كقوله تعالى : هذا بعلي شيخا ، أو نصب " هؤلاء " بفعل مضمر كأنه قيل : خذوا هؤلاء ، وبناتي بدل ويعمل هذا المضمر في الحال ، وهن فصل ثم قال وهذا لا يجوز لأنّ الفصل مختص بالوقوع بين جزئي الجملة ولا يقع بين الحال وذي الحال إلى أن قال : وقد خرج له وجه لا يكون " هن " فيه فصلا ، وذلك أن يكون " هؤلاء " مبتدأ " وبناتي هن " جملة في موضع خبر المبتدأ كقولك : " هذا أخي هو " فيكون " أطهر " حالا . الكشاف : ٢/٢٨٣ .

قلت : الفصل عند البصريين هو العماد عند الكوفيين ، وكونه يختص بالوقوع بين جزئي الجملة وأنه لا يكون بين الحال وصاحبه هو مذهب البصريين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه والأخفش فلذلك خطّأوا قراءة

ويجوز أن يكون " هؤلاء " مبتدأ و " بناتي " خبره و " هن " بدل من " بناتي " أو "بناتي هن " مبتدأ وخبر ، عن الأول ، و " أطهر " حال من اسم الإشارة ، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل أي أشير إليهم في حال كونهن أطهر لكم ، والله أعلم .

من قرأ في " أطهر " بالنصب نقل ذلك سيبويه عن يونس . الكتاب : ٢/ ٣٩٦ .

وقال المبرد : " وأما قراءة أهل المدينة " هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بما العربية .

المقتضب : ٤/ ١٠٥ .

قلت : ولا ينبغي لنحوي أن يقف من القراءات هذا الموقف المتشدد .

* الكلام على قوله تعالى :قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة "(١) جواب " قل " أى : قل لعبادى يقيموا " ، " قل للمؤمنين يغضوا(٢) و " قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن(٣) " ، فحذف ما يتعين للقول استغناء بتفسير الجواب ، أى : قل لهم أقيموا الصلاة ، و " قل لهم غضوا " أى قل لهم ما يقتضى الإقامة وما يقتضى الغض(٤) .

---

١) ابراهيم : ٣١ .

٢) النور : ٣٠ .

٣) الاسراء : ٥٣ .

٤) هذا الذى ذهب إليه المصنف هو أحد قولى الزمخشرى فى الكشاف ٣٧٨/٢ ، قال القول محذوف لأن الجواب يدل عليه وتقديره : قل لعبادى الذين أمنوا أقيموا الصلاة وانفقوا يقيموا الصلاة وينفقوا .

وجوز وجها آخر ، وهو أن تكون " يقيموا " أصلها ليقيموا فحذفت لام الأمر ، لأن اللام فى مثل هذا كثير حذفها وذلك إذا كانت مع قول بعد أمر .

وفى المقتضب : ٨ ٤/٢ (وأما قوله تعالى : قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن وما أشبهه فليس " يقولوا " جوابا لـ " قل " ولكن المعنى والله أعلم قل لعبادى قولوا يريد أن " يقولوا ") جواب لأمر محذوف .

وما نقل عن أبى على الفارسى أنه قال : هو جواب " أقيموا " كما قال المصنف غير مستبعد لأن ما ذكره المبرد هو عين ما حكى عن أبى على الفارسى أى أنه جواب لأمر محذوف .

وما اعترض به على هذا القول من أنَّ الإقامة والفعل ليستا بلازمةٍ للقول ليس بشيء ، فإن الجواب لا يقتضي الملازمة العقلية وإنما يقتضي الفائدة وذلك حاصل ، فإن أمر الشرع للمؤمنين بإقامة الصلاة يقتضي إقامة الصلاة فائدة وذلك كاف .

وما حكي به عن أبي علي أنه قال : هو جواب " أقيموا " إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم ، وفي العبارة تسامح ، وإن أراد به أنه جواب لـ " أقيموا " على التحقيق كان فاسدا من وجهين أحدهما أنه يصير كقولك: اخرج تخرج ، وهو فاسد ، لاتحاد السبب والمسبب .

الثاني : أنه كان يجب أن يقال : " أقيموا تقيموا " لأنه قول للمخاطبين ولا يجوز أن يقال للمخاطبين " يقيموا " .

فإن قيل نجعل " يقيموا " من قول الآمر فيندفع المحذور .

فالجواب أنه إذا قدر هذا التقدير واندفع هذا المحذور لزم محذور آخر أعظم منه ، وهو أن يكون الآمر من كلام والجواب من كلام آخر .

ألا ترى أنك إذا جعلته جوابا لـ " أقيموا " هو من قول المأمور و" يقيموا " من قول الآمر ، فقد صار الأمر والجواب من كلامين وذلك فاسد . والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : ثم يقال هذا الذى * الـذى كنتـم بـه تكذّبـون

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين .

الجملة الواقعة بعد القول إذا بُنِى لما لَم يُسَم فاعله يقوم مقام الفاعل ومنه قوله تعالى : " ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون(١) وقوله تعالى : " وإذا قيل لهم(٢)" الجملة المنهى عنها (٣) وكذلك ما أشبهه ، لأن القول يحكى بعده الجمل ، وهى فى موضع نصب بلا خلافٍ إلاّ أنّها هل هى مصدر(٤) ،أو مفعول به ،يبنى على أنّ القول هل يتعدّى أولا يتعدى وفيه قولان .

فإن قلنا يتعدّى تعيّنت(٥) لقيامها مقام الفاعل اذا بنى الفعل لما لم يُسمَ فاعله .

وان قلنا لا يتعدّى كانت الجملة فى موضع نصب بالمصدر(٦)

---

١) المطففين : ١٧ .

٢) البقرة : ١١ والاية : واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا انما نحن مصلحون .

٣) أى قوله تعالى " لا تفسدوا فى الأرض" .

٤) يقصد المفعول المطلق .

٥) أى تعينت اعرابها أى الجمل المقول القول فى موضع نصب على المفعول به .

٦) أى على المفعول المطلق ،لأنّ مذهب المصنّف يجيز اعراب الجمل الواقعة بعد القول مفعولا مطلقا كقعد القرفصاء .

فان كان ثم غيره (١) من المفاعيل جاز أن يقام كل واحد منها مُقام الفاعل وإن لم يكن غيره تعيّن .

فإن قيل فالمصدر إذا أقيم مَقام الفاعل لا بدّ من وصفه فكيف صحّ أن يقام هذا المصدر من غير وصف ؟ .

فالجواب أنّه إنما يتعيّن وصف المصدر المقام مقام الفاعل إذا وقع نكرة ، أما إذا كان معرفةً فقد حصل له من التخصّص ما هو أقوى من تخصيص الوصف .

ألا ترى أنّك إذا قلت : ضرب الضَرب وأنت تعني ضربا معهودا

---

١) الظاهر أن الضمير في قوله " غيره " عائد إلى المصدر لأنه أقرب المذكور أي فإن وجد مع المصدر مفعولات أخرى كالجار والمجرور والظرف جاز نيابة كل واحد منها مناب الفاعل ، بخلاف المفعول به الصريح فإذا اجتمع مفعول به الصريح مع الجار والمجرور تعيّن عند البصريين إقامة مفعول به الصريح وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدّ منه لسائر المنصوبات .

وأما الكوفيّون فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى لا أنه واجب واستدلّوا بالقراءة الشاذة لولا أنزل عليه القرآنَ بالنصب في القرآن ، وبقول الشاعر :-

ولو ولدت فقيرة جرو كلب : لسبّ بذلك الجرو الكلابا

والشاهد قوله بذلك حيث أناب الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به الصريح وكذلك في الآية " عليه " ناب فاعل مع وجود القرآن وهو مفعول صريح .

انظر : الرضي على الكافية ١/٨٤/٨٥ .

لم تحتج في ذلك إلى وصف ، وأما إذا قلت : ضَرِبَ ضَرْبٌ[1] احتجت إلى أن تقول : حسن أو قوي أو ما أشبه ، والسر فيه أن قولك : ضرب تفيد حصول ضربٍ فإذا ذكرت " ضربا " مطلقا لم تكن أتيت بأمرٍ زائدٍ على ما دلّ عليه الفعل ، فكأنك أسندت الفعل إلى نفسه من غير تمددٍ وأما إذا وصفته فقد ذكرت مالا يدلّ عليه الفعل فحصلت فائدة الاسنادِ وإذا وقع معرفة كان بالصحّة أولى . والله تعالى أعلم .

---

١) وفي شرح الكافية للرضي : ٨٥/١ ويشترط في المفعول المطلق أيضا ألاّ يكون لمجرّد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة مالم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ليصيرا معا كلاما ، فلو قلت : ضرب ضربٌ لم يجز لأن ضرب مستفاد من دلالته على " ضرب " من قولك : ضرب ، بل يقال : ضرب ضربه أو الضرب الفلاني ، فتعليل المصنف هنا هو نفس تعليل الرضي .

أما مذهب المصنف في اعراب جملة حقول القول مفعولا مطلقا فقد أنكر عليه الرضي في شرح الكافية قال في ٢٨٨/٢ وهذه الجملة المحكيه منصوبه الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ماوهم المصنف كما تقدم في باب أعلم وأدى ، وذلك لأن معنى قلت زيد قائم ، قلت : هذا اللفظ فهو مقول ، وقد تقدم أن آية المفعول به أن يطلق عليه اسم المفعول كما تقول : ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول : ضربت ضربا فالضرب مضروب .... والذي أوهم المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل أن القول يطلق على المقول .

الرضي على الكافية ٢٨٨/٢ .

* الكلام على قوله تعالى : وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمّر *

قال أيضا مليا بدمشق سنة تسع عشرة وستمائة على قوله : " وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمّر (١) " .

يجوز أن يكون الضمير الذي هو " هو " ضمير الواد (٢) ، ومزحزحه الخبر و " أن يعمّر " فاعل بـ " مزحزحه " كقولك : " ما زيد بقائم أبوه " .

ويجوز أن يقدّر " أن يعمّر " بدل اشتمال من الضمير ، و" بمزحزحه " الخبر ، ويضعف هذا الوجه من جهة الفصل بين البدل والمبدل منه .

ويجوز أن يكون " أن يعمّر " (٣) مبتدأ و " بمزحزحه " خبره ، والجملة خبر " ما " أو خبر المبتدأ ، وحسن دخول الباء لأن المعنى معنى النفي .

ويجوز أن يكون الضمير في قوله " هو " ضمير السوء الدال عليه يودّ قوله تعالى : " اعدلوا هو أقرب للتقوى (٤) " فـ " هو " ضمير العدل ،

---

١) البقرة : ٩٦ والآية : ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا يودّ أحدهم لو يعمّر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمّر والله بصير بما يعملون .

٢) اسم الفاعل من ودّ يودّ كرد يرد راد ، والمقصود بهذا الضمير هو في قوله وما هو بمزحزحه .

٣) لأنه مؤول بالمصدر كأنه قيل : وما تعميره .

٤) المائدة : ٨ ، لقد اختار كل من الزمخشري وأبي جعفر النحاس ومكي ابن أبي طالب وأبي البقاء أن يكون الضمير " هو " في الآية عائد إلى " أحدهم " وهو الأظهر كما قال أبو البقاء .
انظر : الكشاف ١/٢٩٨ ، مشكل اعراب القرآن : ١/٦٣ ، املاء ١/٥٤ .
وفي تخريج للمصنف للآيه شيء من التحيير في المسائل ، مرة يجعله " الضمير " للواد ومرة الواد ، ومرة أخرى لـ" التعمير وحينا آخر يجعله ضمير الشأن .

ويكون " بمزحزحه " الخبر ، و"أن يعمر" مفعول من أجله معمول لقوله " بمزحزحه " لا بمعنى النفي لئلا يفسد المعنى ، أي : وما وداده بمزحزحه من العذاب من أجل أن يعمر ردًا على من توهم أن السواد يزحزح عن العذاب لأجل التعمير فرد هذا التوهم بادخال حرف النفي عليه ، ولو جعل معمولا للنفي لوجب أن يكون النفي معللًا بالتعمير، وهو فاسد ، لأنه ليس بثابتٍ ثم لو كان ثابتا لم يصح التعليل به، لأنّ الانتفاء محقق على كلّ حال .

ويجوز أن يكون الضّمير ضمير التعمير ، ويكون " أن يعمّر " بدلا منه ، و " بمزحزحه " الخبر وهو بدل الكل من الكل .

ويجوز أن يكون ضميرَ الشأن (١) وما بعده مبتدأ وخبر تفسير له في موضع لـ " ما " أو خبر المبتدأ على اللُّغتين ، واللّه أعلم .

---

١) ذكره أبو حيان منسوبا إلى الكوفيين ، البحر المحيط : ١/ ٣٠٥ ونقل عن أبي علي الفارسي تجويز أن يكون الضمير ضمير الشأن وان كان قد أنكره هو الآخر .

وفي املاء ما من به الرحمن ١/ ٤ ، "ولا يجوز أن يكون " هو " ضمير الشأن ، لأن المفسر لضمير الشأن مبتدأ وخبر ، ودخول الباء في بمزحزحه يمنعه من ذلك .

* الكلام على قوله تعالى : إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ..الخ *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة تسع عشرة (١) على قوله تعالى : " إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (٢) " .

" لا يستأخرون " جواب " إذا " وصحة كونه جوابا واضح ؛ لأنه قد يتوهم التأخير فنفى هذا التوهم كما نفى فى قوله تعالى " ولن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها (٣) " .

وأما قوله : " لا يستقدمون " فالأولى أن تكون جملة معطوفة على الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء جميعا ، ولذلك يحسن الوقف على " ساعة " ويبتدأ بـ " ولا يستقدمون " لأنه لا يتوهم متوهم تقديمها على الأجل عند مجئ الأجل فينفى ، وإنما ينفى ما يتوهم أو يعتقد أو يظن ، أما مثل هذا المعلوم ضرورة فيبعد أن يذكر منفيًا فى سياق هذا الشرط .

ووجه من جعله فى سياق الجواب ، أن يكون المعنى " إذا جاء أجلهم إذا قدر وحقق " فيصح حينئذ تقدير توهم التقديم ، لأن الفرض فرض تقدير الأجل قبل حضور وقته فيكون تقدير توهم التقديم كتقدير توهم التأخير فجاز أن يشرك بينهما فى الجواب بهذا المعنى ، والله أعلم .

---

١) بعد ستمائة .

٢) يونس : ٤٩ .

٣) المنافقون

* الكلام على قوله تعالى : إنما النَّجوى من الشَّيطان ليحزن الذين *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى : " انما النجـوى من الشَّيطان ليحزن الذين آمنوا وليس بضارهم شيئا إلاَّ باذن اللَّه (١) ".

في " ليس " ضمير هو اسمها يعود على الشَّيطان أو على الحزن الذى دل عليه " ليحزن " و " بضارهم " في موضع نصب خبرا لـ " ليس " ، و" شيئا " منصوب على المصدر ، لأنَّ المعنى : شيئا من الضرر كما تقول : ماضربته إلاَّ شيئا من الضَّرب وهو أبلغ من قولك : ما ضربته ضربا وإذا كان بمعنى الضَّرب وجب أن ينتصب انتصابه كما تقول : ضربته نوعا من الضَّرب ، وأىَّ ضربٍ وأيَّما ضرب فينتصب انتصاب المصدر وان خالفه في اللَّفظ .

وقوله : " إلاَّ باذن اللَّه " استثناء مفرغ : لأنَّه من عامٍ محذوف أى : ليس بضارهم بأمر من الأمور إلاَّ باذن اللَّه .

ولا يستقيم أن يكون " شيئا " خبرا و " بضارهم " في موضع نصب على الحال لأنه يثبت عكس المعنى المقصود ، إذ المعنى المقصود نفى كونـه ضاراً ، فيرجع إلى اثبات كونه ضارا ، لأنَّ الحال حينئذ يكون مثبته فيصيـر مثبتا ثم لا يستقيم أن يكون من اسم " ليس " حالا لأنه في معنى المبتـدأ ولا يكون من المبتدأ حالا حال (٢) ، ثم يبقى الاستثناء غير مرتبط بما قبلـه

---

١) المجادلة : ١٠ .

٢) هذا مذهبه ومذهب جمهور النَّحويين في أنَّ الحال لا يجئ من المبتدأ خلافا لسيبويه في جواز ذلك قال الضَّبان تعليقا على بيت الشَّاعـر :

لأنك ان جعلته من سيان " بنارهم " كان استثناء مع مثبت ولا يستقيم لأنه متعين للاستثناء المفرغ لمجيئه بحرف الجر ، وإن جعلته من "شيئا" صار التقدير : " وليس الشيطان شيئا إلا باذن الله " وهذا أسهل من أن يتكلم عليه ، والله الموفق للصواب .

لميتة موحشا طلل : "قوله : لميتة موحشا طلل " فيه أن صاحب الحال مبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر ، منهج السالك ١٨١/٢ حاشية الصبان .

* الكلام على قول قائل ما ضربت للتأديب *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين وستمائة ، إذا قلت : " ما ضربت للتأديب " فان تصدت نفي ضرب معلل بالتأديب ، فاللام (١) متعلق بـ " ضربت " ولم تنف الآ ضربا مخصوصا والتأديب تعليل للضرب بالنفس .

وإن أردت نفي الضرب مطلقا على كل حال ، فاللام متعلقة بالنفي (٢) والتعليل للنفي ، ويكون المعنى : إن انتفاء الضرب كان من أجل التأديب ، لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب .

ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي ، لجواز قولهم : " ما أكرمته لتأديبه " وما أحسنته للإحسان إليه ، فإنك لو علقتهما هنا بالفعل فسد المعنى ، إذ ، لم ترد أنك أكرمته تأديبا ولا أحسنته احسانا ، وإنما يتعلق بما في حرف النفي من معنى النفي ، لأن المعنى : ان انتفاء الاكرام لأجل التأديب وانتفاء الاهانة لأجل الاحسان .

وقوله تعالى : " ما أنت بنعمة ربك بمجنون (٣) " الباء في " بنعمة

---

١) أي في " التأديب " .

٢) أي بالحرف الذي فيه معنى النفي بدليل قوله بعد ، ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم " ما أكرمته لتأديبه " .

٣) القلم : (٢) .

ربك " متعلقة بالنفي لا بقوله : " بمجنون [1] إذ لو علق به لكان المراد : نفي جنون من نعمة الله ، وذلك غير مستقيم من وجهين : أحدهما أنه لا يوصف جنون بأنه من نعمة الله ، والآخر ، أنه لم يرد نفي جنون مخصوص " وإنما أراد نفيه عموما فتحقق أن المعنى : أنه انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله [2] وعلى هذا يحكم في التعلق فان صح تعلقه بالفعل والا علق بالحرف على ما تقدم ، وعلى هذا قوله تعالى : " ليس عليكم جناح

---

١) وعند الزمخشري الباء متعلقة بمجنون محذوف دل عليه المذكور ، واعترض عليه أبو حيان في تجويزه تعلق الباء " بمجنون " .
انظر : الكشاف : ٤ /١٤١ ، البحر المحيط ٣٠٧/٨ .

واختار أبو حيان أن تكون قوله " بنعمة ربك " قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والتشديد والمبالغة في انتفاء الوصف عنه صلى الله عليه وسلم . البحر المحيط ٣٠٧/٨ .

٢) وفي المغني ٤٩٠/٢ " ومن ذلك قوله (ابن الدماجب) في " ماأنت بنعمة ربك بمجنون " الباء متعلقة بالنفي ، إذا لوعلقت بـ " مجنون " لأفاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى ، وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا .

قال : ابن هشام : وهو كلام بديع إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغي على قولهم أن يقدر أن المتعلق بفعل دل عليه النافي أي : انتفى ذلك بنعمة ربك ، المغني : ٤٩٠/٢ .

أن تبتغوا فضلا من ربكم (١) في أن معناه : " في أن تبتغوا (٢) فهـــي متعلقة بـ " جناح " والمعنى : ان الجناح في ابتغاء التجارة منتف .

وتعلقه بـ " ليس " بعيد (٣) ، لأنه لم يرد أن ينفي الجناح مطلقـا ويجعل انتفاء التجارة ظرفا للنفي ، فبهذا يبعد أن يكون متعلقـــا والله أعلم .

---

١) البقرة : ١٩٨ .

٢) انما جاز تقدير : " في أن تبتغوا " لأن أن وأنّ تحذف معهما الجار كثيرا بل قياسا ، واذا كان التقدير : في أن تبتغوا فهو في موضـــع نصب عند سيبويه ، انظر الكتاب ٢/ ٥٣ وعند غير سيبويه كالخليل والكسائي في موضع خفض اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/ ٢٤٦

٣) وهو قول أبي البقاء أيضا ، انظر الإملاء ما من به الرحمن ١/ ٨٧ .

* الكلام على قوله تعالى : ليا بألسنتهم ..الخ *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى : " ليا بألسنتهم "(١) ليًّا منصوب على المصدر ، من قوله : يحرفون الكلم عن مواضعه : لأنّ ليا(٢) نوع من التحريف كأنّه قال : يحرفون الكلم تحريفا فصار مثل قوله تعالى : " ثم إنّي دعوتهم جهارا(٣) فإنه أحد نوعي الدّعاء(٤) .

ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال(٥) ، والله أعلم .

---

١) النساء : ٤٦ .

٢) ليا ، أصله : لويا ، لأنه من لوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمتا لاجتماع المثلين فصار " ليا " .

٣) نوح عليه السلام : ٨ .

٤) وعند أبي جعفر النحاس يجوز أن يكون " ليا " منصوبا على أنه مفعول من أجله ، اعراب القرآن : ٤٢٣/١ .

٥) أي على تأويل المصدر باسم الفاعل أي : " لاوين " أو على حذف مضاف أي : ذوي لين أو انهم جعلوا : ليا على سبيل المبالغة كقول الشاعر :

فانما هي إقبال وإدبار .

* الكلام على قوله تعالى : أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة عشرين (١) على قوله تعالى : " أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا (٢) " .

يجوز أن يكون قوله " بهتانا " مصدرا مثل : " قعد القرفصاء " لأن البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين ظلم وغير ظلم ، كقوله تعالى : " ثم إني دعوتهم جهارا (٣) " فإن " جهارا " أحد نوعي الدعاء (٤) .

ويجوز ان يكون مفعولا من أجله (٥) ، ويجوز أن يكون حالا (٦) ، والله أعلم .

---

١) بعد ستمائة .

٢) النساء : ٢٠ .

٣) نوح :

٤) هذه الاية كالتي سبقت ويجوز فيها من الأوجه ما جاز في تلك .
انظر : ص ٢٢٧ .

٥) وهو قول الزمخشري فقال : أو على أنه مفعول له وان لم يكن غرضا كقولك " قعد عن القتال جبنا " ، الكشاف : ١/٥١٤ .

٦) أي : باهتين وآثمين ، وانظر : المصدر السابق .
وفي تفسير الكبير لفخر الرازي ٧/١٤ أن بهتانا منصوب على نزع الخافض أي ببهتان أو على تقدير محذوف أي تصيبون به بهتانا وإثما مبينا .

أهلنا من قبلهم من القرون " وهذا يؤدي إلى مذهب الكوفيين في إعمال " يروا " في " كم "(١) لأن العامل في البدل عامل في المبدل منه(٢) والبدل ههنا " أنهم إليهم " والعامل فيه " يروا " والمبدل منه " كم أهلكنا " وان اعتذر عنه بأنه أراد أن " يروا " عامل " في كم أهلكنا " وان اعتذر عنه بأنه أراد أن " يروا " عامل " في كم أهلكنا " فضعيف من جهة أنهم معمول لفظا فلا يستقيم أن يكون بدلا مما ليس معمولا لعامله والله أعلم .

ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون ، ولا يجوز أن يكون بدلا من كم وحدها لأن محل " كم " نصب بأهلكنا ، وليس المعنى : أهلكنا أنهم لا يرجعون ، لأن معنى :" أنهم لا يرجعون " الاستئصال ، ولا يصح أهلكنا بالاستئصال ، وإنما المعنى : ألم يروا استئصالهم فهو بدل من موضع " كم أهلكنا " ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٥٨٧ .

١) انظر : رأي الكوفيين في " كم " في معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٦ .

٢) وفي شرح الكافية للرضي : ١/٣٠٠ وهذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف " ابن الحاجب " أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه إذ المتبوع في حكم الطرح فكأنه عامل الأول باشر الثاني .

وأما عند الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على أن العامل في البدل مقدر من جنس الأول اي (أن البدل على نية تكرار للعامل واستدلوا بقوله تعالى :" لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم " فقوله : لبيوتهم اللام بدل من اللام في قوله " لمن يكفر " واعترض الرضي بأن العامل في البدل هنا قوله لجعلنا غير مكرر ، شرح الكافية ١/٣٠٠ .

* الكلام على قوله تعالى : وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى : " وأزلفت الجنّة للمتقين غير بعيد (١) " .

يجوز أن يكون حالا مؤكدة (٢) كقول الفارسى ، ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف ، أو ظرفا أى : قربت فى زمن غير بعيد .

وإنما عبر عنه بالمضى المضى ، لتحققه أو لتقريبه ، والمراد بالتحقيق ههنا كونه حقا ، لا أن المراد بالتحقيق هنا الوقوع الحاصل .

وأما قوله تعالى : " اقتربت الساعة (٣) وقوله : " واقترب للنـــاس حسابهم (٤) فهذان حاصلان ، لأنّ المراد : قرب الحساب والسّاعة ، وهما حاصلان ، والله أعلم .

---

١) ق : ٣١ .

٢) كلامه هنا يخالف ماسبق من امتناع كون مثل هذه حالا مؤكدة ، لأنّ الحال المؤكدة عنده أن يكون مؤكدة لمضمون جمله اسمية ، أما الحال التى تأتى مؤكدة لعاملها الفعلى فلا تدخل تحت الحال المؤكّـــدة كقوله تعالى : ولا تعثـوا فى الأرض مفسدين ، وقوله : والقمـــر والنجوم مسخرات بأمره بالنصب فى " مسخرات " ولعل هذا تراجـع منـه .

٣) القمـر : (١) .

٤) الأنبياء : ٣ .

* الكلام على قوله تعالى : لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة أربع عشرة على قوله تعالى : " لا يستوى القاعدون من المؤمنين أولى الضرر(١) " .

قال الفسوى (٢) وغيره من النحويين : إن " غير " فى الرفع لا يستقيم أن يكون صفة للقاعدين وذلك أن " غير " نكرة وإن أضيفت إلى المعارف لشدة إبهامها فكيف يستقيم على هذا أن يكون صفة ؟ فإن أجيب عن ذلك بأن هذا مثل قوله تعالى : " أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم " لما كانا محصورين ، فإذا قلت : " مررت بالمسلم غير الكافر " جرت هنا وصفا لانحصار الضدين (٣) .

---

١) النساء : ٩٥ .

٢) لم أجده ولعله يقصد أبا على الفارسى .

٣) وفى معانى القرآن للأخفش أن " غير " عند الرفع صفة للقاعدين قال : فى ١ / ٢٤٢ " وقوله " لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر مرفوعة لأنك جعلته من صفة " القاعدون " وان جررته فعلى المؤمنين وان شئت نصبته اذا أخرجته من أول الكلام فجعلته استثناء وبها نقرأ معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٤٢ .

قلت : وهو اختيار الزجاج أيضا أى كون " غير " تابعا للقاعدين فى حالة الرفع وأبى حيان وزعم أن الآية نزلت فى قوم غير معينين أى لم يقصد بها قوم بأعينهم فصار كالنكرة فجاز أن يوصفوا بـ " غير " .
انظر : اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ١٦٦ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٢

وعند مكى أن " غير " بالرفع بدل من " القاعدون " لا صفة . مشكل

فنقول : الفرق بينهما أنه ليس في ذلك انحصار لأنّ القاعدين غير أولي الضرر ليس فيه حصر بخلاف المسلم والكافر فلا يلزم من الجواز ثمّ ، الجواز ههنا : لأنه ههنا كقولك : مررت بالرّجل غير العالم وإذا لم يستقم أن يكون صفة وجب أن يكون استثناء ، وإذا وجب أن يكون استثناء فالمختار الرفع × ألا ترى أنك إذا قلت : لا يستوي القاعدون إلاّ أولوا الضرر ، كان الرّفع هو الوجه ، وكان النّصب على الاستثناء جائزا ، وإذا ثبت ذلك كان الرّفع أقوى من النصب ، فإذا جاز النّصب على الاستثناء مع ضعفه فلأن يجوز الرّفع مع قوّته أولى .

والذي يقوّي ذلك أنّ الخفض لم يأت في السّبعة لضعفه لأنه ان جعل صفة كان ضعيفا ، وان جعل استثناء لم يستقم لأنه يكون من قوله " من المؤمنين " (من المؤمنين) × ليس في سياق النفي فيستثنى منه على البدلية : لأنه انما جيء به بيانا للقاعدين لا غيره فلم يستقم أن يستثنى منه كما يستثنى من المنفي فظهر من ذلك أنّ الرّفع هو الوجه على الحمل على الاستثناء كما حمل النصب على الاستثناء مع أنّه أضعف ، وظهر أن الخفض ضعيف ولذلك لم يقرأ في السّبعة فحمل الآية على ما ذكرناه (١) هو الوجه ، والله أعلم .

اعراب القرآن : ١/٢٠٦ .

أما المصنف رحمه الله فانه يختار أن يكون " غير " بالرفع استثناء على جهة البدليه : كما تقول : ما جاءني أحد إلا زيد وما ضربت أحدا إلا زيدا والمعنى : عند المصنف : لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولي الضرر فانهم يساوون المجاهدين وفي تفسير الكبير لفخر الرازي أنه للزجاج أيضا ولم يذكر في اعراب القرآن المنسوب إليه .

١) أي وهو الرفع في " غير " على الاستثناء .

* الكلام على قوله تعالى : موعدكم يوم الزينة وأن يحشر الناس ضحى *

وقال أيضا مسليا بدمشق سنة إحدى وعشرين [١] على قوله تعالى : "قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشر الناس ضحى [٢] " .

الظاهر أن الموعد [٣] : الوعد ، لأنه وصف لقوله : " لا نخلفه " والاخلاف إنما يتعلق بالوعد ، يقال أخلف وعده ، قال تعالى : " إن الله لا يخلف الميعاد [٤] " لا بمكانه ولا بزمانه [٥] ، فلو جعل زمانا أو مكانا

---

١) بعد ستمائة .

٢) طه : ٥٩ وقبلها : فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى قال موعدكم ... الخ .

٣) أى فى قوله تعالى : " فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا أنت فكلام المصنف على (موعدا) فى هذه الآية لا " موعدكم " فالآية التى جاء بها المصنف ليست محل كلامه .

٤) آل عمران : ٩ .

٥) بدون هاء فى " ح "

موعدا فى الآية عند الزمخشرى لا يخلو من أن يكون اسم زمان أو مكان أو مصدرا يمتنع أن يكون مكانا أو زمانا لما يلزمه من جعل المكان أو الزمان مخلفا والزمان والمكان لا يخلفان فلم يبق إلا أن يكون " موعدا " مصدرا ميميا بمعنى وعدا على تقدير مضاف أى مكان وعد والضمير فى " نخلفه " عائد إلى المضاف المقدر أى " مكان " و " مكانا " المنصوب بدل من المحذوف .

وان كان يترتب على هذا التخريج عدم مطابقة قوله تعالى : فاجعل

لوقع الاخلاف على غير الوعد ، وهو بعيد .

فإن قلت : لم لا يكون على حذف مضاف ، كأنه قيل : فاجعل بيننا وبينك وقتَ وعدٍ أو مكانَ وعدٍ ؟ .

قلت : الضمار مستغنى عنه فلا حاجة إلى تقديره ، فإن قلت : فما المانع من أن يكون " موعدكم " اسمًا للزمان أو المكان ، ويكون قوله : " لا نخلفه " للوعد الذى دلّ عليه " موعدكم " ؟ .

قلت : يرجع الضمير إلى غير المذكور ، ورجوعه إلى المذكور أولى .

فإن قلت : بم ينتصب " مكانا " ؟ قلت : ينتصب بفعل مقدّر دلّ عليه قوله : " فاجعل بيننا وبينك موعدا " أى نتواعد مكانا .

ولا يستقيم نصبه بـ " موعدكم " وإن كان مصدرا لأنه قد فصل بينه وبينه

بيننا وبينك موعدا بقوله تعالى : " موعدكم يوم الزينة ؟ .

أجاب الزمخشرى بقوله : إن لم يطابقه لفظا فإنه قد طابقه معنى لأنه لا بدّ لهم من أن يجتمعوا يوم الزينة فى مكان بعينه مشتهر باجتماعهم فيه فى ذلك اليوم فبذكر الزمان علم المكان .

ويجوز عنده أيضا أن يكون " موعدا " مصدرا بدون تقدير مضاف أى وعدا .

فكلام المصنف هنا رحمه الله تلخيص لما ذهب إليه الزمخشرى فى الآية . انظر : الكشاف : ٥٤١/٢ .

وفى اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٩٩/١ موعدكم يوم الزينة فيمن نصب (يوم) تقديره : موعدكم فى يوم الزينة ، أى يريد أنه على حذف الجار كقوله تعالى : " واختار موسى قومه ، أى من قومه .

بالوصف فصار مثل قولك : " أعجبني ضربَ حسنَ زيدا " وهو غير سائغ، لأن منصوب المصدر من تتمته ، ولا يوصف الشيء إلاّ بعد تمامه فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته ، والاحتياج إلى هذا التقدير هو الذي يحسن أن يكون "موعدا" على حذف مضاف ، أي : مكان موعد ، ويكون " مكانا " بدلا من المكان المضاف المحذوف ، وإنما يبقى الترجيح بين تقدير مضاف أو تقدير فعل .

وأما قوله " موعدكم يوم الزينة " فالظاهر أنه اسم للوقت لأنه أخبر عنه بيوم الزينة ولا يخبر بيوم الزينة إلاّ عن وقت ، ولا حاجه إلى أن يقدّر : وقت وعدكم ، لأنه تقدير مستغنى عنه بأن يجعل " موعدكم " اسما للوقت .

وقوله : " أن يحشر الناس ضحى " معطوف على الزينة على معنى : يوم الزينة ويوم حشر الناس ضحى .

و " ضحى " جائز أن يكون متعلقا بـ " يحشر " فيكون منصوبا على الظرف على هذا وهو الظاهر ، وجائز أن يكون بدلا من " يوم الزينة " ويكون بدل البعض من الكل ، لأن ضحى اليوم بعضه ، وحذف الضمير على هذا للعلم به ، كما تقول : ضربت زيدا يوم الجمعة عشيّة ، فيكون مرفوعا .

وأما على قراءة الحسن البصري ، وهو ينصب[1] " يوم الزينة " فيجوز أن يكون " موعدكم " بمعنى : وعدكم ، ويوم الزينة خبر[2] متعلقه محذوف

---

١) البحر المحيط : ٦/٢٥٢ .

٢) في " ب " خبره بالهاء .

أى : حاصل يوم الزينة وحشر الناس .

ويجوز أن يكون على حذف مضاف ، أى وقت وعدكم يوم الزّينة فيكون " يوم الزّينة " منصوبا بـ " موعدكم " لأنّه مصدر ، و" ضحى " هو الخبر ، أى : وقت وعدكم فى هذا اليوم هو هذا الوقت .

ولا ينبغى أن يكون " موعدكم (١) " اسما للزمان ، فإنه حينئذ لا يعمل فى " يوم الزينة " ولا يقع خبرا عنه من حيث إنّهما مكانان ، إلاّ على معنى الجزئية كما تقول : " زمان ضربى يوم الجمعة " كأنّه لمّا كان جزءه صار كأنّه حاصل فيه ، فعلى هذا يكون " يوم الزّينة " خبرا للموعد الذّى هو وقت ، و " ضحى " على قراءة الحسن البصرى على الوجه الأول منصوب بـ " يحشر " وعلى الوجه الثانى يكون مرفوعا ، والله أعلم بالصّواب .

---

١) " وعدكم " فى (ب) وهو خطأ .

* الكلام على قوله تعالى : سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين على قوله تعالى : " سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم [1] إلى قوله وثامنهم كلبهم " .

قال : يجوز أن يكون رابعهم كلبهم ، جملة ابتدائية صفة لـ"ثلاثة" و ثلاثة " مبتدأ محذوف [2] .

ولا يجوز أن يكون " كلبهم " مرفوعا بـ " رابعهم " ، لأنّ المراد به المضي [3] ، ولا أن تكون الجملة [4] حالا ، إذ ليس معنا ما يصح أن يكون عاملا فيها ، لأن التقدير : " سيقولون هم ثلاثة " وليس منه ما يصح أن يكون حالا ، وليس فيها أيضا واو .

ويجوز أن يكون " رابعهم كلبهم " جملة خبر للمبتدأ المحذوف بعد

---

١) الكهف : ٢٢ وبعدها : ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل فلا تمار فيهم الا مراء ظاهرا ولا تستفت فيهم منهم أحدا .

٢) أي : هم ثلاثة ، وهو اعراب صاحب الكشاف أيضا ، انظر الكشاف ٢/٤٧٨

٣) الضمير في به عائد الى " رابعهم " وهذا الذي قاله المصنف من أن اسم الفاعل اذا كان لمعنى المضي لم يعمل هو مذهب البصريين خلافا للكسائي فإنه لا يشترط في الاسم الفاعل الحالية والاستقبالية واستدل بقوله تعالى " وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد " ووجه الاستدلال أن " باسط " في الآية عاملة في " ذراعيه " وهو بمعنى المضي ورد بأنه على حكاية الحال .

٤) أي : "رابعهم كلبهم " .

خمسة فيكون أخمسة بخمسين مفرد ، وجملة ، ويقوى هذا الوجه أنّ الجملة الثالثة وهى قوله :" وثامنهم كلبهم " جاءت بالواو ، والمعنى فيها كالمعنى فيما تقدّم .

ويتعذّر أن يكون صفة مع الواو[1] ، لأنك لا تقول : مررت برجل

---

١) فى الكشاف : ٢/ ٤٧٨/ ٤٧٩ ، فإن قلت فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ولم دخلت عليها دون الأولين ؟ قلت : هى الواو التى تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالا من المعرفة فى نحو قولك جاءنى رجل ومعه آخر ، ومررت بزيد وفى يده سيف ، ومنه قوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلّا ولها كتاب معلوم وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر . الكشاف ٢/ ٤٧٩ .

قلت : وعند بعض النحويين أن هذه الواو تعرف بواو ثمانية قال أبو محمد القاسم بن على الحريرى فى كتابه درة الغواص فى أوهام الخواص ص ٣١ " ومن خصائص لغة العرب الحاق الواو فى الثامن من العدد كما جاء فى القرآن التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ، وكما قال سبحانه وتعالى " سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم " ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ، ومن ذلك أنه جل وعلى لما ذكر أبواب جهنم ذكرها بغير واو لأنها سبعة فقال حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ، ولما ذكر أبواب الجنة الحق بهما الواو لكونها ثمانية فقال سبحانه تعالى : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وسمى هذه الواو واو الثمانية . انتهى ملخصا .

قلت : وقد رد ابن هشام هذا الزعم أى القول بوجود واو الثمانية قال فى المغنى : ٤٠١/١ " التاسع : واو الثمانية ذكرها جماعة من

وعاقل فيتعين أن يكون المراد خبرا بعد خبر ، والأخبار إذا تعددت جاز أن يكون الثاني بواو وغير واو ، هذا إن سلم أن الجمل في المعنى واحد ، وأما إن قيل إن قوله تعالى : " وثامنهم كلبهم " من قول الله تعالى استئنافا لا حكاية عنهم فيكون تقديرا لكونهم سبعة ويكون الوقف على قوله " سبعة " ثم أخبر الله تعالى غير حكاية عنهم بأن ثامنهم كلبهم ، فيفهم على ذلك أن القائلين بأنهم سبعة أصابوا في ذلك فلا يلزم على هذا تقوية أن يكون خبرا بعد خبر ، ويقويه قوله قبله " رجما بالغيب " ثم ذكر بعد قوله : " رجما بالغيب " الجملة الثالثة فدل على أنها مخالفة لما قبلها في الرجم بالغيب ، وإذا خالفتها في ذلك وجب أن يكون صدقا إلا أن هذا الوجه يضعف من حيث إن الله تعالى قال ، ما يعلمهم إلا قليل " فلو جعلنا قوله " وثامنهم كلبهم " تصديقا لمن قال : سبعة ، لوجب أن يكون العالم بذلك كثيرا ، فإن أخبار الله تعالى صدق ، فدل على أنه لم يصدق منهم أحدا .

وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجمل كلها متساوية في المعنى وقد تعذر أن يكون الأخيرة وصفا فوجب أن يكون الجميع كذلك ، والله أعلم بالصواب .

الادباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا ستة ، سبعة وثمانية ايذانا بأن السبعة تام وأن ما بعدها عدد مستأنف . المغني ١/٤٠١ .

* الكلام على قوله تعالى : لكنا هو الله ربي ..الخ *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : " ولكنا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحدا (١) " .

إنما أعيد لفظ الظاهر (٢) في هذه الآية كما أعيد اسم الله تعالى في مثل قوله تعالى : " واتقوا الله إن الله سريع الحساب (٣) " وأشباهه لما في الاسم الظاهر من التعظيم فكذلك أعيد لفظ " ربي " لما في ذكر الرب من التعظيم له والهضم للمتكلم فكان التكرير لهذا الظاهر لأجل هذا المعنى ، أحسن ، والله أعلم .

---

١) الكهف : ٣٨ .

٢) أي قوله تعالى : " ربي " .

٣) المائدة : ٤ .

* الكلام على قوله تعالى : حتى توارت بالحجاب *

وقال أيضا مليا بعد مضي سنة ثلاث وعشرين [1] على قوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب [2] " .

الجار والمجرور متعلق بـ" توارت " إما على نحو قولك : " كتبت بالقلم " لأنها حصل لها [3] التواري بالحجاب ، وإما على نحو تعلق قولك : " سكنت بالبلد " على معنى فيه ، لأنها توارت فيه .

ويجوز أن يكون [4] حالا متعلقا بمحذوف ، والأول أوجه ، لأنه إذا كان حالا فيتعلق بشيء محذوف تقديره : مستترا بالحجاب ولا حاجة إلى التقدير ووجود الكلام يغني عنه ، مع أن التقدير ، والإضمار على خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا الضرورة ولا ضرورة تلجئ إلى ذلك ، والله أعلم .

---

١) بعد مئتين .

٢) ص : ٣٢ .

٣) سقط " لها " في (ب) وقوله : على نحو قولك " كتبت بالقلم يريد أن الباء فيه للاستعانة ، وكونه باء الاستعانة أن يكون ما بعد الباء هو الذي وصل به الفاعل الى ايقاع الفعل بالمفعول .

٤) أي قوله : " بالحجاب " .

* الكلام على قوله تعالى : وأصلح لى فى ذريتى *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : " وأصلح لى فى ذريتى (١) " .

هذا من باب قولهم : فلان يعطى ويمنع ، ويصل ويقطع ، مما استعمل فيه الفعل المتعدى محذوفا مفعوله حذفا غير مقصود به ، مفعولا مرادا ، كأنه قيل : يفعل العطاء والمنع والصلة ، والقطع من غير قصد إلى مفعول مراد على نحو خصوص أو عموم ، وهو أبلغ فى المدح من القصد إلى المفعول على طريقة خصوص أو عموم .

وإذا قصد هذا المعنى لما فيه من المبالغة ثم قصد المتكلم به ذكر (٢) خصوصية متعلقه أجراه مجرى الأفعال غير المتعدية وجعل ذلك على أنه محل له وكذلك قول الشاعر (٣) :

وإن تعتذر بالمحل (٤) من ذى ضروعها : إلى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى (٥) (٦)

---

١) الأحقاف : ١٥ .
٢) فى (ب) " دون " مكان " ذكر " .
٣) هو ذو الرمة كما فى ديوانه ص ٤٩٠ والخزانة : ١ / ٤ ٢٨ وهو من شواهد مغنى اللبيب ٢ / ٥٧٥ .
٤) المحل ــ بسكون الحاء المهملة ، وهو انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلأ وفعله مَحِل ــ مثلثة العين ، القاموس ٤ / ٤٩ وقوله : من ذى ضروعها يقصد به اللبن ، يصف ناقته بقلة اللبن نتيجة للجدب وانقطاع المطر .
٥) عراقيب ــ وهو جمع عرقوب ، الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها . انظر : القاموس المحيط ١ / ١٠٣ .
٦) النصل ــ حد السيف .

وموضع الاستشهاد من البيت " يجرح فى عراقيبها [1] " ومن الآية: وأصلح لى فى ذريتى وقد وضح معناهما ، والله الموفق للصواب .

---

١) وفى المغنى : ١/ ٥٧٥ ، الرابع عشر: أن يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى : "ولا تمد عينيك عنهم" فالمحذور الذين يخالفون عن أمره" " أذاعوا به " "وأصلح لى فى ذريتى" ، "لا يستمعون إلى الملأ الأعلى" قولهم : سمع الله لمن حمده وقول الشاعر

يجرح فى عراقيبها نصلى : فإنها ضمنت معنى : ولا تنب ، ويخرجون وتحدثوا ، وبارك ولا يصغون ، واستجاب ويحث أو يفسد .

فالشاهد عند المصنف إذن أن أصلح فى قوله تعالى : " ويجرح " فى قول الشاعر فعلان متعديان لكنهما استعملا استعمال اللازم لما تتضمن معناهما اللزوم .

* الكلام على قوله تعالى : وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلاّ اللّه *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين [١] على قوله تعالى : "وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلاّ اللّه [٢] " .

يجوز أن يكون الاستثناء متصلا [٣] ومنقطعا ، فالاتصال على أن تكون " ما " للمعبود ، على تقدير أن يكونوا يعبدون غير اللّه تقديره : وإذ اعتزلتموهم والذى يعبدون غير اللّه .

ويجوز أن يكون منقطعا على ألاّ يكونوا يعبدون اللّه أصلا أو على أنّ " ما " مصدرية [٤] تقديره : وإذ اعتزلتموهم وعبادتهم .

والاتصال أظهر ، لأنه الواقع كثيرا مع الاحتمال الظاهر فكان حمله عليه أولى ، واللّه أعلم .

---

١) بعد ستمائة .

٢) الكهف : ١٦ .

٣) فى الكشاف : ٢/٤٧٥ ، يجوز أن يكون استثناء متصلا على ما روى أنهم كانوا يقرون بالخالق ويشركون معه كما كان أهل مكة ، وأن يكون منقطعا ، وقيل هو كلام معترض اخبار من اللّه تعالى عن الفتة أنهم لم يعبدوا غير الله .

فى البحر المحيط : ٦/١٠٦ ، يمكن أن يكون " ما " نافية عند من قال ان جملة ما يعبدون إلاّ اللّه ، معترضه ، ويكون الاستثناء مفرغا .

٤) وكون ما مصدرية هو اختيار الفراء فى المعانى وهو فى موضع نصب عاطفا على الضمير فى " اعتزلتموهم عند الزمخشرى ٢/٤٧٥ الكشاف .

* الكلام على قوله تعالى : يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : " يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا (١) " .

من ، ههنا يجوز أن تكون بمعنى " عن " كما تقول أطعمته عن الجوع ومن الجوع ، وكساه عن العُرى ومن العُرى ، ورمى عن القوس ، ومن القوس ، وأخذت عنه الحديث وأخذت منه الحديث .

والأحسن أن تكون على بابها لابتداء الغاية تنبيها على أنه ابتدأ ما غَفِل عنه ، لأنَ الذى بعد ذلك من العذاب أشدّ عليهم ، فكان فيه تنبيهٌ على أنه أول شئ غَفِل عنه من الفَدائد ، ولو قيل : " عن هذا " لم يكن فيه ذلك المعنى ، إذ ليس فى " عن " ما يدلّ على ابتداء له انتهاء فكانت " من " فى هذا الموضع أوجه من " عن " ، واللّه أعلم بالصّواب .

---

١) الأنبياء : وبعدها : بل كنا ظالمين الآية : ٩٧ .

٢) وفى المغنى : ١٥٩/١ أن عن تأتى مرادفة لـ " من " ومثل لهـا بقوله تعالى : هو الذى يقبل التّوبة عن عباده ويعفو عن كثير وقولـه تعالى : أولئك الذين نتقبّل عنهم أحسن ما عملوا بدليل قوله تعالى فى آية أخرى فتقبل من أحدهما .

وذكر أيضا فى ٣٥٦/١ مرادفة من لـ " عن " عكس الأوّل وهوالذى عليه المصنّف واستدل بقوله تعالى : فويل للقاسية قلوبهم من ذكر اللّه ، وقوله : " يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا .

* الكلام على قوله تعالى : قل أوحى الى أنه استمع *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى : " قل أوحى إلىّ أنه استمع نفر من الجنّ فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدى إلى الرّشد فآمنّا به ولن نشرك بربّنا أحدا وأنه تعالى جدّ ربنا ما اتّخذ صاحبة ولا ولدا وأنه كان يقول سفيهنا على اللّه شططا (١) .

قرئ في قوله تعالى : " وأنّه تعالى " بالكسر وبالفتح (٢) ، وأمّا الكسر (٣) فعلى العطف على ما بعد القول في قوله " فقالوا إنا سمعنا " إلاّ قوله تعالى : " وأنّه لما قام عبد اللّه " فإنّ الأحسن أن يكون مستأنفا لقوله " وكادوا يكونون عليه لبدا " لأنّه لو كان معطوفا على قوله : انا سمعنا لكان : كدنا نكون .

ويجوز أن يكون القول من بعضهم ، والاخبار واقع عن بقيّتهم ، وأمّا الفتح ، فقد قيل إنه عطف على قوله " أنّه استمع " فيكون داخلا في حيّز مفعول " أوحى " ويشكل عليه قوله تعالى : " وأنّه تعالى جدّ ربنا " وأنّا لمسنا

---

١) من سورة الجن : (١) وما بين القوسين زيادة يقتضيه المقام .

٢) ما بين القوسين ساقط في الأصل .

٣) انظر : النشر : ٢/٣٩١ .

وفي معاني القرآن للفراء : ٣/١٩١ ، وقد اجمع القراء على كسر انا سمعنا قرآنا عجبا ، واختلفوا فيما بعد ذلك فقرؤوا : وانا وأنا إلى آخر السورة .

السماء[1] ، " وأنا كنّا [2] " إذ لا يحسن أن يقال : أوحي إليّ أنّا كنا أو أنا لمسنا .

وضمير المتكلّم للجنّ والمتكلّم الرّسول صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان يكون ، وأنهم لمسوا ونحوه ، فلذلك فرّ المحقّقون من هذا التأويل وجعلوه عطفا على الضمير في قوله : " فآمنا به [3] " فيكون داخلا في حيّز الجارّ ولا يرد عليه على هذا ما تقدّم ، لأنّ المتكلّمين بقوله : " فآمنا به " هم الجنّ ، والله أعلم .

---

١) أي في قراءة الفتح لأن قراءة الجمهور بالكسر فيهما .

٢) " " " " " " " " " .

٣) وهو قول الفرّاء في معاني القرآن ٣/١٩٠/١٩١ وتبعه الزّمخشري في الكشاف ٤/١٦٦ فجملة القول عند الفرّاء والزمخشري أن ما كان من قول الجنّ فكسر أو عطفا على محلّ الجار والمجرور في قوله تعالى : " آمنا به " فيمن قرأ بالفتح .

* الكلام على قوله تعالى : وعليها وعلى الفلك تحملون *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة على قوله تعالى : وعليها وعلى الفلك تحملون (١) " .

قال : إن قيل لم جاء بـ " على " والقياس والاستعمال يقتضى " فى " أما القياس فلأنه بمعنى الظرفية كقولك : قعدت فى الدار ، وأما الاستعمال فلقوله تعالى : " قلنا احمل فيها (٢) وقوله " واسلك فيها (٣) " ؟ .

فالجواب أن " على " فى هذا الموضع أوضح من حيث إنّ غيره مما ذكر فيه مما يكون باطن الفلك وهو الأكثر فغلب فكانت " فى " أحسن لتحقق معنى الظرفية وبعد معنى " على " لأنّ المذكور محمول ثمّ على الأزواج كلها ، وكان أكثر ما (٤) فى باطن الفلك وأعلى السفن مخصوص بالآدميّين على ما هو العادة فلما خصوا فى قوله " وعليها وعلى الفلك يحملون " كانت " على " أوضح وفى هذا الموضع لم يرد ذلك المعنى من الأزواج (٥) ، وإنما أريد المخاطبون خاصة ، وليسوا فى العادة فى باطن الفلك ، وإنما يكونون على ظاهرها فأتى بما يدلّ على معنى الاستعلاء (٦) تنبيها على هذا المعنى ، وهذا أحسن

---

١) المؤمنون : ٢٢ .
٢) هود : ٤٠ .
٣) المؤمنون : ٢٧ .
٤) اكثرها ـ فى (ب) .
٥) الارواح فى (ع) وهو تصحيف .
٦) الاستعلاء فى (ع) " أيضا .

ممن يقول : إنما أتى بـ " على " لتقدّم " على " فى قوله تعالى : " وعليها[1] لما بين الفلك وبين الإبل من مشاكلة الحمل ، فلما أتى بـ "على" فى حمل الابل أتى بـ على فى الآخر ، لأنّ هذا مراعاة أمر لفظى ، وما تقدّم مراعاةٌ لأمرٍ معنوىّ ، ولأنّه بعينه يقتضى المخالفة من وجه آخر ، لأنّ تكرير الحرف بالمعنى الواحد ليس من باب المجانسة ولا البديع فلا يحسن أن يخالَفَ الأصلُ لأجله .

فإن قيل لو استقام ما ذكرتموه فى استحسان " على " لكانت " على " أحسن فى قوله تعالى : " إنا حملنا ذرّيتهم فى الفلك المشحون[2] ، وقد جاء بـ " فى " فدلّ على أنّ ما ذكر من تقدّم على هو السبب ؟ .

فالجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أنّ المراد التنبيه على ذلك المعنى المذكور فى قوله تعالى : " اعمل فيها[3] فاختصر الكلام للعلم به فجرى الأمر فيه على ذلك المجرى فلذلك جئ بـ " فى " .

الثانى : أن يكون ذلك الأمر اللّفظى مرجحا للاتيان بـ على ، لا على أنّه مستقلّ فى السّببية فيكون حينئذ المعنى المذكور هو المقتضى لجواز " على " وتكون " على " مرجّحةً لأحد الجائزين ، ولا يلزم من كونها مرجّحةً أن تكون سببا مستقلا .

---

١) الآية السابقة من سورة المؤمنين .

٢) يس : ٤١ .

٣) هود : ٤٠ .

وأما قوله تعالى : فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك[١] ، فإنما أتى بـ " على " لما في الاستواء من معنى الإستعلاء ، ألا ترى إلى قوله : ثم استوى على العرش[٢] وقول الشاعر[٣] : ـ

قد استوى بشر على العراق[٤] :

وأما قوله تعالى : اركبوا فيها[٥] وقوله تعالى : " حتى إذا ركبا في السفينة[٦] ، وقوله : " فإذا ركبوا في الفلك[٧] ، فلما قصد في معنى الركوب من معنى الثبوت ، كقوله تعالى : " ولأصلبنكم في جذوع النخل[٨] ، وإذا استعملت في في الصلب لقصد معنى الثبوت فاستعمالها في الركوب أجدر ، والله أعلم .

---

١) المؤمنون : ٢٨ .

٢) يونس : (٣) .

٣) الشاعر مجهول القائل مذكور في اللسان غير منسوب لقائل معين ١٩/١٤٠ مادة سوى وهو من شواهد ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٠٩ .

٤) وعجزه : من غير سيف ودم مهراق .

٥) هود : ٤١ .

٦) الكهف : ٧١ .

٧) العنكبوت : ٦٥ .

٨) طه : ٧١ .

* الكلام على قوله تعالى : يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفسًا إيمانها *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين (١) على قوله تعالى : " يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيرا (٢) " .

موضع الإشكال فى قوله " أو كسبت فى إيمانها خيرا " لأنه لأحد الأمرين فاذا سبقت فى النفى فى مثل ذلك اقتضى نفى الأمرين كقوله تعالى : " ولا تطع منهم آثما أو كفورا (٣) " وأحدهما : " آمنت من قبل " والثانى : كسبت

---

١) بعد ستمائه .

٢) الانعام : ١٥٨ .

٣) الانسان : ٢٤

وفى البحر المحيط ٤ / ٢٥٩ يوم يأتى بعض آيات ربك الخ منطوق الآيه أنه إذا أتى هذا البعض لا ينفع نفسا كافرة إيمانها الذى أوقعته إذ ذاك ولا ينفع نفسا سبق إيمانها وما كسبت فيه خيرا فعلق نفى الإيمان بأحد وصفين إما سبق الإيمان فقط واما سبقه مع نفسى كسب الخير ، ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وحده أو السابق ومعه الخير ، قال أبو حيان : ومفهوم الصفة قوى فيستدل بالآية لمذهب أهل السنة من أن الإيمان لا يشترط فى صحته العمل ، انتهى كلامه .

والذى ذهب إليه أبو حيان هو مذهب المرجئه وهم القائلون بعدم اشتراط العمل مع الايمان بل يكفى مجرد الإيمان ولو لم يكن هناك عمل صالح .

انظر : " الايمان " ص ١١٢ لابن تيميه .

فى ايمانها خيرا " فيصير المعنى على الظّاهر : لا ينفع نفسا لم تكن آمنت من قبل إيمانها ، وهذا واضح ، ولا ينفع نفسا لم تكن كسبت فى إيمانها خيرا وهذا مشكل ، فإنّ الإيمان قبل مجيء الآيات نافع وإن لم يكن عمل صالح غيره فكيف يصحّ نفيه ؟ .

والجواب أنّ المعنى : لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح ، لم تكن آمنت من قبل الآية ، أو كان العمل الصالح مع الإيمان قبلها فاختصر للعلم به .

وقوله : " لم تكن آمنت من قبل " صفة لـ " نفسا " وإن وقع الفصل لأنّ المعنى على التأخير ، وإنما أوجب التّقديم للضمير فى " إيمانها " والمعنى : لا ينفع إيمان نفسٍ نفسًا لم تكن آمنت من قبل فلمّا أوجب الضّمير التّقديم بقيت الصفة فى محلها .

ومن ، لابتداء الغاية تقول : " ما آمن زيد من يوم كذا (١) "لابتداء

---

١) تمثيل المصنّف بهذا المثال وقوله إنّ " من " لابتداء الغايه فيه اشعار بأنّ " من " التى للابتداء الغايه كما تكون مكانية تكون زمانية أيضا وهذا خلافُ مذهبِ البصريين فمندهم أنّ من التى لابتداء الغاية لا تستعمل إلاّ مكانية تقول : سافرت من الكوفة إلى البصرة .

أمّا الكوفيّون فيجوز عندهم أن تكون لابتداء الغاية فى الزمان قال ابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى ١ / ٤٨٨ ، وزعم الكوفيّون أنّها تكون أيضا لابتداء الغاية فى الزّمان ، و استدلّوا على ذلك بقوله تعالى : لله الأمر من قبل ومن بعد ، وقول الشاعر :

من الصّبح حتّى تغرب الشّمس لا ترى : من القوم إلاّ خارجيا مسوما .

الغاية ، فيكون نفيا للإيمان الذي ابتداؤه من يوم الجمعة وإذا اسقطت " من " في نحو : ما آمن من قبل أو ما آمن قبل لم يختلف المعنى ، لأنه إذا كان مبتدأ فيه من قبل فقد حصل " قبل " وإذا حصل " قبل " فقد ابتدئ به من قبل فلا يلزم ذلك في يوم الجمعة وشبهه إذ قد يكون حاصلا فيه ، فقد ابتدئ به من غيره ، والله أعلم .

(ب)

قلت : فأدخل " من " على الصحيح وهو زمان ، والصحيح ما ذهب اليه الكوفيون لورود ذلك لأنه لا أحد يمنع أن تكون من لابتداء الغاية في الزمان في مثل قولك : " صمت من الصباح الى المساء " ثم ان النصوص التي استدل بها الكوفيون في اثبات حجتهم ذهب فيها البصريون الى ارتكاب ما هو خلاف الأصل وهو التقدير والاضمار ، وهذا وقد اختار ابن مالك والرضي مذهبهم قال ابن مالك في التسهيل : فمنها من ، وقد يقال " منا " وهي لابتداء الغاية مطلقا على الأصح .
انظر : التسهيل ص ١٤٤ وقال في الفيته : أنها تأتي في الزمان قليلا .

بعض وحين وابتدئ في الأمكنة ، بمن وقد تأتي لبدء الأزمنه .

* والكلام على قوله تعالى : وليحكم أهل الانجيل *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : " وليحكم أهل الانجيل (١) " .

على قراءة حمزة إمّا معطوفا باعتبار المعنى فيما تقدّم من قوله " وآتيناه الإنجيل " لأنّ المعنى : وآتيناه الإنجيل للهدى والنّور والتّصديق وليحكم ، لأنّ المعنى : ليهدى وينور ويصدّق فحسن قوله " وليحكم لذلك كما جاء قوله تعالى : " إنّا زيّنا السّماء الدّنيا بزينة الكواكب وحفظا (٢) ، لأنّ المعنى : خلقناها زينة فحسن مجيء " وحفظا " لذلك .

وإمّا متعلّقا بفعلٍ مقدّر دلّ عليه قوله تعالى " بما أنزل الله " كأنّه قيل وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه أنزلناه فحذف لذلك .

وإنّما أعيد لفظ الإنجيل ، لأنّه لو قال : " وليحكم أهله " لاحتمل أن يكون لعيسى عليه السّلام ولإنجيل لتقدّم ذكرهما جميعا قبل ذلك فلمّا قصد إلى نفي الإحتمال أعيد الظّاهر (٣) ، والله أعلم .

---

١) المائدة وقبلها : وقفّينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراه وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدّقا لما بين يديه من التوراه وهدى وموعظة للمتقين ٤٦ وليحكم أهل الانجيل ... ٤٧ ، وقراءة حمزة : بكسر اللام ونصب الميم في " لِيَحْكُمَ " .
انظر : النشر ١/ ٢٥٤ .

٢) الصافات : ٧ .

٣) ما بين القوسين ساقط في (ح) .
انظر : المغني ١/ ٢٤٦ ، نقد تأثر ابن هشام بالمصنّف رحمهما الله في تخريجه لهذه الآية حتى الآيات التي جاء بها على سبيل التنظير كقوله إنا زينا السماء الخ دون أن يشير إلى المرجع ، وكنت أتوقع أن يكون كلا الرّجلين نقل عن غيرهما ولكنني تصفحت أشهر كتب التفسير والاعراب ولم أتوقف على صاحب هذا التخريج غير المصنّف .

* الكلام على قوله تعالى : إنّ من أزواجكم وأولادكم عدوًّا لكم فاحذروهم *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : " ان من أزواجكم وأولادكم عدوًّا لكم فاحذروهم (١) " .

إنما قدمت الأزواج على الأولاد ، لأنّ المقصود : الإخبار أنّ منهم أعداءً ، ووقوع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد ، فكان أقعد في المعنى المراد فكان تقديمه أولى ، وكذلك قدمت الأموال في قوله تعالى : " إنما أموالكم وأولادكم فتنة " لأنّ الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة قال تعالى : " إنّ الانسان ليطغى أن رآه استغنى (٣) " وقال أيضا : " أمرنا مترفيها ففسقوا فيها (٤) " وليست الأولاد في استلزام الفتنة مثلها فكان تقديمها لكونها أوغل في المعنى المراد أولى ، والله أعلم .

---

١) التغابن : ١٤ .

٢) " : ١٥ .

٣) العلق : ٧ .

٤) الاسراء : ١٦ .

* أتأتون الرجال شهوة *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين [١] على قوله تعالى :

" أئنكم لتأتون الرجال شهوةً من دون النساء [٢] " .

شهوة ، منصوب إمّا مفعول من أجله وهو الظاهر ، وإمّا على اتيان شهوة [٣] ، وإمّا حالٌ على معنى : مشتهين [٤] .

ومن ، في قوله : من دون النساء ، لابتداء الغاية [٥] أي : تأخذون في ابتداء هذا الفعل من غير النساء ، أو على معنى المقابلة [٦]

---

١) بعد ستمائة .

٢) النمل : ٥٥ .

٣) يقصد على المفعول المطلق .

٤) أي على تأويل المصدر باسم الفاعل كقوله تعالى : إنّي أعلنت لهم جهارا أي مجاهرا فيمن قال بالحالية .
في الكشاف : ٩٢/٢ شهوة ، مفعول له أي للاشتهاء لا حامل لكم عليه إلاّ مجرّد الشهوة من غير داع آخر .
وقال فخر الرازي في تفسير الكبير ١٦٨/١٤ ، شهوة انتصابها على المصدر ، لأنّ قوله : أتأتون الرجال معناه : أتشتهون ، وإن شئت قلت إنّه مصدر وقع موقع الحال .

٥) ويمكن أن تكون زائدة على القول بزيادة (من) في الموجب كما هو مذهب الأخفش .

٦) أي هذا مقابل هذا والآية ذكرها ابن هشام في المغني ٣٦٢/١ ، وأنكر أن تكون على معنى المقابلة زاعما أنه لا يصح التصريح به ولا بالمعنى مكانها .

أى : تجعلون هذا عوضا عن هذا كما تقول : خذ هذا من دون هذا ، أى : اجعله عوضا منه .

ويتعلق (١) إما بـ " تأتون " وهو الظاهر ، لأن المعنى تجعلون الإتيان لهؤلاء عوضا من أولئك أو تأخذون فى الإتيان من هؤلاء .

وإما بـ " شهوة " على المعنيين أى يتعلق الشهوة منكم بالرجال عوضا من تعلقها بالنساء ، والله أعلم .

---

١) أى قوله : " من دون النساء " .

* الكلام على قوله تعالى : وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى : " وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال[١] " .

قرأ الكسائيّ بفتح الأوّل من " لتزول[٢] " ورفع بعدها وهذه اللاّم على هذه القراءة هي اللاّم الفارقة بين المخفّفة والنّافية[٣] تلزم المخففة لتفصلها عن النّافيه ، فيكون معنى قراءته ، أنّ مكرهم تزول منه الجبال .

وقرأ الباقون بكسر اللاّم الأولى من " لتزول[٤] " ونصب المضارع بعدها ، لأنّها اللاّم المؤكّدة التي ينصب الفعل بعدها إمّا بتقدير : " أنّ " على قول البصريين وإمّا بغيرها على قول غيرهم[٥] وتسمّى

---

١) إبراهيم : ٤٦ .

٢) انظر : البحر المحيط : ٤٣٨/١ ، والنّشر : ٣٠٠/١ .

٣) أي بين إنّ المخففة والنافية .

٤) انظر : البحر : ٤٣٨/٥ ، والنشر : ٣٠٠/١ .

٥) وهم الكوفيون يذهبون إلى أنّ اللاّم ناصبة بنفسها ، أمّا البصريون فيخالفونهم في أنّ اللاّم ناصبة بنفسها لأنّها غير مختصة بدليل أنها كما تدخل على الفعل تدخل على الاسم كذلك ، والمسألة مفصّلة في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف ٥٩٢/٢ ، المسألة ٨٢ .
وانظر : جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٠/٢ .

لام الجحود (١) ، لأنّها لا تأتى إلّا بعد جَحدٍ ، فيكون " إنْ " نافيـة والمعنى : ما كان مكرهم تزول منه الجبال .

والجمع بين القراءتين مع أنّ النّفى والإثبات فيهما تواردا على صورةٍ واحدةٍ ، ولا يستقيم تناقض القراءتين عندنا لأنّهما ثابتتـان بالتواتر فكلاهمـا مقطوع به فلابدّ من التّأويل .

فمعنى قراءة الكسائى : اثباتُ أنّ مكرهم عظيم تزول منه الأمـور العظيمه التى تبلغ مبلغ المعجزات كالقرآن ونحوه ، لقوّتها واستقرارهـا كاستقرار الجبال .

---

١) أنكر ابن هشام فى المغنى : ٢٣٣/١ أن تكون اللّام فى قراءة الكسر لام الجحود لأنّ شرط لام الجحود كما يقول أنّ تأتى بعد " ما " أو " لم " وعلّل عدم الجواز باختلاف فاعلَى " كان " و " تزول " فـى الآيه واختـار أنْ تكون اللّام لام كى وإن شرطية ، المغنى ٢٣٣/١

قلت : كون " إن " فى الآية نافيه أظهر من كونها شرطيّـة ، وإنّمـا حمل الجمهور " إنْ " فى الآية على معنى " ما " لورود مثله كثيرا ولم يقصدوا أنّ " إن " نفسها هى النّافية ، فكثيرا ما يحمـل الشّئ على معنى شئ فتعمـل عملها ، ألا ترى إلى " ليت " لمـّـا كانت بمعنى : أتمنى عملت عملها ، ويؤيّد ما ذهب إليه الجمهـور من أنّ إنْ فى الآية بمعنى " ما " وروده فى قراءة ابن مسعـود وما كان مكرهـم لتـزول منه الجبـال بـ " ما " مكان " ان " .
انظر : المعانى للفراء : ٧٩/٢ .

فالجبال على قراءة الكسائي الأمور العظام التي تبلغ مبلغ المعجزات ومعنى قراءة الجماعة ، نفي أن مكر بهم تزول منه المعجزات العظام كالقرآن ونحوها لثبوتها واستقرارها استقرار الجبال .

فالجبال على قراءة الجماعة : المعجزات العظام كالقرآن ونحوه وعلى هذا التأويل لم يجئ النفي والاثبات باعتبار واحد ، وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين القراءتين ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : كأنّهم خشب مسندة *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى : " كأنّهم خشب مسنّدة (١) " .

وإنّما شبّههم بالخشب دون غيرها لأنّه لمّا ذكر الطّمع على قلوبهم وعدمَ فقههم ، وأنّهم مع ذلك أجسام معجبة شبّههم بما له جسمٌ في الصّورة وليس له فهمٌ ، فقال : كأنّهم خشب مسنّدة .

وتشبيههم بالخشب في هذا السياق أحسن (٢) من تشبيههم بالحجارة وأشباهها فإنّها (٣) ليست في الغالب لها صورةُ أجسامِ الآدميين .

وقال : مسنّده ، لأمرين : أحدهما التنبيه على أنّهم كالخشب القائمة فنبّه على أنّ المراد أنّها قائمة بقوله : " مسنّدة " لأنّ الأخشاب لا تسند إلاّ وهي قائمة لاستغنائها عن الاسناد في غير قيامها ، وقد تقدّم أنّ المراد عدمُ فقههم مع عظم أجسامهم فناسب ذلك تشبيههم بالأخشاب القائمة وهي المسندة .

والثّاني ، التنبيه على أنّهم لا فائدة فيهم كالخشب عند عدم استعماله فإنّ الخشب القائم ليسقف عليه وغير القائم ليسقف به ، فيه فائدة ، أمّا المسندة فلا فائدة فيها في حال كونها مسندة ، والله أعلم .

---

١) المنافقون : ٤ .

٢) لعل المصنّف يقصد في أسلوب غير القرآن وإلاّ لا توصف عبارات القرآن بأنّ هذه أبلغ من تلك ولا هذا أحسن من هذا لاتفاقهم بأن القرآن أفصح الكلام فلا تفاوت في فصاحته وإنما الأمر يعود فيه إلى مراعاة مقتضى الحال فإذا اقتضى المقام الإطناب اطنب وان اقتضى الإيجاز أوجز وكذا التكرير .

٣) الضمير عائد إلى الحجارة .

* الكلام على قوله تعالى : لا جناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين (١) على قوله تعالى : " لا جناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة (٢) " .

اختلف في " أو " هذه ، فقيل إنها التي بمعنى : " إلا أن " أو " إلى أن " فيكون " تفرضوا " في موضع نصب باضمار " أن " أو بأو ، على رأى .

وقيل إن أو عاطفة على " تمسوهن " أى : ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فيكون مجزوما بالعطف على " تمسوهن (٣) " .

---

١) بمدينة .

٢) البقرة : ٢٣٦ ومعناها : ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين .

٣) وقد وضح القول في الآية ابن هشام في المغني ١ / ٦٩ إذ قال وحمل عليه أى حمل قولهم بأن " أو " بمعنى إلا أن على قوله تعالى : لا جناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة الآية .
تقدير " تفرضوا " منصوبا بأن مضمرة لا مجزوما بالعطف على "تمسوهن" لئلا يصير المعنى : لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين ، ولأن المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانيا بقوله : وإن طلقتموهن وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ، ولو كان " تفرضوا " مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويين في الذكر وإذا قدرت أو بمعنى إلا أن خرجت المفروض عن

وانما خالف الأظهر الظاهر في " أو " لأحد أمرين ، إمّا لأنها إذا جعلت بمعنى " أو " كان المعنى : لا جناح عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إن طلّقتم النساء ، إذا انتفى أحد هذين الأمرين ، لأنّ " أو " العاطفة تستلزم ظاهرا معنى أحد الأمرين وإذا استلزمت ذلك لم يستقم ، لأنّه ينتفي أحد الأمرين ، وهو الفرض فيلزم صدق المثل بالمسيس ، أو ينتفي المسيس وهو أحد الأمرين فيلزم نصف ما فرض ، وإن كان المسيس منفيا فلا يصح نفي الجناح عند انتفاء أحدهما لذلك .

والثّاني أنّ المطلقات المفروضات لهن قد ذكرن ثانيا ، وترك ذكر الممسوسات لما تقدّم من المفهوم ، فلو كانت العاطفة لكان المفروضات في الذكر كالممسوسات ، وليس الأمر كذلك ، وإذا جعلت " أو " بمعنى " إلا أن " ، اخرجت عن مشاركة الممسوسات فلم يلزم ظهور دخولهن معهن ولذلك لم ير مالك للمطلقات المفروض لهنّ قبل المسيس متعة لأنّه لم يرد دخولهن في الآية المتقدّمة كما ذكرن ثانيا ، وجعل المتعة للممسوسات خاصة

مشاركة الممسوسات في الذكر .

وأجاب ابن الحاجب عن الأوّل بمنع كون المعنى : مدّة انتفاء أحدهما بل لم يكن واحد منهما ، وذلك بنفيهما جميعا لأنّ نكرة في سياق النّفي الصريح بخلاف الأوّل فإنه لا ينفي إلاّ أحدهما ، المغني : ٦٩/١ .

أما المطلقات تنقسم إلى أربعة أقسام :ـ

(١) مدخول بها مفروض لها يلزمه المهر كله .

(٢) غير مدخول بها مفروض لها يلزمه نصف المهر .

(٣) مدخول بها غير مفروض لها يلزمه المهر المثل .

(٤) غير مدخول بها وغير مفروض لها ماعليه المهر إلاّ المتعة .

أو لغير المسوسات ولغير المفروض لهن ، لأنه لما ذكر المطلقات المفروض لهن ثانيا بحرف الشرط دلّ ظاهرا على أنهن لم يكنّ مرادات أولا فلذلك حمل " ومتعوهن " على غيرهن .

ويمكن أن يقال عن الأول ، لا يلزم أن يكون المعنى : ما انتفى أحدهما بل المعنى : " مالم يكن أحدهما " وفرق بين قول القائل : انتفى أحد الأمرين ، وبين قول القائل : " ما كان واحد من الأمرين " ، فإنّ الأول لا ينفى إلا أحدهما ، لأنّه نكرة ليست فى صريح سياق النفى .

والثانى ينفيهما جميعا ، لأنّها نكرة فى صريح سياق النّفى ، فإذن لا فرق فى المعنى بين أن تكون " إلى أن " أو تكون العاطفة فكان حملها على العاطفة أولى ، لأنّه الأكثر .

أما المطلقات المفروض لهن قبل المسيس فلا يلزم من مشاركتهن للمسوسات فيما ذكر ، مشاركتهن فيما وراء ذلك ، هذا مع أنّه قد ذكر ثانيا ما يدلّ على انتفاء المشاركة ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : وما علّمناه الشّعر وما ينبغي له *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة على قوله تعالى : " وما علّمناه الشّعر وما ينبغي له (١) " .

يقال : ما ينبغي ، بمعنى : ما يستقيم عقلا ، كقوله تعالى : " وما ينبغي للرحمن أن يتّخذ ولدا (٢) " ويقال : ما ينبغي ، بمعنى أنّه ما يفعله اللّه لمصلحةٍ علمها كقوله : " وما علّمناه الشعر وما ينبغي له (٣) " وقوله : " وما تنزّلت به الشّياطين وما ينبغي لهم وما يستطيعون (٤) " .

ويقال ما ينبغي في الحرام والمكروه ، والمصلحة التي علمها اللّه أنّه لو كان ممن يقول الشّعر لتطرّقت التّهمة عند كثير من النّاس في أنّ ما جاء به من قِبَلِ نفسه ليقوّيه عليه بقوّة الشّعر كما جعله أمّيًا لذلك ، ألا ترى إلى قوله تعالى : " وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطّه بيمينك إذًا لارتاب المبطلون (٥) " ولذلك قال عقيبَ هذه الآية : " ويحق القول على الكافرين (٦) " ، لأنّه إذا انتفت الريبة لم يبق إلاّ المعاندة فيحق القول حينئذ ، واللّه أعلم .

---

١) يس : ٦٩ .
٢) مريم : ٩٢ .
٣) يس : ٦٩ .
٤) الشعراء : ٢١٠ .
٥) العنكبوت : ٤٨ .
٦) " " : " " .

* الكلام على قوله تعالى : عينا فيها تسمّى سلسبيلا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى : " عينا فيها تسمّى سلسبيلا[1] " .

السلسبيل : فى اللّغة وصف للمبالغة فى السلسال[2] ، فيجوز أن يكون ههنا على بابه فى الوصفيّة ، كأنّ المعنى : يوصف بذلك كما تقول : زيد يسمّى الشّجاع أى يوصف به .

وإنّما لم يقل هنا : " عينا سلسبيلا " ليُنبّه على شهرته بهذا الوصف ، ويجوز أن يكون علَماً منقولا عنه ، وصرف لأنّه اسمّ لماء مراعاة للتّذكير ، وجريه على العين لا يوجب اعتبار التّأنيث كما لا يوجب قولك : " هذه النّفس زيد " منع الصّرف مراعاة للتّأنيث ، وكما تقول : " هذه واسط " .

ويجوز أن يكون صرف لتناسب رؤوس الآى كما فى قوله تعالى : " قواريرا[3] " واجماع القرا " على صرفه لا يمنع من ذلك فقد يُجمعون على أحد الجائزين إذا كان قويًا وان لم يجمعوا على أحد الجائزين إذا كان ضعيفا .

---

١) انسان : ١٨ .

٢) فى معانى القرآن للأخفش ٢/٥٢٠ قال بعضهم : إنّ سلسبيل صفه للعين ، وقال بعضهم إنّما أراد عينا تسمى سلسبيلا أى توصف للنّاس كما تقول : الأعوجى والأربحى والمهرى من الابل وكما ينسب الخيل إذا وصف إلى هذه المعرفة والمنسوبة كذلك تنسب العين إلى أنّها تسمّى سلسبيلا لأنّ القرآن يدلّ على كلام العرب .

٣) وهو قول الفراء فى معانى القرآن ٣/٢١٧ .

وقد قيل إنّ أصله سل سهيلا ، على أنّه أمر من سأل[1] يسأل وسلسهيلا منصوب به ، فيكون له لذلك تأويلان ، أحدهما أن يكون قوله " تسمّى تمام الكلام الأول ، وحذف مفعول " سمى " للعلم به أى توصف بمثل الزنجبيل لتقدّم ذكره ، ويكون سل سهيلا استئنافا كأنّه قيل : اسأل الطريق إليها والوصول ، وفيه تعسّف .

الوجه الثّانى : أن يكون سل سهيلا على ذلك صيّر علما اسما لهذه العين كتأبّط شرّا فجاء على الحكاية كما تحكى الجمل ، كما تقول : " هذا يسمّى تأبط شرا[2] " ، والله أعلم .

---

١) وهذا القول معزوّ إلى على ابن أبى طالب رضى الله عنه واستحسنه الزّمخشرى .
انظر : الكشاف : ٤ / ١٩٩ .

٢) هذا الأخير من قول صاحب الكشاف ٤ / ١٩٩ وإن لم يشر الى ذلك المصنّف .

* الكلام على قوله تعالى : متكئين فيها على الأرائك *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين [١] على قوله تعالى : " فسى هل أتى على الإنسان ... متكئين فيها على الأرائك لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا [٢] " .

لا يجوز أن ينتصب على الحال [٣] ، لأنه إذا جعل حالا من " جزاهم " وجب أن يكون تقييدا له ، وان جعل فى المعنى ماضيا ، صار المعنى : وجزاهم فى حال كونهم متكئين فى الجنة قبل ذلك ولا يستقيم .

وان جعل مستقبلا فأبعد ، فالأولى أن يكون منصوبا بفعل مقدر على المدح [٤] ، كأنه قال : أمدح أبرارا متكئين فيها على الأرائك ، والله أعلم .

---

١) بعد ستمائة .

٢) الإنسان : ١٣ وقبلها : وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا .

٣) أى قوله تعالى : " متكئين " .

٤) وهو قول الأخفش فى معانى القرآن ٢/٥٢٠ إلا أنه أجاز أن يكون حالا أيضا ، والزمخشرى فى الكشاف ٤/١٩٨ يجعل كلا من قوله تعالى : " متكئين " ولا يرون " و " دانية " صفاتٍ لـ " جنة " .

وفى مشكل اعراب القرآن لمكى بن أبى طالب أن " متكئين " حالا من الهاء والميم فى " جزاهم " والعامل فيه " جزى " مشكل اعراب القرآن ٢/٤٣٨ ، وهو خلاف ما ذهب إليه المصنف هنا .

هذا ولا يجوز عند الجميع أن يكون العامل فى " متكئين " قوله تعالى " صبروا " لاختلافهما زمنى الحال والعامل ، لأن الصبر كان فى الدنيا والاتكاء فى الجنة .

* الكلام على قوله تعالى : كونوا قردة خاسئين *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين [١] على قوله تعالى : " كونوا قردة خاسئين [٢] " وقال : " كونوا حجارة [٣] " .

الأول يسمّى التسخير ، والثانى يسمّى الاهانة ، والفرق بينهما أنّ التسخير عبارة عن تكوينهم على جهة التبديل ، أى جعلناهم على هذه الصفة ، والإهانة عبارة عن تعجيزهم فيما لا يقدرون عليه أى أنتم أحقر من ذلك ، والله أعلم .

---

١) أى بعد ستمائة .

٢) البقرة : ٦٥ .

٣) الاسراء : ٥٠ .

* الكلام على قوله تعالى : فليحذر الذين يخالفون عن أمره ... الخ *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو عذاب أليم (١) " .

إنما عدّى بـ " عن " لما في المخالفة من معنى التباعد والصد ، كأنّ المعنى : الذين يحيدون عن أمره بالمخالفة ، فكان الاتيان بـ " عن (٢) " أبلغ للتّنبيه على هذا الغرض لما فيه من ذكر المخالفة من التّنبيه على الصد والصد مما لا ينبغي للعاقل ذلك فيه .

وقد استدِلَّ به على أنّ الأمر يقتضي الوجوب (٤) لما تضمنّه الآيه من الوعيد على المخالفة وهو لازم الوجوب .

---

١) النور : ٦٣ .

٢) سقط " المعنى " في (ب) .

٣) قياس الكلام في " خالف " أن يتعدّى بنفسه لا بواسطة حرف الجر يقال خالفت أمره وخالفت عمرا ، لكنه في الايه جاء متعديا بواسطة الجار ، فقيل إنه من باب التضمين أي أنّه استعمل اللازم استعمال المتعدي أو بعبارة أخرى : ضمّن " خالف " معنى : " حاد " لأنّ حاد يتعدى بواسطة حرف الجر يقال حاد عن الحق والصد هو الميل عن الحق .
انظر : المغني ٢/٥٧٦ .

٤) وهو قول الفقهاء والاصوليين ، وعند أهل السنة أنّه يحرم مخالفة الرسول فيما جاء به أخذا من قوله تعالى : أن تصيبهم فتنة أو عذاب أليم لأن هذا وعيد من يخالف أمره فطاعته واجبة .

فان قلت : الآية متضمنة الأمر بالحذر لمن يخالف ، وحذر المخالف بالعذاب لا يفيده بعد المخالفة لحصول المسبب المقتضى له وقبلها لا يجوز أن يكون عذابا ؟ .

قلت : هو على أحد وجهين ، أحدهما أن المحذر منه في المعنى المخالفة ولكن لما كان لأجل سببها جعل مسببها كأنه المحذر منه .

والثاني أن يكون المعنى : فليحذر الذين وقعت منهم المخالفة ذلك فيستدركوا ما فعلوه بالتوبة والرجوع إلى الله فيكون ذلك سببا لدفع العذاب عنهم والله الموفق للصواب .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم ... *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين [١] على قوله تعالى : "ولاتكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا ورئاء الناس ويصدون [٢]" .

يحتمل [٣] وجهين ، أحدهما أن يراد أنّ الخروج كان واقعا ، والصدّ كان حالهم حينئذ فأخبر عن كلٍّ بما هو صالح له ، فلمّا كان الخروج ماضيا أخبر عنه بالماضي ، ولما كان الصدّ حالا أخبر عنه بالحال ، أي الذين حصل منهم الخروج وهم الآن صادّون .

الثاني : أن يكون الصدّ أيضا كان في المضى ، وإنما عبّر عنه بفعل الحال تنبيها على فظاعة وعظم المعصية لما فيه من صورة المقاتلة للردّ عن سبيل الخير الواجب فعله والإعانة عليه ، ألا ترى إلى قوله تعالى : " فريقا كذّبوا وفريقا يقتلون [٤] " فأتى بالتكذيب بالفعل الماضي وأتى بالقتل بفعل الحال ليُخطِر السّامع مدلوله بباله ، ومدلوله إنّما هو الحال التي هو عليها فهين حينئذ فظاعته لما فيه من معنى التصدّي على رسل الله تعالى الواجب الواجب اتباعهم وتعليمهم ، بخلاف التكذيب إذ ليس فيه إلاّ مجرّد كلام لا يبلغ ذلك المبلغ ، والله أعلم .

---

١) أي بعد ستمائة .

٢) الأنفال : ٤٧ .

٣) أي قوله تعالى : يصدون حيث عطفت وهي مضارع على " خرجوا " وهي ماض .

٤) المائدة : ٧٠ .

* الكلام على قوله تعالى : وتركهم فى ظلمات لا يبصرون *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى : " وتركهم فى ظلماتٍ لا يبصرون (١) " .

يجوز أن يكون " وتركهم " بمعنى : صيَّرهم فيجوز أن يكون قوله : فى ظلماتٍ لا يبصرون ، مفعولين من باب واحد ذكر أحدهما بعد الآخر كما تقول : صيَّرت زيدا عالما عاقلا ، لأنها فى المعنى اخبار فكما جاز تعدد الأخبار(٢) جاز تعددها .

ويجوز أن يكون الأول(٣) هو المفعول ، والثانى(٤) حالا من ضمير المفعول فى " تركهم " أى : تركهم مستقرين فى ظلمات فى حال كونهم لا يبصرون .

ويجوز أن يكون الأول حالا والثانى هو المفعول(٥) ، أى وصيَّرهم غير مبصرين فى حال كونهم فى ظلمات .

ويجوز أن يكون " تركهم " بمعنى : خلاَّهم ، فلا يتعدَّى إلاَّ إلى مفعول واحد فيكون " فى ظلمات " ولا يبصرون حالين من الضمير فى "تركهم" والله أعلم .

---

١) البقرة : ١٧ .

٢) خلافا لابن عصفور فانه لا يجيز تعدد الخبر .
انظر : شرح الجمل للزجاج لابن عصفور ١/ ٣٥٩ .

٣) أى " فى ظلمات " .

٤) أى جملة " لا يبصرون " .

٥) عكس الأول .

٦) وهذه الأوجه التى ذكرها المصنف فى اعراب الآية مذكورة أيضا فى املاء ما من به الرحمن لأبى البقاء العكبرى ١/ ٢١ .

* الكلام على قوله تعالى : إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة أربع وعشرين (١) على قوله تعالى : " إنّا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب " .

يطلق الزينة على ما يتزين به ، ويطلق على المصدر كقولك : " زانهُ بزينة زينة " فمن قرأ بزينة الكواكب بالاضافة وهم الأكثرون (٢) احتمل أن يراد : ما تتزين به ثمّ أضيف إلى الكواكب إضافة الى الكواكب اضافة " خاتم " إلى " حديد " لمّا كان ما يتزين به من أصناف متعددة فأضيف إلى صنفه ليبيّن أنه المراد .

ويجوز أن يراد المصدر (٣) ، على أن التزيّن وقع بما اشتملت عليه الكواكب من الصّفات المخصوصة ، من النور والترتيب والهيئة المخصوصة التي

---

١) أي بعد ستمائة .

٢) وهي قراءة الجماعة بزينة الكواكب ـ باضافة " زينة إلى الكواكب " .
انظر : النشر : ٢/٣٥٦ ، البحر المحيط ٧/٣٥٢ .

٣) وفي الكشاف : ٢/٣٣٥ إنا زينا السماء الخ " والزينة " مصدر كالنسبة واسم لما يزان به الشيء كاللبقة ، اسم لما يلاق به الدواة ، ويحتملها قوله تعالى : " بزينة الكواكب " فإن أردت المصدر فعلى إضافته الى الفاعل أي بأن زانتها الكواكب أو إلى اضافته الى المفعول أي بأن زان اللّه الكواكب وحسّنها لأنها إنما زينت السماء لحسنها في أنفسها .

وإن أردت الاسم فللاضافة وجهان ، أن تقع الكواكب بيانا للزينة لأن الزينة مبهمة في الكواكب وغيرها مما يزان به ، وأن يراد : ما زينت به الكواكب ، ويجوز في نصب الكواكب أن يكون بدلا من كل به " زينة " .

هى عليها فاضافتها كاضافة " ضرب " إلى " زيد[١] " .

وقراءة حمزة وحفص : بزينة منونا ، والكواكب مخفوض على أنه بدل أو عطف بيان فتكون " الزينة " على ما يتزين به ، إذ لا يستقيم أن يكون الكواكب بدلا أو عطف بيان من الزينة التى هى مصدر .

وقرأ أبو بكر[٢] بزينة منونا والكواكب منصوبا على أن يكون منصوبا[٣] بفعل مقدر أى أعنى الكواكب ، فتكون " زينة " أيضا بمعنى : ما يتزين به ، لأن الكواكب كالتفسير لها إلا أن تقدر أعنى زينة الكواكب[٤] ، وحذف المضاف

---

١) أى من اضافة المصدر الى فاعله .
المصنف رحمه الله ذهب فى تخريج الايه مذهب الزمخشرى إلا أنه خالفه فى أمرين ، أحدهما أنه لم يجز المصنف إضافة " زينة " عند القول بأنها مصدر إلى مفعوله وأجاز ذلك الزمخشرى .
والآخر أن " الكواكب " يجوز أن يكون بدلا من موضع " زينه " عند قراءة النصب فى " الكواكب " بخلاف ذلك عند المصنف فانه لا يجوز أن تبدل " الكواكب " على موضع زينة .

٢) وهو راويه عاصم ، واسمه شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الخياط الأسدى النهشلى الكوفى الامام العالم اختلف فى اسمه على ثلاثة عشر قولا أصحها شعبة .
انظر : ترجمته فى طبقات القراء لابن الجزرى ١/ ٣٢٦ .

٣) انظر : قراءته فى النشر : ٢/ ٢٥٦ .

٤) فى اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢/ ٧٣١ ، قرأ عاصم بتنوين زينة ونصب الكواكب ، فيها ثلاثة أقوال ، أحدها أن يكون الكواكب منصوبه بوقوع الفعل عليها أى : بأنا زينا الكواكب كما تقول : عجبت من ضرب

وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيجوز أن يكون بمعنى : المصدر .

ويجوز أن يكون على قراءة أبي بكر بدلا من السماء بدل الاشتمال كأنه قيل : إنا زينا الكواكب في السماء الدنيا بزينة ، فتكون الزينة بمعنى المصدر .

وأما قول من قال إنَّ الكواكب بدل من " زينة " على المحل فضعيف ضعفَ قولهم : مررت بزيد أخاك ، فلا ينبغي أن يحمل عليه قراءة ثابتة صحتها .

ووجه ضعفه أنه إذا جعل بدلا كان في المعنى معمولا لعامل الأول ولا يستقيم أن يكون العامل الأول مسلطا باعتبار المعنى المقصود بنفسه ألا ترى أنك لو قلت : في مررت بزيد أخاك : " مررت أخاك " لم يجز فكذلك إذا جعلته بدلا ، والله أعلم .

زيدا وقال الله عز وجل : أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الا أن هذا أحسن للتفريق ، والقول الثاني : أن يكون التقدير : أعني الكواكب والقول الثالث : ذكره ابو اسحاق الزجاج أن يكون " الكواكب " بدلا من زينة على الموضع لأن موضعها نصب ، وقراءة حمزة : بزينة الكواكب على البدل المعرفة من النكرة .

* الكلام في قوله تعالى : والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا .. *

قال أيضا مفتيا بدمشق سنة أربع وعشرين (١) على قوله تعالى : "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الى اخرها (٢) " .

استدل بهذه الآيه على أنها جمل قد رجع الاستثناء فيها إلى الجميع وليس بمستقيم .

أما الجلد فلم يرجع الإستثناء إليه باتفاق ، وأما قوله : " وأولئك هم الفاسقون (٣) " فإنما جيء به لتقرير تعليل منع الشهادات فلم يبق إلا قوله تعالى : " ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا " فوجب رجوع الإستثناء إليها اذ لم يبق سواها ، والله أعلم .

---

١) أي بعد ستمائه .

٢) النور : ٤ وتمامها : " فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا " إلى قوله تعالى : " في الآية التالية : إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم " .

٣) الايه السابقة .

٤) وملخص كلامه في هذا الباب أن قوله تعالى : " إلا الذين تابوا " استثناء يحتمل رجوعه إلى الجمل الثلاثة قبله وهي : الأمر بجلد القاذفين والنهي عن قبول الشهادة منهم ، والحكم عليهم بالفسق ، فهل يا ترى أن الاستثناء راجع إلى الاولى أو الثانية أو الثالثة أو إلى الجميع ؟ .

فعند المصنف الإستثناء راجع الى الثاني وهو عدم قبول شهادتهم ونقل أبو حيان في البحر ٤٣٣/٦ عن ابن مالك اختيار عود الاستثناء إلى الجمل كلها وأن المعنى بالذي اختار أن يعود الاستثناء إلى الجملة

.. ..

الأخيرة وهى الحكم عليهم بالفسق أى : الا الذين تابوا فليسوا فاسقين .

قال أبو حيان : تكلم عليها فى أصول الفقه وفيها خلاف وتفصيل ثم قال " أبو حيان " ولم أر من تكلم عليها من النحاة غير المها بسافى وابن مالك ، البحر المحيط ٤٣٢/٦ .

وهذا دليل واضح فى أن أبا حيان لم يكن يطلع على مصنفات ابن الحاجب إما لأنها لم تصله أو أنه لم يكن يعترف بابن الحاجب، لأنه سبق أن وسم كتابه الكافيه بأنه نحو الفقهاء وإما لشئ آخر ، لأن ابن الحاجب سابق لهذين الرجلين أو أنه كان يصنفه فى زمرة الفقهاء لا النحاة .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : غدوها شهر ورواحها شهر *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة خمس وعشرين وستمائة على قوله تعالى :

" غدوها شهر ورواحها شهر[1] " .

الفائدة في إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح والألفاظ التي تأتي مبينة[2] للمقادير لا يحسن فيها الإضمار ، ألا ترى أنك تقول : زنة هذا مثقال . وزنة هذا مثقال ، فلا يحسن الإضمار كما لا يحسن في التمييز ، وأيضا فإنه لو أضمر فالضمير إنما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته فإذا لم يكن له[3] وجب العدول عن المضمر إلى الظاهر ، ألا ترى أنك لو أكومت رجلا وكسوته ، لكانت العبارة : أكومت رجلا وكسوته رجلا ، فتبين أن ذلك ليس من جعل الظاهر موضع المضمر لما تبين أنه لو أتى بالمضمر لم يستقم ، والله أعلم .

---

١) سبأ : ١٢ .

٢) مبنية في (ب) وهو تحريف .

٣) سقط في (ح) .

* الكلام على قوله تعالى : اعملوا آل داود شكرا *

وقال أيضا معليا بدمشق على قوله تعالى : " اعملوا آل داود شكرا[1] ".

يجوز أن ينتصب[2] على أنه مفعول من أجله ، أى اعملوا من أجل الشكر على احسانه[3] .

ويجوز أن يكون منصبا على المصدر ، لأن المراد أمر بالعمل الذى هو شكر لأنه نوع فيكون من باب " قعد القرفصاء[4] ".

وأما لأنه إذا عملوا فقد تضمن ذلك شكرا لا يحتمل العمل غيره فيكون من باب " كتاب الله عليكم " .

ويجوز أن ينتصب على الحال كأنه قال شاكرين ، فأوقع لفظ المصدر موقع الحال[5] .

ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول به[6] كأن العمل له تعلق بالشكر كما تقول : عملت فأجراه لذلك مجرى المفعول به ، والله الموفق للصواب .

---

١) سبأ : ١٣ .

٢) أى قوله : شكرا .

٣) وفى اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢/٦٦١ " ونصب " شكرا " قد أبى اسحاق من جهتين إحداهما : اعملوا للشكر أى لتشكروا الله والأخرى أن يكون التقدير : اشكروا شكرا .

قلت : ولم أجد هذا القول فى اعراب القرآن المنسوب لزجاج وكونه مفعولا لأجله هو اختيار ابن الشجرى فى أماليه ١/٣٦٠ ومفعول "اعملوا" محذوف عنده تقديره اعملوا اعمال الصالحات شكرا على هذه النعم. وهو اختيار أبى حيان أيضا ، البحر المحيط : ٧/٢٦٥ .

٤) وهو قول أبى البقاء أيضا فى املائه ما من به الرحمن ٢/١٩٦ .

٥) كقوله : إنى دعوتهم جهارا أى مجاهرا .

٦) خلافا لابن الشجرى كما مر .

* الكلام على قوله تعالى : فلمّا خرّ تبيّنت الجنّ أن لو كانوا يعلمون *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " فلمّا خرّ تبيّنت الجنّ أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المهين[1] " .

فيه قولان أحدهما أن تكون " تبيّن " بمعنى : وضح[2] فيكون " أن لو كانوا " مع ما فى حيّزه فى موضع رفع بدلا من الجنّ بدل الاشتمال أى وضح أنّهم لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المهين ، أى : وضح أمرهم فى جهلهم بالغيب .

والثّانى ، أن يكون " تبيّن " بمعنى علم[3] ، فيكون على حذف مضاف من الجنّ وحذف مضاف من " كانوا " أى : تبيّن ضعفاء الجنّ أو اتباع الجن أن لو كان رؤساؤهم ، أى تبيّن الضعفاء الذين كانوا يوهمونهم علم الغيب أنهم جاهلون ؟

وأمّا على تقدير مضافٍ من الجنّ على أنّ معنى " تبيّن " وضح وجعل " أن كانوا " مع ما فى حيزها بدل كل من كل أى : تبين أمرهم أن لو كانوا فتقدير مستغنى عنه ، والله أعلم .

---

١) السبأ : ١٤ .

٢) ذكره الزمخشرى فى الكشاف ٣٨٣/٢ ونقل عنه أبو حيان ، البحر المحيط ٢٦٧/٧ ، وفى اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٨٥/٢ ، " فلما خرّ تبيّنت الجنّ أن لو كانوا " " أن " رفع بدل من الجن والتقدير فلما خر تبين للانس جهل الجن بالغيب أى لمّا خر تبيّن أن لو كان الجنّ يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المهين .

٣) نسبه أبو حيان إلى قتادة ، انظر البحر المحيط ٢٦٧/٧ .

* انك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة خمس وعشرين على قوله تعالى : " إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا (١) " .

الأحسن أن يكون " طولا " تمييزا (٢) إما عن الفاعل أى : لن يبلغ طولك الجبال وإمّا عن المفعول أى لن تبلغ طولَ الجبالِ ، وأمّا نصبه على الحال من الفاعل أو المفعول على معنى : طويلا فضعيف بأباه اللّفظ والمعنى (٣) .

أما اللّفظ فواضحٌ ، وأمّا المعنى فلِما يَجب من تقدير : ولن تبلغ فى حال كونك طويلا أو فى حال كونها طويلة ، وليس المعنى عليه .

وأمّا نصبه على معنى : مطاولا فهميه من حيث إنّ طولا لم يثبت استعماله بمعنى : مطاولا .

وأما نصبه على وجه نصب قولهم : ذهبت طولا وذهبت عرضا على معنى : ذهبت فى طول (٤) أو ذهبت أخذا فى طول فليس بهميد ، واللّه أعلم .

---

١) الاسراء : ٣٧ .

٢) وهو اختيار أبى حيان أيضا فى البحر المحيط ٦/٣٨ .

٣) فى البحر : ٦/٣٨ قال الخوفى طولا منصوب على الحال والعامل فيه تبلغ ويجوز أن يكون العامل " تخرق " وطولا بمعنى : مطاولا .

٤) يريد النصب على التوسع أو على باب الحذف والإيصال كقوله تعالى : واختار موسى قومه أى من قومه فلما حذف " من " نصب قومه .
ويضعف ما ذهب إليه المصنف رحمه اللّه لأن باب الحذف والايصال ليست قياسيا بل هى سماعيا ، ويدل عليه قول سيبويه بعد أن ساق أمثلة من هذا النوع وليست استغفر الله ذنبا " وأمرتك الخير " أثر فى كلهم جميعا وانما يتكلم بها بعضهم ، انتهى كلامه ، انظر الكتاب ١/٣٨ .

* الكلام على قوله تعالى : ليجزيك أجر ما سقيت لنا *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة خمس وعشرين على قوله تعالى : " ليجزيك أجر ما سقيت لنا " .

ما ، مصدرية [٢] والمعنى ليجزيك أجر سقيك لنا ؛ لأنه الذى فعل ألا ترى إلى قوله تعالى : " فسقى لهما " .

ولا يحسن أن يكون موصولة ، لأنه يلزم أن تكون للغنم ، لأن التقدير ؛ حينئذ الذى سقيت لنا ، والذى سقاه لهما هى الغنم ، والأجر إنما يكون على فعله لا ما تعلق به فعله فيلزم أن يكون التقدير : أجر سقى الغنم التى سقيتها لنا فيحتاج إلى تقدير سقى آخر مع الضمير العائد على الموصول من غير حاجة ، والله أعلم .

---

١) القصص : ٢٥ .

٢) كذا عند الزمخشرى فى الكشاف ١٧١/٣ وأبى البقاء املاء ما من به الرحمن ١٧٢/٢ ، ولوضوح مصدريته لم يتعرض له أبو جعفر النحاس فى اعراب القرآن ولا المكى فى مشكل اعراب القرآن ولا أبو حيان فى البحر .

* الكلام على قوله تعالى : ولقد أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " ولقد أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا أن اعبدوا الله فإذا هم فريقان يختصمون (١) " .

يجوز أن تكون " إذا " متعلقة بمحذوف دلّ عليه معناها الذى هو المفاجئة كأنه قيل : فوجئوا حينئذ إذ كانوا أو حصلوا .

ويجوز أن تتعلّق بما فى " فريقان " من معنى الفعل ، لأنّ المعنى : فإذا هم متفرقون على تقدير فحينئذ افترقوا .

ويجوز أن تتعلّق بـ " يختصمون " إذا لم تجعله (٢) صفة لأنّ الصّفة لا تتقدّم على موصوفها ، كأنه قيل : فحينئذ اختصموا .

وأما يختصمون فيجوز أن يكون صفة لـ " فريقان " ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر ، ويجوز أن يكون حالا مما فى " إذا " من معنى الفعل وذلك بشرط أن تجعله (٣) معمولا لمحذوف لا لـ " فريقان " ولا لـ " يختصمون " ألا ترى أنك إذا جعلت " فيها " فى قولك : زيد فيها قائم متعلقا بـ " قائم " لم يجز أن ينتصب عنه حال ولا غيره ، ولكن ينتصب عن العامل فيه فكذلك هذا ، والله أعلم .

---

١) النمل : ٤٥ .

٢) الضمير فيه عائد إلى قوله تعالى : " يختصمون أى إذا لم تجعل يختصمون صفة لـ " فريقان " .

٣) أى " إذا "

قال أبو البقاء فى املاء ما من به الرّحمن ١٧٢/٢ فى اعراب الآيه

.. ..

" إذا " ههنا للمفاجأة فهي مكان و " هم " ، مبتدأ و " فريقان " الخبر ويختصمون صفة ، وهو العاملة في " إذا " انتهى كلامه .

قلت قوله إنّ " يختصمون " صفة لـ " فريقان " ثم جعلهَ يختصمون عاملا في " إذا " فيه إعمال الصفة فيما قبل الموصوف وهذا لا يجوز عند المحققيّن ولعلّ نظر إلى أن المعمول ظرف والظّروف يتوسّع فيها .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : أحصى ما لبثوا أمدا *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة خمس عشرة [١] على قوله تعالى : "أحصى ما لبثوا أمدا [٢]" .

يمتنع أن يكون " أمدا " تمييزا عن " أحصى " لأنَّ التَّمييز من أفعل التَّفضيل لا يكون إلاَّ فاعلا [٣] في المعنى للفعل المأخوذ منه " أفعـــل"

---

١) أي بعد ستمائه .

٢) الكهف : ١٢ .

٣) ذكر المصنف رحمه الله وجه امتناعه من جهة المعنى وأهمل امتناعه من جهة اللَّفظ ، فسأذكر إن شاء اللَّه وجهَ امتناعه تميزا من جهـــة اللَّفظ ، أقول وباللَّه التَّوفيق ، إنَّ " احصى " في الآيه لا يخلو إمَّا أن يكون ماضيا من حصى الثلاثي أو ماضيا من أحصى يُحصي الرُّباعي

فإذا كان من الثَّلاثي فلا خلاف في جواز مجيء التَّمييز منـه لأنَّ ذلك بابه ، لكنَّ الكلام فيما إذا كان أحصى ماضيا من الفعل الرُّباعـي كأعطى ويترجح أن يكون من الرُّباعي قال اللَّه تعالى في آية أخـرى " أحصاه اللَّه ونسوه " .

فإذا كان ماضيا من الرُّباعي امتنع أن يأتي منه أفعل التفضيـل لأن أفعل التَّفضيل إنما يصاغ من الثَّلاثي لا الرُّباعي فصاعدا إلاَّ على وجه الشذوذ كقولهم : ما أعطاه للدراهم وما أولاهم على كـذا وهو شاذ لا يعتمد عليه .

وإذا استمعدنا أن يكون " أحصى " من أفعل التفضيل فلم يبق إلاَّ أن نجعله على باب " أكرم " فنقول ان " أمدا " منصوب به " أحصى " لا على جهة التمييز بل على جهه المفعوليه وهو قول مكي فـــي مشكل اعراب القرآن ٢/٢٩ .

مثاله : قولك : زيد أحسن وجها ، فوجها فاعل فى المعنى لفعل أحسن الذى هو " حسن " كأنك قلت : حسن وجهه فلو جعلت " أمدا " منصوبا على التمييز لوجب أن يكون فعل " أحصى " منسوبا إليه على الفاعليـــة فيكون الأمد هو المحصى ، وليس كذلك ، والله أعلم .

وأجاز الفراء نصب " أمدا " من وجهين ، أحدهما أنه تمييـــز من " أحصى " جعله كقولهم : أى الحزبين أضرب قولا ، والثانـــى أنه محمول بمصدر دل عليه لبثوا ، وقدره بـ لبثهم أمدا .
انظر : معانى القرآن : ٢/١٣٦ .

* الكلام على قوله تعالى : أإذا مامت لسوف أخرج حيًا *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " ويقول الإنسان أإذا ما متُّ لسوف أخرج حيا (١) " .

اللاَّم فى " لسوف " لام تأكيد ، وليست لام الابتداء ، لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الإبتداء (٢) .

فإن قيل : أقدّر المبتدأ محذوفا وأبقى اللاَّم داخلة على الخبر ، كان فاسدا ، من جهة أن اللاَّم مع المبتدأ كـ " قد " مع الفعل و " أنَّ " مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم وتبقى "قد" و"أنَّ" بعد حذفهما فكذلك لا تبقى اللاَّم بعد حذف الاسم التى هى له .

أيضا فإنَّه يضعف مثل : لسوف يقوم زيد لأنَّ المعنى حينئذ يكون : لزيد لسوف يقوم ، ولا يخفى ضعفه .

---

١) مريم : ٦٦ .

٢) هذا الذى ذهب إليه المصنف من أنَّ لام الابتداء يجب أن تكون مع المبتدأ كقولك لزيد قائم أو فى خبر " انَّ " ان زيدا لقائم ، هو رأى جماعة منهم الزمخشرى وابن النحاس والمصنف رحمهم الله ذكر ذلك ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٥٢ .

فلما فهم الزمخشرى هذا الفهم (لام الابتداء يجب أن يكون مع المبتدأ) تكلَّف تقدير المبتدأ مع قوله تعالى : ولسوف يعطيك ربك فترضى فقال " ولأنت سوف يعطيك " وقوله أيضا فى قراءة من قرأ فى لا أقسم قال لانا أقسم وهذا تكلف ظاهر مستغنى عنه ، انظر الكشاف ٤/ ٢٦٤ .

فالمصنف رحمه الله فرارا من هذه التقديرات يجعل اللاَّم فى الآية للتوكيد .

وأيضا فانه يؤدى إلى التزام اضمار لا حاجة إليه فيكون على خلاف الأصل .

ومن قال : إنها للابتداء الزمخشرى فى كشافه فى قوله تعالى :... " ولسوف يعطيك ربك فترضى " .

ومما يرد عليه قوله تعالى : "وان ربك ليحكم " اللام لمجرد التأكيد ومثلها فى قولك : إنَّ زيدا لقائم ، ولا يصح أن تكون للحال لأنَّ المعنى على الاستقبال .

ولا يمكن أن يكون معه ما يشعر بالحال ، فثبت أن هذه اللام التى ذكرها للحال لا تكون له ، وإنما هى لام الابتداء ودخلت عليها إنَّ فأخرت إلى خبرها كقولك : إنَّ زيدا لقائم ، فقد صرح بذلك فى مفصله ، قال : ويجوز عندنا إنَّ زيدا لسوف يقوم ، ولا يجيزه الكوفيون (١) .

ولو كانت للحال لتناقضت (٢) مع " سوف " ، وقياس مذهبه أن يمتنع كالكوفيين ، وقد أجازه بناء على أنَّ لام إنَّ ، والله أعلم .

---

١) انظر : المفصل ٣٢٨ .

٢) لتناقضه فى (ب) و (ح) وفى (ع) لتناقض .

* دخول الاستفهام الإنكاري على الشرط *

وقال أيضا معللا إذا دخل الإستفهام الانكاري على الشرط كان المعنى : انكار أن يكون الجواب مطلقا عليه .

فإذا قلت : " أإن أكرمتك أهنتني " ، كان المعنى : إنكار أن تكون الإهانة منهية عن الاكرام .

والأكثر إدخال الهمزة الانكارية على ماهو معنى الجواب مقدما على الشرط ثم ذكر الشرط بعده ، مثل: "أتهينني إن أكرمتك " وإذا كان الانكار باعتبار شرط مستقبل كان الفعل المقدم مضارعا وإن كان باعتبار شرط ماض في المعنى كان الفعل المقدم ماضيا إن قصد التهيج ، ومضارعا إن قصد النهي ، فتقول أضربت زيدا لما أكرمك تهيجا له على الضرب المسبب عن الإكرام .

وتقول : أتضرب زيدا لما أكرمك ، نهيا له عن أن يفعل ذلك بعد إكرامه ، ومنه قوله تعالى : " أتقولون للحق لما جاءكم (١) " والمعنى : أتقولون للحق لما جاءكم انه سحر ، أو سحر على ما دلّ عليه قرائن أحوالهم بما كانوا يقولونه .

ولا يصلح أن يكون " أسحر هذا (٢) " من تتمة القول المنكر عليهم لأنهم يكونوا مستفهمين عنه .

---

١) يونس : ٧٧ .

٢) " " .

وإنما حذف القول[1] لدلالة قوله : أسحر هذا وهو أيضا انكار أن يكون مثل هذا سحر ، أو المعنى : نهيهم عن أن يقولوا هذا القول سببا عن أمر يقتضى[2] نقيضه ، وهو مجيء الحق ، والله أعلم .

---

١) مفعول فى (ع) تحريف .

٢) يقضى فى (ح) .

* الكلام على قوله تعالى : وامسحوا برءوسكم وأرجلكم *

وقال أيضا معللا على قوله تعالى : " وأرجلكم (١) " .

ومن قرأ بالخفض (٢) فعطفا على قوله : " برءوسكم " والمراد : واغسلوا أرجلكم .

وليس الخفض على المجاورة وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر ، والعرب ، إذا اجتمع فعلان متقاربان فى المعنى ، ولكلّ واحد متعلق جوّزت ذكر أحد الفعلين وعطفت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريك فى أصل الفعل ، إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر ، كقولهم : تقلّدت السيف والرمح (٣) وعلفتها بالتبن والماء (٤) .

وقال الأمام (٥) : إنه مخفوض على الجوار ، وليس بجيد إذ لم يأت الخفض على الجوار فى القرآن ولا فى الكلام الفصيح ، وإنما هو شاذ من كلام من لا يوثق به من العرب ، فلتحمل الآية على ما ذكر ، والله أعلم .

---

١) المائدة : ٦ قطعة من ايه طويلة من قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين .

٢) وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وحمزة وأبى بكر ، البحر المحيط ٣ / ٤٣٧ .

٣) كذا فى معظم كتب النحاة ولم أجده فى كتب الأمثال .

٤) وهو أصل بيت لشاعر مجهول : علفتها تبنا وماء باردا :
حتى شتت همالة عيناها .
انظر : أوضح المسالك لابن هشام ١ / ٢٤٥ .

٥) لم أجد ترجمته ، ولم أدر من هو هذا الامام ؟ .

* الكلام على قوله تعالى : لنسفعن بالناصيه .. *

وقال وقد سئل عن قوله تعالى : " لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة (١) ، فقيل : لم حسن الجمع بين الناصية وناصية كاذبه خاطئه ، ولِمَ لا اقتصر على أحدهما دون الآخر ؟ .

فالجواب أنّ الأولى ذكرت للتنصيص على الناصية المذكور الناهى وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها ، والله أعلم .

---

١) العلق : ١٦ .

* الكلام على قوله تعالى : أبعث الله بشرا رسولا *

وقال أيضا معليا على قوله تعالى : " وما منع النّاس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلاّ أن قالوا أبعث اللّه بشرا رسولا (١) " .

رسولا ، نعت لـ " بشرا " ، والمعنى : إنكارهم بشرا موصوفا بصفة الرّسالة .

وقول الجرجانى(٢) إنه لا يستقيم أن يكون صفة لما يؤدى إليه أن يكون رسولا قبل البعث ، فلا يستقيم أخذا من أنّ الصفة يجب ثبوتها للموصوف قبل الحكم فيلزم ذلك غلط ؟ .

والجواب عنه من وجهين أحدهما أنّ ما ذكره إنما يكون فى الإثبات لا فى النفى ، والانكار نفى ، ولو كان ما زعمه مستقيما لم يستقم أن يقال : " ما فى الوجود إله ثان " لأنه يلزمه فساده يعنى : ما ذكره ، اذ لا يستقيم نفى ثبوته ، وبعد ثبوته لا يستقيم نفى ثبوته .

وحل الإشكال من وجهين أحدهما ، وهو قول الأكثرين أنّ نفى الجمع فى مثل ذلك لم يرد على شئ بعد تحققه ، وإنما معنى مثل قولك : " لا تجتمع حركة وسكون " انك تفهمت الجمع المطلق ثم نسبته إلى الحركة والسكون

---

١) الاسراء : ٩٤ .

٢) لعله يقصد عبدالقادر القاهر الجرجانى صاحب أسرار البلاغة والدلائل الايجاز وله كتاب فى النحو المقتصد فى شرح الايضاح العضدى لأبى على الفارسى حقق مؤخرا لاستاذ كاظم بحر المرجان توفى عبدالقاهر ٤٧١ هـ .

فوجدت العقل يأباه ، لأنك تعقلته مثبتا ثم نفتيه فكذلك ما ذكرناه على توهم الاستحاله فى أن يكون بشرا رسولا .

وعلى هذا قولهم : مستحيل اجتماع الضدين وجميع ما يأتيك وهؤلاء هم القائلون باستحالة تعقل الأمر على خلاف حقيقته .

الوجه الثانى : أن يكون ذلك متعقلا فى الذهن ، وإن كان مستحيلا فى الوجود الخارجى ، فينفى باعتبار الوجود ، وإن كان متعقلا ثبوته فعلى هذا يكون البشر الرسول متعقلا عندهم فى الذهن ، وإنما أنكروا وجوده .

والوجه الثانى أن نسلم أن ذلك جار فى النفى والإثبات ، ولا يلزم ما ذكروه ههنا ، لأن حصول البعث مستلزم للرسالة فعند بعثه يكون رسولا فيصح وصفه ، فلا يلزم توقف أحدهما على الآخر فيندفع الإشكال .

وحمله هؤلاء على الحال لما تخيلوه وارتكبوا من أجل ذلك صحة مجىء الحال من النكرة (١) .

---

١) وممن قال بالحاليه الزمخشرى فى الكشاف ٤٦٧/٢ ، وأبو حيان فى البحر ٨٠/٦ ، إلا أن الأخير رجح أن يكون نعتا لـ "بشرا" كالمصنف وكلام المصنف هنا يشعر بأنه لا يجوز مجىء الحال من النكرة والصواب أنه يجوز بقلة :ـ

ولم ينكر قالها ذو الحال ان : لم يتأخرا أو يخصص أو يبن

وما جاء فيه صاحب الحال نكرة قول الظاهر :ـ

لميـــة موحشا طلل .

ولا يستقيم أن يكون عطف بيان ، لأنَ من شرطه أن يكون اسما غير صفة في الأصل ، ولا يستقيم أن يكون بدلا ، لأنه لا بدَ له من موصوف مقدر فيكون التقدير : أبعث الله بشرا بشرا رسولا فيرجع الأمر إلى ما كان عليه ، فإن قدر موصوف غير ذلك كان من بدل الغلط ولا يستقيم في المعنى حمل القرآن عليه ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : وأسـرّوه بضاعـة *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " وأسرّوه بضاعة[١] " .

يجوز أن يكون[٢] حالا على معنى : وأسرّوه متّجرين[٣] فيه إما من الفاعل[٤] أو من المفعول[٥] .

ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله ، أى كتموه لأجل تحصيل المال فيه لأنه كان على حالٍ تقتضى التجارة كتمانه خوفا من أن تمتدّ الأطماع من غيرهم لما كان عليه من الجمال .

ولا يجوز أن يكون تمييزا لأنه ليس من باب عشرين[٦] ولا من باب " حسن زيد وجها[٧] " لما يؤدّى إليه من أن الإسرار كان لبضاعته لا له ، وهو خلاف المعنى[٨] ، والله أعلم .

---

١) يوسف : ١٩ .

٢) أى قوله بضاعة على تأويل المصدر باسم الفاعل .

٣) متجوزين — فى بعض النسخ وهو خطأ .

٤) ان كان من الفاعل فهو من الضمير فى " أسرّوه " أى الواو .

٥) وإن كان من المفعول فهو من الضمير (الهاء) .

٦) أى ليس من باب تمييز المبهم .

٧) ولا هو من باب تمييز النسبة .

٨) المعلوم فى (ح) .

* الكلام على قوله تعالى : إني لكما لمن الناصحين *

وقال أيضا معليا على قوله تعالى : " وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين(١) الظاهر في " لكما " في مثل هذا ونحوه أنه متعلق " بالناصحين " ونحـوه لأن المعنى عليه ، ولا يرتاب في أن المعنى : " إني لمن الناصحين لكمـا " وأن اللام إنما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين .

وإنما فر الأكثرون لما فهموا من أن صلة الموصول لا يعمل فيما قبـل الموصـول .

---

١) الأعراف : ٢١ .

الالف واللام في قوله تعالى " الناصحين " للعلماء فيها أقوال ، منها أنها أل الموصول وإذا كان كذلك أدى إلى تقديم الصلة وهي قولـه " لكما " على الموصول وهو غير جائز عند البصريين .

والقول الثاني : أنها ليست بمعنى الذي بل هي لام التعريف كلام الرجل ، وينسب هذا القول للمازني .

انظر : كتاب الآيات للزجاجي ص ٤١ .

والقول الثالث : أن " لكما " في الآية ليست صلة بل هي السلام المسمى بلام التبيين كما في سقيا لك وويل لك قال المبرد فـي الكامل ١ / ٢٥ ، فأما قوله تعالى : " وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين وكذلك : وأنا على ذلكم من الشاهدين فإنه يكون على التبيين الـذي قدمنـا ذكره وهو قول البصريين أجمعين الا أن أبا عمر الجرمـي أجاز أن يجعل لكما وعلى ذلكم متعلقين بشيئين محذوفين دل عليهمـا من الناصحين ، ومن الشاهدين .

انظر : الكامل ١ / ٢٥ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٦٠٤ ، كتاب اللامات ص ٤١ .

والفرق عندنا أنَّ الألف واللاَّم لما كانت صورتهما صورة الحرف المنـــزل جزاء من الكلمة صار كغيرها من الأجزاء التي لا يمنع التقدم ، ففـــرق بينهما وبين الموصولات لذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هـــذه الصلة اسم فاعل أو مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة إلى التعسف .

والفارون من ذلك ، اختلفوا فقال قوم ، هو متعلق بما دلَّ عليه " لمن الناصحين " كأنه قيل : إني لمن الناصحين لكما لمن الناصحين فجعلـوا " لمن الناصحين المذكور تفسيرا للمحذوف المتعلق " لكما " به .

وقال قوم : هو متعلق بمحذوف مستقل كأنه قال : إرادتي لكما أو تخصيصي لكما ، فكأنها عندهم جملة معترضة جيء بها لغرض التخصيص .

وقال قوم هو متعلق بما تعلق به قوله : من الناصحين ، لأن مـــن الناصحين واقع خبرا متعلق بمحذوف باتفاق فيعلق أيضا به " لكما " كأنه قال : إني حاصل من الناصحين لكما فجعل المعنى على أنَّ اللاَّم أوصلت معنى حصول النصح للمخاطبين لا أنها متعلقة بالنصح ، وكله تعســـف لا حاجة اليه ، والله أعلم .

* * *

* الكلام على قوله تعالى : وما علمى بما كانوا يعملون *

وقال أيضا معليا على قوله تعالى : " وما علمى بما كانوا يعملون[١] " بعد قوله تعالى : " قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون[٢] " .

إن كان المراد بالأرذلين أصحاب الصناعات الخسيسة على معنى الاستهانة بهم لحقارتهم عندهم باعتبار صنائعهم فيكون معنى قوله تعالى : " وما علمى " على معنى نفى أن يفيد العلم بالصنائع أحوالَ أصحابها وبواطنهم أى أن الصنائع لا اعتبار بها إذا كانت الديانه مستقيمه ، ولذلك أعقبه بقوله " إن حسابهم الاّ على ربى " والحساب انما يكون باعتبار أفعال[٣] الديانات فنبه على أنّ المراد ذلك لا غيره ، وإن كان المراد : "واتبعك الأرذلون " باعتبار أفعال الديانات إما لأنّ صنائعهم دلت على ذلك فى اعتقادهم على سبيل التحكم منهم فيكون " وما علمى " نفيا لما أدّعوه[٤] أى أنّ ذلك غير معلوم لى فلا يكون معلوما لكم فكأنه رد عليهم ادعاءهم بعلم بواطنهم ، وأعقبه بقوله : " إن حسابهم إلاّ على ربى " تنبيها على أن ذلك مما لا يعلمه الا الله .

والباء متعلقه بـ علمى وما ، استفهامية استعملت للانكار على ماهو المعروف منها عندهم ، والله أعلم .

---

١) الشعراء : ١١٢ .
٢) لها فى (ع) .
٣) سقطت فى (ع) .
٤) ارعوه فى (ب) .

* الكلام على قوله تعالى : وقد نزل عليكم في الكتاب *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزو بها فلا تقعدوا معهم[1] " .

انما أعيد الجار والمجرور في قوله : " يكفر بها " و " يستهزو بها " لأنه لو حذف من الثاني لم يكن مرتبطا لوجوب[2] الضمير فيما وقع مفعولا ثانيا أو كالمفعول الثاني لـ " سمعتم " ولو حذف من الأول[3] لم يكن نصا في أن الكفر متعلق بالآيات لجواز أن يكون متعلق الأول غير[4] متعلق الثاني لأنك لو قلت : " ضربت وأكرمت زيدا " لم يتعين أن يكون متعلق الضرب " زيدا " وان كان هو الظاهر .

و وجه آخر ، وهو أنهما وقعا جميعا في سياق ما يفتقر إلى الضمير فلزم لذلك في كل واحد منهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد مررت به واستهزت لم يحسن الا باعادة الضمير فيهما ، لأن الفعل الأول هو الواقع خبرا ، فلابد من الضمير ، والفعل الثاني معطوف عليه ، ومن حكم كل معطوف أن يفتقر الى ما افتقر إليه المعطوف عليه ، والله أعلم .

---

١) النساء : ١٤٠ .

٢) سقط في (ع) .

٣) " " " .

٤) " " (ب) .

٥) " " (ع) .

* الكلام على قوله تعالى : وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم *

وقال أيضا معلقا على قوله تعالى : " وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة(١) " .

انما أعيد لفظ التوراة لأمرين أحدهما التعظيم المعروف في مثل قوله تعالى : " واتقوا الله ان الله غفور رحيم "(٢) وقول الشاعر(٣) :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء :

الثاني : رفع اللبس ، لأنه قد تقدم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة ، من الآثار والهدى والنور فكان لفظ التوراة أرفع للبس ، والله أعلم .

---

١) المائدة : ٤٦ .

٢) وفي النسخ الى الله إن الله ولعله تحريف .

٣) هو سواد بن عدي وينسب لأمية بن أبي الصلت .
انظر : الخزانة ١ /١٨٣ وهو من شواهد الكتاب ١ /٩٢ .
وعجزه : نفس الموت ذا الغنى والفقيرا .

الإِمْلَاءُ عَلَى الْمُفَصَّل

" ما يتعلق بكتاب المفصل من هذه الأمالي "

* * الكلمـــة * *

قال الشيخ رحمه الله بدمشق سنة عشرين وستمائه مليا على قول الزمخشري في المفصل " الكلمة ، هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع(١) " .

الأولى أن يقال : "اللفظ الدال" ، لأن قوله اللفظة إما أن يريد بـــه اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميز منـه كالضرب ، وإما أن يريـد المتميز منه كالضربة(٢) .

---

١) المفصل ص ٦ .

٢) قال المصنف في الايضاح " شرحه للمفصل " ١/٥٩ وقوله : "اللفظة" إن أراد أقل ما يطلق عليه اللفظ كصوبه ففاسد ، لأن أقله حـــرف واحد ، وإن أراد به عددا مخصوصا ينتهي إليه فليس مشعرا به .

وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ورفع الاحتمال. الايضاح : ١/٥٩ .

ووجه الاعتراض أن الزمخشري رحمه الله عرف الكلمة بقوله : هـــي اللفظة الدالة فأدخل التاء في خبر المبتدأ ليطابق الخبر المبتدأ فـي التأنيث وكان بامكانه أن يقول : الكلمة هي اللفظ الدال بدون مطابقة كما هو الحال عند كثير من النحويين فلا فرق بين أن يقول : الكلمـة هي اللفظ وبين أن يقول : الكلمة هي اللفظة ـ لأن اللفظ في المعنـى ملفوظ وهو في الأصل مصدر فكما يجوز أن تقول : امرأة صوم ورجـلان صوم ورجال صوم فكذلك يجوز أن تقول : الكلمة هي اللفظ بـــدون تاء .

انظر : الرضي على الكافية ١/٤/٥ مع مزيد من التوضيح .

فإن أراد الأول فليس بمستقيم ، لأن اللفظة كالضربة فكما لا تطلق الضربة على معنى الضرب فكذلك لا تطلق اللفظة على معنى اللفظ .

وإن أراد به معنى الضربة ، فليس بمستقيم ، لأنه لابد من تحقق تميزها كتميز مدلول الضربة والجلسة .

واذا لم يكن بد من تميزها فكل ما يقدر تميزها به إن كان منتهى ما يمكن تقديره في الزيادة ورد عليه ما دونه ، وإن كان منتهى القلة ورد عليه ما فوقه وان كان متوسطا ورد عليه ما فوقه وما تحته جميعا ، فانه ان قدر اللفظة مثلا بما هو عشرة أحرف ورد عليها ما دونها ، وكذلك الباقي ، والله أعلم .

* * *

* * العلـــم * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشر[1] على قول الزمخشـــرى " فانه موضوع للجنس بأسره[2] .

" قولـه هذا[3] " غير مستقيم ، لأنه اما أن يريد أنه موضوع له باعتبـار شموله للجنس فليس كذلك ، فان قولنا :" أسامة " لا يدل على ذلك ، واما أن يريد أنه موضوع لكل واحد من آحاده فهو أيضا غير مستقيم لأن الموضع يراد فيـه تعيين وجه علميتـه ، وما ذكره تقرير للشبهه الواردة علـــى علميتـه ، والله أعلم .

---

١) أى بعد ستمائه .

٢) الذى فى المفصل ص ٩ " فان العلم فيه للجنس بأسره " وقبله : " ومـا لا يتخذ ولا يؤلف أى " من الأعلام " فيحتاج إلى تمييز بين أفـراده كالطير والوحوش وأحياش الأرض وغير ذلك إلى أن قال : فان العلم ..الخ فالضمير فى قوله : فانه ، راجع الى الأعلام المذكورة فى الكلام ، المـراد بها الطير والوحوش وأحياش الأرض .

٣) ما بين القوسين زيادة فى الاصل .

* * التوابـــع * *

وقال أيضا معلقا بعد سبق ثمان عشرة (١) على قوله (٢) في التوابـــع : " هي الأسماء التي لا يمسها الاعراب إلا على سبيل التبع لغيرها (٣) " غيـــر جيد ، لوجهين ، أحدهما أنه ذكر لفظ التبع فيه (٤) ، ومن جهل التابـــع جهل التبع (٥) .

والآخر ، أنه بينه بما يتوقف عليه ، لأن الغرض أن يعرف التابـــع فيعطى اعراب متبوعه ، فاذا عرفناه باعراب متبوعه ، جر ذلك إلى الدور (٦) .

---

١) أي بعد ستمائة .

٢) أي الزمخشري .

٣) المفصل ص ١١٠ .

٤) ساقط في (ب) .

٥) يريد أن يقول أنه كان ينبغي للزمخشري قبل أن يتحدث عن التابع أن يعرف ما هو المقصود بالتابع ، لأن الحكم على الشئ فرع عن تصوره كما يقولون ، و كل هذه الاعتراضات هي من وجهة منطقية أكثر منها نحوية .

٦) وهو الرجوع الى حيث بدأ وهو من تمهيدات المناطقة .

وقد عرف المصنف التوابع بقوله : " كل ثان باعراب سابقة " قال الرضي في شرح الكافية ١/٢٩٨ قوله : كل ثان -- يشمل التوابـــع وغير المبتدأ وكل ما أصله خبر المبتدأ كخبري كان وإن وأخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي أعلمت .

قوله : باعراب سابقه يخرج الكل الأخير المبتدأ وثاني مفعـــول

.. ..

أصليت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الأرض عيونا .

وعند المصنف أنه يخرج هذه الاشياء كلها ، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة كونه خبرا فلذلك قال في التعريف : من جهة واحدة ليخرج بذلك الاشياء المذكورة .

واعترض الرضى بأن رفع المبتدأ والخبر من جهة واحدة لا من جهة مختلفه كما زعم المصنف لأن رفعهما من جهة كونهما عمدتي الجملة هكذا قال : الرضى على الكافية : ٢٩٩/١ .

* * *

* * لماذا لم يقولوا : اذ زيد قـــام؟ * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة [١] على قول الزمخشري " وقد استقبحوا " إذ زيد قام [٢] .

" قال الشيخ [٣] " ، لأنه يلزم منه تغيير [٤] خبر الجملة الاسمية عن الإسم إلى الفعل من غير فائدة ، ألا ترى أنك اذا قلت : " اذ زيد قائم " فهم منه ما يفهم من قولك «إذ زيد قام ، وليس كذلك " زيد قام " من غير "اذ" لأن هذا التغيير لغرض إفادة المضيّ ، ولا يفيده الخبر اذا كان اسما فلا يلزم من صحة تغيير الخبر اذا كان اسما لغرض مستقيم ، صحة تغييره لا لغـــرض مستقيم .

فان قيل : فقد قالوا : " اذا زيد يقوم [٥] ولم يستقبحوه ؟

فالجواب : أن ذلك غير لازم ، لأن المذهب المعمول [٦] أن " اذا " لا يقع

---

١) بعد ستمائة .

٢) المفصل ص ١٧٠ .

٣) ما بين القوسين زيادة في الأصل .

٤) تعبير في (ب) وهو تحريف .

٥) في (ب) اذ زيد يقوم مكان " اذا " وهو تحريف بدليل الآتي بعدها .

٦) وهذا المذهب المعمول به ـ هو مذهب سيبويه أي كون ما بعد إذا لا يكون الا فعلا فزيد في قولك : اذا زيد يقوم فاعل لفعل وليس مبتـــدأ عند سيبويه الكتاب ٣ / ١١٩ ، لأن " إذا " تتضمن معنى الشـرط والجزاء لا يكون الا بالأفعال هذا عجيب .

بعدها إلا الفعل ، فـ " زيد " فاعل وليس بمبتدأ ، و " يقوم " مفسر للفعل المحذوف حتى لو جعل في موضعه اسما لم يجز ، فلا يرد على هذه القاعدة أصلا لأنه واجب أن يكون فعلا وواجب أن يكون الاسم قبله فاعلا لأمر مناسب وهو اقتضاؤه الفعل وتفسير المحذوف بفعل بعد الاسم.

فان قيل : فقد قيل : إن زيد بعد " إذا " مبتدأ وما بعده خبر فكيف استقام ذلك على هذا المذهب ، ولم يستقم " إذ زيد قام " .

أما الأخفش والكوفيون فلا يرون مثل هذا الرأى لأن كون " إذا " شرطية ليست دائما فقد تخرج عن الشرطية لقوله تعالى : " والليل إذا يغشى " وشبهه فمن ثم جوزوا أن يضرب الاسم بعد " إذا " مبتدأ كما جاز أن يضرب فاعلا تمسكا منهم بظاهر الآيات التي وردت على هذا — كقوله تعالى : " إذا السماء انشقت " وأمثالها .

وسيأتي ترجيح المصنف للمذهبين على حد سواء ، هذا وقد نقل المصنف عن سيبويه تجويزه للمذهبين قال في شرح المفصل : والمرفوع بعد " إذا " الشرطية جائز فيه عند سيبويه الأمران ، وقال أيضا في ١٧٦/١ ومذهب سيبويه في : " أزيد خرج " جواز الأمرين ، وهو الصحيح وعنه في " اذا الشرطية جواز الأمرين أيضا " .

والذي في الكتاب يخالف ما قاله ، قال سيبويه في الكتاب ١١٩/٣ جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا اضيف إلى الفعل والى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى : إذ فأضيف إلى ما يضاف اليه إذ ، واذا كان لما لم يقع لم يضف إلا الى الأفعال ، لأنه في معنى إذ ، واذا لا تضاف إلا الى الأفعال .
الكتاب : ١١٩/٣ .

قلت لالتزم توجيه المذاهب[1] الرديئة ثم أقول على تقدير الالتزام فإن الفرق بينهما من وجهين ، أحدهما ، أن الفعل المضارع أقرب إلى الاسم[2] من الماضي فجاز وقوعه موقعه لقربه ومشابهته له[3] .

والذي يؤكده قولهم : جاء زيد يضرب موضع ضاربا ولا يقولون " جاء زيد ضرب " إلا مع قرينة أخرى تشعر بالحالية ، فلا يلزم من وقوع المضارع موقع الاسم لمشابهته له وقوع الماضي مع بعده عنه .

والوجه الثاني ، أن " يقوم " لا دلالة له على الاستقبال صريحا و" قام " في " إذ زيد قام " صريح في الماضي ، ولذلك لا يحسن " إذا زيد سيقوم " فلا يلزم من امتناع وقوع ما يدل على ما دل عليه الأول امتناع وقوع ما لا دلالة له على ما دل عليه الأول ، والله أعلم .

---

1) سقط في (ب) .

2) يقصد اسم الفاعل كـ" قائم " و" مكرم " وغيرهما .

3) و وجه قرب فعل المضارع ومشابهته لاسم الفاعل أنه في مثل حركاته وسكناته فقولك : " قائم " حركة فساكن ثم حركتان وكذلك قولك : " يقوم " حركة فساكن فحركتان لأن أصل يقوم يقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها فصارت يقوم .

وفي ابن يعيش : ٤ / ٩٥ أنه إذا كان الفعل مع إذ مضارعا يجوز لك أن تقدمه ويجوز لك أن تؤخره فتقول : جئتك إذ زيد يقوم ، وجئتك إذ يقوم زيد ، وأما إذا كان ماضيا لم يحسن تأخيره فلا تقول : إذ زيد قام ويجوز أن تقول إذ قام زيد ، وذلك لأن إذ ، ظرف لما مضى فإذا كان معك فعل ماض استقبحوا إيلاءه إذا لتشاكل معناهما .

فالمصنف في هذا الفصل يعلل صحة وقوع المضارع بعد " إذ " في قولك إذ زيد يقوم واستهجان وقوع الماضي في " إذ زيد قام " .

* * التمييـــز * *

وقال أيضا معلقا بدمشق سنة عشرين وستمائه على قوله فى المفصل فـــى التمييز[1] ، لما ذكر المنتصب عن المفرد والجمله ، أن قوله تعالى : " ومـــن أحسن قولا[2] " ، وقوله تعالى[3] : " ومن أصدق من الله حديثا[4] " أن التمييز فيه منتصب عن جملة مثله فى : " طاب زيد أبا " .

---

١) المفصل ص ٦٥ .

٢) فصلت : ٢٢ وبعدها : ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال انـــنى من المسلمين .

٣) ساقطة فى النسخ .

٤) النساء : ٨٧ .

والمقصود من هذا الباب أن الزمخشرى رحمه الله جعل قوله تعالى ومن أحسن قولا وقوله تعالى : " ومن أصدق من الله حديثا " كقولهم طاب زيد نفسا أى جعل هذه الآيه من جملة ما ينتصب التمييز فيه عن جملة لا عن مفرد بدليل ذكر الآية مع ما ينصب التمييز عنـــــه عن المفرد .

والفرق بينهما أن قولك : طاب زيد يستقل جملة ولو لم تذكـــر التمييز بخلافه فى قولك : " ومن أصدق " " ومن أحسن " بـــــدون ذكر التمييز لا يحصل الفائدة الجمليه فبان الفرق بينهما ، لأن قولك : ومن أحسن بمنزلة قولك : لا أحسن فبدون ذكر التمييز وتعلق الأحسنيـــة لا تتم الفائدة الجمليه بخلاف قولك : حسن زيد وطاب عمرو فانهما يستقلان جملة ولو لم يذكر التمييز .

قال الشيخ : وهذا ليس بمستقيم ، لأن حقيقة التمييز المنتصب عن الجملة أن يكون مبينا للابهام الناشئ عن النسبة فيها ، كقولك " حسن زيد وجها " ومعلوم أنك إذا قلت : " زيد حسن وجها " أنه ليس منصبا عن الابهام الناشئ من نسبة الخبر الى المبتدأ بل من الابهام الناشئ من نسبة الصفة الى الضمير .

ويبين ذلك قولك : " زيد حسن غلامه وجها " وليس انتصاب " وجها " ههنا يملبس في أنه من نسبة شئ إلى " زيد " وإنما هو عن نسبة الحسن إلى الغلام ، كذلك إذا قلت : " زيد حسن وجها " لأنك تعلم أن نسبة الحسن الى الضمير كنسبته إلى الغلام ، واذا صح أن " وجها " في قولك : " زيد حسن غلامه وجها " منتصب عن نسبة الحسن إلى الغلام علمت أن " وجها " في قولك : زيد حسن وجها منتصب عن نسبة " حسن " الى الضمير .

وإنما جاء الوهم من جهة أن مدلول الضمير ومدلول الاسم المتقدم واحد فتوهم لذلك أنه مثل : حسن زيد وجها لاتحاد الذات المنسوب اليه الحسن وهو وهم على ما تقدم ، فإذا وضح ذلك في " زيد حسن وجها " نقوله تعالى : " ومن أحسن " " وقوله ومن أصدق الخ مثله ، لأن في " أصدق " ضمير مرفوع بأصدق منسوب اليه الأصدقيه موازن للضمير في قولك : زيد حسن " واذا وجب ذلك في " زيد حسن وجها باعتبار ما ذكرناه وجب في : ومن أحسن قولا لأنهما سواء في الغرض الذي قصدناه ، والله أعلم .

* * *

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل ومن فعلاتي * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة عشرين وستمائه على قول الشاعر(١) في المفصل : ومن فعلاتي(٢) أنني حسن القرى(٣)

إذا الليلة الشهباء(٤) أضحى جليدها(٥)

إذا ههنا ظرف فيه معنى الشرط ، والليلة الشهباء ، تقدر على وجهين ، أحدهما ، مذهب سيبويه وهو أنه مرفوع بفعلٍ مقدر دل عليه ما بعده(٦) ، تقديره كتقدير : " إذا السماء انشقت(٧) " تقديره : إذا انشقت السماء انشقت ، لاقتضاء ما فيها من معنى الشرط للفعل وتقديره في البيت ، اذا أضحى جليد الليلة للشهباء ، أو إذا لبست الليلة الشهباء ثم فسر الملابسة بقوله : أضحى جليدها ، كقولك : إذا زيدا تلقى غلامه فأكرمه ، كأنك قلت : اذا لابست زيدا ، ثم فسرت الملابسة بملابسة خاصة وهو قولك : لقيت غلامه .

---

١) منسوب في المفصل ص٢٦٦ لمعن الواسع بن اسامة .
٢) الأفعال الكريمة .
٣) وهو ما يقدم للضيف ، يريد أن له حسن الضيافة .
٤) الليلة الشهباء أي كثيرة البرد .
٥) الجليد : الثلج
ووضع الاستشهاد عند الزمخشري هو مجيء " أضحى " وهو من أخوات " كان " تاما لأن فاعلها " جليدها " .
انظر : المفصل ٢٦٦ .
٦) انظر : الكتاب ١١٩/٣ .
٧) الانشقاق : (١) .

والوجه الثانى : قول الأخفش[1] : أن يكون مبتدأ ، ما بعده من الفعل خبره ، والتزموا الفعل خبرا تنبيها على اقتضاء " إذا " للشرط كما التزموا فى خبر أنَّ الواقعة بعد " لو[2] " الفعل لما تقتضيه " لو " من ذلك ، وعليه حمل قوله تعالى : " إذا السماء انشقّت " وكلا القولين سائغ فالأولى تجويزهما من غير ردّ لأحدهما .

والذى يدل على تجويز الأمرين الاطباق فى جواز الرفع فى قوله : إذا ابن أبى موسى بلالا بلغته[3] : ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال ، إذ التقدير حينئذ : إذا بلغت ، فيتعيّن النصب .

---

١) انظر : قول الأخفش فى الانصاف : ٦١٦/٢ وهو قول الكوفيين أيضا والأخفش : هو أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة أخذ النحو عن سيبويه وكان أسن منه وكان من مشاهير نحاة البصرة بعد طبقة سيبويه انظر : ترجمته فى بغية الوعاة : ٥٩٠/١/٥٩١ ، انباه الرواة : ٣٦/٢ .

٢) هذا الذى ذهب إليه المصنف من أن خبر أنَّ الواقعة بعد " لو " لا تكون إلاّ فعلا هو مذهب الزمخشرى ذكر ذلك فى المفصل ص ٢٣٢ وقد ردّ عليه بقوله تعالى : " ولو أنّ ما فى الأرض من شجرة أقلام فأقلام خبر " أنّ " وهو اسم جامد ، لمزيد من الفائدة . انظر : البحر المحيط لأبى حيان : ١٩٠/٧ .

٣) البيت لذى الرمة ديوانه ٢٥٣ ، الخزانة ٤٥٠/١ ، الكامل ٦٢٠ وهو من شواهد الكتاب ٨٢/١ ، والمقتضب : ٧٧/٢ وعجزه :-
فقام بفأس بين وصليك جازر :

وأما العامل فيها فيجيء على الخلاف في أنّ العامل في " إذا " فعلها أو جوابها ، فإن كان جوابها فتقديره : حسن قراي دلّ عليه قوله " حسن القرى " وجواب الشّرط يحذف إذا تقدّم ما يدلّ عليه (١) كقولك : " آتيك إن تأتني " .

وان كان شرطها فواضح ، ويجوز أن تقدر ظرفا عريّا عن الشرطيّة كما في قوله تعالى : " والليل إذا يغشى (٢) " وقوله " والليل إذا سجى (٣) وأشباهه ، فيكون العامل فيها " حسن القرى " كأنّه قال : يحسن قراي في زمن اضحاء جليد الليلة المشبهاء ، والله أعلم .

---

١) وهذا الذي ذهب إليه مذهب جمهور البصريين يقولون إنّ الجواب لا يتقدّم على الشّرط لأنّ الشّرط بمنزلة الاستفهام له صدر الكلام فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله وكذلك الشّرط وإذا تقدّم على الشّرط ما يدلّ أنه جواب جعلوه دليل الجواب لا الجواب وقدّروا الجواب محذوفا .

أما الكوفيّون فلا يرون هذا بل يجعلون المتقدّم هو الجواب دون اللّجوء إلى حذف أو تقدير .

انظر : المسألة في الانصاف ٦٢٧/٢ ، أوضح المسالك ٣ /٢١٨ .

٢) الليل : (١) .

٣) الضحى : (٢) .

* * الكلام على قول الشاعر في الفصل أكلّ امرئ تحسبين امرءا * *

وقال أيضا عليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشاعر في الفصل(١) أكلّ امرئ تحسبين امرءا : ونار توقد بالليل نارا(٢) .

" أكلّ امرئ " و " امرأ " مفعولان لـ " تحسبين " وقوله : " ونار " عنده سيبويه مخفوض على حذف المضاف الذي هو " كل " لدلالة الأول عليه وارادته موجودا مقدّرا فلذلك بقي المضاف إليه على اعرابه ، وهذا وإن كان على خلاف قياس حذف المضاف ، مخفوض عنده بـ " كل " و " مثل " ، إذا قصد بها التحقيق لا التشبيه ، وقولك " ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك " .

وإنما اختصتا بذلك من حيث كانا لذاتٍ واحدةٍ في المعنى : فلما تقدّم ما يدلّ عليه اغتفر أمر الحذف وبقي أثره على ما كان عليه قبل ذلك .

فعلى ذلك لا يكون قوله : " ونارٍ توقد بالليل نارا " عطفا على عاملين من حيث كان " نار " مخفوضا بـ " كل " مقدّره في حكم الموجود فكأنّه قال و"كلّ نارٍ" ولو صح وقال : و " كلّ نار " لم يكن عطفا على عاملين اتفاقا ، فكذلك إذا كان " كل " مرادا وجودها ، لأنّه(٣) يكون عطفا على معمولي

---

١) انظر : الفصل ص ١٠٦ .

٢) البيت لأبي داود في الكتاب ٦٦/١ أي أبو داود الأيادي ، وفي أمالي ابن الشجري ٢٩٦/١ بدون نسبه ، وفي الكامل للمبرّد ١٦٢ لعدي بن زيد العبادي .

٣) لا يكون في (ب) .

" تحسبهن " خاصّة وهو عامل واحد .

وكثير من النحويين لا يقدّر تقدير سيبويه ، لأنّه عنده يوجب اعرابهباعراب المحذوف على القياس(١) المعروف في حذف المضاف ، فيجعله معطوفا على " امرئ " المخفوض أولا ، ويجعل " نارا " المنصبة معطوفا على أمرأ ، ويجوز هذا الضّرب من العطف على العاملين ، وهو أن يكون الأوّل منهما مخفوضا وأن يكون المعطوف جاء على الترتيب الأوّل ، كقولك " في الدّار زيد " والحجرة عمرو(٢) وأشباه ذلك .

وسيبويه يمنع من هذه المسائل(٣) ، وقد استدلّ القائلون بها بمثل قوله تعالى : واختلاف اللّيل والنّهار(٤) إلى آخر الآية .

وهو ظاهر فيما ذكروه ، لأنّه تقدّم : وفي خلقكم وما يبث من دابّة آياتٌ على الرفع والنّصب كلاهما سواء ، ثم قال " واختلاف اللّيل " فعطفه على " خلقكم " ثم قال " آيات " بالرفع عطفا على " آيات " التي مع " وفي خلقكم " وبالنّصب عطفا عليهما إذا كانت منصبة وهذا عطف على عاملين .

---

١) سقط في (ب) .

٢) أي أن يلي المجرور العاطف .

٣) الكتاب ١ / ٦٥ / ٦٦ .

٤) الجاثية : ٥ .

والاية بتمامها : وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف اللّيل والنهار وما أنزل الله من السّماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون .

واستشهدوا أيضا بالبيت المذكور[1]، بقولهم : ما كل سوداء تمـــره ولا بيضاء شحمة[2]، ومنه[3] قوله تعالى : عند هؤلاء " للذيـــن أحسنوا الحسنى "[4] ثم قال : " والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها "[5].

وسيبويه[6] يتأول ذلك كله فرارا من العطف على عاملين ويأول البيت كما ذكر ، وكذلك : " وما كل سوداء تمره " و " ما مثل أخيك ولا أبيك " .

وتأول قوله تعالى : واختلاف الليل والنهار " على أنه هو المعطوف وحده و " آيات " جرى تأكيدا للأول كما تقول : جاءني زيد زيد فتكرار آيات كتكرار زيد .

ويأول قول الله تعالى : " والذين كسبوا السيئات " على أنه مبتدأ وخبره " جزاء سيئة بمثلها " أي لهم جزاء سيئة ، فيكون قد عطف جملة على جملة .

وغيره لا يحتاج إلى شئ من هذه التأويلات كلها لتجويز هذا النـــوع من العطف على عاملين فيحمل الباب كله على ظاهره من غير تأويـــل ، والله أعلم .

---

١) أي قوله : أكل امرئ تحسبين البيت الخ .
٢) اسلوب من أساليب العرب ، وهو من أمثلة سيبويه في الكتاب ١/٦٥/٦٦
٣) أي مما استشهدوا به على جواز العطف على عاملين ....
٤) يونس : ٢٦ .
٥) " : ٢٧ .
٦) لم يتكلم سيبويه عن الآيتين المذكورتين واختلاف الليل الخ وللذيـــن أحسنوا الحسنى وزيادة " الخ بل أتى بمثال من أقوال العرب وهـــو قولهم ما كل سوداء تمرة الخ وجاء أيضا بقول أبي داود أكل امرئ الخ ولعل المصنف أتى بهذه الآيات على سبيل التنظير لكونها في حكم واحد مع بيت أبي داود و " ما كل سوداء تمرة " الخ .

* * الكلام على قول الشاعر : أو الفا مكة من ورق الحمى * *

وقال أيضا معلقا على قول الزمخشري في المفصل(١) من قول الشاعر(٢)

أو الفا مكة من ورق الحمى .

قال الشيخ : رخم في غير النداء على غير قياس الترخيم ، لأن قياس الترخيم في ذلك أن تحذف الميم ، وتبقى الالف على حالها ، فشذ وذه من وجهين ، فلذلك كان أضعف من الترخيم على قياسه في غير النداء .

والوجه الاخر الذي هو على غير قياس الترخيم ، قلبه الالف ياء أو حذفها فتكون الياء ياء الاطلاق ، وكلاهما شاذ ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ٢٢٧ .

٢) منسوب لعجاج في المفصل وقبله :-

وربّ هذا الحرم المحرّم : والقاطنات البيت غير الرّيّم

وألف - جمع آلفة من ألف يألف ، والورق جمع ورقاء كورق زرقاء وهي التي في لونها بياض سواد .

الحمى - بفتح الحاء المهملة وكسر الميم - أصله الحمام حذف الميم للترخيم فصار : " حما " فقلبت الالف ياء وكسر ما قبلها لمناسبة الياء فصارت " الحمى " .

وبعضهم يرى أنه " الحمام " حذف الالف فاجتمع المثلان أي الميمان ، فقلبت الميم الثانية ياء حذفا قولهم في تمتل تمتمي أو على حدّ من يقول في ظننت ظنيت بالياء وهو اختيار أبي علي الفارسي وأنكر أن يكون قد حذف الميم للترخيم ، لأن الحمام اسم جنس ، والترخيم يجيء في الأعلام ولا يجيء في الاسماء الشائعة .

انظر : المسائل المسكوتيات ص ١١٦ تحقيق د / علي جابر منصور .

* * الكلام على قول الشاعر في المفصل لمزة موحشا طلل ... * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين (١) على قوله في المفصل من قول الشاعر (٢) :ـ

لمزة موحشا طلل قديم : غناه كل أسحم مستديم

يجوز أن يكون " موحشا " حالا من الضمير في " لمزة " وإن كان عائدا على النكرة ، لأن ضمير النكرة معرفة (٣) خلافا لبعض النحويين .

وإذا كان معرفة فجعلُ الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة متقدمة عليها (٤) ، لأن هذا هو الكثير الشائع وذاك قليل نادر وكان أولى ، والله أعلم .

---

١) أي بعد ستمائة .

٢) ينسب هذا البيت لمزة وبعضهم لميسة ، ورواية الخصائص ٢/٤٩٢ لمزة موحشا طلل ، وفي شواهد مغني اللبيب ص ١٨٤ رواية البيت : طلل قديم ، كرواية المصنف هنا .
انظر : البيت في الخزانة : ٣/٥٣٣ .

٣) وهو اختيار ابن جني في الخصائص ٢/٤٩٢ .

٤) وكون " موحشا " حالا من " طلل " مذهب سيبويه في الكتاب ٢/١٢٣ جاء بالبيت شاهدا على مجيء الحال من النكرة مقدمة عليها .

ومذهب المصنف هنا يخالف مذهب سيبويه ، لأن مذهب سيبويه جواز مجيء الحال من المبتدأ لأن " طلل " مبتدأ مؤخر و"لمزة " خبر مقدم ، وعند المصنف لا يجوز مجيء الحال من المبتدأ .

وأيضا على اعراب سيبويه فيه جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه

.. ..

لأنك اذا جعلت " موحشا " حالا من " طلل " كان العامل في " طلل " غير العامل في " موحشا " لأنّ العامل في " طلل " الابتداء على ما هو مذهب سيبويه ، وعلمه الرفع والحال لا يقبل الرفع .

ويجوز على مذهب الأخفش أن يكون " موحشا " حالا من " طلل " ويكون " طلل " فاعل لـ " عزة " لا مبتدأ ، لأنّه لا يشترط الاعتماد ، والله أعلم .

* * *

* * المبـــنى * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله[1] فـــــى المفصل[2] فى المبنىّ ، " هو الذى سكون آخره وحركته لا بعامل" .

قال الشيخ : توهّم بعض طلبة الأدب أنّ " موسى " و " عصى " سكون كآخره لا بعامل وهو معرب باتفاق .

فالجواب أنّ هذا له حركة فى الآخر وهى حركة مقدّرة ،ولا فـرق بين اللّفظية والتّقديرية فليس حركة آخره بغير عامل ، فقد خرج عن قوله: سكون آخره وحركته لا بعامل ، لأنّ له حركةً بعاملٍ .

والمراد بقوله : سكون آخره وحركته لا بعامل أى اللّفظية إن لـم يكن التقديريّة ،والتقديرية إن كانت فيهما جميعا ، فإن كانت بعامل فهو المعرب ، وإلاّ فهو المبنىّ ، ولذلك تقول فى قولك : سرى ودعى انّـه مبنىّ على الحركة المقدرة إذ أصله سَرَىَ ودَعَوَ ، وكذلك عصا وبابه يجب أن يكون معربا ، واللّه أعلم .

---

١) أى الزمخشرى .

٢) انظر : المفصل ص ٢٥٠ .

* * الكلام على الضمير في ربّه رجـــلا * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنين وعشرين وستمائة على قوله فـــي المفصّل في فصل ربّه رجلا (١) .

الضمير في قوله : " ربّه رجلا " ليس بنكرة (٢) ، وإنما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه مبهما اطلق عليه النكرة لذلك ، وكذلك لـــم يوصف ، لأنه ضمير بلا خلاف والضمائر لا توصف والله أعلم .

الكلام على ضمير " ربّه رجلا " هل يكون مفردا أو جمعا ؟ .

وقال أيضا في هذا الضمير ، أنه مفرد على كل حال لأنه مضمر علـــى خلاف القياس أتى به لفرض الابهام ، فوجب أن يكون مفردا (٣) قياسًا علـــى " نِعْم " .

---

١) المفصل : ص ٢٨٦ .

٢) المخالفون لهذا أي لما ذهب إليه المصنف يقولون في مثل ربّه رجلا " ومررت برجل ضربته " أن الضمير في الأمثلة المذكورة نكرة لأن تعريفها إنما هـــو لفظي فقط كتعريف أسامة وهي معرفة لفظا ونكرة معنى ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل فضربته علم أنك تقصد بالضمير الرّجل المتقدم الذكـــر وأن المرور به هو المضروب فكان معرفة بهذه المثابة وأيضا فإنه ينـــوب مناب تكرار الظاهر والظاهر إذا كرر كان بالالف واللام فلما ناب مناب معرفة بالالف واللام كان هو معرفة .
والذي يقطع به القائلون بأن ضمير النكرة نكرة لا معرفة الاتفاق بأن امتناع الاخبار عن النكرة في باب الابتداء إنما كان كذلك من أجل أمر معنوي لا لفظي نزل ضمير النكرة منزلة النكرة .
انظر : تفصيل هذا الكلام في شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٤٠٤

٣) خلافا للكوفيين في جواز تثنيتها وجمعها ، فيجوز عندهم ربّهما رجـــلا وربّهما رجلان وربّهم رجال ذكر ذلك ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣٠١ .

* * الكلام على اللام فى قول الزمخشرى ولأن المتصل أخصر * *

وقال أيضا معلقا : انَّ اللام فى قوله " ولأنَّ المتصل أخصر(١)" . تتعلَّق بمعنى قوله : " لم يسوغوا تركه (٢)" لأن التعليل لنفس التسويغ لا للتسويغ ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ١٢٧ .

٢) بعده ... إلى المنفصل إلاَّ عند تعذّر الوصل ، فلا تقول ضرب أنت ولا هو ولا ضرب إيَّاك إلاَّ ما شذَّ من قول حميد الأرقط : إليك حتى بلغت إياك .
انظر : المفصَّل ص ١٢٧ .

* * الكلام على قوله فى الفصل : وليفيد ضربا من التّوكيد * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين وستمائه على قوله فى الفصل " وليفيد ضربا من التوكيد (١) " .

أى ليفيد بمجموعهما فضل توكيد لا يكون فى الإفراد أى بمجموع الأول ، والفضل ، فإذا قلت : " زيد هو أفضل من عمرو " فالضمير الذى هو " هو " و " زيد " مجموعهما فيه تأكيد ومبالغة ، ولذلك قال سيبويه(٢) : " زيد هو أفضل من عمرو " آكد من قولك : " زيد أفضل من عمرو " وذلك أنّ " هو " فى المسألة المفروضه راجع إلى زيد فكأنّه ذكر مرّتين ، وذكر الشئ مرّتين أبلغ من ذكره مرة واحدة ، والله أعلم .

---

١) الفصل ص١٣٣ قال فى الصفحة السابقة : " ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظيه أى (ضمير الفصل) بعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له فى امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفضل من كذا أحد الضمائر المنفصله المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنّه خبر وليفيد ضربا من التوكيد .

٢) رجعت إلى الكتاب فلم أجد نص هذا الكلام ولا مدلوله .

* * المعنـــــى : * *

وقال أيضا معلقا بدمشق على قوله فى الفصل " وأنا أسوق إليك عامة ما ينتسه العرب من الاسماء إلاّ ما عسى أن يشذ منها (١) :

الاستثناء منقطع ولا يستقيم أن يكون متصلا لأنه لو كان متصلا لم يخل إمّا أن يكون من قوله : " عامة (٢) " أو من قوله : " ما ينتسه العرب " أو من قوله : " الاسماء " ولا يستقيم واحد منها ، لأنه لو كان من " عامة " لصار المعنى : أنا أسوق الأكثر الا الشّاذ فيكون قد بقى شئ جاء به ليس بشاذ ولم يرد (٣) ذلك .

وإن كان من قوله : " ما ينتسه (٤) " صار المعنى : " إنى أذكر أكثـــر المعنيات التى ليست بشاذ ، فيلزم أن يكون قد ترك شيئا ليس بشاذ ، لأنّ أكثر ما (٥) ليس بشاذ بعضه (٦) يكون شاذا ، وإذا لم يذكر الاّ بعض ما ليس بشاذ لزم منه أن يكون قد ترك بعض ما ليس بشاذ .

ولا يستقيم أن يكون من قوله : " من الأسماء " لأنّه تفسير لقوله : "ما ينتسه العرب " وقد تبيّن بطلان رجوع الاستثناء إليه فيلزم بطلانه فى رجوعـــه إلى تفسيره ، لأنّ المعنى فيهما واحد ، والله أعلـم .

---

١) الفصل ص ١٢٦ .
٢) سقط فى (ح) .
٣) فى (ح) يرو وهو تحريف .
٤) ما ينتسه العرب فى (ح) .
٥) سقط ما فى (ح) .
٦) بعضها فى (ح) .

* * الكلام على قول الشّاعر فى المفصل : وما أنا للشّىء الذّى ليس نافعى * *

وقال أيضا مليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائه على قوله : فـــى المفصّل (١) فى بيت كعب الغنوى وهو قوله (٢) :

وما أنا للشّىء الذّى ليس نافعى : ويغضبُ منه صاحبى يقـول

الواو فى " ويغضب " ليست واوَ الجمع (٣) ، وانّما هى واو العطف وذكرهـا (٤) وان لم يكن بابها لموافقتها لواو الجمع فى وجهى الرّفع والنّصب ، وكذلـك فصل فى الفاء .

ووجه النصب ، أنه معطوف على قوله " للشّىء (٥) " فلا بدّ من تقديره اسما ليصحّ عطفه على الاسم ، ولا يقدّر اسما إلاّ بحرف المصدر الذى هـو " ما " أو " كى " أو " أن " .

يدلل أن تكون " كى " لفساد المعنى ، لأنّ " كى " للتعليل وأن الأوّل سبب للثّانى وهو يخلّ بالمعنى .

---

١) المفصل ص ٢٤٩ .

٢) البيت له انظر : المنصف ٥٢/٣ ، الخزانة ٦١٩/٣ ، الأصمعيات ٧٦ ، المقتضب ١٩/٢ ، سيبويه ٤٦/٣ .

٣) يقصد أنه ليس واو المعيـة .

٤) يعنى الزمخشرى .

٥) وقوله : للشّىء فى موضع نصب لأنّه خبر ما ، الحجازية ، لأن أصله : ما أنا شيئا ، وكون " يغضب " معطوفا على " للشىء " فى حالـــة النصب هو اختيار سيبويه والمبرّد .
انظر : الكتاب ٤٦/٣ ، المقتضب ١٩/٢ إلاّ أنه استبعد ذلـك بدون تأويل كما قال المصنف .

وبطل أن يكون " ما " إذ ليس لها عمل فلا يكون فى اللفظ اضمار بالمقصود فوجب أن تكون " أن " مثل قوله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا (١) " .

فقوله : " أو يرسل رسولا " معطوف على قوله " وحيا " اذ المعنى : الا وحيا أو الا ارسالا .

ولا يستقيم عطفه على " أن يكلمه " لفساد المعنى ، إذ يؤدى إلى أن يكون : " وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولا " وهو فاسد .

ولا يستقيم أن يكون " ويغضب " على النصب معطوفا على "تافمى(٢) " فى قوله : " ليس تافمى ويغضب " كقولك : " ما تأتينى وتحدثنى " لأمر معنوى ، وهو أنه يصير المعنى : " لا ينفمنى ولا يغضب صاحبى " وليس الغرض كذلك ، بل الغرض نفى النفع عنه واثبات الغضب للصاحب(٣) المتكلم عنه ، فوجب أن يكون معطوفا " على الشئ " فيكون تقديره : " وما أنا للشئ ولغضب صاحبى بقؤول " إلا أنه يحتاج فى استقامته إلى حذف مضاف ، لأن غضب صاحبه ليس بقؤول حتى يصح تعلق القول به فيكون التقدير : ولسبب غضب صاحبى بقؤول .

---

١) الشورى : ٥١ .

٢) أما إذا كان " ويغضب " بالرفع فيجوز أن يكون معطوفا وداخلا فى صلة " الذى " وهو قوله " تافمى " وهو قول سيبويه ٣ / ٤٦ .

٣) فى (ح) لنفى المتكلم عنه ، وهى زيادة لا معنى لها .

والرفع له وجه واحد ، وهو أن يكون معطوفا على الجملة التي هي " ليس ناقصي " داخلا في حكم الصلة ، ولذلك احتيج فيه إلى ضمير يعود إلى الموصول وهو الهاء في منه والرفع أقوى(١) ، والله أعلم .

---

١) وهو اختيار المبرد قال في ٢/١٩ من المقتضب : " فإن الرفع الوجه لأن " يغضب " في صلة " الذي " .

وقد رد المبرد على سيبويه في ترجيح النصب على الرفع قال : وكان سيبويه يقدم النصب ويثني بالرفع وليس بقوي عندي كما قال ، المقتضب : ٢/١٩ .

وأجاب الأعلم بأن سيبويه إنما اختار النصب في هذا على الرفع لأنه عقد الباب على النصب باضمار أن ، حاشية المقتضب : ٢/١٩ .

* * الكلام على قوله فى المفصل : بوحش اصمت * *

وقال أيضا معلقا على قوله فى المفصل (١) " بوحش اصمت (٢) " .

قال بعض طلبة العلم : " ما المانع من أن يكون " بوحسن اصمت " بكمالها اسم موضع ؟ .

فقال : لا يجوز ذلك ، لأنه لو كان كذلك لم يخل إما أن يكون من باب " تأبط شرا (٣) " أو من باب بعلبك (٤) .

لا جائزا أن يكون من الأول إذ ليس بجملة باتفاق ، ولا جائزا أن يكون من الثانى ، لأن هذا الباب الملفه الفصيحه أن تقول : هذا بعلبكَ ورأيت بعلبكَ ومررت ببعلبكَ بفتح آخر الأول ، وكان يجب فتح الشين (٥) والاتفاق على كسرها فدل على أنه مضاف ومضاف إليه ، وهو المقصود ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ٧ .

٢) وهى قطعة بيت ينسب للراعى وتمامه :ـ
أشلى سلوفية باتت وبات بها : بوحشن اصمت فى أصلابها أود

٣) أى من باب المركب الاسنادى .

٤) " " " " المزجى .

٥) أى من قوله : " بوحسن " .

* * هل يشترط أن يكون عطف بيان أشهر من متبوعه أولا ؟ * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين وستمائه على المفصل[1] : اشترط الزمخشري في عطف البيان أن يكون أشهر من متبوعه ، ولذلك قال : " وينزّل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها " أي إذا فسّرت بها ، يعني : أن عطف البيان يفسّر متبوعه ، إذ المتبوع كالغريب ولذلك مثل بقوله : " أقسم بالله أبو حفص عمر " ، فإنّ " عمر " أشهر من قولهم : أبو حفص لما كان محتملا غيره والتابع كالمشهور .

وليس ذلك بشرط[2] ، فإن الانسان إذا قال : " جاء أبو عمرو زيد " وكان ثم آخر اسمه أبو زيد خالد[3] ، وثم زيود كثيرة فإنّه يحصل الايضاح والكشف وإن لم يكن أشهر ، نعم الزمخشري بنى الأمر على الأكثر ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ١٢٢ .

٢) أي كون عطف البيان أشهر من متبوعه أو أخص منه قال ابن مالك في التسهيل ص ١٧١ " ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح " .

واختار ابن عصفور مذهب الزمخشري أي كون عطف البيان أعرف من متبوعه .

انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢١٤ .

٣) في (ب) أبو خالد زيد .

* * الكلام على حد المبنى فى المفصـــــل * *

وقال أيضا معلليا على قوله فى المفصل[1] فى المبنى " هو الذى سكون آخره وحركته لا بعامل ( ) " .

هذا الحد ليس بمستقيم[2] ، لأنه أتى فى الحد بواو العطف فـــإن قصد الجمع لم يستقم ، إذ ليس شئ فيه سكون وحركته فى آخره ، وإن قصد معنى : أو ، كان فيه شذوذ لفظى فى استعماله الواو بمعنى : أو واستعماله لفظه " أو " فى الحد الواحد[3] ، والله أعلم .

---

١) المفصل ص ١٢٥ .

٢) كلامه هنا مخالف لما قاله فى الايضاح " شرحه للمفصل " قال فـــى ١/٤٥٧ " حدّ المبنى ، وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل وهو الصحيح " الايضاح ١/٤٥٧ .

٣) لأن " أو " للشك والحد إنما هو موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى فإذا أدخلت " أو " انتقض هذا الغرض .

أما استعمال الواو بمعنى أو فلا يجوز عند البصريين ويجوز عنـــد الكوفيين ، الانصاف ٢/٤٧٨ ــ ٤٨٤ .

* * الكلام على قوله في المفصل في حروف التخصيص * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة على قوله في المفصّل في حروف التّحضيض ، لا تريد استبطاء وحثّ على الفعل بعد قوله : " لولا فعلت كذا " .

ليس بجيّد ، لأنّ الاستبطاء والحثّ على الشّيء إنما يكون في الزّمن المستقبل وأمّا الماضي أو الحال فلا يتصوّر فيه حثّ ، لأنّه انقضى وتصرّم فكيف يتصوّر الحثّ عليه ؟

وأما الحال فكذلك ، لأنّ الفعل حاله الحثّ قائم بذات المطلوب منه ذلك والحثّ عليه يستدعي منه ، والحاصل لا يحصل .

وهذه الحروف إذا وقع بعدها الماضي كانت للتوبيخ [٢] ، وإذا وقع بعدها المستقبل كانت للحثّ والطلب ، واللّه أعلم .

---

١) المفصل ص ٣١٥ وقبله : " وهي لولا ولوما ، وهلاّ وألا ، تقول : لولا فعلت كذا ، ولوما ضربت زيدا وهلاّ مررت به وألا أقمت الى أن قال : تريد استبطاء وحثه على الفعل .

٢) مثاله أضربت عمرا وقد أحسن إليك .

* * الكلام على لولا ولوما في الفصل * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قوله في الفصل : " وللولا ولوما معنى آخر ، وهو امتناع الثاني لوجود غيره (١) " .

قال الشيخ : ذهب بعض الناس إلى أنها لو ، زيدت عليها " لا " وهذا ليس بمستقيم ، لأن " لو " معناها عندنا على ما دلّ عليه الدليل امتناع الأوّل لأجل امتناع الثاني كقوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (٢) " فالتعدد منتف لأجل امتناع الفساد ، وهذا القائل (٣) إنما نفى هذا المذهب على توهمه أن الثاني امتنع لأجل امتناع الأوّل ، فاذا

---

١) المفصل ص ٣١٦ .

٢) الأنبياء : ٢٢ .

٣) أي القائل بأنّ أصلها لو ، زيدت عليها لا .
معنى لو ، عند المصنف انتفاء الأول من أجل انتفاء الثاني ، لأنّ التعدد في الآية سبب للفساد فإذا انتفى التعدد انتفى الفساد هو الآخر فالأول سبب والثاني مسبب .

قال في الايضاح شرحه للمفصل ٢٤١/٢ " وما ذكرنا أولى لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون ثمّ أسباب اخر ، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل مسبّب فصحّ أن يقال إنما امتنع فيهما الأوّل لامتناع الثاني لأنّ امتناع الثاني هو المسبّب فدلّ انتفاؤه على انتفاء السّبب .

وظاهر كلام التسهيل موافقة ابن الحاجب ، قال في التسهيل ص ٢٤٠ " لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " .

تحقق هذا لم يستقم هذا المذهب لا من حيث اللّفظ ولا من حيث المعنى .

أمّا من حيث اللّفظ فكان يلزم أن يرتبط وجود الثّانى لانتفاء الأوّل كما ارتبط فى " لو " وجود الثّانى بوجود الأوّل ، لأنّ " لا " لما دخلت على الأوّل صار نفيا ، فوجب أن يكون وجود الثّانى مرتبطا بنفى الأوّل والأمر بالعكس .

وأما من حيث المعنى ، فلأنّ " لو " انتفاء الأوّل فيها لأجل انتفاء الثّانى فلما دخلت " لا " فيجب أن يوجد الأوّل لأجل انتفاء الثّانى لا لأمر بالعكس .

وإذا بنى على المسامحة فى أنّ لو ، تدلّ على امتناع الثّانى لامتناع الأوّل صحّ ما ذكره ، لأنّها تدلّ على امتناع الثّانى لوجود الأوّل ، واللّه أعلم .

* * *

* * الكلام على قوله في المفصّل : المعرب على نوعين * *

وقال أيضا معلما بدمشق سنة ثمان عشرة [١] على قوله في المفصّل :

" والاسم المعرب على نوعين : نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين " .

إن قيل إنّه أراد الاسم المفرد ورد عليه رجال ومساجد ، فإنّ رجالا جمع يعرب بالحركات الثلاثة [٢] ، ومساجد جمع غير منصرف ، والله أعلم .

---

١) وستمائة .

٢) الثلاث في (ب) وهو خطأ .

* * الكلام على قوله فى المفصل فى تعريف الحرف * *

وقال أيضا مملما بدمشق سنة سبع عشرة (١) على قوله فى الحرف :"ما دلّ على معنى فى غيره (٢)" .

يرد عليه الأسماء التى لا تعقل إلاّ بمتعلّق مذكور معها مثل عند وقبل وقدر ، وقاب وما أشبهها .

وجوابه أنا نحكم بأنّ معنى القدر والجهة مفهوم من "قاب" و"عند" كالفوقية من فوق .

وإنّما اتفق أنهم لم يستعملوه إلا لذلك، ويحكم على أنّ من ونحوها لا يفهم منها ذلك المعنى من حيث وضعها إلاّ مضموما مع متعلّقها .

وإنما حكمنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم أنّ الحرف وضعه كذلك والاسم كذلك ، وثبت أنّ هذه من قبيل الأسماء بخصائصها فوجب ألاّ تحمل على جهة يلزم أن يكون به حرفا بعد ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض .

والذى يوضح ذلك اطباقهم على أنّ "عن" و "على" فى قولك :"قعدت عن يمينه" "ووليت عليه" حرف ، وهما اسمان فى قولك : "من عن يمينه (٣)" و"أخذت من عليه (٤)" ولولا ما ثبت من خاصة الاسم فيهما فى المحلّين

---

١) وستمائة .

٢) المفصل : ص ٢٨٣ .

٣ ، ٤) إنما وجب أن يحكم عليهما بالاسمية لأنك لو جعلتهما حرفين لأدّى إلى دخول حرف فى حرف والحروف إنما تدخل على الأسماء .

المخصوصين لم يحكم عليهما باسمية فلماً ثبت كونهما اسمين بالخواص التي توجب الاسمية وجب حملهما على معنى الاسم ، وإن كان فيه بعد ، إذ تقديرها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقض المقلسي ، وحملهما على هذه الجهة يلزم منه استهماد ، وإذا تردد بين التناقض والاستهماد والتحجي[1] إلى أحدهما وجب الحمل على الاستهماد فكذلك ههنا ، والله أعلم .

---

1) التحجي في (ب) وهو تحريف .

* * الكلام على قوله فى المفصل فى قسم الحرف فى الزيادة * *

وقال أيضا معلقا على قوله فى قسم الحرف فى الزيادة فى قولك : " ما جاءنى من أحد ، راجع إلى هذا (١) ، أى إلى معنى الابتداء " .

قال الشيخ : ليس بمستقيم ، لأنّ كونها زائدة أنّك لو أسقطتها كان المعنى الأصلى بحاله ، ولا يستقيم على هذا بأنّ يكون مفهوما منها معنى الابتداء ، لأنك لو حذفتهما لم يبق معنى الابتداء ، فيبطل كونها زائدة ولزم منه أن تكون زائدة غير زائدة ، وهو باطل ، والله أعلم .

---

١) المفصل ٢٨٣ وقبله : فمن معناها ابتداء الغاية كقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة إلى قوله : ومزيدة فى نحو : ما جاءنى من أحدٍ راجع إلى هذا ، أى معنى الابتداء .

المصنف رحمه الله يعترض على الزمخشرى فى قوله : أنّ " من " فى قولك : " ما جاءنى من أحد " مزيدة ، ثم قوله إنها لمعنى ابتداء الغاية ، لأنّ المفهوم من الحروف الزائدة أن تكون دخولها كخروجها ، فإذا قال إنّها زائدة ثمّ قال إنها لابتداء الغاية صار كأنه قال : زائدة غير زائدة وهذا تناقض ، والله الموفق .

* * الكلام على قول الشاعر فى المفصّل : ودع ذا الهوى قبل القلى .. الخ *

وقال أيضا مملیا بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشاعر[1] فى المفصّل[2] .

ودع ذا الهوى قبل القلى[3] ترك ذى الهوى : متين[4] القوى خير من الصّرم[5] مزدرا[6]

قال الشيخ : يجوز أن يكون معناه : " ودع ذا الهوى " أى : أقلل منه واقصر ، ويجوز أن يكون " ذا " بمعنى : صاحب فيراد[7] به المحبوب لأنّه الذى تعلّق به الهوى فيكون صاحب الهوى بهذا الاعتبار المحبوب ثم قال : ترك ذى الهوى ، فيجوز أن يكون أضافة إلى الفاعل على الوجه الأول ، ويجوز أن يكون أضافة إلى المفعول فى الوجه الثانى ، فيكون المعنى على الوجه الأوّل : ترك المحب هوى متين القوى ، فيكون " متين القوى " مفعولا لـ " ترك " .

---

١) لم أر من ذكر له نسبة .

٢) المفصل ٣٧٣ .

٣) البغض والعداوة ، ومنه قوله تعالى : " ما ودّعك ربك وما قلى " أى ما أبغضك .

٤) متين ـ قوى .

٥) الصّرم ـ الهجران .

٦) وموضع الاستشهاد فى البيت قوله : " مزدرا " حيث قلب الصاد فيه زايا لكونها ساكنة قبل الدّال وأصله : " مصدرا " وهى لغة ، ومنه قولهم :ـ

لم يحرم من فزد له : أى من قصد له .

٧) بدون فاء فى (ع) .